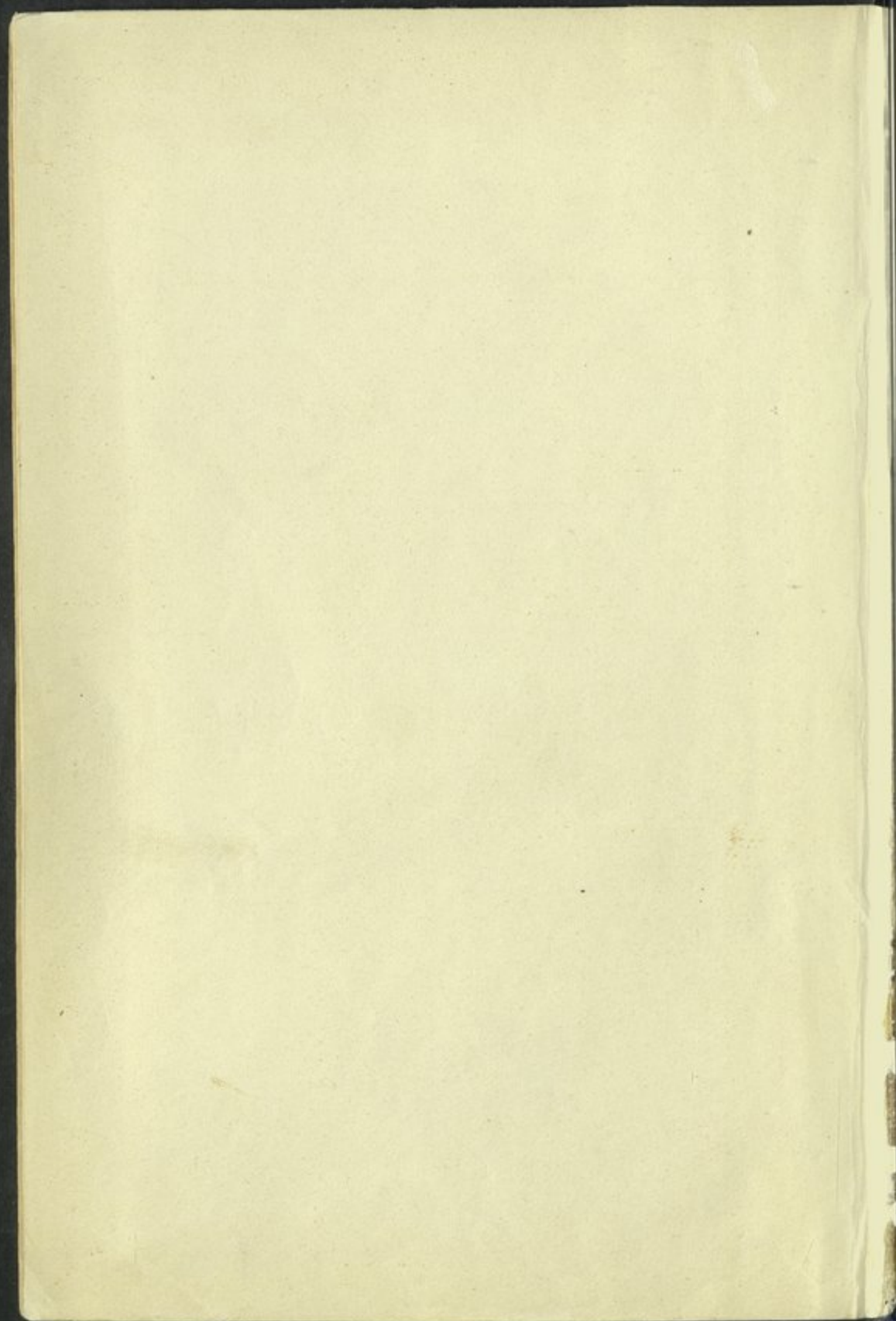
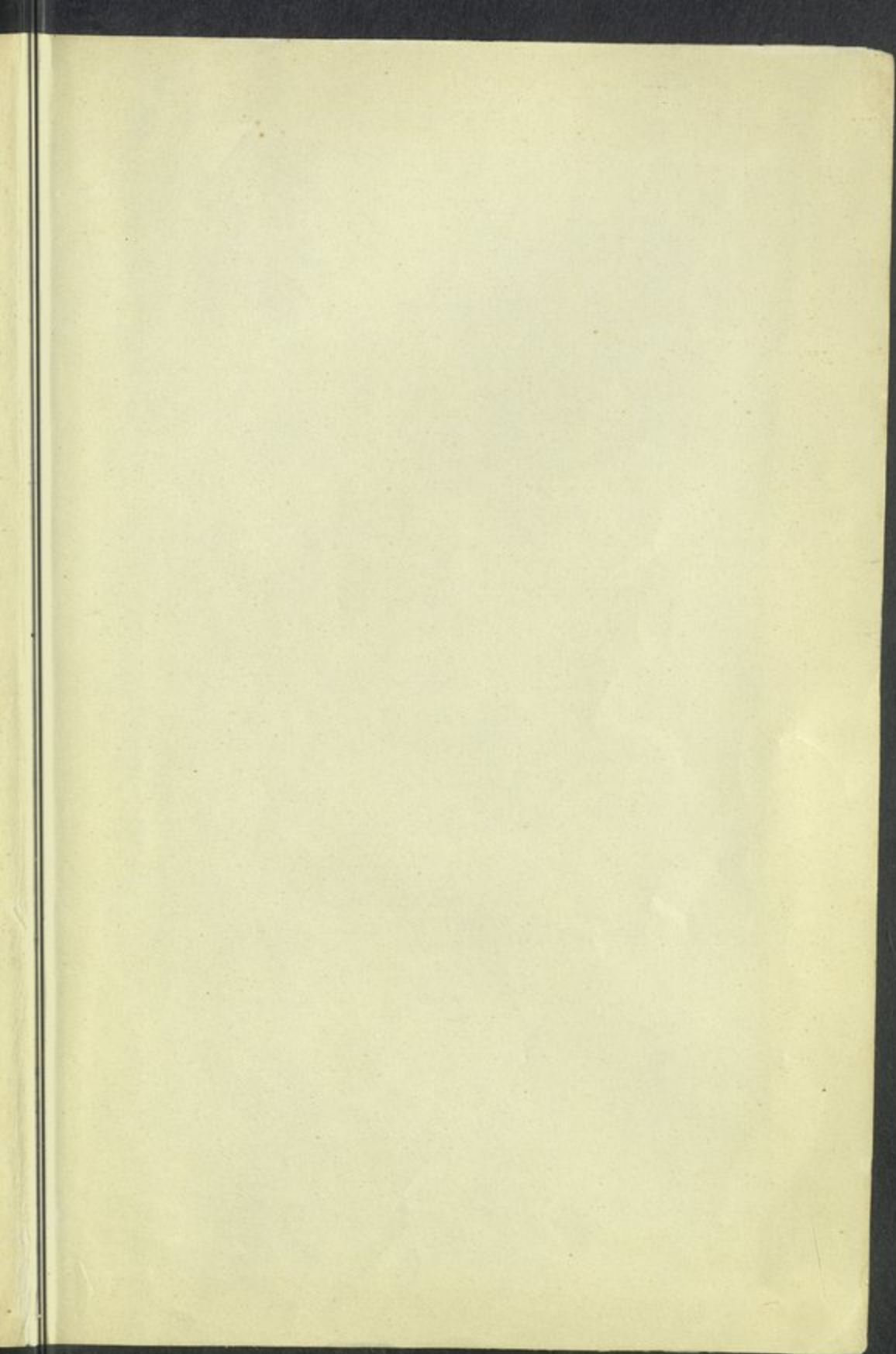
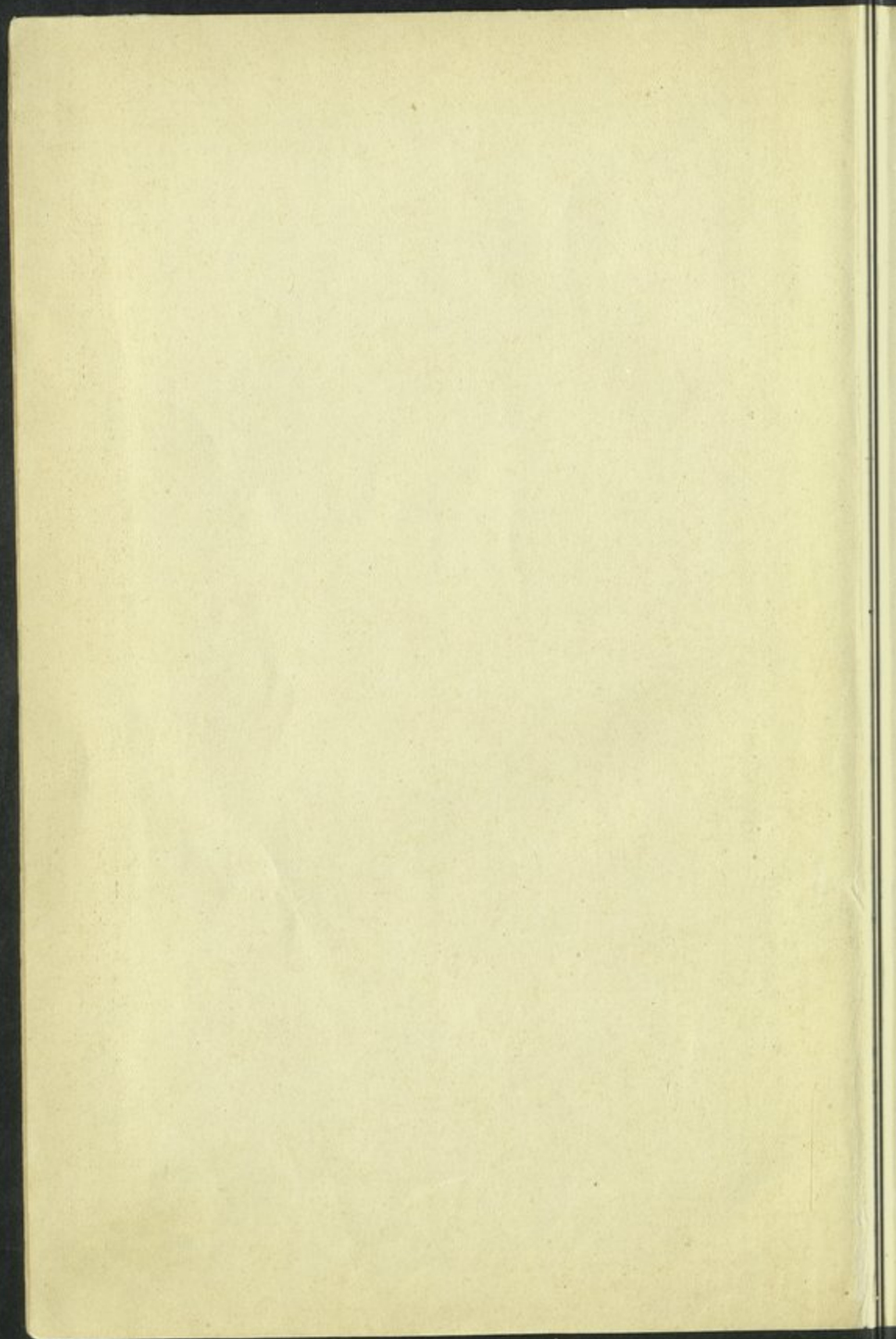


128
128







297.3
A81m A
v.1
c.1

مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ وَأَخْتِلَافُ الْمُصَلِّينَ

تأليف

شيخ أهل السنة والجماعة الإمام
أبي الحسن علي بن إسماعيل، الأشعري
المتوفى في عام ٣٣٠ من الهجرة

بتحقيق

محمد محيى الدين عبد المجيد

عفا الله تعالى عنه !

77213



الجزء الأول

Cat. April 1951



الطبعة الأولى

١٣٦٩ هـ } في عام
١٩٥٠ م }

٤١٥٤٤

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على سائر نعمائه ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

وأما بعد ؛ فإني منذ عهد غير قريب وجدتُ من وقتي فراغا يتسع لدراسة دقيقة لكتاِبِي شيخ الإسلام «أبي العباس أحمد بن عبد الحليم الحرَّاني الدمشقي الحنبلي» المعروف بابن تيمية المتوفى في عام ٧٢٨ من الهجرة ، وهما كتاب «منهاج السنة المحمدية» ، في نقض كلام الشيعة والقدرية ، وكتاب «موافقة صريح العقول» ، لصحيح المنقول ، فأخذتُ نفسي بأن أقرأ كل يوم عدة أوراق من أحد الكتابين ، وأن أقف عند نهاية كل مبحث وقفة فاحِصٍ متدبِّرٍ ، يُحِبُّ أن يُفيد مما يقرأ ، وكنتُ أجد في كل يوم من غزارة علم الشيخ ، وسعة اطلاعه على ما ألَّفَ الناسُ وما قالوه ، وما نُسب إليهم ، ومد يد باعه في الحوار والجدل ، ورجاحة عقله التي تنخلُ الآراء والأقوال ، وتُهمزجُ ذاتها ، وقوة عارضته في إقامة الحجَّة ، مالا يُقضى العجبُ منه . وقد لفتَ نظري يومئذ أن الشيخ لا يفتأ يذكر شيخ أهل السنة والجماعة أبا الحسن عليَّ بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل ابن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بُرْدَة عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس ، الأشعري ، المتوفى في الربع الثاني من القرن الرابع الهجري ، ويُثني عليه ، ويصفه بأنه أقرب إلى مذهب إمام أهل هذه الملة ، الصابر على قضاء الله ، المحتسب أجره على الله تعالى «أحمد بن حنبل» من كثيرٍ من أصحاب أحمد وأتباعه المنتسبين إليه ، وبأنه أبرع من كتب في المقالات وأثبتهم وأوثقهم ، ويذكر مؤلفاته بما هي خليقة به من الثناء والتبجيل

لَقَّتَ هذا الثناء نظري إلى مؤلفات أبي الحسن الأشعري عامة ، وإلى كتابه « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » خاصة ، فلم أكد أُنهي من قراءة الكتابين حتى ناقت نفسي إلى قراءة كتب الأشعري ، ومن بينها « كتاب المقالات » ، فما شرعت في ذلك حتى أدركت السرَّ الذي دفع ابن تيمية إلى كثرة الإشارة إليها ، والعناية بها ، والاحتفال لها ، والنقل عنها .

وما زالت همتي مصروفة ، منذ ذلك الوقت ، إلى كتاب « المقالات » ، حتى وجدت فرصة سانحة لنشره على الوجه الذي يرضى عنه أهلُ العلم ، فاهتَبَلْتُ هذه الفرصة ، واجتهدت في تحقيق أصله ، والتَّنَوُّقِ في هذا التحقيق : بضبط ما يحتاج إلى الضَّبْطِ منه ، وبشرح بعض مسائله شرحاً وسطاً بين الوجيز والبسيط ، وبالترجمة لأعلامه ترجماً مختصرةً ، وبال دلالة على مواطن البحث في الكتب التي صُنِّفَتْ في هذا الموضوع ، وفي كتب التاريخ أيضاً ، إذ كان لكثير من أهل هذه المقالات يدٌ بعيدةُ الأثر في مجرى حوادث التاريخ ، كما بينتُ كثيراً مما وقع في أصول هذا الكتاب من أخطاءٍ في أعلام الأناسي ، وفي حوادث التاريخ مع إبقائي عبارة الكتاب على حالها في الأعم الأغلب ، وسلختُ في هذا العمل الجليل عامين ، أو أكثر من عامين بقليل .

وإني لأرجو — بعد هذا كله — أن أكون قد وفيت ببعض حق هذا الكتاب الذي يعتبر أقدم ما وصل إلى أيدينا من الكتب المفصلة ببعض التفصيل في هذا الموضوع ، والذي يُعدُّ بحق أولى ما يجب أن تتسارع العزائم إلى قراءته ، وإتقان دراسته ، وإن كتاباً يُوشى ديباجته شيخُ أهل السنة والجماعة ، وقُدوة علماء هذه الأمة « أبو الحسن الأشعري » ويتلقاه جهابذة أهل العلم بالقبول ، ويحتفلون له ، ويُثَنُّون عليه وعلى مؤلفه ؛ لحقيق بما يُبذل في تحقيقه وفي دراسته من وقتٍ وجهدٍ .

ربنا اغفر لنا ، ولإخواننا الذين سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ ، ولا تجعل في قلوبنا غلا
للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم .

ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن ، وما يخفى على الله من شيء في الأرض
ولا في السماء .

ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير .

كتبه المعترف بالله تعالى وحده

عبد المحيى الدين عبد المجيد

مصر الجديدة : في يوم الاثنين المبارك { ١٤ من ذى الحجة ١٣٦٩
٢٥ من سبتمبر ١٩٥٠ }

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رُسُل الله ، وعلى آلهم وأصحابهم .

١

كان العالم يوم بعث الله رسوله بالهدى ودين الحق يتيه في بَيِّدَاتٍ من ظُلم الجهل ، والتقليد ، وفوضى الأخلاق ، وانتكاس أسُس الاجتماع ؛ فالعرب - وهم قومه ، ومنهم أهلُه وعشيرته الأَدَنُونَ - أمة عريضة في الجاهلية الجُهلاء ، واغلة في الوثنية ، ليست لهم قُدْمة ولا صابغة في الرقي الاجتماعي ، ولا لهم عاطفة ولا وازع يصرفهم عن المغاورة والتكسب من طريق النهب ، وشن الحروب ، والاعتداء على الحقوق والحرمات ، ووَاد البنات ، وما أشبه ذلك من ذنُ الفِعال ، ولا لهم من حَصَافَة العقل ، ورقى الإدراك ، ونور المعرفة ما يحول بينهم وبين عبادة الأصنام ، والتقرب إليها ، وإتيان السَّحَرَة والسكينة والعرافين والمُخَرِّقِينَ يلتمسون عندهم المعرفة وأخبار الغيب ، والفصل في أسباب النزاع والخصومات ، ومن كان منهم ذا دين فإنما صار دينه إلى جُمْل محرفة ، وعبارات مُبَدَّلَة مُمسوخة مما وضعه رؤسائهم وأولو الأمر منهم ؛ فهؤلاء قوم زُيِّن لهم سوء عملهم فأروه حسنا فاعتقدوا التثليث ، والحلول ، والوساطة بين الخالق والمخلوق ، وهؤلاء قوم تَخَلَّوْا عن عقولهم ، ودانوا بما ابتدعه أحرارهم من التجسيم وغير التجسيم مما لا يليق بالواحد القهار ، وهؤلاء قوم عبدوا الأجرام العلوية ، ونصبوا لها الهياكل ، ورصدوها ، وقصدوها ، وغير العرب شر من العرب في ذلك : منهم التَّنَوُّية ، ومنهم عبدة النار ، ومنهم الدهريون والطبيعيون ، ومنهم منسكرو ما وراء الحس ، ومنهم منسكرو النبوات ، ومن كان يتدينُ ديننا منهم فليس هو بأَهْدَى ممن يتدينُ من العرب ، ولا بأَقْوَمَ سبيلا .

في وسط هذا الاضطراب الاجتماعي والديني بعث الله تعالى عبده ورسوله محمد بن عبد الله بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ، فأقام الحجة ، وأيقظ العقل ، وأذاع في الناس سلطان هذا العقل الذي حَقَرُوهُ ، وحاكهم إليه ، ودعاهم إلى تَبَذُّدِ التقليد ، وألا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله ، وسلك لهذا ونحوه مسلكاً لا يَدِقُّ على أذهان العامة ، ولا يرتفع عن مستوى إدراكهم ارتفاعاً يباعد بينهم وبين علم حقيقة ما يدعُوهم إليه ، ولا يُسِفُّ حتى يستبذله الخاصة ويستنكروه ، انظر إلى هذا الدعاء الذي يمجّد فيه العقل والعلم ، ويقيم الحجة الواضحة في هدوء ورفق ، في قول الله تعالى : (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، ألا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولّوا فقولوا : اشهدوا بأننا مسلمون . يا أهل الكتاب لم تحاجّون في إبراهيم ، وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده ؟ أفلا تعقلون ؟ ها أنتم هؤلاء حاجّجتم فيما لكم به علم ، فلم تحاجّون فيما ليس لكم به علم ؟ والله يعلم وأنتم لا تعلمون . ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ، ولكن كان حنيفاً مسلماً ، وما كان من المشركين . إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا ، والله ولي المؤمنين) فإذا أنت قرأت هذه الآيات فتأمل في يُسَرِّها وسهولة مَدْخَالها إلى العقل ، وأنها لا تحتاج إلى أن تستأذن لتلج أدقَّ المَوَاجِ ، وتؤثر أبعد الأثر ، ثم اقرأها مرة ثانية وتدبر : هل تجد أبرع من عبارتها ، وأقوم منها حجة ؟ وهل تجد للتسلسل المنطقي الذي ينشده أهل البحث مثلاً تضر به له خيراً من هذه الآيات ؟ فإذا أنت اطمأنتت إلى هذا كله فاعلم أنك واجد في كل ما أوحى الله به إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، وفي كل ما أجراه — سبحانه ! — على لسانه من سنته ، وفي كل ما عمل به حياته كلها إلى أن لحق بالرفيق الأعلى ، اعلم أنك واجد في كل أولئك أَصْدَقُ المَثَلِ وأعلاها لهذه الدعوة التي أشرنا إلى بعض خصائصها .

ولم يلبث العرب - حين رأوا أن قد دمعَتْهم الحجة ، وأخذت عليهم سُبُل
 الالتواء والمعارضة - أن دانوا لهذه الدعوة تَبَاعاً ، ودخلوا في دين الله أفواجا ،
 فرأوا النبي صلى الله عليه وسلم يصف لهم ربه - سبحانه ! - بما وصف به نفسه
 في كتابه الكريم ، وبما أجراه على لسانه من سنته ، فلم يسأله أحد منهم - على
 اختلاف عقولهم - عن شيء من ذلك ، كما كانوا يسألونه عن أمر الصلاة والصيام
 والزكاة والحج وغير ذلك من كل ما علموا أن الله فيه أمراً ونهيّاً ، وكما سألوه عن أحوال
 الآخرة وعن الجنة والنار ، نقول « لم يسأله أحد منهم عن شيء مما وصّف به ربه » لأن
 هذا من الأمور التي تتوفر الدواعي على نقله لو أنه حدث ، ولم يُنقل لنا أن أحداً التبس
 عليه فهم شيء من ذلك فأنشأ يسأل ليكشف شبهة ، أو يزيل لبساً ، أو يشرح
 غامضاً ، كما نُقلت الأحاديثُ الكثيرة التي تتضمن السؤالَ عن أحكام الحلال
 والحرام وعن أحوال القيامة وعن الملائكة والفِتنِ ونحو ذلك ؛ فدل هذا كله على
 أنهم فهموا ذلك وعَقَلُوهُ في بُسْرٍ وهَوَادَةٍ من غير أن يُفَلْسَفُوهُ أو شيئاً منه ،
 و « مَنْ أَمَعَنَ النظرَ في دواوين الحديث النبوي ، ووقف على الآثار السَلَفِيَّةِ ،
 عَلِمَ أنه لم يردْ قطُّ - من طريق صحيح ولا سقيم - عن أحدٍ من الصحابة رضي الله
 عنهم ، على اختلاف طبقاتهم ، وكثرة عددهم ، أنه سأل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن معنى شيء مما وصف الربُّ - سبحانه ! - به نفسه الكريمَةَ في القرآن
 الكريم وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، بل كلهم فهموا معنى ذلك ، وسكتوا
 عن الكلام في الصفات ، نعم ، ولا فَرَّقَ أحد منهم بين كونها صفة ذاتٍ أو صفة
 فعلٍ ، وإنما أثبتوا له تعالى صفاتٍ أزليَّةً من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع
 والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعز والعظمة ، وساقوا
 الكلامَ سَوَاقاً واحداً ، وهكذا أثبتوا - رضي الله عنهم ! - ما أطلقَهُ الله
 - سبحانه ! - على نفسه الكريمَةَ من الوَجْهِ واليدِ ونحو ذلك ، مع نفي مُثَانِلَةِ
 المخلوقين ؛ فأثبتوا - رضي الله عنهم ! - بلا تشبيه ، ونَزَّهوا من غير تعطيل ، ولم

يتعرض - مع ذلك - أحد منهم إلى شيء من هذا ، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت ، ولم يكن عند أحدٍ منهم ما يستدل به عليه وخذانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم سوى كتاب الله تعالى ، ولا عرف أحد منهم الطُّرُق الكلامية ، ولا مسائل الفلسفة ^(١) .

على هذا ، وفي هذا الموضوع الذي ثارت فيه تَحَاجَّةُ الكلام في بعده ، انتهى القرن الأول ؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعهم بإحسان فهموا ما ذكره الرسول عن ربه ، ولم يروا بأنفسهم حاجة إلى الفلسفة وقواعدها ولا إلى مباحث الكلام التي تمت بأوثق الأسباب إلى الفلسفة وقواعدها ، فكتاب الله تعالى الذي حَدَّثهم عن ربهم ، وفَرَضَ عليهم حقوقاً يؤديونها إلى ربهم ، وحقوقاً يؤديها بعضهم إلى بعض ، هذا الكتابُ عربي مبين ، وهم قد فهموا العبارة التي فرضت عليهم هذه الحقوق وتلك ، وما احتاج من هذه العبارة إلى كشف سألوا عنه رسول الله فينبه لهم ، فلماذا لا يفهمون العبارة التي يُحَدِّثهم الكتاب الكريم فيها عن ربهم ؟ وكيف سكتوا عن طلب البيان إن لم يكونوا قد فهموها أو شيئاً منها ؟ ولسانُ الرسول عربي مبين ، وشأنُ ما تحدَّث به إليهم شأنُ ما أنزل عليه من القرآن الكريم ، وهم - في الأكثر - عربٌ ، يتكلمون العربية الفصحى ، ويفهمونها إذا خُوطِبوا بها ، فليفهموا القرآن والشئنة على النحو الذي يفهمون به ويفهمون ، ومن كان منهم غير عربي فليس يحتاج لأن يفهم مثل ما فهموا إلا إلى معرفة اللسان العربي وإدراك خصائصه ، فإذا تيسر له ذلك فسيبيله سبيل أهل العربية الأصليين .

وَنَبَتَ فِي الْقَرْنِ الْأَوَّلِ رَجُلَانِ شَغَلَا النَّاسَ بِمَا لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهُ عَنْ نَبِيِّهِمْ وَعَنْ صَحَابَتِهِ الْأَخْيَارِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ! شَغَلَا بَعْضُ الصَّحَابَةِ ، وَشَغَلَا (١) مِنْ كَلَامِ الْعَلَمَةِ الْمُقْرِزِي فِي كِتَابِهِ « الْخَطَطُ وَالْآثَارُ » (٢/٣٥٦ بولاق).

كثيرا من التابعين ، وشغلا بعض أهل الأقطار التي ارتفعت فيها راية الإسلام ،
وشغلا بعض أهل المدينة حاضرة بلاد الإسلام ومهبط الوحي على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ودار مهاجرة ومشوى جثمانه الطاهر ، وكلا الرجلين كان دخيلا
في الإسلام فاسد الطوية ، ولعل انتصار الإسلام والمسلمين في مواطن القتال كلهما
قد ولد في أنفسهما من الحسنة والضغن ما جعلهما يتلمسان له الفساد
بالدس والوقعة .

أما أحدهما فرجل نصراني من أهل العراق يقال له «سوسن» أظهر الإسلام
وصحب معبد بن عبد الله^(١) الجهمي البصري ونقش في صدره سموه ، وعلمه
القول بالقدر وزينه له ، فكان معبد هذا أول من قال بالقدر في الملة المحمدية ،
وقدم مدينة الرسول فأفسد بها ناسا ، فاشتغل أهل زمانه بتحذير الناس منه ، فروى
أن ابن عمر رضي الله عنهما حين بلغه شأنه أعلن البراءة منه ، وروى أن الحسن كان
يقول : إياكم ومعبد فإنه ضال مضل ، وروى أن مسلم بن يسار كان يجلس إلى
سارية في المسجد يقول : إن معبد يقول بقول النصارى ، وما زال كذلك
حتى أخذه عبد الملك بن مروان في سنة ثمانين^(٢) فقتله وصلبه بدمشق^(٣) .
وقد أخذ عن معبد الجهمي غيلان بن مروان (أو ابن مسلم) الدمشقي فقال
بالقدر خيره وشره : إنه من العبد ، وقال في الإمامة : إنها تصلح في غير قريش ،

(١) لمعبد الجهمي ترجمة في تاريخ الإسلام للذهبي (٣/٣٠) وفي تهذيب التهذيب
(٢٢٥/١٠) وقد اختلف في اسم أبيه واسم جده ؛ فيقال : هو معبد بن عبد الله بن
حكيم (أو ابن عكيم ، أو ابن عليم) ويقال : معبد بن عبيد الله بن عويمر (أو ابن عويم)
ويقال : معبد بن خالد ، ويقع اسم معلمه النصراني في بعض الأصول «سويس»
ويقال : سنسويه

(٢) ويقال : مات قبل التسعين

(٣) وانظر التاريخ الكامل لابن الأثير (٤/١٨٩) والنجوم الزاهرة لابن تغري
بردي (٢٠١/١)

وإن كلَّ مَنْ كان قائماً بالكتاب والسنة كان مستحقاً لها ، وإنها لا تثبت إلا بإجماع الأمة . وكانت نهاية أمره أن أخذه هشام بن عبد الملك بن مروان فأمر بقطع يديه ورجليه^(١) .

وأما الآخر فرجل يهودي^٢ احترقت أحشاؤه من نَصْر الله تعالى المؤمنين فاصطنع الإسلام وهو يضمّر أن يكيد له ، وذلك هو عبد الله بن وهب بن سبأ ، المعروف بابن السوداء ، وقد تكلمنا عن هذا الرجل كلاماً وافياً في حواشينا التي أكلنا بها مباحث هذا الكتاب ، وتلخص شرور هذا الرجل في أنه أحدث في هذه الأمة ثلاثة أمور ، كان لكل واحد منها الأثر البالغ في تفريق كلمتها ، وتشتيت أمرها : الأمر الأول : كان هو أول من أحدث القول بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه بالإمامة ، فعلى وصي الرسول صلى الله عليه وسلم وخليفته على أمته من بعده بالنص ، الأمر الثاني : كان هو أول من أحدث القول برجعة على رضي الله عنه إلى الدنيا بعد موته ورجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ، والأمر الثالث : كان هو أول من أحدث القول بأن علياً - رضي الله عنه ! - لم يُقتل ، وأنه لا يزال حياً ، وأنه يسكن السحاب ، وأن الرعد صوته ، وأن البرق سوطه ، وأن فيه جزءاً إلهياً ، وأنه لابد أن ينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً ، وأكثر هذه القضايا مأخوذة عن اليهودية التي كان يتعارفها قومه يومئذ ، بل إنه كان يستدل لمن يخذلهم على صحة هذه القضايا ببعض ما عُرِف من أحوال موسى صلى الله عليه وسلم مع شيء من التمجيد والتعريف .

وعن هذه الآراء الفاسدة التي نفتت سمومها عبدُ الله بن سبأ هذا تفرعت آراء كثير من الفرق ، فمن تعاليمه تشبث أقاويل الغلاة من الرافضة ، أفليس كثير منهم يذهبون

إلى أن الإمامة موقوفة على قوم بأعيانهم كقول الإمامية : إنها محصورة في الأئمة
الاثني عشر ، وكقول الإسماعيلية : إنها محصورة في ولد إسماعيل بن جعفر الصادق
ثم أليس كثير من الإمامية يذهبون إلى القول بـ بقيّة الإمام ورجعته
إلى الدنيا بعد الموت ، وهو ما يشير إليه قول كثير بن عبد الرحمن المعروف
بكثير عزة :

وسبّط لا يذوق الموت حتى يقود الخيل يقدّمها اللواه
تغيّب لا يرى فيهم زماناً يرضوى عنده غسل وماء
وقول السيد الحميري :

يغيّب عنهم حتى يقولوا نضمّهم بطيبة بطن تحد
ثم أليس من هؤلاء الإمامية قوم يذهبون إلى أن الجزء الالهى محل في الأئمة بعد
على بن أبي طالب - رضى الله عنه ! - وأنهم بهذا استحقوا الإمامة دون غيرهم ؟
وعلى هذا رأى كان - فيما بعد - اعتقاد دعاة الخلفاء الفاطميين ببلاد مصر .
وابن سبأ هذا هو الذى أثار فتنة أمير المؤمنين ذى النورين عثمان بن عفان
- رضى الله تعالى عنه ! - وما زال يدّعى كذبها ، ويجمع لها أو شاكب الناس
وطعامهم ، حتى قُتل الخليفة المظلوم ، وكان له أتباع كثيرون في معظم الأقطار ،
فلذلك كثرت الشيعة ، وما زال أمرهم يقوى وعددهم يكثر .

وفي القرن الأول - أيضاً - انفصلت شعبة من شيعة على بن أبي طالب عنه ،
وناصبته العداوة ، وجمعت له الجموع ، وأشعلت شواظ الفتنة ضده ، بعد ما كانت
تفديه بالأنفس والأموال ، وبعد ما كانت ترى طاعته مفعلاً ، وهؤلاء هم الخوارج الذين
شابعوا علياً - رضى الله عنه ! - أول الأمر على قتال معاوية وأهل الشام ، حتى إذا

الخوارج

كان النصرُ منه قاب قوسين أو أدنى أظهروا الانخداع بخديعة عمرو بن العاص وحمّلوا عليها على قبول التحكيم ، وعلى أن يُذِيبَ عنه أبا موسى الأشعري ، ولم يقبلوا التريث حتى تم لهم الغلبة على أهل الشام ، كما لم يقبلوا أن يختار على نائبه كما اختار معاوية نائبه ، فلما أذن لهم على وأصحابُ على وقبلوا كل ما طلبوه إليه ، وتمت مهزلة التحكيم ؛ راحوا يُعلنون كفر على وكفر كل من قبل تحكيم الرجال ، ولم تنجع في هؤلاء القوم حجج المحتجين ولا نصيحة الناصحين ، وأبو أن يفيشوا إلا أن يعلن على أنه كفرٌ بتحكيمة الرجال وأنه نائب إلى الله تعالى من هذا الكفر ، وما كان على ليُرضى إعلان ذلك وهو ماحكم إلا يدفع ثورة كانت توشك أن تلتهم الأخضر واليابس ، وهو يعتقد - فوق ذلك - أنه لو حكم مختاراً طائعاً لما كان في ذلك كفر ولا شبهة كفر ، بل ولا معصية ولا شبهة معصية .

والذي يحار فيه عقل الأريب من أمر هؤلاء أنهم خرجوا فجأة ومن غير سابقة خلاف ، وأن ما خرجوا من أجله كانوا هم الدعاة إليه والمتشبهين به ، وأنهم خرجوا باسم الحرص على أحكام الله تعالى والتشدد فيها والرغبة الصادقة في إنفاذها ، وأبسط الناس تفكيراً يجد في حالهم ما يريب أحسن الناس ظناً بهم .

فهل كذبنا المؤرخون جميعاً ، ومنهم الشيعي ومنهم غير الشيعي ، فقصوا علينا أحداثهم على صورة يظهر فيها الغلو في الاستمسك بالباطل والتشدد فيما لا ينبغي التشدد فيه ؟ وإذا صح هذا عن المؤرخين الذين هوام عُلوى فكيف يصح عن الثقات الذين كتبوا لوجه الحق ؟ وكيف يصح ذلك ولم يكتب هؤلاء المؤرخون ما كتبوا في ظل دولة العلويين أو لأنصار العلويين ؟ وإنما كتب مَنْ وصلت إلينا مؤلفاتهم في ظل قوم أقل ما يقال فيهم : إنهم ما كانوا أباهونَ لماضي العلويين ، وإنه يستوى عندهم أن يثبت أن العلويين كانوا من قَبْلُ ظالمين أو مظلومين .

فإن لم يكن المؤرخون قد كذبونا ، وهو أرجح الاحتمالين عندنا ، فهل كان في شيعة على الذين حاربوا معه وانتصروا له مَنْ كان يُضمّر أن ينتقض عليه متى لاحت له الفرصة ؟ أو يخلق الفرصة خلقاً إن لم تسنح له ، ونريد أن نقول :

هل كان عبد الله بن وهب بن سبأ قد أفضى بذات نفسه إلى بعض شيعة على وأفهمهم أن ما يُمخرق به على الناس : من تمجيد على وتأليه تارة ، والقول بأنه وصى الرسول تارة أخرى ، إنما هو خُدعة ابتدعها لينتزع بها إعجاب العامة من أصحاب على ، وهو في - حقيقة الأمر - يريد أن يُفسد على على أصحابه ، وأخذ عليهم العهود أن يفعلوا هم ذلك إن اختارته المنون قبل أن يبلغ ما يريد ؟ .

ومهما يكن من شيء ، فقد نبقت نابتة الخوارج في وأخر حُرُوب صفين ، بين أهل العراق شيعة على ، وأهل الشام شيعة معاوية بن أبي سفيان ، واستشري شرهم ، وصاروا من بعدُ حزبا كثير العدد ، وخطوا شؤون الدين بشؤون الدولة ، فكانت لهم آراء في كثير من مسائل الدين أصوله وفروعه ، وكانت لهم آراء في الخروج على الدولة والانتقاض على الأمراء ، أو الكف عن ذلك مما تجده مُفصَّلاً في هذا الكتاب .

— ٤ —

وفي أخريات القرن الأول - أيضا - أو أوائل القرن الثاني ظهر رجل ، يقال له « جهم بن صفوان » بترمز وبلاد المشرق « فأورد على أهل الإسلام شكوكا أثَّرت في الملة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير ، فكثرت أتباعه على أقواله التي تؤول إلى التعطيل » ^(١) ، فأخذ يعلن في الناس أن « لمقدورات الله تعالى ومعلوماته غاية ونهاية ، وأن لأفعاله آخر ، وأن الجنة والنار تفنيان ، ويفنى أهلها حتى يكون الله تعالى آخر لا شيء معه كما كان أولاً لا شيء معه » ^(٢) و« أن الإيمان : هو المعرفة بالله فقط ، والكفر : هو الجهل بالله فقط ، وأنه لا فعل

(١) من كلام المقرئ عنه (٣٥٧/٢)

(٢) انظر كتابنا هذا (١ / ٢٢٤)

لأحد في الحقيقة إلا الله وحده ، وأنه هو الفاعل ، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على الجواز ، كما يقال : تحركت الشجرة ، ودار القلک ، وزالت الشمس ^(١) ، ونفى أن يكون لله تعالى صفة ^(٢) ، وذهب إلى أن علم الله تعالى محدث ، وإلى القول بخلق القرآن ، ومن ثمة نسب قوم إلى مذهب المعتزلة ، « وجههم عند المعتزلة - في سوء الحال ، والخروج من الإسلام - كهشام بن الحكم » ^(٣) وقد أكبر أهل الدين بدعته ، وتمالأوا على إنكارها ، وتضليل أهلها ، وحذروا الناس من الجهمية ، وعادوهم في الله تعالى ، وذموا من جلس إليهم ، ومن قال بمقاتلتهم ، أو انتحل نحلهم .

وأراد الله تعالى أن يقود جهماً إلى حتفه ، فخرج مع الحارث بن سريج في سنة ثمان وعشرين ومائة من الهجرة ، على خلفاء بني أمية ، وكانت خلافتهم قد آلت إلى مروان بن محمد ، فامتنع الحارث بن سريج من قبولها ، وتكلم في مروان ، فجاءه سلم بن أخو زعيم الشرطة ، وجماعة من رؤوس الأجناد والأمراء ، وطلبوا منه أن يكف لسانه ويده ، وألا يفرق جماعة المسلمين ، فأبى ، وبرز ناحية عن الناس ، ودعا نصر بن سيار - وكان نائب خراسان - إلى ما هو عليه من الدعوة - زعم - إلى السكتاب والسنة ، فامتنع نصر من موافقته ، واستمر هو على خروجه على أهل الإسلام ، وأمر جهنم بن صفوان أن يقرأ كتاباً فيه سيرة الحارث بن سريج على الناس ، وبعد خطوب تناظر نصر بن سيار والحارث ابن سريج ، ورضيا أن يحكم بينهما مقاتل بن حيان والجهنم بن صفوان ، فحكما أن يعزل نصر ، ويكون الأمر شورى ، فامتنع نصر من قبول ذلك ، ولزم الجهم قراءة سيرة الحارث بن سريج على الناس في الجامع والطرق ، فاستجاب له خلق

(١) أنظر كتابنا (٣١٢ / ١) (٢) المقرئ (٢ / ٣٥٧)

(٣) أنظر كتاب الانتصار في الرد على ابن الراوندي (١٢٦)

كثير ، وجم غفير من الناس ، فعند ذلك انتدب لقتاله جماعات من الجيوش ، عن أمر نصر بن سيار ، فقصده ، وحارب أصحابه دونه ، فقتل منهم طائفة كثيرة : منهم الجهم بن صفوان ، طعنه رجل في فيه فقتله ، ويقال : بل أسر الجهم ، فأوقف بن يدي سلم بن أخور ، فأمر سلم بقتله ، فقال جهم : إن لي أماناً من أيك ، فقال : ما كان له أن يؤمنك ، ولو فعل ما أمنتك ، ولو ملأت هذه الملاة كواكب وأنزلت عيسى بن مريم مانجوت ، والله لو كنت في بطنى لشقمت بطنى حتى أقتلك ، وأمر ابن ميسرة بقتله ^(١) .

وزيد أن نفق بك قليلاً عند الجهم بن صفوان والحارث بن سريج الذي كان الجهم يُحطِبُ في حَبْلِهِ ، فقد رابنًا أمرهما جميعاً ، وأول هذه الريبة أننا رأينا الحافظ ابن كثير يقول « في سنة ثمان وعشرين ومائة كان مقتل الحارث بن سريج ، وكان سبب ذلك أن يزيد بن الوليد الناقص كان قد كتب إليه كتاب أمان ، حتى خرج من بلاد الترك وصار إلى المسلمين ، ورجع عن مؤالاة المشركين إلى نصر الإسلام وأهله » وإذن فالحارث بن سريج كان رجلاً غير صحيح الدين ولا سليم العقيدة ، كان يوالى المشركين ، ويذهب إليهم يستنصر بهم على أهل الإسلام ، ويحرضهم على قتالهم ، وجمهم بن صفوان كاتب الحارث بن سريج ، ولا يكتفى بأن يكون كاتبه بل هو يقرأ على الناس كتاباً في فضل الحارث بن سريج ، ومعنى هذا أنه داعية له ، ورجلٌ هذا شأنه لا بد أن يكون صادراً في مقالته عن فساد طوية وسوء دخلة ، وهذا يفسر لنا العبارة التي يقولها المقرئ عن « فأورد على أهل الإسلام شكوكاً أثرت في الأمة الإسلامية آثاراً قبيحة تولد عنها بلاء كبير » وهذا كله يؤيد ما نذهب إليه من أن رؤوس النحل التي طرأت على الإسلام - بعد نقائه وصفاء جوهره - كانوا دُخلاء فيه ، وكان أول غرضهم أن يفسدوا

(١) انظر البداية والنهاية لابن كثير (١٠/٢٦ و ٢٧)

ما يريد الله أن يظهره على الدين كله ، والله غالب على أمره ، ولن يشاقَّ الله أحدٌ إلا قَصَمَهُ .

وقد حفظ لنا التاريخ اسم كتّابين أُلِّفَا في أوائل القرن الثاني ، في الرد على بعض مَنْ ظهر في هذه المدة بِنَجَلَةٍ تخالف ما عليه جماعة المسلمين ، فأما أحد الكتّابين فكتاب « الرد على القدرية » صنفه شيخ المعتزلة وزاهد عمرو بن عبيد (٨٠ - ١٤٤ من الهجرة) وأما الكتاب الآخر فكتاب « أصناف المرجئة » لذي ألقه أولُ المعتزلة وأعجوبتهم واصل بن عطاء مولى بنى ضبة - ويقال : مولى بنى مخزوم - المعروف بالفرّال (٨٠ - ١٨١ من الهجرة)

— ٥ —

وفي أوائل القرن الثاني كان شر الخوارج قد استطار ، وكانوا قد أعلنوا أن مرتكب الكبيرة كافر مَحْدَدٌ في النار لا يخرج منها أبداً ، وكان جماعة المسلمين يقولون : إنه مؤمن وإن فسق بارتكاب الكبيرة ، وكان أبو حذيفة واصل بن عطاء يجلس إلى الحسن البصري ويقتلذ عليه ، فجرى يوماً ذكر هذه المسألة ، فقال واصل : أنا أقول في مرتكب الكبيرة من هذه الأمة : إنه لا مؤمن ولا كافر ، منزلة بين المنزلتين ، فغضب الحسن لذلك ، وطرده من مجلسه ، فاعتزل عنه وجلس في ناحية من المسجد ، وانضم إليه عمرو بن عبيد وجماعة ، فقبل لهما ولأتباعهما : المعتزلون ، أو المعتزلة (١) .

فأما واصل بن عطاء فكان أحد الأئمة البلغاء المتكلمين ، وكان يلغز بالراء فيجعلها غنياً ، قال أبو العباس المبرد في حقه في كتاب الكامل : كان واصل ابن عطاء أحد الأعاجيب ، وذلك أنه كان ألغز قبيح اللثمة في الرأى ، فكان يخلص

(١) انظر وفیات الأعيان لابن خلسكان (٣/١٣٠ و ٢٤٨ - ٦١/٥ بتحقيقنا)

كلامه من الرأى ، ولا يُفطن لذلك ؛ لافتداده على الكلام وسهولة ألفاظه ، ففى ذلك يقول شاعر من المعتزلة - وهو أبو الطروق الضبى - يمدحه بإطالة الخطب واجتنابه الرأى على كثرة تردددها فى الكلام حتى كأنها ليست فيه :

علم بإبدال الحروف ، وقامع لكل خطيب ، يغلب الحق باطله
وقال آخر :

ويجعل البر قمحا فى تصرفه وخالف الرأى ، حتى احتال للشعر
ولم يطبق « مطرا » والقول يعجله فعاد بالغيث إشفاقا من المطر

ولم يكن واصل بن عطاء غزّالا ، ولكنه كان يلقب بذلك لأنه كان يلزم الغزّالين ليعرف المتعففات من النساء فيجعل صدقته لهن ، وله من التصانيف كتاب « أصفاف المرجئة » وكتاب فى التوبة ، وكتاب « المنزلّة بين المنزلتين » وكتاب « معانى القرآن » وكتاب « الخطب ، فى التوحيد والعدل » وكتاب « ماجرى بينه وبين عمرو بن عبّيد » وكتاب « السبيل إلى معرفة الحق » وكتاب فى « الدعوة » وكتاب « طبقات أهل العلم والجهل » وغير ذلك ، وكان مولده بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فى سنة ثمانين ، وتوفى سنة إحدى وثمانين ومائة ^(١) .

وأما عمرو بن عبّيد فهو « أبو عثمان عمرو بن عبّيد بن باب ، المتكلم ، الزاهد ، مولى بنى عقيل ، وكان جدّه باب من سبى كابل إحدى بلاد السند ، وكان عمرو شيخ المعتزلة فى وقته ، وكان آدم ، مربوعا ، بين عينيه أثر السجود ، وسئل الحسن البصرى عنه فقال : لقد سألت عن رجل كأن الملائكة أدبته ، وكأن الأنبياء ربّته ، إن قام بأمر قعد به ، وإن قعد بأمر قام به ، وإن أمر بشىء كان أزم الناس له ، وإن نهى عن أمر كان أنزك الناس له ، ما رأيت ظاهرا أشبه بباطن منه ، ولا باطنا أشبه بظاهر منه . ودخل عمرو بن عبّيد يوما على أبى جعفر المنصور فى خلافته

(١) انظر الترجمة رقم ٧٣٩ فى وفيات الأعيان لابن خلد كان (٥/٦٠ بتحقيقنا)

- وكان صاحبه وصديقه قبل الخلافة ، وله معه مجالس وأخبار - فقر به أبو جعفر وأجلسه ، ثم قال له : عِظْنِي ، فوعظه فكان فيما قاله له : إن هذا الأمر الذي أصبح في يدك لو بقي في يد غيرك ممن كان قبلك لم يصل إليك ، فاحذر ليلة تتمخض بيوم لا ليلة بعده ، فلما أراد النهوض قال أبو جعفر : قد أمرنا لك بعشرة آلاف درهم ، فقال : لا حاجة لي فيها ، قال : والله تأخذها ، فقال : لا ، والله لا آخذها ، وكان للمهدي بن أبي جعفر حاضراً فقال : يحلف أمير المؤمنين وتحلف أنت ؟ فالتفت عمرو بن عبيد إلى المنصور وقال : مَنْ هذا الفتى ؟ قال : هو ولي المهدي أبي المهدي ، فقال عمرو : أما والله لقد ألبسته لباساً ما هو من لباس الأبرار ، وسميته باسم ما استحقه ، ومهدت له أمراً أمتع ما يكون به أشغل ما يكون عنه ! ثم التفت عمرو إلى المهدي فقال : نعم يا بن أخي ، إذا حلف أبوك أحسنه عمك ، لأن أباك أقوى على الكفارات من عمك ، فقال له المنصور : هل من حاجة ؟ قال : لا نبعث إلى حتى آتيك ، قال : إذاً لائقني ، قال : هي حاجتي ، ومضى ، فأتبعه المنصور طرْفَهُ وهو يقول :

كلكم يمشي رُوَيْدٌ كلكم يطلب صَيْدٌ
غير عمرو بن عُبَيْدٍ

وكانت ولادة عمرو في سنة ثمانين ، وتوفي مَرَّان وهو راجع إلى مكة في عام أربعة وأربعين ومائة ، ورثاه المنصور بقوله :

صَلَّى إِلَهُ عَلَيْكَ مِنْ مُتَوَسِّدٍ قَبْرًا مَرَرْتُ بِهِ عَلَى مَرَّانٍ
قَبْرًا تَضُمُّنَ مُؤْمِنًا مُتَحَنِّنًا صَدَقَ إِلَهُ وَدَّانَ بِالْعِرْفَانِ
لَوْ أَنَّ هَذَا الدَّهْرَ أَبْقَى صَالِحًا أَبْقَى لَنَا عَمْرًا أَبَا عَثْمَانَ
وَلَمْ يَسْمَعْ بِخَلِيفَةٍ يَرْتَفِي مَنْ دُونَهُ سِوَاهُ (١)

وأصبحت المعتزلة بعد هذين الرجلين فرقة لها أصول وقواعد ، وتتابعات

المعتزلة
والعمر بن الخطاب
وعمر بن الخطاب

(١) انظر الترجمة رقم ٤٧٦ من وفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ١٣٠ بتحقيقنا)

طبقاتها ، وقد رزقهم الله تعالى في كل عصر بجماعة من فحول أهل العلم وذوى البراعة في التمهيد ، فنشروا آراء الفرق ، واستغلوا بحججهم على كل ذى حجة ، واتصل منهم قوم بالخلفاء والأمراء فاتخذوا من جاههم وسيلة لإعلاء كلمتهم وأخذ الناس بما يذهبون إليه .

ما نفع عن
عمر بن عبد

فمن عمرو بن عبيد وأصحابه أخذ بشر بن المعتز ، وأبو الهذيل محمد بن الهذيل ابن عبد الله بن مكحول المعروف بالعلاف^(١) ، وعن أبي الهذيل أخذ ابن اخته إبراهيم بن سيار المعروف بالنظام ، وهشام بن عمرو الشيباني المعروف بالقوطي ، وأبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصري ، وعن النظام أخذ أبو عثمان عمرو ابن بحر بن محبوب ، السكناني ، البصري ، المعروف بالجاحظ ، والقاضي أبو عبد الله أحمد بن فرح بن جرير الإيادي ، المعروف بابن أبي دؤاد^(٢) ، وعن أبي يوسف الشحام أخذ محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن خمران بن أبان المعروف بالجبائي^(٣) ، وعن الجاحظ أخذ أبو موسى بن صبيح ، وعن أبي موسى أخذ جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب ، وعنهما أخذ محمد بن عبد الله الإسكافي .

وعن أبي علي الجبائي أخذ ابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، كما أخذ عنه شيخ أهل السنة والجماعة - فيما بعد - أبو الحسن علي ابن إسماعيل الأشعري ، ويقص العلماء مناظرة جرت بين أبي علي الجبائي وتلميذه أبي الحسن الأشعري كانت نهاية لتلمذة أبي الحسن عليه^(٤) .

(١) له ترجمة في وفيات الأعيان لابن خلكان رقم ٥٧٨ ، وله ترجمة في « نكت الهميان » للصفدي (ص ٢٧٧)

(٢) له ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٣١

(٣) له ترجمة في وفيات الأعيان رقم ٥٧٩

(٤) انظر هذه المناظرة في ترجمة الجبائي من وفيات الأعيان (٣ / ٣٩٨ بتحقيقنا)

(٦)

كان المعتزلة منذ نشأوا أكثر أهل الفرق نشاطاً ، وقد عاونهم على هذا النشاط ثلاثة أمور :

(١) أولها : أن الله تعالى قيَّضَ لهم في كل طبقة من طبقاتهم قوماً من أهل البراعة واللسن ، فواصل بن عطاء من أوسع الناس عقلاً وأغزرهم علماً ، وأقدرهم على الجدل والمناظرة ، وأسرعهم يديهة في استحضار آيات القرآن الكريم التي يؤيد ظاهرها مذهبه وفي تأويل ما لا يتفق مع ما يدعو إليه ، وهو - مع ذلك - أعلم الناس بكلام غالية الشيعة ومارقة الخوارج ، وكلام الزنادقة والدهرية والمرجئة وسائر المخالفين ، وأقدرهم على الرد عليهم ، وأبو الهذيل العلاف « نسيجٌ وحيدٌ وواحدٌ دهره في البيان ومعرفة جيد الكلام » وهو الذي يقول عنه المبرد « ما رأيت أفصح من أبي الهذيل والجاحظ ، وكان أبو الهذيل أحسن مناظرةً ، شهدته في مجلس وقد استشهد في جملة كلامه بثلاثمائة بيت » وقد امتلأت حياته بالمناظرة والجدل مع الزنادقة والشكَّاك والجوس والثنوية ، ورووا أنه أسلم على يده أكثر من ثلاثة آلاف رجل » « وقد تكلم وحاجَّ خصومه وقلجَ عليهم وهو ابن خمس عشرة سنة » ، ثم إبراهيم بن سيار النظام شيخ أبي عثمان الجاحظ إمام أهل الأدب وأوسعهم اطلاعاً وهو آية من آيات الله تعالى في النبوغ وحدة الذهن وصفاء القرينة وسعة الاطلاع والقوَّص على المعاني الدقيقة ثم صوغها في أربع قالب وأجمل بيان ، وغير هؤلاء ممن لا يحصيهم العدُّ ولا يأتى عليهم الحساب .

(٢) والأمر الثاني : اتصافهم بالخلفاء والأمراء ، واستقطاعهم - بما منحوا من خلافة وقوة عارضة - أن يؤثروا فيهم ، وأن يُخزوا عندهم منازل مرموقة ، وأن يستعبدوهم على خصومهم إن أرادوا ؛ فعمر بن عبيد صفى أمير المؤمنين أبي جعفر المنصور وصديقه ، بل إن أمير المؤمنين ليعرض بجائزته عليه فيترفع عن قبولها ،

بل إنه يُطَلَّبُ إليه ألا يدعوه إلى لقائه ، بل إنه ليتكلم في شأن ولي العهد أمام الخليفة بما لم يكن أبو جعفر ليحتمله لولا ما يكنه لعمر بن عبيد من التجلة والإكرام ، وأبو الهذيل العلاف أستاذ أمير المؤمنين المأمون ، وفيه يقول أبو حنيفة الدينوري « وعَدَّ المأمون المجالس في خلافته المناظرة في الأديان والمقالات ، وكان أستاذَه فيها أبا الهذيل محمد بن الهذيل العلاف » وكان النظام متصلاً بمحمد بن علي ابن سليمان أحد أمراء البيت العباسي ، وأحمد بن أبي دؤاد قاضي قضاة المعتصم وهو الذي كتب المأمون عنه إلى أخيه المعتصم في وصيته عند الموت « وأبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد لا يفارقك الشركة في المشورة في كل أمرك ؛ فإنه موضع ذلك »^(١)

والأمر الثالث : تعاون هؤلاء الناس على ما هم بسبيله ، وصلة بعضهم ببعض الصلة الوثيقة العروة ، وعطف بعضهم على بعض ، حتى ضرب الأدياء المثل بتآلفهم كتب أبو محمد العلوي إلى أبي بكر الخوارزمي يقول « إن اعتداده به اعتدادُ العلوي بالشيعة ، والمعتزلي بالمعتزلي » .

وكان من أثر ذلك أن ظل المعتزلة يقتلون المأمون في الذروة والغارب حتى أخذ الناس في عهده بالقول بخلق القرآن ، وأرسل بذلك منشورا لولاة الأمصار يأمرهم فيه بتنفيذ ذلك ، وقد جاء هذا المنشور مصر في جمادى الثانية من سنة ٢١٨ من الهجرة ، فامتحن وإلى مصر قاضيا حتى قال بخلق القرآن ، وامتنح الشهود والحديث ، وما زال أمر هذه الفتنة يتطير - في زمن المأمون وبعده - حتى « لم يبق أحد من فقيه ولا محدث ولا مؤذن ولا معلم إلا أخذ بالحنقة ؛ فهرب كثير من الناس ، ومثلت السجون بمن أنكر عليهم ، وأمر ابن أبي الليث بأن يكتب على المساجد : لا إله إلا الله رب القرآن الخلق ، فكتب ذلك على المساجد في فسطاط مصر ، ومنع الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي من الجلوس في المسجد ، وأمروا ألا يقر به »

ومن قبل ذلك كان واصل بن عطاء قد كوّن حوله رجالا كثيرين ، وبعث منهم دُعاة إلى البلدان يعلنون الاعتزال وينشرونه بين الناس ، فبعث عبد الله ابن الحارث إلى بلاد المغرب ، وبعث حفص بن سالم إلى خُرَاسان فجاء ترمذ ، وناظر جهم بن صفوان حتى قطعه ، وبعث القاسم إلى اليمن ، وبعث أيوب إلى الجزيرة ، وبعث الحسن بن ذكوان إلى السكوفة ، وبعث عثمان الطويل إلى أرمينية ، وجدّ هؤلاء المبعوثون فيما أرسلوا به ، وكان لهم نشاط ملحوظ ، وزاحموا بالمناكب علماء هذه البلاد والطارئين عليها ، ثم كانت الحنة ومنشور المأمون الذي ذكرنا شأنه فزاد عدد أتباعهم ، وقويت شوكتهم ، وامتد سلطانهم ، حتى لم يبق غريبا أن تسمع ياقوتا يقول « إن مجمع الواصلية (أتباع واصل بن عطاء) كان قريبا من تأهرت ، وكان عددهم نحو ثلاثين ألفا في بيوت كبيوت الأعراب يحملونها » وتسمع الصفدي يقول « ومن وقف على طبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار علم قدر ما كانوا عليه من العدَد والعدَد » .

— ٧ —

وكان المعتزلة «أول من استعان بالفلسفة اليونانية ، واشتقوا منها في تأييد نزعاتهم فأقوال كثيرة من أقوال النظام وأبي الهذيل والجاحظ وغيرهم بعضها نقل بحت من أقوال فلاسفة اليونان ، وبعضها يستقى من نبعه ويعترف من معينه بشيء من التحوير والتعديل » .

وكان الذين عرّفوا الفلسفة اليونانية واتصلوا بها وجعلوها تجري من علومهم ومن حوارهم مع خصومهم مجرى الأصل الذي يجب ألا يعدل عنه ، كان هؤلاء يهتمون المتكلمين - وخصوصا أهل السنة منهم - بالتعصب واستحسان التقليد واللجاج في الخصومة ، وأنهم قد انفتح عليهم باب الخيرة وأودت في وجوههم أبواب اليقين ، فلم يكن بدّ من أن يُقيض الله - سبحانه - لهذا الدين رجلا

مأمون السر والعلانية ، يعتصم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأصحابه الطيبين الطاهرين وبما كان عليه السلف الصالح من أئمة الحديث ، ثم يكون له من العلم بالجدل وأصول المناظرة وماتراً على أهل هذه الملة من وجوه المعرفة ما يستطيع أن يذراً به في تحوّر أهل الباطل ، ويردّ كيدهم عليهم ؛ فكان هذا الرجل هو أبا الحسن علي بن إسماعيل الأشعري .

ظهر أبو الحسن الأشعري فأعلن عقيدته في هذه العبارة « قولنا الذي نقول به ، وديانتنا التي ندين بها ، التمسك بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما كان عليه أحمد بن حنبل - نصر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته !! - قائلون ، ولمن خالف قوله قوله مجانبون ؛ لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس السكامل ، الذي أبان الله به الحق عند ظهور الضلال » وفيما ذكره في كتاب « المقالات » - وهو كتابنا هذا - بعد أن حكى مذاهب أهل السنة والحديث تفصيلاً ، وذلك قوله ^(١) « وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول ، وإليه نذهب ، وما توفيقنا إلا بالله ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وبه نستعين ، وعليه نتوكل ، وإليه المصير » والظاهر أن أهل الحديث لم يقبلوا أبا الحسن الأشعري يوم ظهر بمذهبه هذا الذي حاول به أن يوفق بين مذهب أهل السنة والعقل ، بما كان يتوقع ، إما لأن نشأته في أحضان المعتزلة لم تكن لتزيل عنه أوهامهم وشكوكهم ، وإما لأنهم يمتقون مذاهب المتكلمين ولا يقبلون أن يلفظوا بعبارة من عباراتهم التي أحدثوها ، ويظهر أثر نفور أهل الحديث من الأشعري فيما ذكره ابن الجوزي فيما بعد عنه من « أن الأشعري ظل على مذهب المعتزلة زماناً طويلاً ، ثم تركه وأتى بمقالة حَبَطَ بها عقائد الناس » ولكن قوماً من أهل الحديث جاءوا من بعد قد عرفوا لأبي الحسن الأشعري

منزله ، وقد رواه جميل مقصده ، فكان من أثر ذلك ما يقول ابن تيمية في كتابه « موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول »^(١) « وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب ، ومال إلى أهل السنة والحديث ، وانسب إلى الإمام أحمد ، كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالإبابة والموجز والمقالات وغيرها ، وكان مختلطاً بأهل السنة والحديث كاختلاط المشكك بهم ، بمنزلة ابن عقيل عند متأخريهم ، لكن الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لأصول الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة ، من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله ومن أتبع ابن عقيل كأبي الفرج بن الجوزي في كثير من كتبه ، وكان القدماء من أصحاب أحمد - كأبي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التيمي وأمثالهما - يذكرونه في كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة في الجملة ، ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة » ويذكر ابن تيمية سبب انحراف أهل الحديث عن الأشعري بعد ذلك بقليل ، وذلك قوله « وأما مسألة قيام الأفعال الاختيارية به فإن ابن كلاب والأشعري وغيرهما ينفونها ، وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن ، وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس في هذا الباب عما هو معروف في كتب أهل العلم ، وتسببهم إلى البدعة وبقايا الاعتزال فيهم ، وشاع النزاع في ذلك بين عامة المنتسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيرهم » وذكر بعد ذلك من يوافق الأشعري فيما ذهب إليه في هذه المسألة من أصحاب أحمد .

وإذن فالمسألة التي خالف الأشعري فيها ما نقل عن الإمام أحمد لم ينفرد فيها الأشعري بالخلاف ، بل إن كثيراً من أتباع الإمام أحمد كالقاضي أبي يعلى وأتباعه كابن عقيل وأبي الحسن الزاغوني وأمثالهم يذهبون فيها إلى مثل ما ذهب إليه أبو الحسن الأشعري ، فليس لتبديع الأشعري ورثته ببقاء أثر الاعتزال في صدره من وجه ، والذي دعا الأشعري إلى ما ذهب إليه في هذه المسألة هو رغبته الصادقة في التوفيق بين مذهب أهل السنة والعقل .

هذا ما نراه نحن ومن سبقنا في هذه المسألة وأمثالها بعد مضي الحقب المتطاولة، وفي هدوء يمكن لنا من البحث ومعرفة الآراء المختلفة لمن ثار بينهم النزاع، ولكننا مع الأسف - لا نجد هذا الهدوء وهذا التروى فيما تقصّه علينا الأحداث عند ظهور مذهب الأشعرى وبعده؛ فإنه ما كاد مذهب الأشعرى يعلن عن نفسه حتى بدأت تظهر آثار الاضطهاد له، «وقد حاول الحنابلة أن يمنعوا الخطيب البغدادي (المتوفى عام ٤٦٣ من الهجرة) من دخول المسجد الجامع ببغداد، لأنه كان يذهب مذهب الأشعرى، وكان أكبر الأشاعرة في ذلك العهد يضطهدون وينفقون، وتحاملت الحنابلة على رجل من كبار الأشاعرة ذوى النفوذ وهو القشيري (المتوفى في عام ٥١٤ من الهجرة) ووقع بسبب ذلك قتال في الشوارع واضطر القشيري إلى ترك بغداد، ومن هذه الحادثة أرتخ ابن عساكر مبدأ وقوع الانحراف بين الحنابلة والأشاعرة»، وكان شيخ الحنابلة في أخريات القرن الرابع الهجري «يلعن أبا الحسن الأشعرى، وينال من الأشاعرة»^(١)، ومن ناحية أخرى «كان السكرامية قد تحزبوا على الأشاعرة وهاجموه مهاجمة عنيفة، ورفعوا أمرهم إلى السلطان محمود ابن سبكتكين مدّعين أن الأشاعرة يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وسلم ليس نبيا اليوم، وأن رسالته قد انقطعت بموته، ولم يكن هذا معتقدا للأشاعرة يوما ما»^(٢).

- ٨ -

ومهما يكن من شيء فقد أذن الله تعالى لمذهب الأشعرى أن ينتشر ويذيع في الناس، انتشارا وذيبوا بطيئين، كما ذاع في أقصى المشرق مذهب أبي منصور

(١) انظر طبقات الشافعية لابن السبكي (٣ / ١١٧)

(٢) انظره (٣ / ٥٤)

الماتريدي الذي كان بينه وبين مذهب أبي الحسن الأشعري تشابه كثير في الأصول
 « وتدخلت الحكومة في أوائل القرن الخامس الهجري نوعا من التدخل الرسمي
 لفض المنازعات للذهبية ، ففي عام ٤٠٨ من الهجرة (= ١٠١٧ — من الميلاد)
 أصدر الخليفة القادر كتابا ضد المعتزلة ، يأمرهم فيه بترك الكلام والتدريس والمناظرة
 في الاعتزال والمقالات الخافقة للإسلام ، وأنذرهم — إن هم خالفوا أمره — بحلول
 النكال والعقوبة ، وانتهج السلطان محمود في غزاة نهج أمير المؤمنين القادر ، واستن
 بسنته في قتل المخالفين وفيهم وحبسهم ، وأمر بلعنهم على المنابر ، وصدر في
 بغداد كتاب سمي « الاعتقاد القادري » في سنة ٤٣٣ من الهجرة (١٠٤١ من الميلاد)
 وقرى في الدواوين ، وكتب الفقهاء خطوطهم فيه ، وذكروا أن هذا اعتقاد المسلمين
 وأن من خالفه فقد فسق وكفر ، فكان هذا إيذانا بنهاية هذه الثائرة التي ضلت في غيابتها
 الأفهام ، وكان عمل القادر بالله خاتمة لعمل المأمون من قبل ، وقد جاء في هذا المنشور
 الرسمي « والله هو القادر بقدره ، والعالم يعلم أنزلي غير مستفاد ، وهو السميع بسمع ،
 والمبصر ببصر ، يعرف صفتهم من نفسه ، لا يبلغ كنهما أحد من خلقه ، متكلم بكلام
 لا بآلة مخلوقة كآلة المخلوقين ، لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به نبيه
 عليه الصلاة والسلام ، وكل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها رسوله فهي صفة
 حقيقية لا مجازية ، وإن كلام الله تعالى غير مخلوق ، تكلم به تكليما ، وأنزله على
 رسوله صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل بعد ما سمعه جبريل منه ، وتلاه محمد
 على أصحابه ، وتلاه أصحابه على الأمة ، ولم يصير بتلاوة المخلوقين مخلوقا ، لأنه ذلك
 الكلام بعينه الذي تكلم الله به ، فهو غير مخلوق في كل حال متلوًا ومحفوظا
 ومكتوبا ومسموعا ، ومن قال إنه مخلوق على حال من الأحوال فهو كافر حلال
 الدم بعد الاستتابة منه » وهو كما ترى أبعد عن كلام المعتزلة من رحم الفيل من
 ولد الأنان .

وقد كان من آثار هذه الاختلافات التي ألمعنا إليها في كلمتنا هذه إلماعاً إذ كان للتفصيل والموازنة ورَدُّ المسائل إلى أصولها وبيان تفرع بعضها عن بعض موضع غير هذه المقدمة الموجزة ، أن صنف الناس في المقالات ، ونحن إذا تتبعنا هذه المرحلة وجدنا تأليفهم فيها على ثلاثة أنواع : الأول : ذكر مقالة واحدة مخالفة لما يذهب إليه المؤلف ، وتفصيل أقوال أصحابها ، ونقضها عليهم ، والاستدلال من العقل أو من النقل أو منهما على هذا النقض ، وقد حفظ لنا التاريخ أسماء كثير من الكتب التي صُنِّفَتْ من هذا النوع ، وارجع إلى تراجم المتكلمين الذي ذكرهم ابن النديم في كتاب الفهرست ، تجده قد ذكر مع ترجمة كل واحد منهم أسماء الكتب التي صنفها في الرد على بعض من يخالفه ، الثاني : ذكر جملة المقالات المعروفة لأهل الملة المحمدية ، وبيان أشهر رجالها ، وما انفرد كل واحد منهم بالقول به ، ثم إن كان قد تفرع عن هذه النحلة فروع ذكروها ، وقد حفظ لنا التاريخ جملة من أسماء هذه المؤلفات ، ووصلتنا من هذه الكتب جملة سنذكرها فيما بعد إن شاء الله ، والثالث : ذكر جملة المقالات التي ليس أصحابها من أهل الإسلام كالفلاسفة اليونانيين ، والهنود ، وعبدية الأوثان ، ونحو ذلك . وربما جمع المؤلف الواحد بين النوعين الثاني والثالث من هذه الأنواع الثلاثة .

وأقدم ما وصل إلينا من كتب النوع الثاني كتاب : « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، شيخ أهل السنة والجماعة ، المتوفى في عام ٣٣٠ من الهجرة ^(١) ، ثم كتاب

(١) ذكر ابن خلسكان في ترجمة أبي الحسن الأشعري (الترجمة رقم ٤٠٢ في ٢/٤٤٦ بتحقيقنا) اختلافًا في سنة وفاته ، ف قيل : سنة ثلاثين وثلاثمائة ، وقيل : سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، وقيل : سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة

لرحالة المؤرخ أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي ، المتوفى في عام ٣٤٦ من الهجرة ، وهو مؤلف كتاب : « مروج الذهب ومعادن الجوهر » وقد ذكر كتابه هذا في مروج الذهب مرارا ، ونقل عنه أمعا ، واقتطف منه ما يدل عليه ويشير إليه ، ثم كتاب « الفرق بين الفرق » لأبي منصور عبد القاهر ابن طاهر البغدادى ، المتوفى في عام ٤٢٩ من الهجرة .

وقد وصل إلى أسماعنا من كتب النوع الثالث كتاب في « مقالات غير الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري أيضا ، وقد ذكر الجدل ابن تيمية هذا الكتاب في كتابه : « موافقة صريح المنقول ، لصحيح المعقول »^(١) حيث يقول في معرض اختلاف الفلاسفة وكثرة مذاهبهم وتشعبها ، وأنهم أعظم اختلافا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى ، ما نصه « واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية ، كما نقله الأشعري في كتابه في مقالات غير الإسلاميين » ، وقد وصلنا من هذا النوع كتاب « تحقيق ما للهند من مقولة ، مقبولة في العقل أو مرذولة » لأبي الريحان البيروني المتوفى في عام ٤٤٠ من الهجرة .

ومن جمع بين النوعين الثانى والثالث أبو الحسن الأشعري أيضا ، فإن له كتابا سماه « جل المقالات »^(٢) ، ثم المسعودي ، المتوفى في عام ٣٤٦ ، فإن له كتابا آخر يذكُر أيضا في مروج الذهب كثيرا ، واسمه : « المقالات » في أصول الديانات » والبغدادى المتوفى في عام ٤٢٩ ، فإن له كتابا آخر سماه « الملل والنحل » ، والحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري ، المتوفى في عام ٤٥٦ من الهجرة صاحب كتاب « الفصل في الملل والنحل » ، وأبو الفتح

(١) انظره (٩١/١) بتحقيقنا

(٢) نص عليه هوفيا نقله عنه الحافظ ابن عساكر في كتابه تبين كذب المفتري ١٣١

محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ، المتوفى في عام ٥٤٨ من الهجرة ، صاحب الكتاب المشهور ، باسم « الملل والنحل » ، وصاحب مصنفات كثيرة في الكلام ، أشهرها « نهاية الإقدام ، في علم الكلام » .

ولا ريب عندنا في أن كتاب « مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين » الذي تقدمه للباحثين اليوم ، أحد تصانيف إمام أهل السنة والجماعة أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، وهو أحد ثلاثة كتب له في موضوع المقالات ، وثانيها : كتاب « مقالات غير الإسلاميين » الذي ذكره ابن تيمية ، وثالثها كتاب « جمل المقالات » بين فيه مقالات الملحدين ، وجمل أقاويل الموحدين ، وقد أشرنا إليه فيما سبق .

وقد كنا على نية أن ننقل إليك هنا بعض النصوص التي نقلها ابن تيمية عن هذا الكتاب في كتابيه : « منهاج السنة المحمدية » و « مواقة صحيح المنقول ، لصريح المنقول » ، وما نقله تلميذه ابن قيم الجوزية في كتبه العديدة : « حادى الأرواح » و « اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية » و « الروح » ، وما نقله غير هذين ، ثم ندلك على موطن هذه النصوص من هذا الكتاب ؛ ليكون هذا دليلا على صحة نسبة هذا الكتاب إليه ، ولكننا أعرضنا عن ذلك ، لئلا يطول بنا القول في هذه المسألة ، ورأينا أن نتجوز عن ذلك كله بأن نذكر لك أن أبا الحسن نفسه قد ذكر أسامي ما صنفه من الكتب إلى سنة عشرين وثلثمائة في بعض مصنفاته ، وقد نقل الحافظ المؤرخ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى في عام ٥٧١ من الهجرة هذا النص ، عن أبي الحسن الأشعري ، وقد جاء في هذا النص « وألفنا كتابا في مقالات الملحدين ، يستوعب جميع

اختلافهم ومقالاتهم ، وألقنا كتابا في جل مقالات الملحدين ، وجل أقاويل
الموحدين ، سميناه كتاب جل المقالات ، ، فإن هذا دليل يفوق كل دليل .
هذا ، وإني لأرجو أن يكون نشر هذا الكتاب على هذا الوجه مرضيا
عند أهل العلم ، موافقا لما يبتغونه من تحقيق آثار السلف ، وأن يكون باعثا على
الإفادة منه ، وعلى احتذائه ، والله سبحانه ولي الإجابة ، لا ولي إلا هو ،
ولا مرجو سواه .

كتبه : المعتز بالله تعالى

محمد بن عبد الله بن عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى العِزَّة والإِفْضال ، والجود والنَّوَال ، أحده على ما خَصَّ وعَمَّ من نعمه ، وأستعينه على أداء فَرَائِضِهِ ، وأسأله الصلاة على خَاتَمِ رُسُلِهِ .

أما بعد : فإنه لا بدَّ - لمن أراد معرفة الديانات والتمييزَ بينها - من معرفة المذاهب والمَقَالَات ، ورأيتُ الناسَ في حكاية ما يَحْكُون من ذكر المقالات ، ويُصَنِّفُون في النَحْلِ والديانات ، من بين مُقَصِّر فيما يَحْكِيهِ ، وغالطَ فيما يذكره من قول مُخالفِهِ ، ومن بين معتمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على مَنْ يخالفه ، ومن بين تارك للتَقْصِي في روايته لما يَرَوِيهِ من أختلاف المختلفين ، ومن بين مَنْ يُضَيِّف إلى قول مخالفِهِ ما يظن أن الحجة تَلْزَمُ مِنْهُ بِهِ ، وليس هذا سبيلَ الرِّبَانِيِّينَ ، ولا سبيلَ الفُطَنَاءِ المميزين ، فَحَدَّثَانِي ما رأيتُ من ذلك ، على شرح ما التمسْتِ شرحه من أمر المقالات ، واختصار ذلك ، وترك الإطالة والإكثار ، وأنا مبتدئٌ شَرَحَ ذلك بعَوْنِ اللَّهِ وقوته .



اختلف الناس بعد نبيهم - صلى الله عليه وسلم - في أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضاً وبرىء بعضهم من بعض فصاروا فرقا متباينين ، وأحزاباً متشتتين ، لا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم (١) .

(١) اعلم أولاً أن أصحاب الرسول كانوا كلهم أجمعون - عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبعدها - على عقيدة واحدة ، وطريق واحد ، ولم يكن أحدهم ليختلف مع آخر إلا في فهم أوتي في كتاب الله أو سنة رسوله ، يعرضه على أخيه فإن لم يكن عنده ما يدفعه من سنة أو فهم في كتاب أو سنة رجع إلى قول أخيه وتقبله أحسن القبول ، إلا قوما كانوا يبطنون النفاق ويظهرون الوفاق ، كان منهم المعروف في عصر النبي صلوات الله وسلامه عليه . وإذا أنت نظرت فيما اختلفوا فيه وجدتهم قد اختلفوا في أمور اجتهادية لا يوجب الخلاف في أحدها إيماناً ولا كفرة ، بل لا يوجب الخلاف فيها كلها مجتمعة إيماناً ولا كفرة ، ووجدت أنه قد كان غرض كل واحد من المختلفين في كل مسألة منها إقامة مراسم الدين وإدامة مناهج الشرع القويم ، بل أنت تجدهم قد اختلفوا في بعض هذه المسائل والرسول صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم لم يفارق هذه الدنيا . ثم جاء من بعد عصرهم رضوان الله تعالى عليهم قوم استغلوا أحياناً اختلاف الصحابة في بعض المسائل ، واتخذوا من هذا الخلاف سبيلاً يسلكونه إلى تفريق كلمة هذه الأمة ، وراحوا يلتمسون لبعض وجهات النظر أدلة لم يقتنع بها الذين خالفوا هذا الاتجاه في العصر السابق ، بل لعل الذين كانوا يرون هذا الاتجاه قد عدلوا عنه ولم يبقوا متمسكين به : إما اقتناعاً بما استدل به من خالفهم ، وإما إبقاء على وحدة الأمة واستمساكها بالإيلاف الذي امتن الله تعالى به عليهم ، إذ لم يكن في أحد الرأيين ما يخالف نصاً من كتاب أو سنة صريحة ، وهم بذلك يضربون أبرع المثل لفناء الفرد في الجماعة الصالحة . ونستطيع أن نقسم لك - بعد الذي أسلفناه - الاختلاف الحاصل في المسائل الاجتهادية بين الصحابة إلى قسمين : القسم الأول : الاختلاف في مسائل لم تصر

فما بعد من شعار جماعة من أهل الفرق ، والقسم الثاني الاختلاف في مسائل اجتهادية أيضا اتخذها قوم من بعدهم تسكأة إما للطعن في بعض الصحابة وإما جعلوها أساسا لنحلتهم أو استدلو بها في مسألة من مسائلهم التي اتخذوها شعارا لهم .
وهذا التقسيم يمكن أن يؤخذ من قول المؤلف عقيب ذكر الاختلاف في شأن عثمان رضى الله عنه وعقيب الاختلاف في عهد علي «وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم» ونضرب لك أمثلة من كل واحد من هذين النوعين ، ليتضح أمرهما اتضاحا لا يحتاج بعده إلى شيء :

١ - لما اشتد الوجع برسول الله صلى الله عليه وسلم قال لمن حوله من أصحابه « ائتوني بقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده » فاختلف من حوله : هل يخبثون بقرطاس ليلى عليهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه أم يكتبون بما علموه من كتاب الله وسنة رسوله ؟ وقال عمر بن الخطاب : إن النبي قد غيبه الوجع ، حسبنا كتاب الله ، وكفى اللفظ في ذلك ، حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم « قوموا عني ، لا ينبغي عندي التنازع » .

٢ - كان النبي صلى الله عليه وسلم - قبيل مرضه الذي عقبه انتقاله للرفيق الأعلى - قد جهز جيشا وجعل على رأسه أسامة بن زيد ، ولما أخذه المرض توقف الجيش عن المسير ، وقال النبي في آخر حياته «جهزوا جيش أسامة ، لعن الله من تخلف عنه» ومع هذا فقد اختلفوا : أيتمون بعث أسامة وجيشه إيدانا للعرب ولغيرهم بأن وجع النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته لم تثن عزام أصحابه عن إتمام ما شرع فيه ، أم يبقون أسامة ومن معه يترقبون ما يكون من العرب ، فقد كان بعضهم يخشي انتقاض العرب ، اختلفوا في ذلك قبيل وفاة النبي وبعد وفاته ، ولكن أبا بكر رضى الله عنه أصر على اتباع الأمر ، ثقة منه بأن البركة في اتباع أمره صلى الله عليه وسلم ، وأن في بعثه إرهابا لمن تحدته نفسه من العرب بالانتقاض .

٣ - لما أذيع نعي النبي صلى الله عليه وسلم هال الخبر بعض أصحابه حتى غيب عقولهم ، فاختلفوا : أمات الرسول صلى الله عليه وسلم أم لم يموت ؟ حتى قال عمر بن الخطاب ، وهو من هو ، في هذا الصدد : من قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات ضربته بالسيف ، ووقف أبو بكر رضى الله عنه يعلن أن النبي صلى الله عليه وسلم قد لحق بربه ، وأن شأنه في هذا الأمر شأن غيره من الناس ، ويتلو على الذين هالهم المصيبة قول الله تعالى : (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أمئن

مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين) ويسمع عمر المضطرب القوى ، الضعيف عن احتمال الفاجعة ، هذه الآية الكريمة فيثوب إليه الرشد ، ويعلم أن وعد الله حق ، ويتذكر ما حفظه من قبل من هذه الآية ومن نحو قوله تعالى : (إنك ميت وإنهم ميتون) ومن نحو قوله سبحانه : (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفئن مت فهم الخالدون) فيخضع لقضاء الله ، ويؤمن بأن الله تعالى قد اختار لرسوله ما عنده بعد أن أكمل به الدين الذي رضىه لهم ، ويقول : والله لسكأنى لم أسمع هذه الآية من قبل !

٤ - واختلفوا في المكان الذى يدفنون فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيذهبون بحثمانه الطاهر إلى مكة فيدفنونه هناك في مقابر آبائه الأديين ، ولأن مكة مكان مولده ومبعثه ، ثم فيها البيت الحرام الذى جعله الله قبلته ، وفيها قبر أبيه إسماعيل عليه السلام ، أم يذهبون به إلى بيت المقدس فيدفنونه هناك حيث يوجد قبر أبيه الخليل إبراهيم عليه السلام وكثير من الأنبياء ، أم يبقونه في المدينة لأنهم أدار هجرته ومقر أنصاره الذين أظهروا الله بهم دينه ؟ ويقف أبو بكر الصديق رضى الله عنه في هذه المسألة موقف الحكيم الرزين فيروي لهم أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرر « أن الأنبياء يدفنون حيث يقبضون » فتجتمع كلمتهم على أن يدفن في حجرة عائشة التى مات بها ، وهى فى داره صلى الله عليه وسلم الملاصقة لمسجده والشارعة أبوابها فيه .

٥ - واستحل جماعة من العرب منع الزكاة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ويختلف الصحابة فى أمرهم : أيقاتلونهم كما كان النبي يقاتل الكفار ؟ أم يتركونهم مخافة ألا يقولوا على قتالهم فتضيع هيبة العرب إياهم ؟ وينحاز عمر بن الخطاب إلى القائلين بترك قتالهم ، ويشدد فى خلاف أبى بكر ، ويستدل لما ذهب إليه من الرأى ، ويقول لأبى بكر : كيف تقاتلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم » ؟ ويجد أبو بكر مساعدا للرد عليه ويقول له : أليس قد قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد هذا « إلا بحقها » ومن حقها إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ؟ والله لو منعونى عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه . ويدعن

عمر رضى الله عنه ! وينقاد لفهم أبى بكر فى الحديث .

٦ - ومحارب المسلمون من ارتد من العرب ، ومحاربون غيرهم ، وفى المسلمين كثير ممن حفظ القرآن الكريم ، ويموت بعض هؤلاء فى حروب الردة وغيرها ، فيخاف عمر أن يستجر القتل فى حفظه القرآن الكريم ، فيذهب إلى أبى بكر يلتمس منه أن يجمع القرآن ويعرضه على ثقات الحفاظ ، ويأبى أبو بكر رضى الله عنه ، لأن ذلك شيء لم يعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحاول عمر إقناعه بأن المصلحة فيما يدعوه إليه ، وأن الضرر الذى ينجم عن الامتناع أكثر مما يتعلل به ، وينصم إلى أبى بكر جماعة من الصحابة ، ولكن إخلاص عمر رضى الله عنه فى الذى يدعوهم إليه ما يزال يدفعه إلى مقاولتهم وحجاجهم حتى يشرح الله صدورهم لما شرح له صدر عمر ، فيأخذوا فى جمع الصحف والعصب والرقاع والأدم ، ويرسم أبو بكر الطريق إلى بلوغ هذه الغاية ، ويستقر رأى جميعهم على ما شرح الله له صدور الدين كانوا يختلفون .

اختلفوا فى هذه المسائل وأشباهاها ، وانقاد بعض المخالفين لبعض ، ولم يتذرع بهذا الاختلاف قوم من أرباب النحل الذين جاءوا بعد عصر الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ، اختلفوا فى ميراث الجد مع الإخوة والأخوات ، واختلفوا فى ميراث الأخوات مع الأب والأم أو مع الأب ، واختلفوا فى العول ، واختلفوا فى الكلالة ، واختلفوا فى رد الباقي من نصيب المفروض لهم فى كتاب الله عليهم . واختلفوا فى بعض مسائل العسوبة ، واختلفوا فى بعض مسائل الولاء ، ولم يورث هذا الاختلاف تفرقة بينهم ، ولا جعله بعضهم سببا لتضليل بعض ولا لتفسيقه ، ولم نجد أحداً من بعدهم جعل اختلاف قوم منهم فى بعض هذه المسائل ذريعة لأن يتولى فريقاً معيناً من المخالفين ولا وسيلة للتشنيع به على فريق معين منهم ، فأما أن بعضهم لم يجعل الاختلاف فى هذه المسائل سبباً فى تضليل بعض ولا تفسيقه فلائها مسائل لا تمس العقيدة من قريب أو بعيد ، وإنما هى مسائل فرعية ، ثم هي مما لم يرد فيها نص صريح عن الله تعالى أو عن رسوله أو جاءت فى بعضها نصوص مختلفة بعضها يعارض بعضها فى ظاهر الأمر ، فلم يكن بد لأحدهم من أن يجتهد برأيه فيستنبط من نصوص الشريعة العامة

حكم بعض المسائل أوقيس شيئا على شيء ، ولم يكن بد لأحدهم - إذ جاءته نصوص مختلفة - من أن يوازن بين هذه النصوص فيلغى بعضها أو يخص كل نص بحالة تغاير حالة النص الآخر أو غير ذلك من وجوه التخريج .

أما اختلافهم في الخلافة عن الرسول - وهو الموضوع الذي تعرض له المؤلف ههنا - فقد بقي بعد عصرهم ، وبقي مصدر اضطراب في الأمة الإسلامية ، ولم يخل عصر من عصور الدولة الإسلامية ، بعد انقضاء عصر أبي بكر وعمر ، من قوم يتخذون من هذا الخلاف وسيلة للخروج على سلطان الدولة ، وصارت مسألة الإمامة مع أنها في ذاتها من مسائل الفروع ، مسألة من مسائل العقيدة ، فتولى الشيخين أبي بكر وعمر ، وحب السبطين الحسن والحسين ابني فاطمة الزهراء ، واعتقاد جواز المسح على الخفين ، هذه الأمور الثلاثة مجتمعة شعار قوم من أهل النحل ، ويحترزون بتولى الشيخين عن عقيدة بعض الغلاة من الشيعة ، ويحترزون بحب السبطين عن عقيدة الغلاة من النواصب ، ويحترزون باعتقاد جواز المسح على الخفين عما يراه بعض الخوارج ، وهكذا .

واعلم - بعد الذي ذكرنا لك من التفصيل - أن المؤلف ذكر اختلاف الصحابة في موضوع الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو من النوع الثاني على ما قررناه ، وذكر هذه المسألة من الاختلاف صحيح لا غبار عليه ، ولكن المؤلف سيدكر فيما بعد أنه لم يكن في عصر أبي بكر اختلاف في غير هذه المسألة ، وهذا الحكم ليس بمستقيم ، سواء أكان غرضه أنه لم يكن في عصر أبي بكر اختلاف في غير هذه المسألة ، مطلقا ، أم كان غرضه أنه لم يكن ثمة اختلاف من النوع الذي بقي أثره عند بعض الناس ، أما عدم استقامة هذا الحكم على الفرض الأول فهو أظهر من أن يشار إليه ، وبخاصة بعد أن ذكرنا لك من مثل الخلاف على وجه التفصيل جملة تدفع هذا الحكم ، وأما عدم استقامة هذا الحكم على الفرض الثاني فلأنه قد كان في عصرهم اختلاف آخر بقي له أثر في نحل بعض الفرق ، وقد استدلوا لأحد وجهتي النظر ، واتخذوا من هذا الخلاف ذريعة لليل ممن خالف وجهة النظر التي يؤيدونها ، وموضوع هذا الخلاف ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم مما له قيمة مالية

وأول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين — بعد نبينهم صلى الله عليه وسلم! — اختلافهم في الإمامة ، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قبضه الله عز وجل ، ونقله إلى جنّته ودَارِ كرامته ، اجتمعت الأنصارُ في سقيفة بني ساعدة^(١) بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن^(٢)

هل يقسم على ورثته كما تقسم تركّة كل واحد من المسلمين علي ورثته ، أم يرد إلى خليفته من بعده ليجعله من مصارف الدولة الإسلامية ؟ وسنذكر وجهي النظر في هذه المسألة بعد أن نبين المسألة التي تعرض لها المؤلف .

(١) بنو ساعدة : قوم من الأنصار ، من بني كعب بن الخزرج بن ساعدة ، منهم سعد بن عبادة وسهل بن سعد الساعديان ، رضى الله عنهما ! وسقيفتهم في المدينة بمنزلة دار الندوة التي كانت لقريش في مكة ، وكانت السقيفة مكانا يجتمعون فيه حين يجد ما يدعو إلى تداول الرأي .

(٢) هو سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة بن حرام ، أحد بني الخزرج بن ساعدة بن كعب بن الخزرج ، وهو سيد الخزرج ، ويكنى أبا ثابت وأباقيس ، شهد بيعة العقبة ، وكان أحد النقباء ، واختلف في شهوده موقعة بدر الكبرى ، فأثبتته البخارى ، وقال ابن سعد : كان يتّهيأ للخروج فنهس فأقام ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم في حقه : « لقد كان حريصا عليها » . قال ابن سعد : وكان يكتب بالعربية ، ويحسن السباحة والرمي ، ولهذا كان يقال له « السكامل » وكانت له شهرة مستفيضة بالجوّد ، هو وأبوه وجده وولده ، وكان لهم حصن ينادى من فوقه كل يوم : من أحب الشحم واللحم فليأت أطم دليم بن حارثة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في كل غزواته رايتان : راية للمهاجرين يحملها على بن أبي طالب ، وراية للأنصار يحملها سعد بن عبادة .

وسياتى ذكر ابنه قيس بن سعد بن عبادة ، وأنه حمل الراية بدل أبيه في بعض المواقع ، كما سنذكر أن أبا بكر حمل راية المهاجرين يوم تبوك لتغيب على عن هذه الموقعة

عبادة ، وبلغ ذلك أبا بكر^(١) وعمر^(٢) - رضوان الله عليهما ! - فقصدانحو مجتمع

(١) أبو بكر : اسمه عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب ، القرشي ، التيمي ، صديق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته ، وثاني اثنين إذ هما في الغار ، وكنية أبيه عثمان أبو قحافة ، ولد بعد عام الفيل بستين وستة أشهر ، وصحب النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، وسبق إلى الإيمان به ، واستمر معه طول إقامته بمكة ، ورافقه في الهجرة وفي الغار وفي المشاهد كلها ، إلى أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى جوار ربه ، وكانت الزاية معه يوم تبوك ، ولم يكن على من حضر تبوك ، وحج بالناس في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة تسع من الهجرة ، واستقر خليفة في الأرض بعده ، ولقبه المسلمون « خليفة رسول الله » وروى عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : اسم أبي بكر الذي سماه به أهله عبد الله ، ولكن غلب عليه في السنة الناس عتيق .

(٢) هو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن رزاح ابن عدى بن كعب بن لؤى بن غالب ، القرشي ، العدوي ، أبو حفص ، أمير المؤمنين ، ولد قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثين سنة ، وكان إليه في الجاهلية السفارة ، وكان عند البعثة النبوية شديدا على النبي وأصحابه ، ثم أسلم فكان إسلامه فتحا على المسلمين وفرجالهم من الضيق ، حتى قال ابن مسعود : ما عبدنا الله جهرة حتى أسلم عمر ، وحدث بعض ولده قال : سمعنا أشياخنا يذكر أن عمر كان أبيض ، فلما كان عام الرمادة - وهي سنة المجاعة - ترك أكل اللحم والسمن وأدمن أكل الزيت حتى تغير لونه فشحب ، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يسلم عمر يقول : « اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك : أبي جهل عمرو بن هشام ، وعمر بن الخطاب » فكان أحبهما إلى الله عمر بن الخطاب ، فأعز به دينه ، ولما أسلم طلب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعلن دينه ويظهره ويخرج هو وأصحابه من دار الأرقم بن أبي الأرقم التي كانوا يختلفون إليها خفية من الكفار ، فخرج الرسول بينه وبين حمزة بن عبد المطلب ، وأصحابه معه ، فلما رأتهم قريش ورأت عمر معهم علموا أن النبي قد امتنع منهم به ، فلم تصبهم كآبة كالتي أصابتهم يومئذ ، ومن يومئذ لقبه النبي صلى الله عليه وسلم « الفاروق » .

الأنصار في رجال من المهاجرين ، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا في قريش ، واحتج عليهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم « الإمامة في قريش » فأذعنوا لذلك منقادين ، ورجعوا إلى الحق طائعين ، بعد أن قالت الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، وبعد أن جرّد الحُبَابُ بن المنذر ^(١) سَيْفَهُ وقال : أنا جُذَيْلُهَا المحَكَّكُ ، وعُذَيْقُهَا المَرَجَّبُ ^(٢) ، مَنْ يبارزني ؟ بعد أن قام قَيْسُ بن سَعْدٍ بِنُصْرَةِ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ حتى قال عمر بن الخطاب في شأنه ما قال ، ثم بايعوا أبا بكر ، رضوان الله عليه ! واجتمعوا على إمامته ، وانفقوا على خلافته ، وانقادوا لطاعته ، فقاتل أهل الردّة على ارتدادهم كما قاتلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) هو الحُبَابُ - بضم الحاء - بن المنذر بن الجحوح بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة ، الأنصاري ، الخزرجي ، السلمي ، شهد بدرًا ، وهو الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر في شأن موقفه وموقف أصحابه قبل القتال : يا رسول الله ، أهذا منزل أنزلك الله ليس لنا أن نتعداه أم هو الرأي والحرب ؟ فقال النبي « بل هو الرأي والحرب » فقال الحُبَابُ : كلا ! ليس هذا بمنزل ، فقبل النبي صلى الله عليه وسلم قوله ، وهو القائل في يوم سقيفة بني ساعدة هذه العبارة التي ذكرها المؤلف .

(٢) هذه الجملة تضرب مثلاً لمن يعتمد على رأيه ويستشفي به من الضلالة ، والجذيل : تصغير جذل - بكسر الجيم وسكون الدال - وهو في الأصل عود ينصب للابل الجربى لتحتك به ، والعذيق : تصغير العذق - بفتح فسكون - وهو النخلة يحملها ، والمرجب : اسم المفعول من قولهم « رجب النخلة ترجيباً » إذا بنى حولها دكاناً يعتمد عليه ، وذلك إنما يصنع إذا كثرت ثمرها حتى خيف أن تسقط منه ، ولم يرد بالتصغير في الموضعين إلا المدح .

(٣) قيس بن سعد بن عبادة ، وتقدم ذكر أبيه ، أنصاري ، خزرجي ، كنيته أبو الفضل ، وقيل : أبو القاسم ، كان يحمل راية الأنصار مكان أبيه أحياناً ، وكان كريماً سخياً ، داهية ، من ذوى الرأي ، شهد فتح مصر ، وابتقى بها داراً ، وكان من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير .

على كفرهم ، فأظهره الله عز وجل عليهم أجمعين ، ونصره على جملة المرتدين ، وعاد الناس إلى الإسلام أجمعين ، وأوضح الله به الحق المبين ^(١) .

(١) حدث أمير المؤمنين أبو حفص عمر الفاروق بن الخطاب ، رضى الله عنه : « كان من خبرنا - حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن عليا والزيير ومن كان معهم تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وانحاز الأنصار بأجمعهم في سقيفة بنى ساعدة ، واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت له : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار ، فانطلقنا نؤمهم حتى لقينا رجلا ناسحا فذكرنا لنا الذي صنع القوم ، فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ فقلت : نريد إخواننا من الأنصار ، فقالا : لا عليكم ألا تقر بوجه ، واقتضوا أمركم يا معشر المهاجرين ، فقلت : والله لأأتينهم ، فانطلقنا حتى جئناهم في سقيفة بنى ساعدة ، فإذا هم مجتمعون ، وإذا بين ظهرانيهم رجل مزمل ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : سعد بن عباد ، فقلت : ماله ؟ قالوا : وجع ، فلما جلسنا قام خطيبهم ، فأثنى على الله بما هو أهله ، وقال : أما بعد فنحن أنصار الله ، وكتيبة الإسلام ، وأنتم يا معشر المهاجرين رهط نبينا ، وقد دفت دافة منكم تريدون أن تغتزلونا من أصلنا وتحصنونا من الأمر ، فلما سكت أردت أن أتكلم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أردت أن أقولها بين يدي أبي بكر ، وكنت أدارى منه بعض الحد ، وهو كان أحكم منى وأوقر - والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قالها في بديته وأفضل حين سكت ، فقال : أما بعد فما ذكرت من خير فأنتم أهله ، وما تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش : هم أوسط العرب نسبا ودارا ، وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين أهمها شئتم ، وأخذ يدي ، ويد أبي عبيدة بن الجراح ، فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربنى ذلك الأمر أحب إلى أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المحكك ، وعذيقها المرجب ، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش ، فقلت للمالك : ما يعنى « أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب » قال : كأنه يقول أنا داهيتها ، قال : فسكتر اللغظ ، وارتفعت الأصوات حتى خشينا الاختلاف ، فقلت : ابسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعه الأنصار ، قال عمر : أما والله

ما وجدنا فيما حضرنا أمرا هو أرفق من مبايعة أبي بكر ، خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بعدنا بيعة فإما أن نبايعهم على ما لانرضى وإما أن نخالفهم فيكون فساد . قال ابن شهاب عن عروة : إن الرجلين الصالحين اللذين لقياهم عويم بن ساعدة ومعن بن عدى ، وقال ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : إن الذى قال « أنا جدي لها المحكك وعذيقها المرجب » هو الحباب بن المنذر .

قال أبو أحمد غفر الله تعالى له : هذا موجز حديث السقيفة الذى انتهى ببيعة المهاجرين والأنصار لأبي بكر كما رواه الثقات من أهل الحديث عن عمر بن الخطاب أحد أركان هذا الاجتماع ، وقد كان الاختلاف - فى ذلك الوقت - على درجتين : خلاف بين المهاجرين والأنصار فى الأحق بالخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو رجل من المهاجرين أهل النبى والسابقين إلى الإيمان به والذين تحملوا الجهد والبلاء معه من أهل الشرك فى مكة ثم هجروا وطنهم وأموالهم وأهلهم فى سبيل الله ورسوله ؟ أم رجل من الأنصار الذين آووا رسول الله حين اضطهده قومه وعشيرته الأذنون وآذوه وأخرجوه ومكروا به ، والأنصار هم الذين أعلنوا دين الله وقاوموا عدو الله وواسوا رسول الله وصحبه المهاجرين بأموالهم وأنفسهم ؟ وخلاف بين طوائف المهاجرين أنفسهم فى الأحق بالخلافة عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه : أهو رجل من بنى هاشم رهط النبى وعشيرته عمه العباس بن عبد المطلب بن هاشم أو ابن عمه على بن أبى طالب بن عبد المطلب بن هاشم ؟ أم رجل من بطن من بطون قريش تكون له سابقة وقدمه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق خليل رسول الله وثانى اثنين إذ هما فى الغار ، أو عمر الفاروق الذى أعلن كلمة الإيمان وأعز الله به الإسلام والذى لوزل عذاب بالناس مانجا منه غيره ، أو أبو عبيدة عامر بن عبد الله بن الجراح أمين هذه الأمة وأصلبها فى الحق عوداً ، أو غير هؤلاء من قريش ؟ فأما الخلاف بين المهاجرين والأنصار فقد حسم أبو بكر رضى الله عنه مادته بما ذكره للأَنْصار فى سقيفة بنى ساعدة ، وكان مما قاله - غير ما ذكرناه فى رواية عمر رضى تعالى عنه - أنه قال لسعد بن عباد بعد أن أثنى على الأنصار فلم يترك شيئاً أنزله الله فى شأنهم ولا قاله رسول الله فيهم إلا قاله - . ولقد علمت ياسعد أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال وأنت قاعد : « قريش ولادة هذا الأمر ؛ فبر الناس تبع لبرهم ، وفاجرهم تبع لفاجرهم » فقال له سعد : صدقت ، نحن الوزراء وأتم الأمراء . وأما الخلاف الذي كان بين المهاجرين أنفسهم فكان مظهره انخياز على بن أبي طالب والعباس ابن عبد المطلب والزيير بن العوام ابن عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت فاطمة بنت رسول الله أو اشتغالهم بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يقول جماعة من المؤرخين ، وقد عمل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما على أن يحسبا مادة هذا الخلاف كما عملا على حسم مادة الخلاف بين المهاجرين والأنصار ، فقد حدث مالك ابن أنس قال : لما بويع أبو بكر في السقيفة وكان الغد جاء أبو بكر إلى المسجد فجلس على المنبر ، وقام عمر فتكلم قبل أبي بكر ، فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أيها الناس ، إني قد كنت قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت ولا وجدتها في كتاب ولا كانت عهداً عهداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولكني كنت أرى أن رسول الله سيدبر أمرنا ، وإن الله قد أبقى فيكم كتابه الذي هدى به رسول الله فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه الله له ، وإن الله قد جمع أمركم على خيركم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وثاني اثنين إذ هما في الغار ، فقوموا فبايعوه ، فبايع الناس أبا بكر بيعة العامة بعد بيعة السقيفة ، ثم تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بما هو أهله ، ثم قال : أيها الناس ، إني قد وليت عليكم ، ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف منكم قوي عندي حتى أزيح عنه إن شاء الله ، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ منه الحق إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالنبل ، ولا يشيع قوم قط الفاحشة إلا عظمهم الله بالبلاء ، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » وتأخر على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه عن مبايعة أبي بكر رضي الله عنه مدة حياة زوجه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لأن فاطمة رضي الله عنها كانت تعبت في نفسها على أبي بكر لأمر سذكرها قريباً ، فكان تخلف علي عن الدخول فيما دخل فيه المسلمون من بيعة أبي بكر مجاملة لزوجه فاطمة المريضة الناكلة لأحب الناس إليها وإلى المسلمين جميعاً ، فلما لقيت ربها ذهب على فبايع ، وتم الإجماع على خلافة الصديق .

وقد تطور الخلاف في الإمامة بعد هذا العصر تطورا آخر ، فخلاف في الذي تكون به الخلافة : أهو النص من صاحب الشريعة على من يكون خليفة على الناس بعده ، أم هو اختيار أهل الحل والعقد من المسلمين لمن يلي أمرهم ؟ وخلاف آخر هل يجب على المسلمين أن يكون لهم خليفة يقيم الحدود ويسد الثغور ويجهز الجيوش للجهاد ويؤلى القضاة والحكام ويحمي بيضة المسلمين ، أم لا يجب عليهم ذلك مطلقا ، أم يجب عليهم في حال دون حال ؟ بكل واحد من هذه الأحوال قالت طائفة من أهل الكلام .

ونريد أن نبين لك موجز هذا الاختلاف وما كان له من الأثر في فرق هذه الأمة وأهل التحل فيها ، فنقول : اختلفت الفرق الإسلامية في الإمامة اختلافين ، أحدهما مترتب على الآخر ، أما الاختلاف الأول فخالصه : هل يجب على الأمة الإسلامية أن تقيم على نفسها خليفة ينفذ فيهم أحكام الله ورسوله ، أم لا يجب عليهم ذلك ؟ وقد ذهبوا في هذا الموضوع مذهبين ، فقال قوم : إن الإمامة فرض واجب من الله تعالى أوجب على جماعة المسلمين أن يقيموا عليهم خليفة من أنفسهم ، لأن الناس لا يصلح أمرهم إلا علي إمام واحد يجمعهم ، ويمنع بعضهم من التعدي على بعض ، وينفذ فيهم أحكام الشريعة السمحة ، ويقيم الحدود ، ويعزو بالجيوش ، ويقسم الفىء والغنائم والصدقات ، وبالجملة يقيم شأن الدولة في جميع مرافقها ، وإلى هذا ذهب المعتزلة والخوارج - إلا النجيدات - والشيعة وأكثـر المرجئة ، وقال قوم : إن الإمامة ليست بواجبة ولا لازمة ، ولكن إن أمكن للناس أن ينصبوا إماما عدلا من غير إراقة دم ولا حرب فحسن ، وإن لم يفعلوا ذلك وقام كل رجل منهم بأمر نفسه وأمر منزله ومن يشتمل المنزل عليه من ذوى رحم وقربا فأقام فيهم أحكام الله وحدوده علي حسب ما في كتاب الله وسنة رسوله ، جاز ذلك ولم تكن بهم - حينئذ - حاجة إلى إمام . وأما الاختلاف الثانى فهو واقع بين الدين أوجبوا على الأمة اختيار خليفة منهم وحاصل هذا الخلاف : هم يكون استخلاف الخليفة ؟ أهو باختيار أهل الشورى وأصحاب الحل والعقد ؟ أم هو بالقربى من رسول الله تعالى ؟ أم هو بالنص من الرسول ثم من بعده علي من يليه ، وهكذا ؟ ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب رئيسية ، وفي بعض هذه المذاهب اختلافات فرعية يصعب جمعها كلها في هذه التعليقات : فذهب قوم إلى أن

قال الشرح
بالشرح

الله تعالى ورسوله لم ينص علي رجل باسمه وعينه ولا بأوصافه الميزة له ليكون إماماً للناس وأن الإمامة شورى بين خيار الأمة وفضلائها يعقدونها لأصلحهم ، وتوسعوا في هذا فقالوا : إن خاف جماعة من المسلمين حدوث اضطراب وخشوا إن انتظروا اجتماع أهل العقد والحل من الأمة أن يحدث فتق وينصدع شعب ، فبادروا - وهم من فضلاء الأمة وأهل الشورى - فعقدوا الإمامة لرجل يصلح لها تثبت إمامته ، ووجب على سائر الأمة أن يطيعوه ويرضوه ، وكأن هؤلاء نظروا إلى الواقع في استخلاف الصديق أبي بكر رضي الله عنه ، ومن ذهب إلى هذا المعتزلة والمرجسة والخوارج وبعض الحشوية وبعض الزيدية ، وذهب قوم إلى أن أولى الناس بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحقهم بوراثته ، وهو عمه العباس بن عبد المطلب ، فإنه أقرب الباقيين بعد الرسول إليه نسبا ، وأمسهم به رحما ، وأولاهم بميراثه ، واحتجوا لذلك بقوله تعالى (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قالوا : كان الباقيون من قرابة الرسول من بعده : ابنته فاطمة ، وعمه العباس ، وعلي بن أبي طالب ابن عمه وبعض أولاد عمومته ، وسبطاه الحسن والحسين ، ولإمامة في النساء فليس لفاطمة فيها شيء ، وبنو البنات لا يرثون ما وجد عاصب ، وأبناء العم لا يرثون مع وجود العم ، فصار العباس صاحب الأمر بعده ، وإلى هذا الرأي ذهبت الراوندية ، ويظهر أن السياسة هي التي دعت إلى القول بهذا الرأي ، فإنه ظهر بعد ظهور الدولة العباسية وقال من قال بذلك رداً للعلويين الذين كانوا يشيرون ويطلبون الخلافة لأنفسهم ويمثل هذا الرأي قول مروان بن أبي حفصة الشاعر العباسي :

أني يكون ، وليس ذلك بكائن لبني البنات وراثته الأعمام ؟
وذهب قوم إلى أن سبب استحقاق الإمامة هو نص الرسول صلى الله عليه وسلم على من يليه ، ونص من يليه على من يكون بعده ، وأهل هذا الرأي يختلفون فيما بين أنفسهم فمنهم من يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم نص على من يليه باسمه وعينه بذاته ، ومنهم من يقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم نص على من يخلفه في إمامة المسلمين ، لكن لم ينص عليه بالاسم ، ولكن نص عليه بالإشارة وبصفات لا توجد إلا فيه ، ومن العجيب أنك تجد في الفرق من يقول : إن الرسول صلوات الله وسلامه عليه نص على أبي بكر الصديق باسمه وعينه بذاته ، ومن ذهب إلى ذلك

وكان الاختلاف بعد الرسول صلى الله عليه وسلم في الإمامة .
ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضوان الله عليه ^(١) وأيام عمر ،

جماعة من الحشوية ، وتجد في الفرق من يقول : إن الرسول صلى الله عليه وسلم نص على أبي بكر بالإشارة والصفة ، ومن ذهب إلى ذلك جماعة من المرجئة وجماعة من الحشوية ، وتجد جماعة من الفرق تقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على أبي الحسين علي بن أبي طالب بالإشارة والصفات التي لا توجد إلا فيه وغالوا في ذلك حتى زعموا أن الأمة كلها كفرت وضلت بصرفها الأمر إلى غيره . ومن ذهب إلى هذا الجارودية ، مع افتراقهم في تفرعات بعد ذلك إلى فرق متعددة وستقف عند ما يفضي بنا القول إلى تشعب الفرق على كثير من التفصيلات ، والغرض الآن بيان أصول الاختلاف في هذه المسألة .

(١) لعل المؤلف يريد أنه لم يحدث خلاف له وجه صحيح يجوز أن يبقى له أثر في عهد أبي بكر رضي الله عنه غير الخلاف في الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكى طرفاه ، وإلا فقد كانت الخلافة آخر بريق له أثر ، وكان هذا الخلاف سببا في تأخر بيعة علي لأبي بكر إلى أن توفيت فاطمة في رواية كثير من أهل الحديث وقد كان هذا الخلاف بين أبي بكر الخليفة وفاطمة بنت الرسول صلوات الله وسلامه عليه والعباس بن عبد المطلب وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك أن الله تعالى أفاء علي رسوله صلى الله عليه وسلم في سنة سبع من الهجرة قرية بينها وبين المدينة يومان تسمى « فذك » وبقيت له حتى انتقل إلى الرفيق الأعلى ، فلما كان ذلك جاءت فاطمة والعباس وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر يطلبون إليه أن يعطيهم هذه القرية على حسب موارثهم من النبي صلوات الله وسلامه عليه ، فأبى عليهم أبو بكر رضي الله عنه ذلك ، وقال : قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « نحن معاشر الأنبياء لانورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال » وقال : والله لأترك أمراريت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعته ، فهجرت فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت ، وعاشت بعد وفاة رسول الله ستة أشهر ، ومع أن هذا الحديث الذي رواه أبو بكر قد رواه من أصحاب رسول الله عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، والعباس بن عبد المطلب ، وعبد الرحمن ابن عوف ، وطلحة بن عبيد الله ، والزبير بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص ،

وأبو هريرة ، وعائشة أم المؤمنين ، ومع أنه لم يرو أن أحدا ممن كان يشرك فاطمة في الميراث إن كان ، قد غضب أو عتب على أبي بكر بعد أن ذكر لهم الحديث - تجد الرافضة قد تكلمت في هذا الموضوع كلاما يدل على البعد عن المعرفة والوقوف عند حدود الحق ، وقد تكلفوا ما لا علم لهم به ، وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولم يأتهم تأويله ، وحاولوا أن يردوا خبر أبي بكر بأنه مخالف لما ورد به القرآن الكريم في غير آية منه ، وذلك قوله تعالى « وورث سليمان داود » وقوله سبحانه حكاية عن زكريا « فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب ، واجعله رب رضيا » وبطلان هذا الاستدلال من وجوه : الأول : أن قوله سبحانه « وورث سليمان داود » إنما أراد به سبحانه أنه جعل سليمان قائما - في الملك وتدير الرعية والحكم بين بني إسرائيل - مقام أبيه ، ولم يرد وراثة المال ، إذ لو كان المقصود المال لم يصح لأنه قد كان لداود من الأولاد عدد كثير يقال مائة أو نحوها ، فلو كان المراد وراثة المال لم يقتصر في الذكر على سليمان من بين سائر إخوته ، وقوله تعالى عن لسان سليمان بعد ذلك « يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء ، إن هذا لهو الفضل المبين » يؤيد ما ذكرنا من أن المراد وراثة العلم والحكم والنبوة ، وأما ما ذكره من قصة زكريا عليه السلام فإنه أدل مما قدمنا على الجهالة الفاضحة ، وكيف يتمنى زكريا أن يهبه الله ولدا يرث ماله وهو نبي من الأنبياء ، والدنيا عنده أحقر من أن يتحسر على عدم من لا يرثه فيها ؟ ثم ما ذلك المال الذي كان له حتى يحزن أن لم يكن له وارث ؟ والمعلوم أنه كان نجاريا كل من كسب يده ، ولم يكن عمله ليدر عليه مالا يدخر منه فوق قوته حتى يسأل الله ولدا يرثه عنه !! وإذا لم يصلح هذا المعنى صح أن زكريا إنما سأل ربه ولدا صالحا يرثه في الحكمة والقيام بمصالح إسرائيل ، ثم أين كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين احتج أبو بكر بهذا الحديث ، ومن بينهم علي رضي الله عنه زوج فاطمة التي تطالب بميراثها ، والعباس بن عبد المطلب أحد الذين كانوا يطالبون بالميراث ؟ وكيف غابت عن أذهانهم جميعا آية زكريا وآية سليمان بن داود إن كان يصح التمسك بهما أو بواحدة منهما ؟ أليس في سكوت هؤلاء جميعا عن الاحتجاج بهاتين الآيتين أو بواحدة منهما دليل على أنه ليس فيهما ما يستمسك به ، وأن كل واحدة منهما مصروفة عن الوجه الذي حمله عليها الرافضة إلى الوجه الذي يدل عليه سياق القرآن الكريم ؟ .

إلى أن ولي عثمان بن عفان^(١) - رضوان الله عليه ! - وأنكر قوم عليه في آخر أيامه أفعالاً كانوا فيما نَقَمُوا عليه من ذلك مخطئين ، وعن سنن المحجة خارجين ، فصار ما أنكروه عليه اختلافاً إلى اليوم ، ثم قُتل رضوان الله عليه ، وكانوا في قتله مختلفين ، فأما أهل السنة والاستقامة فإنهم قالوا : كان - رضوان الله عليه ! - مصيباً في أفعاله ، قَتَلَهُ قَاتِلُوهُ ظُلْماً وَعُدْوَاناً ، وقال قائلون بخلاف ذلك ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم^(٢) .

(١) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ، القرشي ، الأموي أمير المؤمنين ، أبو عبد الله وأبو عمر ، ولد بعد عام الفيل بست سنين ، وأسلم قديماً على يدى أبي بكر الصديق ، وزوجه النبي صلى الله عليه وسلم ابنته رقية وماتت عنده في أيام بدر ، فزوجه بعدها أم كلثوم ، فلذلك كان يلقب ذا النورين ، وروى من غيروه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشره بالجنة ، وعده من أهل الجنة ، وشهد له بالشهادة ، ويروى أنه رضى الله عنه لما حاصره الثوار أطل عليهم وناشدهم الله ، وذكرهم أشياء صنعها في سبيل الله : منها أنه جهز جيش العسرة ، ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم عند بيعة الرضوان تحت الشجرة وضع يده الشريفة عن عثمان لأنه كان قد أرسله إلى مكة ، ومنها أنه اشترى بئر رومة وجعلها في سبيل الله ، وغير ذلك ، وهو أول من هاجر إلى الحبشة ومعه زوجه رقية بنت رسول الله ، ولم يشهد موقعة بدر لأن رقية كانت مريضة فتخلف لقرىضها ، وكان أوصل الناس للرحم ، وأتقاهم للرب ، وكان يصوم الدهر ، وكان أحد الستة الذين عهد عمر بن الخطاب - بعد أن ضربه أبولؤلؤة المجوسى غلام المغيرة - بأن يكون الخليفة بعده أحدهم ، ووقع عليه الاختيار ، في خطب يطول شرحه .

(٢) لقد قتل أمير المؤمنين ذو النورين عثمان بن عفان في سنة خمس وثلاثين من الهجرة ، بعد أحداث جرت وخطوب تناهت ، بتدبير جماعة لم يخالط الإيمان قلوبهم ، ولم يكن لهم من الدين إلا اسمه ، وربما كان أحدهم قد دخل في زمر المسلمين

وهو يعترزم الإيقاع بدينهم وتقويض جماعته ، ومن هؤلاء عبد الله بن سبأ ، وقد كان عبد الله بن سبأ هذا يهوديا في قلبه حفيظة على الدين الجديد الذي أزال ما كان اليهود يتمتعون به من الهيمنة والسلطان على عرب المدينة والحجاز عامة ، فأسلم في أيام عثمان ، ثم تنقل في بلاد الحجاز ، ثم ذهب إلى البصرة ، ثم إلى الكوفة ، ثم إلى الشام ، وهو يحاول في كل بلد ينزل بها أن يضلل ضعاف الأحلام ، ولكنه لم يستطع السيل إلى ذلك ، فأتى مصر فأقام بين أهلها ، وما فتئ يلقمهم عن أصول دينهم ، ويزين لهم ذلك بما يزخره من القول حتى وجد مرتعا خصيبا ، وكان مما قاله لهم : إني لأعجب كيف تصدقون أن عيسى بن مريم يرجع إلى هذه الدنيا وتكذبون أن محمدا يرجع إليها ؟ وما زال بهم حتى اتقادوا إلى القول بالرجعة وقبلوا ذلك منه ، فكان هو أول من وضع لأهل هذه الملة القول بالرجعة ، ثم قل لهم بعد ذلك : إنه قد كان لكل نبي وصي ، وإن علي بن أبي طالب هو وصي محمد صلى الله عليه وسلم ! وليس في الناس من هو أظلم ممن احتجر وصية رسول الله ولم يحزها ، بل هو يتعدى ذلك فيثب على الوصي ويفتسمه على حقه ، وإن عثمان قد أخذ حق علي وظلمه ، فانهضوا في هذا الأمر ، وليكن سبيلكم إلى إعادة الحق لأهله الطعن على أمرائكم وإظهار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فإنكم تستميلون بذلك قلوب الناس ، واتخذ لهذه الدعوة أنصارا بهم في الأمصار ، وما زال يكاتبهم ويكاتبونه حتى نفذ قضاء الله ، وكان الضحية الأولى لهذه المؤامرة ذلك الخليفة الذي قتل مظلوما ، وبين يديه كتاب الله واعتدى على منزله وحرمه ، وكان قضاء الله قدرا مقدورا !.

وقد صار أهل النحل في شأن عثمان رضي الله عنه ثلاث طوائف :

الطائفة الأولى تذهب إلى أن عثمان رضي الله تعالى عنه أحد الخلفاء الراشدين الذين أمر الرسول صلى الله عليه وسلم باتباعهم والاهتداء بهديهم ، وأن تربيته في الفضل كترتيبه في الخلافة ، وأنه ليس معصوما من الخطأ ؛ لأن العصمة غير ثابتة عندهم إلا للأنبياء ، ولكنه - مع ذلك - إن أخطأ لم يكن خطؤه سببا في تفسيقه فضلا عن كفره ، لأنه مجتهد فيما يذهب إليه من الآراء ، وقد رفع الله تعالى الحرج عن مجتهدى هذه الأمة ، وهذه الطائفة أهل السنة والجماعة .

والطائفة الثانية غالت في بغض عثمان رضي الله عنه ، وطعنت فيه ، وذكرت أنه

أحدث أحداثاً لم يكن له أن يحدثها ، ولا تتفق مع الإيمان بالله ورسوله ، وأكفرته بهذه الأحداث كما أكفرت عائشة أم المؤمنين والزيير بن العوام وطليحة بن عبيد الله بإقدامهم على قتال علي ، مع أن هذه الطائفة تذهب إلى صحة إمامة عثمان وخلافته عن رسول الله في أول أمره ، لأنها تذهب إلى أن الإمامة شورية فيما بين الخلق ، ويصح أن تعتقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، ويصح أن تسند إلى المفضل مع وجود من هو أفضل منه ، وثبتت إمامة أبي بكر وعمر حقاً ، وتقول - مع ذلك - إن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي ، ولكنه خطأ لا يبلغ درجة الشق ، وهذه الطائفة هي السليمانية أتباع سليمان بن جرير ، وهي فرع من فروع الشيعة .

والطائفة الثالثة تذهب في أمر عثمان مذهباً أقل مما ذهب إليه السليمانية ، فقد وقعت فيه وخطأته وذكرت أحداثه ، غير أنها لم تر أن هذه الأحداث توجب كفراً ، وهذه الطائفة هي النظامية أتباع إبراهيم بن سيار النظام شيخ أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وهي فرع من فروع المعتزلة ، ولم تقف هذه الطائفة عند تحطئة عثمان رضي الله عنه وواقعة فيه ، ولكنها تجاوزت ذلك إلى النيل من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ومن علي وعبد الله بن مسعود وغير هؤلاء من كبار الصحابة ، رضي الله عنهم أجمعين !

فأما الأحداث التي أخذتها السليمانية والنظامية على عثمان رضي الله عنه فنحب أن نلم بطرف من خبرها لكي نعرف أنهم بالغوا في لاعتداد بها عليه :

١ - قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد نفى الحكم بن أبي العاص وطرده من المدينة ، وإنه قد بقي طريداً طول حياة الرسول ومدة خلافة أبي بكر وعمر ، فلما كانت خلافة عثمان قدم الحكم عليه ، وهو عم عثمان ، فأبقاه في المدينة ، ولم يأمره بالخروج عنها تأسيساً بالرسول وصاحبه .

٢ - وقالوا : إنه اتخذ أقرباءه عمالاً له على أمصار الإسلام ، ولو أنهم كانوا من أهل الفضل والدين لكان في توليته إياهم محابة للقراءة التي بينه وبينهم ، فكيف وهم فسقة فجار ؟ ومن هؤلاء العمال الوليد بن عقبة بن أبي معيط الذي ولاه الكوفة وهو ممن أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من أهل النار ، وعبد الله بن أبي سرح الذي ولاه مصر ، ومعاوية بن أبي سفيان الذي ولاه الشام ، وعبد الله بن عامر الذي

ولاه البصرة ، ولما ثبت على الوليد بن عقبة أنه شرب الخمر وتألب عليه أهل الكوفة عزله وولى مكانه سعيد بن العاص .

٣ - قالوا : وأذي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن آذاه عبد الله بن مسعود حتى انحرفت هذيل عن عثمان بسبب ذلك ، وعمار بن ياسر حتى انحرف بنو مخزوم عن عثمان من أجله ، وأبو ذر الذي نجاه إلى الربرة ومنعه الذهاب إلى مكة والبقاء في المدينة .

٤ - قالوا : وكان مستسلما في أموره كلها لابن عمه مروان بن الحسك ، وهو الذي جر عليه هذه الفاجعة ، وهو الذي كان يفسد - بسوء تصرفه وسوء مشورته - ما بينه وبين الناس .

وقد حكى المؤرخون حواراً دار بين علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما في هذا الصدد ، حكى علي في هذا الحوار ما يقوله الناس عن عثمان ، واعتذر عثمان عن نفسه ، وبين أنه لم يأت ما يخالف سيرة الشيخين قبله ، وهاكه برواية ابن الأثير (٦٢/٣) قال : اجتمع الناس فكلّموا علي بن أبي طالب ، فدخل على عثمان فقال له : « الناس ورائي ، وقد كلوني فيك ، والله ما أدري ما أقول لك ، ولا أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه ، إنك لتعلم ما أعلم ، ما سبقناك إلى شيء ، فتخبرك عنه ، ولا خلونا بشيء فنبلغك ، وما خصصنا بأمر دونك ، وقد رأيت وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعت منه ، ونلت صهره ، وما ابن أبي قحافة بأولى بالعمل بالحق منك ، ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ، وأنت أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم رحماً ، ولقد نلت من صهر رسول الله ما لم يناله ، وما سبقاك إلى شيء ، فالله الله في نفسك ، فإنك والله ما تبصر من عمي ، ولا تعلم من جهالة ، وإن الطريق لواضح بين ، وإن أعلام الدين لقائمة ، أعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله إمام عادل هدي وهدى فأقام سنة معلومة وأمات بدعة متروكة ، فوالله إن كلايين ، وإن السنن لقائمة لها أعلام . وإن البدع لقائمة لها أعلام ، وأن شر الناس عند الله إمام جائر ضل وأضل فأمات سنة معلومة وأحيا بدعة متروكة ، وإنني أحذرك الله وسطواته ونقماته ، فإن عذابه شديد أليم ، وأحذرك أن تكون إمام هذه الأمة الذي يقتل فيفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة ، ويلبس عليها أمورها ،

ويتركها شيعا لا يبصرون الحق لعلو الباطل ، يمجون فيها موجاً ، ويمرجون فيها مرجاً » فقال عثمان : « قد علمت والله ليقولن الذي قلت ، أما والله لو كنت مكاني ما عفتك ولا أسلمتك ، ولا عبت عليك ، ولا جئت منكراً أن وصلت رحماً وسددت خلّة ، وآويت ضائعاً ، وليت شبيهاً بمن كان عمري ولي ، أنشدك الله يا علي ، هل تعلم أن المغيرة بن شعبه ليس هناك ؟ » قال « نعم » قال « فتعلم أن عمر ولاء ؟ » قال « نعم » قال « فلم تلومني أن ولّيت مثله في رحمة وقرابته ؟ » قال علي « إن عمر كان يظاً على صياح من ولي إن بلغه عنه حرف جلّبه ، ثم بلغ به أقصى العقوبة ، وأنت لاتفعل ، ضعفت ورقت على أقرائك » قال عثمان « وهم أقرباؤك أيضاً » قال « أجل إن رحمهم مني لقريية ، ولكن النضل في غيرهم » قال عثمان « هل تعلم أن عمر ولي معاوية ؟ فقد وليته » فقال علي « أنشدك الله ، هل تعلم أن معاوية كان أخوف لعمر من يرقاً غلام عمر له ؟ » قال « نعم » قال علي « فإن معاوية يقطع الأمور دونك ، ويقول للناس : هذا أمر عثمان ، وأنت تعلم ذلك فلا تغير عليه » ثم خرج علي من عنده ، وخرج عثمان إلى مسجد رسول الله فصعد المنبر وخطب الناس خطبة جاء فيها قوله : « ألا فقد عبت على ما أقررتم لابن الخطاب بمثله . ولكنني وطئكم برجلي ، وضربكم بيدي ، وقعبكم بلساني ، فدمت له على ما أحببتكم وكرهتكم ، ولنت لكم وأوطأتكم كنفي وكففت يدي ولساني عنكم ، فاجترأتم علي ، أما والله لأنا أعرى نقرأ ، وأقرب ناصراً ، وأكثر عدداً ، وأحرى إن قلت هلم أني إلى . ولقد عدت لكم أقرانا ، وأفضلت عليكم فضولاً ، وكشرت لكم عن ناني ، وأخرجت مني خلقاً لم أكن أحسنه ، ومنطقاً لم أنطق به ، فكيفوا عني ألسنتكم وعيبيكم وطعنكم علي ولاتنكم ، فإنني كففت عنكم من لو كان هو الذي يكلمكم لرضيتم منه بدون منطقي هذا ، ألا فما تفقدون من حثكم ؟ والله ما قصرت عن بلوغ ما بلغ من كان قبلي ولم تكونوا تختلفون عليه . »

إذن فالأمر لم يكن من الأمور التي تتفق وجهات النظر على أنه حق أو على أنه غير حق ، كانت وجهات النظر فيه مختلفة ، وكان لسلك واحد من أهل الفسكرة في المسألة ، وكان لهذا الرأي الذي يراه كل واحد وجه وجهه ، كان علي — وقد وكله الثوار أن يناقش الخليفة ويعرض عليه شكواهم ويذكر له حججهم عليه — يرى أنه يجب أن يكون

ثم يبيع على بن أبي طالب^(١) - رضوان الله عليه ! - فاختلف الناس في أمره ،
فمن بين منكر لإمامته ، ومن بين قاعد عنه ، ومن بين قائل بإمامته معتقد

ولادة الأقاليم من أمثل الناس ديناً وخلقاً وأبعدهم عن الشبهة ومظنة الشبهة ؛ وكان
عثمان يرى أنه يكفي اختيار جماعة ممن اختارهم عمر الخليفة الذي قبله أو من أشباه
من كان يختارهم عمر ، وقد ثبت أن عمر لم يتجر اختيار أمثل الناس ولا أفضلهم ،
فإن سياسة الشعوب تحتاج إلى لباقة ودهاء ويقظة وقد لا تتوافر في أفضل الناس كل
هذه الخلال ، وقد لا تتوافر في أفضل الناس أكثر هذه الخلال ، فلتترك إذن أفضل
الناس إلى قوم أقل منهم فضلاً ومثالة إذا توافر في الأقل خصال يجب أن تتوافر في
سواس الشعوب ، وقد كان عمر يفعل ذلك فلم ينسرك أحد عليه فعله . ورأى على
رضي الله عنه أن عمر قد كان يفعل ذلك ولكنه كان يسد النقص بدوام مراقبة
الولاية والبحث عنهم ، وبشدة محاسبته إياهم عما يكون منهم ، فيظل أمرهم معه على ترقب
ومخافة ، أما عثمان رضي الله عنه فلم يكن ليشتد على ولاته ، ولم يكن ليحاسبهم حساب
عمر ، فأمن الولاية جانبه واستلانوه ، فظهر أثر نقصهم في أنفسهم ، ويعترف عثمان
بذلك ويعلل بأنه لين العريكة سهل الخلق مأمون الجانب . والحق أن عثمان رضي
الله تعالى عنه كان رجلاً شديد الحياء شديد الوقار ، وكان يتهيب لوقاره وحياته
وشيخوخته أن يشتد على الولاية ، وكان لبعض أقربائه مطامع ، وكانت ببعضهم حاجة ،
فكان ذوو المطامع منه يحتالون عليه ، وكان ذوو الحاجة منهم يرققونه عليهم باحتياجهم
وكان هو من جانبه لا يرى أن في مواساة هؤلاء وهؤلاء بإسناد عمل من أعمال الدولة
إليهم إيماً ولا حرجاً ، لأنهم لن يأخذوا من مال الدولة شيئاً إلا وهم يقومون لها بكفائه
ما يأخذونه منها ، ولم يكن ليسى الظن بهم ، شأن الرجل الصالح الذي يظن كل
الناس على غراره وشاكلته ، ومن هنا جاء لهم وقع عليه البلاء ، ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم .

(١) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، القرشي ،
الهاشمي ، أبو الحسن ، وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وزوج ابنته فاطمة
الزهراء ، وأبو السبطين ، وليس للرسول عقب إلا من أولاده ، وهو أول الناس
إسلاماً في قول كثير من أهل العلم ، ولد قبل البعثة بعشر سنين ، فربى في حجر
النبي صلى الله عليه وسلم وكفالاته ، ولم يفارقه ، وشهد معه المشاهد كلها ، وكان لواؤه

خلافته ، وهذا اختلاف بين الناس إلى اليوم ^(١) .

المهاجرين في يده في أكثر المشاهد ، ولم يشهد غزوة تبوك ، وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم حين رآه حزين لتخلفه عنها « ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى » ولما آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والأنصار قال لعلي « أنت أخي » وكان مشهودا له بالشجاعة والفروسية والإقدام ، وهو واحد من الستة الذين عهد إليهم عمر ، وقد عرض عليه عبد الرحمن بن عوف أن يختاره للخلافة ، وشرط عليه شروطا لم يقبل بعضها ، فعدل عنه إلى عثمان ، رضي الله عنهم أجمعين !

(١) ولي أمير المؤمنين أبو السبطين علي بن أبي طالب الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفتنة التي التهب نيرانها ، واشتعل أوارها ، ثم كان من بعض آثارها أن قتل الخليفة السابق عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، ولم تصف الأيام لعلي كرم الله وجهه ، فانه ما انعقدت له البيعة في أعناق المسلمين بمن انعقدت به بيعة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه ، ورأى أن طاعة المسلمين إياه واجبة له في أعناقهم كما وجبت عليهم طاعة من سبقه ، حتى انتقض عليه الناس : انتقض عليه في المدينة جماعة تزعمهم طلحة بن عبيد الله وازير بن العوام ، وانتقض عليه أهل الشام بزعامه واليهم معاوية بن أبي سفيان الأموي قريب عثمان بن عفان ووالى الشام في أيامه ، فأما طلحة وازير فانضمت إليهما أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق - وكانت عائشة في أخريات أيام عثمان قد فارقت المدينة ، وذهبت إلى مكة ، ثم بدا لها أن تعود إلى المدينة ، فلما كانت بسرف لقيها رجل من أخوالها من بني ليث يقال له عبيد بن أبي سلمة ، وهو ابن أم كلاب ، فقالت له : ما وراك ؟ قال : قتل عثمان ، قالت : ثم صنعوا ماذا ؟ قال : اجتمعوا على بيعة علي ، فقالت : ليت هذه انطبقت على هذه إن تم الأمر لصاحبك ، ردوني ردوني ، فانصرفت إلى مكة وهي تقول : قتل والله عثمان مظلوما والله لأطلبن بدمه ، فقال لها : ولم ؟ والله إن أول من أمال حرفه لأنت ، ولقد كنت تقولين : اقتلوا عثمان فقد كفر ، فقالت : إنهم استتابوه ثم قتلوه ، وقد قلت وقالوا ، وقولي الأخير خير من قولي الأول ، ثم رجعت إلى مكة فاجتمع الناس حولها ، فقالت لهم : أيها الناس ، إن الغوغاء من أهل الأمصار وأهل المياه ، وعبيد أهل المدينة اجتمعوا على هذا الرجل المقتول ظلماً بالأمس ، وتسموا عليه استعمال من حدثت سنة ، وقد استعمل أمثالهم من كان قبله ، فلما لم يجدوا حجة ولا عذراً بادروا

بالعدوان فسفكوا الدم الحرام واستحلوا البلد الحرام والشهر الحرام ، وأخذوا المال الحرام ؛ والله لأصبع من عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم ، والله لو أن الذي اعتدوا به عليه كان ذنباً لخلص منه كما يخلص الذهب من خبثه أو الثوب من درنه - وكان من أثر اجتماع طلحة والزبير وأم المؤمنين موقعة الجمل المعروفة ، ثم كان من أثر انتفاض معاوية وأهل الشام موقعة صفين المعروفة في التاريخ أيضاً ، وما أتى بعقبها من ثورة الخوارج على أمير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه وتكفير بعضهم بإياه بدعوى أنه حكم الرجال فكانت بين علي وبينهم حروب النهروان ، وهكذا بقيت الحال مضطربة لا استقرار لها حتى قتل عبد الرحمن بن ملجم أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، رضي الله تعالى عنه ! .

وختلف أهل النحل في أمر علي رضي الله تعالى عنه اختلافاً كثيراً ، ويقولون بعضهم في تقديسه غلو لا قصد فيه ، ويقول بعضهم في الوقعة به غلو لا قصد فيه ، وبين هذا الغلو وذاك الغلو مراتب كثيرة يقول بكل واحدة منها فرقة من الفرق ، ويقف أهل السنة والجماعة من هذه المسألة موقف القصد الذي لا غلو فيه ولا تفريط ، في حق علي وحق غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم عائشة وطلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص الذين خرجوا على أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين ! .

فأما أهل السنة والجماعة فيذهبون إلى أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اتفقوا في سقيفة بني ساعدة على خلافة أبي بكر فصحت خلافته ، ثم اتفقوا على خلافة عمر بعد أن عينه أبو بكر فصحت خلافته ، ثم اتفقوا بعد الشورى على عثمان بن عفان رضي الله عنه فصحت خلافته ، ثم اتفقوا بعد مقتل عثمان على علي رضي الله عنه فصحت خلافته ، والأربعة مترتبون في الفضل على ترتيبهم في الإمامة ، وقالوا : لا يقول في عائشة وطلحة والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ ، وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة ، ولا تقول في معاوية وعمرو بن العاص إلا أنهم بغيا على الإمام الحق الثابتة إمامته باختيار المسلمين ، وأن علياً قاتلها وأصحابها مقاتلة الإمام الحق لأهل البغي ، فأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عنهم ، ويؤكدون أن علياً رضي الله تعالى عنه كان على الحق في جميع أحواله ، وأنه كان يدور مع الحق حيث دار .

وذهب جماعة من السكرامية إلى أن علياً ومعاوية كانا إمامين محقين في وقت واحد ، وكان واجبا على أتباع كل واحد منهما طاعة أميره ، وذلك بناء على أصلهم الذي أصولوه لأنفسهم . وحاصله أنه يجوز عقد البيعة لإمامين في قطرين ، ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية ، وهم مع ذلك يذهبون إلى اتهام علي رضي الله عنه فيما صبر عليه مما جرى على عثمان رضي الله تعالى عنه ، يرون أن سكوته عن قمع تلك الفتنة التي أدت إلى قتل الخليفة دليل على رضاه عنها .

قال أبو المظفر الإسفرائيني « ولو كان الأمر كما قالوا لوجب أن يكون كل واحد من معاوية وعلي ظالماً في مقاتلة صاحبه ، لأن من زاحم إماماً عادلاً محقاً كان مبطلاً ظالماً » اهـ .

✓ وذهب الخوارج إلى أن علياً رضي الله تعالى عنه كان علي الحق ، ثم أخطأ في التحكيم ، لأنه حكم الرجال مع أنه لاحكم إلا الله ، ولم يقفوا عند حدود التخطئة ؛ بل قالوا : كفر على بذلك ، ولعنوه ، وألجئوا الناس إلى لعنه ، بل إن منهم قوماً تجاوزت سخافة عقولهم الحد فزعموا أن الله تعالى أنزل في حق علي رضي الله تعالى عنه ، قوله سبحانه : (ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام) وهؤلاء صوبوا فعل عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ، وزعموا أن الله تعالى أنزل في حق ابن ملجم - لعنه الله ! - قوله سبحانه : (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله) وفي ذلك يقول عمران بن حطان أحد شيوخ الخوارج وزهادهم :

يا ضربة من تقى ما أراد بها إلا ليلغ من ذى العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا

وهم مخطئون في كل ما ذهبوا إليه من ذلك من عدة وجوه :

أما أولاً فلا أنه لم يقبل خدعة التحكيم التي اخترعها عمرو بن العاص ، بل كان شديد الحرص على أن يبقى أصحابه في صفوف القتال حتى يذعن لهم أهل الشام وزوعماهم ، فكان هؤلاء الذين خرجوا عليه فيما بعدهم الذين ألزموه أن يقبل التحكيم ، حتى قالوا له : لئن لم تقبل لنصنع بك مثل صنعنا بعثمان ، فلما جاء الأمر

إلى اختيار الحكم عرض عليهم على أن يذهب هو بنفسه لأنه يعرف دهاء الحكم الذي اختاره أهل الشام . فقالوا : كيف تكون أنت الخصم والحكم ؟ فذكر لهم عبد الله بن العباس ، فلم يقبلوا واعترضوا على هذا بأنه ابن عمه فهو لا يكون خالياً من التحيز ، ثم هو عدنانى وعمرو عدنانى ، ويجب أن يكون بين الحكمين قحطانى واختاروا أبا موسى الأشعرى ، وحاول أمير المؤمنين أن يثنى عن أبى موسى فلم يقبلوا ، فكان قبول مبدأ التحكيم منهم ، وكان اختيار شخص الحكم منهم .
وأما ثانياً فلأن تحكيم الرجال جائز ، كيف وقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ فى بنى قريظة ؟ .

وذهب أكثر الشيعة إلى أن الخلافة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت على منذ انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى بالنص من النبي عليه ، قالوا : ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة فينتصب الإمام بتنصيبهم ، بل هى من أمهات الأمور ، وهى ركن من أركان الدين لا ينبغي أن يظن ظان أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمهله أو أغفله أو فوضه إلى العامة أو أرسله إرسالا ، ويزعمون - مع هذا - أن خروج الخلافة عنه كان ظلماً من غيره له أو تقيّة من عنده ، ويرون ثبوت العصمة للأئمة ، وأنه لا يجوز أن تقع من أحدهم كبيرة أو صغيرة ، وأنه يجب على الناس أن يتولوا الإمام النصوص عليه قولاً وفعلاً وأن يتبرأوا ممن ظلمه أو خرج عليه قولاً وفعلاً أيضاً ، ومن الغلاة منهم من يكفر الصحابة جميعاً لأنهم تركوا بيعة على وبايعوا أبا بكر على ما ذكرنا من قبل ، ومنهم من يكفر القائلين بكفر الصحابة بسبب ما ذكرنا ، ولهم اختلافات كثيرة فى الإمامة بعد على ، وليس من شأننا أن نتعرض لها الآن ، لأن الغرض الآن منحصر فى بيان أقاويل أهل النحل فى على توليا وتبرؤاً وإفراطاً وتفریطاً وقصداً ، وقد يتكرر ذلك مع ما سيذكره المؤلف وما سندكره تبعاً له فى تفصيلات مقالات الفرق ، لكننا لا نبالى هذا التكرار إذ كنت لا تجده هناك مجتمعا بعضه مع بعض ، ولا تجده فى هذه المسألة بخصوصها .

وذهب للعين عبد الله بن سبأ ، الذى كان يهودياً فأسلم ليؤكد للإسلام ، وقد قدمنا بعض شأنه فى الحديث عن اختلاف الناس فى شأن عثمان بن عفان رضى الله عنه ، فى على بن أبى طالب كرم الله وجهه ، مذاهب مختلفة ، فأنت تراه أول الأمر يزعم للناس أنه رأى فى التوراة أن لكل نبي وصياً ، وأن علياً وصى محمد صلى الله

عليه وسلم ، وأنه خير الأوصياء ، كما أن محمداً خير الأنبياء ، ثم تجده بعد ذلك يغلو في
على رضى الله عنه فيزعم أنه نبى ، ثم يتجاوز ذلك القدر إلى غلو شنيع فيزعم أن علياً
إله ويدعو إلى ذلك قوماً من غواة الكوفة فيتبعونه على ضلالته هذه ، ويرتفع
أمرهم إلى على رضى الله عنه فيأمر من حوله بإحراقهم ، وتخفر الجماعة منهم حفرتان ثم
يحرقون فيهما ، حتى يقول في ذلك بعض الشعراء :

لترم بى الحوادث حيث شاءت إذا لم ترم بى فى الحفرتين
فاذا قتل على رضى الله عنه زعم ابن سبأ — لعنه الله ! — أن الذي قتل ليس هو
علياً ، ولكن علياً صعد إلى السماء كما صعد إليها عيسى بن مريم صلوات الله وسلامه
عليه ، وقال لمن حوله : كما كذبت اليهود والنصارى فى دعاوها قتل عيسى ، كذلك
كذبت النواصب والخواارج فى دعاوها قتل على ، وإتارأت اليهود والنصارى شخصاً
مصلوباً شبه لهم أنه عيسى ، كذلك القائلون بقتل على ، رأوا قتيلاً يشبه علياً
فظنوا أنه على ، وعلى فى الحقيقة عنده قد صعد إلى السماء ، وسينزل إلى الدنيا ثم
ينتقم من أعدائه ، وزعم بعض هؤلاء الحمقى أن علياً فى السحاب ، وأن الرعد
صوته ، والبرق سوطه ، ومن سمع من هؤلاء صوت الرعد قال : وعليك السلام
يا أمير المؤمنين ، وفى هؤلاء يقول أحد الشعراء :

برئت من الخوارج لست منهم من الغزال منهم وابن باب
ومن قوم إذا ذكروا علياً يردون السلام على السحاب
وقد روى عن عامر بن شراحيل الشعبي — وهو من كبار التابعين ، توفى فى عام
١٠٤ من الهجرة — أنه قيل لابن سبأ هذا : إن علياً قد قتل ، فقال : إن جئتمونا
بدماعه فى صرة لم نصدق بموته ، إنه لا يموت حتى ينزل من السماء ويملك الأرض
بحذافيرها ، وهذه الطائفة تزعم أن المهدي المنتظر هو على دون غيره . ومن ابن
سبأ هذا تشعبت أصناف الغلاة من الرافضة ، وعنه أخذوا القول بأن الأئمة يحل
فيهم جزء إلهى ، كما سند كره .

وقد رد عبد القاهر البغدادى مقالة ابن سبأ فى على وقتله بقوله : « إن كان
مقتول عبد الرحمن بن ملجم شيطاناً تصور للناس فى صورة على ، فلم لعنتم ابن ملجم
وهلا مدحتموه لأن قاتل الشيطان محمود على فعله غير مذموم به ؟! وكيف تصح

ثم حدث الاختلاف في أيام علي في أمر طلحة^(١) والزبير^(٢) - رضوان الله

دعواكم أن الرعد صوت علي والبرق سوطه ، وقد كان صوت الرعد مسموعا والبرق محسوساً في زمن الفلاسفة قبل زمان الإسلام، ولهذا ذكروا الرعد والبرق في كتبهم واختلفوا في علمتهما؟!.

ومن الذين غلوا في علي رضي الله تعالى عنه بيان بن سميان النهدي ، وهو رأس فرقة تنسب إليه اسمها البيانية ، زعم - خذله الله ! - أن جزءاً إلهياً حل في علي واتحد بجسمه ، وأنه كان يعلم الغيب ، لأنه أخبر عن الملاحم وصح خبره ، وبه كان يحارب الكفار وله النصر والظفر ، وبه قلع باب خيبر . وربما يظهر في بعض الأحيان . وقال في تفسير قوله تعالى : (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام) : أراد به علياً فهو الذي يأتي في ظلل الغمام . والرعد صوته ، والبرق تبسمه ثم اتخذ هذه الدعوى الباطلة سلماً يخرق به لنفسه ، فادعى أن الجزء الإلهي قد انتقل إليه بنوع من التناسخ ، ولذلك استحق أن يكون إماماً وخليفة . وكتب إلى محمد بن علي بن الحسين يدعوه إلى نفسه ، وكان فيما كتب به إليه « أسلم تسلم وترتق في سلم فإنك لا تدري حيث يجعل الله النبوة » فأمر محمد الباقر رسوله أن يأكل القرطاس الذي جاء به ، فأكله فأت في الحال . وقد اجتمعت طائفة من البله والحق علي بيان هذا ودانوا بمذهبه ، ثم كان أن قتله خالد بن عبد الله القسري ، فذهب يهودى في النار إلى يوم القيامة ، نعوذ بالله تعالى من الحزى والحذلان ! ونسأله السداد والتوفيق والرعاية!.

(١) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر ، القرشي ، التيمي ، أبو محمد ، أحد العشرة الذين بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة ، وأحد ثمانية سبقوا إلى الإسلام ، وأحد الخمسة الذين أسلموا على يدى أبي بكر ، وأحد الستة الذين عهد إليهم عمر بن الخطاب ، وكان عند موقعة بدر في تجارة في الشام ، فلما كتب الله النصر لرسوله وللمسلمين ضرب له بسهمه كأحد الحاضرين ، وشهد أحداً وأبلى فيها بلاء حسناً ، ووقى النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه ، واتيق النبل عنه بيده حتى شلت أصبعه ، وقاله النبي صلى الله عليه وسلم يوم غزوة ذي قرد « ما أنت يطلحة إلا فياض » فبذلك كان يقال له : طلحة الفياض .

(٢) هو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب ،

عليهما! - وحرَّبهما إياه ، وفي قتال مُعَاوِيَةَ^(١) إياه ، وصار على ومعاوية إلى صِفِّين^(٢) ، وقاتله على حتى انكسرت سيوف الفريقين ، ونصلت رماحهم ، وذهبت

القرشي ، الأسدي ، أبو عبدالله ، حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أمه عممة النبي صفية بنت عبد المطلب ، وأبوه أخو خديجة أم المؤمنين ، والزبير أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين عهد إليهم عمر ، وكانت أمه صفية تكنيه أبا الطاهر ، وهي كنية أخيها الزبير بن عبد المطلب ، ولكنه اكتنى بابنه عبد الله بن الزبير ، أسلم وله ثمان سنين ، وقيل : كان له اثنتا عشرة سنة ، وكان عمه يعلقه في حصير ويدخن عليه ليرجع إلى دين آبائه ، فيقول : لا أكفر أبداً ، وقد هاجر الهجرتين هجرة الحبشة وهجرة المدينة ، وفيه يقول حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه :

أقام على عهد النبي وهدية حواريه ، والقول بالفعل يعدل

فما مثله فيهم ، ولا كان قبله وليس يكون الدهر مادام يذبل

وقته عمرو بن جرموز - وهو رجل من بني تميم - غدرا ، وهو منصرف عن وقعة الجمل ، بمكان يقال له : وادي السباع .

(١) هو معاوية بن أبي سفيان - واسم أبي سفيان صخر - بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، القرشي الأموي ، ولد قبل البعثة بخمس سنين ، وقيل : بسبع ، وقيل : ثلاث عشرة ، والأول أشهر ، وكان من الكتبة الحسبة الفصحاء ، وكان حلياً وقوراً ، والمشهور أنه أسلم عام الفتح هو وأبوه ، وحكى الواقدي أنه أسلم بعد الحديبية ، وكنم إسلامه حتى أظهره عام الفتح ، وقد ولاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الشام بعد أخيه يزيد بن أبي سفيان ، وأقره عثمان على ولايته ، ولما قتل عثمان لم يبايع علياً ، ثم حاربه واستقل بالشام ، ثم أضاف إليها مصر ، ثم تسمى بالخلافة بعد التحكيم ، ثم خلص له الأمر بعد أن استنزل الحسن بن علي بن أبي طالب واجتمع عليه الناس حتى سمي العالم الذي حدث فيه ذلك عام الجماعة ، وقال ابن إسحاق : عاش معاوية عشرين سنة أميراً ، وعشرين سنة خليفة ، وفي العبارة بعض التجوز ، وكانوا يسمونه « كسرى العرب » وأخته أم حبيبة بنت أبي سفيان إحدى أمهات المؤمنين .

(٢) صفين - بكسر الصاد وكسر الفاء مشددة ، بزنة سجين - موضع بقرب

قَوَاهِمَ ، وَجَمَعُوا عَلَى الرُّكْبِ ، فَوَهِمَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ لِعَمْرُو
بَنِ الْعَاصِ ^(٩) : يَا عَمْرُو ، أَلَمْ تَزْعَمْ أَنَّكَ لَمْ تَقْعَ فِي أَمْرِ فَطِيعٍ فَأُردِتَ الْخُرُوجَ مِنْهُ

الرِّقَّةَ عَلَى شَاطِئِ الْفَرَاتِ مِنَ الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ، وَفِيهِ وَقَعَتِ الْحَرْبُ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمُعَاوِيَةَ
فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ فِي غَرَةِ صَفَرٍ ، وَقُتِلَ فِي هَذِهِ الْحَرْبِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِنْهُمْ مِمَّنْ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ بِدْرِيَا ، وَكَانَتْ مَدَّةُ
الْمَقَامِ بَصْفَيْنِ مِائَةً يَوْمًا وَعِشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَكَانَتْ عِدَّةُ الْوَقَائِعِ تِسْعِينَ وَقْعَةً ، وَفِي إِحْدَاهَا
قُتِلَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ فَرْتَاهُ كَعْبُ بْنُ جَعِيلٍ بِقَوْلِهِ :

أَلَا إِنَّمَا تَبْكِي الْعَيُونَ لِفَارِسٍ بَصْفَيْنِ أَجَلَتْ خَيْلَهُ وَهُوَ وَاقِفٌ
فَأُضْحِي عُبَيْدُ اللَّهِ بِالتَّعَاظِمِ تَمَجَّجَ دَمًا مِنْهُ الْعُرُوقُ النَّوَازِفُ
يَبُوءُ وَتَعْلُوهُ سَبَائِبُ مِنْ دَمٍ كَمَا لَاحَ فِي جَيْبِ الْقَمِيصِ الْكَتَائِفُ
وَقَدْ ضَرَبَتْ حَوْلَ ابْنِ عَمٍّ نَبِيْنَا مِنْ الْمَوْتِ شَهْبَاءُ الْمَنَاكِبِ شَارِفُ

(٩) هُوَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ بْنِ وَائِلَ بْنِ هَاشِمِ بْنِ سَعِيدٍ - بَضْمُ السَّيْنِ - بَنُ سَهْمٍ
ابْنِ عَمْرُو بْنِ هَصِيصٍ بْنِ كَعْبٍ بْنِ لَوْيَ ، الْقَرْشِيُّ ، السَّهْمِيُّ ، يَكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
وَأَبَا مُحَمَّدٍ ، أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ ، وَقِيلَ : أَسْلَمَ بَيْنَ الْحَدِيثِيَّةِ وَخَيْرٍ ، وَذَكَرَ
الْوَاقِدِيُّ أَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ عَلَى يَدِ النَّجَاشِيِّ بِالْحَبَشَةِ ، وَحَكَى الزُّبَيْرِيُّ بْنُ بَكَّارٍ أَنَّ رَجُلًا
سَأَلَ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ : مَا الَّذِي أَبْطَأَ بِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَأَنْتَ أَنْتَ بَعْلُكَ ؟ فَقَالَ :
إِنَّا كُنَّا مَعَ قَوْمٍ لَهِمْ عَلَيْنَا تَقْدِمٌ ، فَلَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ فَلَذْنَا
بِهِمْ ، فَلَمَّا ذَهَبُوا وَضَارَ الْأَمْرُ إِلَيْنَا نَظَرْنَا وَتَدَبَّرْنَا فَإِذَا حَقَّ بَيْنَ ، فَوَقَعَ فِي قَلْبِي
الْإِسْلَامُ ، فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ . وَلَمَّا أَسْلَمَ كَانَ الرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ يَقْرُبُهُ
وَيُدْنِيهِ لِمَعْرِفَتِهِ وَشَجَاعَتِهِ ، وَقَدْ وُلَاهُ غَزَاةَ ذَاتِ السَّلَاسِلِ ، وَأَمَدَهُ بِأَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُو
وَأَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجُرَّاحِ ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى عَمَّانَ ، وَانْتَقَلَ النَّبِيُّ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى وَعَمْرُو
عَلَى عَمَّانَ ، وَكَانَ مِنْ أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي الْجِهَادِ بِأَرْضِ الشَّامِ أَيَّامَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ،
وَهُوَ الَّذِي افْتَتَحَ قَنْسَرِينَ ، وَصَالِحَ أَهْلِ حَلَبٍ وَمَنْبِيجٍ وَأَنْطَاكِيَّةَ ، وَوَلَاهُ عَمْرُو
فَلَسْطِينَ ، وَكَانَ الْعَرَبُ يَدْعُونَهُ لِلْمُعْضَلَاتِ ، وَمَا كَانَ يَقَعُ فِي حَرَجٍ إِلَّا وَجَدَ لِنَفْسِهِ
الْمُخْلَصَ مِنْهُ ، وَهُوَ فَاتِحُ مِصْرَ وَوَالِيهَا أَيَّامَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ
عُمَانَ ، ثُمَّ عَزَلَهُ عُثْمَانُ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّرْحِ ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ عَمْرُو بِغَيْرِ إِمْرَةٍ حَتَّى كَانَتْ

إلا خرجت؟ قال: بلى! قال: فما أخرج مما نزل؟ قال له عمرو بن العاص: فلي عليك ألا تخرج مصر من يدي ما بقيت؟ قال: لك ذلك، ولك به عهد الله وميثاقه، قال: فأمر بالمصاحف فترفع، ثم يقول أهل الشام لأهل العراق: يا أهل العراق، كتاب الله بيننا وبينكم، البقية البقية، فإنه إن أجابك إلى ما تريد خالفه أصحابه، وإن خالفك خالفه أصحابه، وكان روى بن العاص في رأيه الذي أشار به كأنه ينظر إلى الغيب من وراء حجاب رقيق، فأمر معاوية أصحابه برفع المصاحف وبما أشار به عليه عمرو بن العاص، ففعلوا ذلك، فاضطرب أهل العراق على علي - رضوان الله عليه - وأبو أعليه إلا التحكيم، وأن يبعث علي حكاماً ويبعث معاوية حكاماً، فأجابهم علي إلى ذلك بعد امتناع أهل العراق عليه ألا يجيبهم إليه، فلما أجاب علي إلى ذلك، وبعث معاوية وأهل الشام عمرو بن العاص حكاماً وبعث علي وأهل العراق أبا موسى^(١) حكاماً، وأخذ بعضهم على بعض

الفتنة فانحاز إلى معاوية ودبر الأمر معه، ثم كان أحد الحكيمين، ثم جهزه معاوية بجيش وصيره إلى مصر فوليه معاوية من صفر سنة ثمان وثلاثين إلى أن مات سنة ثلاث وأربعين بعد أن عمر تسعين سنة.

(١) أبو موسى: اسمه عبد الله بن قيس بن سليم بن حصار بن حرب بن عامر بن غنم بن بكر بن عامر، الأشعري، وكان قد سكن الرملة وحالف سعيد بن العاص، ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة، وقال قوم: رجع إلى بلاد قومه ولم يذهب إلى الحبشة، وقدم المدينة بعد فتح خير، وقد استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على بعض بلاد اليمن كزيد وعدن وأعاليها، واستعمله عمر بن الخطاب على البصرة بعد الغيرة بن شعبة، فافتتح الأهواز ثم أصبهان، واستعمله عثمان على الكوفة، ثم كان أحد الحكيمين بعد وقائع صفين، اختاره أصحاب علي بن أبي طالب، على كره من علي، وكان علي لا يراه كفواً لعمرو بن العاص الداهية، وكان يرى أن يوجه في مكانه عبد الله بن العباس، ولكن قدر الله غالب. ثم لما غدر به عمرو بن العاص اعتزل الفريقين، وكان أبو موسى ديناً صالحاً ورعاً، شهد له بالزهادة التامة عمر بن

العهود والمواثيق - اختلف أصحابُ عليٍّ عليه ، وقالوا : قال الله تعالى : (فَقَاتِلُوا
الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ^(١)) ولم يقل حاكمهم ، وهم البَغَاة ، فإن عُدَّتْ
إلى قتالهم وأقررت على نفسك بالكفر إذ أُجِبْتَهُمْ إلى التحكيم ^(٢) وإلا نابذناكَ
وقاتلناكَ ، فقال علي - رضوان الله عليه ! - : قد أبيت عليكم في أول الأمر فأيتهم
إلا إجابتهم إلى ما سألوا ، فأجبناهم وأعطيناهم العهود والمواثيق ، وليس يسوغ
لنا الغدر ، فأبَوْا إلا حَلْعَهُ وإكفاره بالتحكيم ، وخرجوا عليه ، فسمُّوا خوارج ،
لأنهم خرجوا على علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه ! - وصار اختلافاً إلى
اليوم ، وسنذكر أقاويل الخوارج بعد هذا الموضع من كتابنا .

الخطاب - وهو الذي لا يروقه غير الأمثال - حتى كتب في وصيته : لا يقر لى عامل
أكثر من سنة ، وأقروا الأشعرى أربع سنين ، وكان عمر إذا رآه قال له : ذكرنا
ربنا يا أبا موسى ، فتلوا القرآن ، وكان حسن الصوت بترتيل القرآن ، وفي الصحيح
المرفوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لقد أوتى أبو موسى مزاراً من مزارير
آل داود » وكان عثمان النهدي يقول : مسمعت صوت صنيج ولا يربط ولا ناي أحسن
من صوت أبي موسى الأشعرى .

(١) من سورة الحجرات من الآية ٩

(٢) حذف جواب الشرط للعلم به ، وتقدير الكلام « إن عدت إلى قتالهم ،
وأقررت على نفسك بالكفر إذ أُجِبْتَهُمْ إلى التحكيم ؛ اتبعناك وصرنا معك » مثلاً .

هذا ذكر الاختلاف

اختلف المسلمون عشرة أصناف^(١) : الشيعة ، والخوارج ، والمرجئة ، والمعتزلة ، والجهمية ، والضرارية ، والحسينية ، والبكرية ، والعامية ، وأصحاب الحديث ، والسكلائية أصحاب عبد الله بن كلاب القطان .

فالشيع ثلاثه أصناف ، وإما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعو وأعلوا رضوان الله عليه ، ويقدمونه على سائر^(٢) أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الشيعة
ثلاثة أصناف

(١) هكذا وقع في أصول الكتاب ، وأنت إذا عدت الأسماء التي ذكرت وجدتها أحد عشر اسماً .

(٢) قل أبو سعيد نشوان الحميري في الحور العين : وكانت الشيعة الذين شايعوا علياً عليه السلام على قتال طلحة والزبير وعائشة ومعاوية والخوارج ، في حياة علي عليه السلام ، ثلاث فرق : الأولى : فرقة منهم — وهم الجمهور الأعظم الكثير — يرون إمامة أبي بكر وعمر ، وعثمان إلى أن غير السيرة وأحدث الأحداث ، والثانية : فرقة منهم أقل من أولئك عدداً ، يرون الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر ثم عمر ثم علياً ، ولا يرون لعثمان إمامة ، وقل أمين بن خريم :

له في رقاب الناس عهد ويعة كعهد أبي حفص وعهد أبي بكر وحكي الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا من قدم علياً علي عثمان ، ولذلك قيل : شيعي ، وعثماني ؛ فالشيعي : من قدم علياً على عثمان ، والعثماني : من قدم عثمان على علي ، وكان واصل بن عطاء ينسب إلى التشيع في ذلك الزمان ؛ لأنه كان يقدم علياً على عثمان ، والثالثة : فرقة منهم يسيرة العدد جداً ، يرون علياً أولى بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويرون إمامة أبي بكر وعمر كانت من الناس على وجه الرأي والمشورة ، ويصوبونهم في رأيهم ، ولا يخطئونهم ، لأنهم يقولون : إن إمامة على كانت أصوب وأصلح . اهـ المقصود منه . ومن هذا الكلام تعلم أن أكثر الشيعة لا يقدمون علياً على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما يفضلونه على عثمان ، وليس تفضيلهم إياه على عثمان مطلقاً مجعاً عليه ، بل إن أكثرهم يرونه أفضل من عثمان بعد أن غير عثمان السيرة وأحدث الأحداث ، وهذا

فمنهم «الغالية» وإنما سُمُّوا الغالية لأنهم غلَّوْا في علي وقالوا فيه قولاً عظيماً ،
وهم خمس عشرة فرقة :

غالية الشيعة

خمس عشرة

فرقة

البيان

(١) فالفرقة الأولى منهم «البيانية» أصحاب «بيان بن سمعان التميمي»^(١) ،
يقولون : إن الله عز وجل على صورة الإنسان ، وإنه يهلك كله إلا وجهه ،
وادعى «بيان» أنه يدعو الزُّهرة فتحييه ، وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم ، فقتله

بخالف ما ذكره المؤلف في هذا الموضع على جهة الإطلاق ، من غير تقييد بهريق منهم
أو بحالة دون حالة أو نحو ذلك ، وقد ذكرنا فيما سبق مقالاتهم في الإمامة بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فارجع إلى حديثنا المستفيض عن ذلك في مواضع متعددة ، وبخاصة
ما ذكرناه في ص ٥٨ وما بعدها من هذا الجزء .

(١) يقع هذا الاسم «بيان بن سمعان النهدي» في الملل والنحل ، ويقع «بيان
ابن سمعان التميمي النهدي التميمي» في شرح المواقف وفي الفرق بين الفرق ، وكل
ذلك صحيح ، ولكنه يقع في اعتقادات فرق المسلمين للفخر الرازي «بنان بن إسماعيل
الهندي» محرفاً في كل كلمة من كلماته . وبيان بن سمعان : مخرق ظهر بالعراق في
أوائل القرن الثاني من الهجرة ، وادعى أول أمره أن جزءاً إلهياً حل في علي
ابن أبي طالب ، ثم انتقل عنه إلى ابنه محمد بن الحنفية ، ثم انتقل عنه إلى ابنه
أبي هاشم بن محمد ، ثم انتقل هذا الجزء الإلهي بعد أبي هاشم إلى بيان بن سمعان
نفسه ، ثم تضاعفت مخرقته وزاد هوسه فادعى لنفسه النبوة ، وزعم - قبحه الله ! -
أنه نسخ بعض شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ، وكتب إلى أبي جعفر محمد بن علي
ابن الحسين يدعوهم إلى الإيمان به ، وبما جاء في كتابه إليه «أسلم تسلم ، وترتق في
سلم ، وتنج وتغنم ، فإنك لا تدري أين يجعل الله النبوة والرسالة ، وما على الرسول
إلا البلاغ» فلما بلغ الكتاب أبا جعفر أمر رسول بيان إليه أن يأكل الكتاب ،
فما وصل الكتاب إلى جوفه حتى مات . وما زال بيان هذا يمخرق علي الناس حتى
وصل خبره إلى خالد بن عبد الله القسري ، فأخذه ، وقتله وصلبه (انظر التبصير ٧٢ ،
والفرق بين الفرق ٢٧ و ١٣٨ و ١٤٥ والخور العين ١٦١ و ٢٦٠ والملل والنحل
للشهرستاني ١ / ٢٤٦ وشرح المواقف ٨ / ٣٨٥ واعتقادات فرق المسلمين للرازي
٥٧ ، ثم انظر التاريخ الكامل لابن الأثير ٥ / ٨٢) .

بخالد بن عبد الله القسري ، وحكى عنهم أن كثيرا منهم يثبت لبيان بن سمعان النبوة
ويزعم كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على
إمامة بيان بن سمعان ، ونصبه إماما .

✓ (٢) والفرقة الثانية منهم أصحاب « عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر
ذي الجناحين » (١)

يزعمون أن عبد الله بن معاوية كان يدعى أن العلم ينبت في قلبه كما تنبت
السكامة والعشب ، وأن الأرواح تناسخت ، وأن روح الله جل اسمه كانت في آدم
ثم تناسخت حتى صارت فيه .

قال : وزعم أنه رب ، وأنه نبي ، فعبده شيعته ، وهم يكفرون بالقيامة ،
ويدعون أن الدنيا لا تنقضي ، ويستحلون الميتة والخمر وغيرهما من الحرام ، ويتأولون
قول الله عز وجل (٥ : ٩٣) : (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح
فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا) (٢) .

(١) هذه الفرقة تسمى « الجناحية » بفتح الجيم والنون جميعا — نسبة إلى
الجناح الذي يطير به الطائر ، وذلك لأن جعفر بن أبي طالب — رضى الله عنه ! —
وهو جد عبد الله بن معاوية هذا — يلقب كما أشار إليه المؤلف بذى الجناحين ،
ويقال له أيضا « جعفر انطيار » (وانظر التبصير ٧٣ ، والفرق بين الفرق ١٥٠ ،
واعتمادات فرق المسلمين للرازي ٥٩ والمواقف ٨ / ٣٨٦) .

(٢) وهؤلاء — لعنهم الله ! — لا يرون وجوب الصلاة والصوم والزكاة والحج
وغيرها من الطاعات ، ويزعمون أن المراد بأسماء هذه العبادات جماعة من أهل البيت
أوجب الله تعالى على الناس موالاتهم وستر أسماهم وكنى عنهم بأسماء هذه العبادات ،
ويدعون أن عبد الله بن معاوية الذى ينتسبون إليه لميت ، وأنه حى في جبل أصفهان ، وأنه
لا يزال حيا حتى يخرج إليهم ، والذى أثبتته التاريخ أن عبد الله هذا خرج على الأمويين
بالكوفة في عهد مروان بن محمد آخر بني أمية ، واجتمع حوله خلائق ، فبرز إليهم
أمير الكوفة يومئذ ، فقاتلهم ، ثم طلبوا الأمان لأنفسهم ولعبد الله ، فأعطاهموه ،

الحرية

✓ (٣) والفرقة الثالثة [منهم] أصحاب عبد الله بن عمرو بن حرب^(١) ، وهم يُسمَّون « الخُرَبيَّة » .

يزعمون أن روح أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية^(٢) نَحَوَّت فيه ، وأن أبا هاشم نصَّ على إمامته .

للتبصير

✓ (٤) والفرقة الرابعة منهم « المُغِيرِيَّة » أصحاب المغيرة بن سعيد^(٣) . يزعمون أنه كان يقول : إنه نَبِيٌّ ، وإنه يعلم اسم الله الأكبر ، وإن معبودهم

فتوجه عبد الله إلى المدائن وعبر دجلة ، وغلب على حلوان وما يقاربها ، ثم توجه إلى بلاد العجم فغلب على همذان والري وأصبهان ، وبقي على ذلك مدة ، وكان أبو مسلم الحراساني داعية العباسيين قد قويت شوكته ، فسار إلى عبد الله بن معاوية وشيعته ، فقتله ، ثم أظهر الدعوة العباسية (انظر التبصير ٧٣ والفرق بين الفرق ١٣٨ و ١٥٠ و ١٥٤ و ١٦٣ ثم انظر الفخرى ١٦٢) .

(٥) عبد الله بن عمرو بن حرب الكندي : كان أول الأمر على دين البيانية (أصحاب بيان بن سمعان النهدي) في الحلول ، ثم زعم أن روح الإله انتقلت من أبي هاشم بن الحنفية إلى عبد الله بن حرب هذا ، لعنه الله ! (وانظر التبصير ٧٣ والفرق بين الفرق ١٤٩ والخور العين ١٦٠)

(٦) الحنفية أم محمد بن علي بن أبي طالب هي خولة بنت جعفر بن قيس بن سلمة بن ثعلبة بن ربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم ، يقال : كانت من سبي اليمامة الذين سباهم خالد بن الوليد رضي الله عنه في حروب الردة ، وصارت إلى علي رضي الله عنه ، ويقال : بل كانت سنديّة سوداء ، وكانت أمة لبني حنيفة ، ولم تكن منهم (وانظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٣١٠ بتحقيقا)

(٧) نحن أمام هذه الفرقة في حال غير مستقرة ولا ثابتة على البحث الدقيق ، فاسم الذي تنسب إليه ونسبته وتفصيل مقالته ، في كل ذلك تجد خلافاً ؛ فبينما يذكر البغدادى في الفرق بين الفرق والإسفرابى في التبصير أنها تنسب إلى المغيرة بن سعيد العجلي (الفرق ٣٦ و ١٣٨ و ١٤٦ والتبصير ٧٠ و ٧٣) تجد نشوان الحميرى في الخور العين (١٦٨) يسميه المغيرة بن سعد العجلي ، وتجد الشهرستاني في الملل والنحل (٢٤٩/١) يسميه المغيرة بن سعيد البجلي ، وابن حزم في الفصل (١١٤/٢) يسميه

المغيرة بن أبي سعيد مولى بنى بجيلة ، ويغفل أبو الحسن الملقب في التنبيه (١٥٢) ذكر من تنسب إليه هذه الفرقة وإن يكن قد ذكر نخلتها وفصلها ، فإذا نحن تجاوزنا هذا الاختلاف واعتمدنا أنه « المغيرة بن سعيد » لوقوعه على هذه الصورة في أكثر كتب المقالات ، وفي كتب التاريخ أيضا (انظر مثلا الكامل لابن الأثير ٨٢/٥ والنجوم الزاهرة ٢٨٣/١) وجدنا خلافا لاستطيع إقراره ولا شيئا منه في ذكر مقالة هذه الفرقة ، فبيننا يذكر المؤلف ماتراه عن أمره أتباعه بانتظار محمد بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ويفصل نشوان هذا الموضوع بعض التفصيل فيقول : إن هذه الفرقة كانت تقول « إن الإمام بعد أبي جعفر محمد بن علي الباقر هو المغيرة ، وإن أبا جعفر أوصى إليه ، فهم يأتون به إلى أن يظهر المهدي ، والمهدي عندهم هو محمد بن عبدالله بن الحسن ، المعروف بالنفس الزكية ، فلما أظهر المغيرة هذا القول برئت منه الجعفرية » ثم ذكر بعض مقالاتهم بنفس عبارة المؤلف همنا ، وقال في ختام كلامه « وبلغ خالد بن عبدالله القسري خبره (يريد خبر المغيرة) فقتله وصلبه ، فاستأمت المغيرة بعده جابرا الجعفي ، فمات جابر ، فادعى وصيته بكر الأعمور المهجري القنات ، فاستأموه ، ثم هجموا منه علي السكذب ، فخلعوه ، وانصرفوا عنه إلى عبدالله بن المغيرة ، فنصبوه إماما ، فأكل عبدالله أموالهم » انتهى كلامه بحروفه بعد إصلاح تحريفات وردت فيه ، وتجد الإسفراييني يقول في التبصير « المغيرة : أتباع المغيرة بن سعيد العجلي ، وكان في الابتداء يدعي موالاة الإمامية ، وكان يقول بإمامة محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان يستدل بما يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن المهدي يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي ، وكان المغيرة يقول : إن هذا محمد بن عبدالله ، والنبي صلى الله عليه وسلم محمد بن عبدالله ، فلما استقام له التقدم بين الروافض ادعى النبوة لنفسه » ثم يقول بعد كلام « ولما رفع خبره إلى خالد بن عبدالله القسري صلبه ، وتعرف أتباعه اليوم بمحمدية الروافض ، لقوله بإمامة محمد بن عبدالله » انتهى ، وقبل أن نذكر لك شيئا عن توقفنا في مقالة هذه الفرقة نذكر لك ما قاله المؤرخون عن المغيرة بن سعيد هذا ، قال أبو الحسن في النجوم الزاهرة (٢٨٣/١) : وفي سنة تسع عشرة ومائة خرج المغيرة بن سعيد بالكوفة ، وكان ساحرا متشيعا ، فحكي عنه الأعشى أنه كان يقول : لو أراد علي بن

أبى طالب أن يحيى عاداً وثموداً وقروناً بين ذلك كثيراً لفعل ، وبلغ خالد بن عبد الله القسري خبره ، فأرسل إليه ، يخبر به ، وأمر خالد بالنار والنقط ، وأحرقه ومن كان معه « انتهى » وقال ابن الأثير في تاريخه الكامل (٨٢/٥) في حوادث سنة ١١٩ « في هذه السنة خرج المغيرة بن سعيد وبيان (بن سمعان النهدي) في ستة نفر ، وكانوا يسمون الوصفاء ، وكان المغيرة ساحراً ، وكان يقول : لو أردت أن أحيى عاداً وثموداً وقروناً بين ذلك كثيراً لفعلت ، وبلغ خالد بن عبد الله القسري خروجهم بظهر الكوفة وهو يخطف فقال : أطعموني ماء ، فقال يحيى بن نوفل في ذلك :

أخالد ، لا جزاك الله خيراً وأبر في حرامك من أمير
وكنيت لدى المغيرة عبد سوء تبول من الخسافة للزئير
وقلت لما أصابك : أطعموني شراباً ، ثم بليت على السرير
لأعلاج ثمانية وشيخ كبير السن ليس بندي نصير

فأرسل خالد ، فأخذهم ، وأمر بسريره فأخرج إلى المسجد الجامع ، وأمر بالنصب والنقط فأحضر ، فأحرقهم ، وأرسل إلى مالك بن أعين الجرمي فسأله ، فصدقه فتركه . وكان رأى المغيرة التحميم ، يقول : إن الله على رأسه تاج ، وإن أعضاءه على عدد حروف الهجاء ، ويقول مالا ينطق به لسان ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ! ويقول : إن الله تعالى لما أراد أن يخلق الخلق تكلم باسمه الأعظم ، فطار ، فوقع على تاجه ، ثم كتب بأصبعه على كفّه أعمال عبادته من المعاصي والطاعات ، فلما رأى المعاصي أرفض عرقاً ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما ملح مظلم ، والآخر عذب نير ، ثم اطلع في البحر فرأى ظله ، فذهب ليأخذه فطار ، فأدركه ، فقلع عيني ذلك الظل وعققه ، فخلق من عينيه الشمس وسماه أخرى ، وخلق من البحر الملح الكفار ومن البحر العذب المؤمنين ، وكان يقول باللاهية على ، وتكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة بالإمن ثبت مع على ، وكان يقول : إن الأنبياء لم يختلفوا في شيء من الشرائع ، وكان يقول بتحريم ماء الفرات وكل نهر أو عين أو بئر وقعت فيه نجاسة ، وكان يخرج إلى المقبرة فيتكلم فيرى أمثال الجراد على القبور ، وجاء المغيرة إلى محمد الباقر فقال له : أقرر أنك تعلم الغيب حتى أجي لك العراق ، فنهذه وطرده ، وجاء إلى ابنه جعفر بن محمد الصادق فقال له مثل ذلك ، فقال : أعوذ بالله ، وكان الشعبي يقول للمغيرة :

ما فعل الإمام ؟ فيقول : أنهزأ به ؟ فيقول : لا ، إنا أنهزأ بك « انتهى
قال أبو أحمد غفر الله تعالى له ولوالديه : فأنت ترى أن المغيرة هذا تارة يدعى
النبوة ، وتارة شيعيا يدعو إلى المهدي المنتظر ، وتارة يقول عن نفسه : لو شئت
أن أحيي عادا وثمودا وقرونا بين ذلك كثيرا لفعلت ، وتارة يدعى هذه القدرة العلي بن
أبي طالب ، ثم إن المؤرخين أطبقوا على وفاة المغيرة محروقا على يد خاله بن عبد الله
القسري في سنة ١١٩ ، وهم يذكرون أن محمد بن عبد الله بن الحسن المعروف
بالنفس الزكية مات في سنة ١٤٥ من الهجرة أي بعد المغيرة بست وعشرين سنة ،
وفي هذه السنة نفسها مات أخوه إبراهيم بن عبد الله بن الحسن وأبوهما عبد الله بن
الحسن المعروف بالحر ، أما محمد بن عبد الله فقتل في مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ،
وأما إبراهيم بن عبد الله أخوه فقتل بالبصرة ، قتلهما عيسى بن موسى الهاشمي ،
وأما أبوهما عبد الله فمات في سجن أبي جعفر المنصور ، فهل ترى أن يقول المغيرة
بإمامة رجل ، ويأمر أتباعه بانتظار خروجه ، ويروج أمره على الناس باسمه ،
ثم لا ينجل من أن يدعى النبوة لنفسه وذلك الرجل حي باق ، والذي يرجح عندنا
تصحيحا للكلام هؤلاء الأعلام أن المغيرة بن سعيد ما كان ينتسب بمقاتله إلى أحد من
العلويين بعينه ، لا إلى محمد بن عبد الله ولا إلى غيره ، وإنما كان يدعو إلى المهدي
المنتظر ، من غير أن يتعرض له ذكر شخص ولا اسم ، ولم تكن دعوته هذه صادرة
عن قلبه ، ولكنه يحتال بها ويمخرق من طريقها على الناس ليتبعوه ، وهو في نفسه
يضممر ما ظهر عليه فيما بعد ، ثم لما مات صرف بعض أتباعه هذه الدعوة إلى محمد بن
عبد الله بن الحسن ، أو يكون هو في بادئ الأمر رافضا غالبا ثم خرج على الرافضة
وادعى ما ادعاه من النبوة والتجسيم ، ولم يكن له ولا لأتباعه من بعده صلة بأحد
من العلويين ، ويؤيد ذلك أمران : الأول أن الإسفرايني يقول في التبصير في العبارة
التي ذكرناها لك في صدر هذا الكلام : « وكان في الابتداء يدعى موالات الإمامية »
ثم يقول « فلما استقام له التقدم بين الروافض ادعى النبوة لنفسه » الأمر الثاني :
أن هؤلاء الأعلام لم يتفقوا على واحد من العلويين كانت صلة المغيرة أو دعوته به ،
فتارة يذكرون محمد بن عبد الله بن الحسن ، وتارة يذكرون محمدا الباقر ، وتارة
يذكرون جعفر بن محمد ، وهذا — إن صح — يبين أنه كان يستغل اسم العلويين

النفس الزكية

رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل ، وله جوف وقلب تَنبَعُ منه الحكمة ، وإن حروف « أبى جاد » على عدد أعضائه .
قالوا : وألّف موضع قَدَمه لاعوجاجها ، وذكر الهاء ^(١) فقال : لو رأيتم موضعها منه لرأيتم أمراً عظيماً ، يُعَرِّضُ لهم بالعورة وبأنه قد رآه ، لعنه الله !
وزعم أنه يُخَيِّبُ الموتى بالأسم الأعظم ، وأراهم أشياء من النيران والبخاريق ، وذكر لهم كيف ابتداء الله الخلق ، فزعم أن الله - جل اسمه ! - كان وحده لا شيء معه ، فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلم باسمه الأعظم ، فطار فوق رأسه التاج ، قال : وذلك قوله (٨٧ : ١) : (سبح اسم ربك الأعلى) قال : ثم كتب بأصبعه على كفّه أعمال العباد من المعاصي والطاعات ، فغضب من المعاصي ، فعرّق ، فاجتمع من عرقه بحرّان : أحدهما مالح مظلم ، والآخر نير عذب ، ثم اطلّع في البحر فأبصر ظله فذهب ليأخذه ، فطار ، فانتزع عين ظله ، فخلق منها شمسا ، وبحق ذلك الظل ، وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري ، ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار من البحر المالح المظلم ، وخلق المؤمنين من النير العذب ، وخلق ظلال الناس ، فكان أول من خلق منها محمداً صلى الله عليه وسلم ، قال : وذلك قوله (٣٤ : ٨١) : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ثم أرسل محمداً إلى الناس كافة ، وهو ظلّ ، ثم عرّض ^(٢) على السموات أن يمنعن على بن أبي طالب

بصفة عامة ليروج دعوته على ضعاف العقول والوكى بمن لا يقيم الله لهم يوم القيامة وزناً ، والله أعلم .

- (١) ذكر في الحور العين « الصاد » مكان « الها » . قال : « فقال : لو رأيتم موضع الصاد منه لرأيتم أمراً عظيماً . يعرض لهم بالعورة »
(٢) قد رأيت في كلام ابن الأثير الذي أثرناه لك في الحديث عن مقالة هذه الطائفة ما قد يناقض هذا الكلام ، وذلك حيث يقول : « وكان يقول باللاهية على ، وتسكفير أبي بكر وعمر وسائر الصحابة إلا من ثبت مع على »

رضوان الله عليه ، فأُبين ، ثم على الأرض والجبال فأبين ، ثم على الناس كلهم ، فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يتحمل منعه ، وأن يقدّر به ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله (٧٢:٣٣) : (إِنَا عَرْضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ) قال : وقال عمر : أَنَا أَعَيْنُكَ عَلَى عَلِيٍّ لِتَجْعَلَ لِي الْخِلَافَةَ بَعْدَكَ ، وذلك قوله (١٦٥٩) (كُتِلَ الشَّيْطَانُ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ) والشيطان عنده : عمر ، وزعم أن الأرض تنشق عن الموتى فيرجعون إلى الدنيا ، فبلغ خبره خالد بن عبد الله فقتله قال : وكان « جابر الجعفي » من أصحابه ، وأنزله أصحاب المغيرة بمنزلة المغيرة ، ومات جابر ، وادّعى وصيته بكر الأعرور المجري القتات ، فصيروه إماماً ، وقالوا : إنه لا يموت ، فأكل أموالهم .

وكان المغيرة يأمرهم بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن [بن الحسن] بن علي ابن أبي طالب ، وذكر لهم أن جبريل وميكائيل — عليهما السلام ! — يُبَايَعَانِهِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ ، وَيُخَيِّ لِه سَبْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا يُعْطَى كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ كَذَا وَكَذَا حَرْفًا مِنَ الْأَسْمِ الْأَعْظَمِ : فَيَهْزُمُونَ الْجِيُوشَ ، وَيَمْلِكُونَ الْأَرْضَ ، فلما خرج محمد وقتل قال بعض أصحاب المغيرة : لم يكن الخارج محمد بن عبد الله ، وإنما كان شيطاناً تمثل في صورته ^(١) ، وإبناً محمداً سيخرج ويملك على ما قال المغيرة ، وبرى بعضهم من المغيرة .

(١) قال البغدادي : « وقال أصحابنا لهذه المِرْقَةِ : إن أُجْزِئَ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ بِالنَّدِينَةِ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ ، وَأُجْزِئَ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ هُنَا شَيْطَانًا تَصَوَّرَ لِلنَّاسِ فِي صُورَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَأُجْزِئُوا أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ بِكَرْبَلَاءَ غَيْرَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَصْحَابِهِ ، وَإِنَّمَا كَانُوا شَيْطَانِينَ تَصَوَّرُوا لِلنَّاسِ بِصُورَةِ الْحُسَيْنِ وَأَصْحَابِهِ ، وَانْتَظَرُوا حُسَيْنًا كَمَا انْتَظَرْتُمْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، أَوْ انْتَظَرُوا عَلِيًّا كَمَا انْتَظَرْتُمُ السَّبْيَةَ مِنْكُمْ ، وَهَذَا مَا لَا اتِّفَاقَ لَهُمْ عَنْهُ » انتهى ، قال أبو أحمد : وهذا الكلام يستقيم على اعتبار أن أصحاب هذه النحلة كانوا — بعد وفاة المغيرة الذي لم يقتل إلا بعد أن

✓ (٥) والفرقة الخامسة منهم « المنصورية » أصحاب « أبي منصور ^(١) » يزعمون أن الإمام بعد أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي « أبو منصور » وأن أبا منصور قال : آل محمد هم السماء ، والشيعه هم الأرض ، وأنه هو الكسف ^(٢) الساقط (٥٢ : ٤٤) من بني هاشم ، وأبو منصور هذا رجل من بني عجل ، وزعم أبو منصور أنه عرج به إلى السماء فمسح به بوجه رأسه بيده ، ثم قال له : أي بُني اذهب فبلغ عني ، ثم نُزل به إلى الأرض ، ويمين أصحابه إذا حلفوا أن يقولوا : أوالكلمة ، وزعم أن عيسى أول مَنْ خَلَقَ الله من خلقه ، ثم عليٌّ ، وأن رُسُلَ الله سبحانه لا تنقطع أبداً ، وكفر بالجنة والنار ، وزعم أن الجنة رَجُلٌ ، وأن النار رجل ، واستحلَّ النساء والمحارم ، وأحلَّ ذلك لأصحابه ، وزعم أن الميَّتة والدم ولحم

ادعى النبوة — يقولون بانتظار محمد بن عبد الله بن الحسن ، وهو أحد فرضين ذكرناهما في الكلام السابق .

(١) أبو منصور العجلي : رجل من عبد القيس ، كان يسكن الكوفة وله فيها دار ، وكان أمياً لا يقرأ ، ونشأ بالبادية ، فلما مات أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ادعى أبو منصور أن أبا جعفر فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده ، ثم تجاوز ذلك فادعى لنفسه أنه نبي ورسول ، وأن جبريل يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل ، وزعم أن الله تعالى أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم بالترزيل ، وأرسله هو بالتأويل ، واستمرت فتنة هذا المعخرق الضال حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي ابن عم الحجاج الثقفي على عوراته ، فأخذه وصلبه ، ثم قام من بعده الحسين بن أبي منصور ، فتنبأ وادعى مرتبة أبيه ، فأخذ وآتى به إلى المهدي العباسي ، فأقر أمامه بما نسب إليه ، فقتله ، وصلبه ، وأخذ منه مالا عظيماً ، وطلب أصحابه ، فأخذ منهم جماعة قتلهم وصلبهم .

(٢) في الملل والنحل « زعم العجلي أن علياً هو الكسف الساقط من السماء وربما قال : الكسف الساقط من السماء هو الله عز وجل » انتهى ، وهو يعني قوله تعالى من سورة الطور : (وإن يروا كسفاً من السماء ساقطاً يقولوا سحاب مركوم) وأين الآية بما يقولون ؟ وأين التريا من يد المتناول ؟

الخنزير والخمر والميسر وغير ذلك من الحارم حلالاً ، وقال : لم يحرم الله ذلك علينا ، ولا حرم شيئاً تقوى به أنفسنا ، وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم ، وتأول في ذلك قوله تعالى (٥ : ٩٣) : (ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا) وأسقط الفرائض ، وقال : هي أسماء رجال أوجب الله ولايتهم ، واستحل خنق المنافقين وأخذ أموالهم ، فأخذه يوسف بن عمر الثقفي^(١) وإلى العراق في أيام بني أمية فقتله .

الخطابية

✓ (٦) والفرقة السادسة منهم « الخطابية » أصحاب « أبي الخطاطب بن أبي زينب »^(٢) وهم خمس فرق ، كلهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدثون ، ورسّل الله وحججه

(١) يوسف بن عمر الثقفي : هو أبو يعقوب يوسف بن عمر بن محمد بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي ، كان يوسف رجلاً حسن القراءة فصيحاً ، وكان جواداً ، وكان — مع ذلك — أحمق ، سيء الخلق والسيرة ، تباها ، معجباً بنفسه ، ولأه هشام بن عبد الملك بن مروان الذين في سنة ست ومائة ، ثم ولأه العراق سنة عشرين ومائة ، فاستخلف على اليمن ابنه الصلت بن يوسف ، ولما ولي يزيد بن الوليد الخلافة حبسه ، وبقي في الحبس إلى أن قتل في سنة سبع وعشرين ومائة ، وكان الذي تولى قتله يزيد بن خالد بن عبد الله القسري ، قتله انتقاماً لأبيه خالد ، وكان أبو يعقوب قد قتل خالد حين ولي العراق مكانه ، وليعقوب هذا ترجمة وإفيسة في ابن خلكان (انظر الترجمة رقم ٨١٤ في الجزء ٦ ص ٩٨ بتحقيقنا)

(٢) أبو الخطاطب بن أبي زينب : سماه في الحور العين (١٦٦) محمد بن أبي زينب وقال : « إنه مولى لبني أسد » ، ويكنى أبا الظبيان ، وأبا إسمايل ، أيضاً ، وقد ذكر في دائرة المعارف للبيستاني (١ / ٤٨٣) نقلاً عن ابن الأثير ما نصه : « لما فشا دين الإسلام في الناس وقامت له أعداء ينتظرون استنصاله بالقوة ، فلم يقدرُوا ، أخذت الأعداء تستعمل الحيل في ذلك ، فيموهون بالأحاديث الكاذبة ، ويوقعون الشكوك بين الناس في الدين الإسلامي ، وهم متظاهرون به لدى الجمهور ، وكان أول من قام بذلك أبو الخطاطب محمد بن أبي زينب مولى بني أسد وأبو شاكر ميمون ابن ديسان صاحب كتاب الميزان في نصرته الزندقة ، وكان يقول هو وأصحابه : إن

— كل شيء من العبادات باطنا ، وإن الله سبحانه لم يوجب على أوليائه ومن عرف الأئمة والأبواب صلاة ولا زكاة ، ولا غير ذلك ، ولا حرم عليهم شيئا ، وأباح لهم زواج الأمهات والأخوات ، وإنما هذه قيود للعامة ساقطة عن الخاصة ، فكانوا يستميلون العامة ، وتفرقت أصحابهم في البلاد ، وأظهروا الزهد والعبادة لكي يغفروا الناس بذلك ، ثم قتل أبو الخطاب بن أبي زينب وجماعة من أصحابه بالكوفة . وكان أصحابه قالوا له : إنا نخاف الجند ، فقال لهم : إن أسلحتهم لا تعمل فيكم ، فلما ابتدأوا في ضرب أعناقهم قال له أصحابه : ألم تقل إن سيوفهم لا تعمل فينا ؟! فقال : إذا كان قد بدا لله ثما حلتى ؟! وتفرقت هذه الطائفة في البلاد وتعلموا الشريعة والبركات والنجوم والكيمياء ، فكانوا يحتالون على كل قوم بما ينفع عندهم » وفي خطط المقرئ (٢ / ٣٥٢ بولاق) ما نصه : « والفرقة الثالثة الخطابية أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي ثور ، وقيل محمد بن أبي يزيد (كذا) الأجدع ، ومذهبه الغلو في جعفر الصادق ، وهو أيضا من المشبهة ، وأتباعه خمسون فرقة ، وكلهم متفقون على أن الأئمة مثل علي وأولاده كلهم أنبياء ، وأنه لا بد من رسولين لكل أمة : أحدهما ناطق ، والآخر صامت ، فكان محمد ناطقا ، وعلى صامتا ، وأن جعفر بن محمد الصادق كان نبيا ، ثم انتقلت النبوة إلى أبي الخطاب الأجدع ، وجوزوا كلهم شهادة الزور لموافقهم ، وزعموا أنهم عالمون بما هو كائن إلى يوم القيامة ، وقالت المعربة منهم : الإمام بعد أبي الخطاب رجل اسمه معمر ، وزعموا أن الدنيا لا تنفى ، وأن الجنة هي ما يصيبه الإنسان من الخير في الدنيا ، والنار ضد ذلك ، وأباحوا شرب الخمر والزنى وسائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة ، وقالوا بالتناسخ ، وأن الناس لا يموتون ، وزعموا أن كل مؤمن يوحى إليه ، وأن منهم من هو خير من جبريل — إلخ ما ذكره المؤلف ههنا من حماقاتهم » (وانظر مع ذلك : الحور العين ١٦٦ ، والتبصير للإسفرابني ٧٣ واعتقادات فرق المسلمين ٥٨ والفرق بين الفرق في المواضع المنصوص عليها في الفهرس وخاصة ١٥٠ والملل والنحل للشهرستاني ٣٠٠/١) وقال في دائرة المعارف الإسلامية (١ / ٣٣٦) : « ولا نعرف شيئا آخر عن تفاصيل حياته سوى أن عيسى بن موسى وإلى الكوفة من قبل العباسيين قتله في عام ١٤٣ هـ » اهـ

على خلقه لا يزال منهم رسولان : واحد ناطق ، والآخر صامت ، فالناطق محمد صلى الله عليه وسلم ، والصامت على بن أبي طالب ، فهم في الأرض اليوم طاعتهم مفترضة على جميع الخلق ، يعلمون ما كان وما هو كائن ، وزعموا أن أبا الخطاب نبي ، وأن أولئك الرسل فرضوا عليهم طاعة أبي الخطاب ، وقالوا : الأئمة آلهة ، وقالوا في أنفسهم مثل ذلك ، وقالوا : ولدت الحسين أبناء الله وأحبائه ، ثم قالوا ذلك في أنفسهم ، وتأولوا قول الله تعالى (٧٢ ٣٨) : (فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين) قالوا : فهو آدم ونحن ولده ، وعبدوا أبا الخطاب ، وزعموا أنه إله ، وزعموا أن جعفر بن محمد إلههم أيضاً ، إلا أن أبا الخطاب أعظم منه ، وأعظم من على ، وخرج أبو الخطاب على أبي جعفر ، فقتله عيسى بن موسى في سبحة الكوفة ، وهم يتدينون بشهادة الزور لواقفيهم .

المعمرية

(٧) والفرقة الثانية من « الخطائية » وهي الفرقة السابعة من « العالية »

يزعمون أن الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له « عمر » ، وعبدوه كما عبدوا أبا الخطاب ، وزعموا أن الدنيا لا تنفنى ، وأن الجنة ما يصاب الناس من الخير والنعمة والعافية ، وأن النار ما يصاب الناس من خلاف ذلك ، وقالوا بالتناسخ ، وأنهم لا يموتون ، ولكن يرفعون بأبدانهم إلى الملكوت ، وتوضع للناس أجساد شبه أجسادهم ، واستحلوا المحرم والزنا ، واستحلوا سائر المحرمات ، ودانوا بترك الصلاة ، وهم يسمون « المعمرية » ويقال : إنهم يسمون « اليعمرية »^(١) .

البريغية

(٨) والفرقة الثالثة من « الخطائية » ، وهي الثامنة من « العالية » ، يقال لهم

« البريغية » أصحاب « بريغ بن موسى »^(٢)

(١) في نسخة « اليعومية »

(٢) وقع اسمه « بريغ » بالباء الموحدة بعدها زاي وآخره عين معجمة في أصل هذا الكتاب ، وفي الفرق بين الفرق ، وفي الملل والنحل للشهرستاني . وفي خطط المقرئ في المواضع التي نهينا عليها في الكلام السابق ، ولكنه وقع في التبصير « ربيع » براء مهملة في أوله بعدها باء موحدة وآخره عين مهملة

يزعمون أن جعفر بن محمد هو الله ، وأنه ليس بالذى يَرَوْنَ ، وأنه تشبّه للناس بهذه الصورة ، وزعموا أن كل ما يحدث في قلوبهم وَحَى ، وأن كل مؤمن يوحى إليه ، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى (٣ : ١٤٥) : (وما كان لنفس أن تموت إلا بأذن الله) أى يوحى من الله ، وقوله (١٦ : ٦٨) : (وأوحى ربك إلى النحل) و (٥ : ١١١) : (وإذ أوحيت إلى الحواريين) ، وزعموا أن منهم من هو خَيْرُ من جبريل وميكائيل ومحمد ، وزعموا أنه لا يموت منهم أحد ، وأن أحدهم إذا بلغت عبادته رُفِعَ إلى الملوكوت ، وادّعوا معاينة أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكرة وعشية .

العميرية

(٩) والفرقة الرابعة من « الخطابية » ، وهى التاسعة من الغالية ، يقال لهم « العميرية » أصحاب « عمير بن بيان العجلي »

وهذه الفرقة تكذب من قال منهم إنهم لا يموتون ، ويزعمون أنهم يموتون ، ولا يزال خَلَفُ منهم في الأرض أئمة أنبياء ، وعبدوا جعفرأ كما عبده «اليعمرىون» وزعموا أنه ربهم ، وقد كانوا ضربوا خيمة في كناسة^(١) الكوفة ثم اجتمعوا إلى عبادة جعفر ، فأخذ يزيد بن عمر بن هبيرة « عمير بن البيان » فقتله في الكناسة وحبس بعضهم .

المفضلية

(١٠) والفرقة الخامسة من « الخطابية » ، وهى العاشرة من الغالية ، يقال لهم « المفضلية » لأن رئيسهم كان صيرفياً يقال له « المفضل »

يقولون ربوبية جعفر ، كما قال غيرهم من أصناف الخطابية ، وانتحلوا النبوة والرسالة ، وإنما خالفوا في البراءة من « أبى الخطاب » لأن جعفرأ أظهر البراءة منه . فجميع من أخرج الأمر من بنى هاشم من الإمامية الذين يقولون بالنص

(١) الكناسة — بضم الكاف وفتح النون مخففة — محلة من محلات الكوفة ، وفى هذه المحلة أوقع يوسف بن عمر الثقفى (تقدمت ترجمته) يزيد بن على بن الحسين ابن على بن أبى طالب — عليه السلام ! — كما يقولون

عَلَى عَلِيٍّ وَادَّعَى الْأَمْرَ لِنَفْسِهِ سَمَهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرْبِ السَّكَنْدِي ، وَبَيَّانُ
ابْنِ سَمْعَانَ التَّمِيمِي ، وَالْمَغِيرَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو مَنْصُورٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي مَنْصُورٍ ،
وَأَبُو الْخَطَّابِ الْأَسَدِيُّ ، وَزَعِمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ .
وَقَدْ قَالَ فِي عَصْرِنَا هَذَا قَاتِلُونَ بِالْأَهْيَةِ سَلْمَانَ الْفَارَسِي ^(١) .

(١) سلمان الفارسي : هو أبو عبد الله ، ويقال له : سلمان بن الإسلام ، وسلمان
الخير ، وقال ابن حبان : من زعم أن سلمان الخير شخص آخر غير سلمان الفارسي فقد
وهم . وأصل سلمان الفارسي متى رامهرمز ، ويقال : بل أصله من أصبهان ، وكان قد
سمع بأن النبي صلى الله عليه وسلم سيبعث ، فخرج في طلب ذلك ، فوقع في الأسر
في قصة طويلة حكاه ابن هشام في السيرة ، وبيع في المدينة ، فاشتغل بالرق حتى
كان أول ما شهده مع النبي صلى الله عليه وسلم من الغزوات غزوة الخندق ، وشهد
معه بقية المشاهد ، وحضر فتوح العراق ، وولى المدائن ، وقال ابن عبد البر : يقال :
إنه شهد غزوة بدر . وكان عالماً زاهداً ، روى عنه كعب بن عجرة ، وأنس ، وابن
عباس ، وأبو سعيد ، وغيرهم من الصحابة ، وروى عنه من التابعين : أبو عثمان
النهدى ، وطارق بن شهاب ، وسعيد بن وهب ، وآخرون بعدهم ، قيل : كان اسمه
« مابه » بكسر الباء الموحدة - ابن بود ، قاله ابن منده بسنده ، وساق له نسباً ،
وقيل : كان اسمه يهود ، ويقال : إنه أدرك عيسى بن مريم ، وقيل : بل أدرك وصي
عيسى ، ورويت قصته من طرق كثيرة من أصحابها ما أخرجه أحمد من حديثه نفسه ،
وأخرجها الحاكم من وجه آخر عنه أيضاً ، وأخرجها الحاكم من حديث بريدة ، وعلق
البخاري طرفاً منها ، وفي سياق قصته في إسلامه اختلاف يتعسر الجمع فيه ، وروى
البخاري في صحيحه عن سلمان أنه تداوله بضعة عشر سيدياً ، قال الذهبي : وجدت
الأقوال في سنة كلها دالة على أنه جاوز المائتين وخمسين ، والاختلاف إنما هو في
الزائد ، قال : ثم رجعت عن ذلك ، وظهر لي أنه مازاد على الثمانين : قلت : لم يذكر
مستنده في ذلك ، وأظنه أخذه من شهود سلمان الفتوح بعد النبي صلى الله عليه وسلم
وتزوجه امرأة من كندة ، وغير ذلك مما يدل على بقاء بعض النشاط ، لكن إن
ثبت ما ذكروه يكون ذلك من خوارق العادات في حقه ، وما المانع من ذلك ؟ فقد
روى أبو الشيخ في طبقات الإصصهانيين من طريق العباس بن يزيد ، قال : أهل العلم

وفي النسك من الصوفية من يقول بالحلول ، وأن البارئ يحل في الأشخاص وأنه جائز أن يحل في إنسان وسبع وغير ذلك من الأشخاص^(١) .

يقولون : عاش سلمان ثلثمائة وخمسين سنة ، فأما مائتان وخمسون فلا يشكون فيها ، قال أبو ربيعة الإيادي عن أبي بريدة عن أبيه إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يحب من أصحابي أربعة » فذكره فيهم . وقان سلمان بن المغيرة عن حميد بن هلال : أخى النبي صلى الله عليه وسلم بين أبي الدرداء وسلمان ، ونحوه في البخاري من حديث أبي جحيفة في قصته ، ووقع في هذه القصة « فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي الدرداء : سلمان أفقه منك » ومات سلمان سنة ست وثلاثين ، في قول أبي عبيد ، أو سبع في قول خليفة ، وروى عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس : دخل ابن مسعود على سلمان عند الموت ، فهذا يدل على أنه مات قبل ابن مسعود ، ومات ابن مسعود قبل سنة أربع وثلاثين ، فكان سلمان مات سنة ثلاث أو سنة ثنتين ، وكان سلمان إذا خرج عطاؤه تصدق به ، وكان ينسج الخوص ، ويأكل من كسب يده (انظر الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ٦٠/١ وانظر سيرة ابن هشام بتحقيقنا ٢٣٣/١ - ١٢٦/٢ - ٢٤٠/٣ وكامل ابن الأثير ١٢٣/٣)

(١) : أكثر العلماء على أن أبا مغيث الحسين بن منصور ، المعروف بالحلاج ، الزاهد الصوفي المشهور ، المتوفى قبل سنة تسع وثلاثمائة من الهجرة - كان يقول بالحلول ، وكفروه بذلك ، وحكم علماء عصره بكفره ، وبأنه حلال الدم ، وقتل بفتواهم ، ومن الألفاظ التي اشتهرت عنه قوله « أنا الحق » وقوله « ما في الجبة إلا الله » ويرى إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن محمد الجويني أن أبا المغيث الحلاج وأبا طاهر سليمان بن أبي سعيد الحسن بن بهرام القرمطي كانا من قوم اتفقوا على قلب نظام الدولة وتواصوا بالدأب ومواصلة السعي لذلك ، وذهب القرمطي إلى أكناف الأخصاء لذلك ، قال « وارتاد الحلاج قطر بغداد ، فحكم عليه صاحبها بالهلكة ، والقصور عن درك الأمانة ، لبعد أهل العراق عن الانخداع » أما حجة الإسلام الغزالي - وهو من تلاميذ إمام الحرمين الجويني - فقد عقد في كتابه « مشكاة الأنوار » فصلا طويلا بين فيه حال الحلاج ، واعتذر عن الألفاظ التي كانت تصدر عنه ، وحملها كلها على محامل حسنة وتأولها ، وقال : هذا من فرط المحبة ، وشدة الوجد ، وجعل هذا الكلام مثل قول القائل :

وأصحاب هذه المقالة إذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا : لا نَدْرِي لعلَّ اللهَ حالٌ فيه ، ومالوا إلى أطراح الشرائع ، وزعموا أن الإنسان ليس عليه فَرَضٌ ، ولا يلزمه عبادة ، إذا وصل إلى معبوده ^(١) .

(١١) والصنف الحادى عشر من أصناف الغالية يزعمون أن روح القدس هو

أنا من أهوى ، ومن أهوى أنا نحن روحان حللنا بدنا
فإذا أبصرتنى أبصرتة وإذا أبصرتة أبصرتنا
والحلاج هو صاحب البيت المشهور الذى يجرى على قول المجبرة ، وهو قوله :
ألقاه فى اليم مكتوفا وقال له : إياك إياك أن تبطل بالماء
(وانظر الترجمة رقم ١٨١ من كتاب وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ،
لقاضى القضاة ابن خلكان ٤٠٥/١ بتحقيقنا)

(١) كنا نسمع أن رجلاً يدعى التصوف يرى أن العبد إذا وصل إلى درجة اليقين سقطت عنه التكاليف الشرعية ، ويحتج لذلك بقوله تعالى : (واعبد ربك حتى يأتيك اليقين) وهذا خطأ فى رأى وفى الاستدلال جميعاً ، فإنه ما من أحد يزعم لنفسه أنه بلغ من اليقين بربه والاتصال به أكثر مما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما نقل أحد - ولا نقلاً كاذباً - أنه صلى الله عليه وسلم ترك عبادة ربه منذ فرضت عليه إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى ، واليقين الذى فى الآية الكريمة ليس هو اليقين المقابل للشك والوهم والظن وما معها ، وإنما هو - على ما أجمع عليه من يصح إجماعه من المفسرين ورواة السنة الموثوق بنقلهم - الموت . قال أبو حيان : « والجمهور على أن المراد باليقين الموت : أى ما دمت حياً فلا تغل بالعبادة ، وهو تفسير ابن عمر ومجاهد والحسن وقتادة وابن زيد ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى عثمان ابن مظعون عند موته : أما هو فقد رأى اليقين ، وروى : فقد جاءه اليقين ، وليس اليقين من أسماء الموت ، وإنما العلم به يقين لا يمرى فيه عاقل ، فيسمى يقيناً تجوزاً : أى يأتيك الأمر اليقين علمه ووقوعه . . وحكمة جعل اليقين غاية للأمر بالعبادة أنه يقتضى ديمومة العبادة مادام حياً ، بخلاف الأمر بالعبادة من غير ذكر الغاية ، لأنه يكون مطلقاً ، فيكون مطيعاً بالمرة الواحدة ، والمقصود : أنه لا يفارق العبادة حتى يموت » اه كلامه .

الله عز وجل ، كانت في النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم في علي ، ثم في الحسن ، ثم في الحسين ، ثم في علي بن الحسين ، ثم في محمد بن علي ، ثم في جعفر بن محمد ابن علي ، ثم في موسى بن جعفر ، ثم في علي بن موسى بن جعفر ، ثم في محمد ابن علي بن موسى ، ثم في علي بن محمد بن علي بن موسى ، ثم في الحسن بن علي ابن محمد بن علي بن موسى ، ثم في محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي ، وهؤلاء آلهة عندهم ، كل واحد منهم إله على التناسخ ، والإله عندهم يدخل في الهياكل (١٢) والصنف الثاني عشر من أصناف الغالية يزعمون أن عليا هو الله ، ويُكذِّبون النبي صلى الله عليه وسلم ، ويشتمونه ، ويقولون : إن علياً وَجَّه به لبيِّن أمره ، فادعى الأمر لنفسه .

الشريعة

(١٣) والصنف الثالث عشر من أصناف الغالية هم أصحاب «الشريعي»^(١) . يزعمون أن الله حلَّ في خمسة أشخاص : في النبي ، وفي علي^(٢) ، وفي الحسن^(٣) ،

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٥٣ و ١٥٥) .

(٢) انظر ترجمته في ص ٥٤ من هذا الجزء .

(٣) الحسن : هو سبط الرسول صلى الله عليه وسلم ، وريحته : أمير المؤمنين أبو عبد الحسن بن علي بن أبي طالب ، أمه فاطمة الزهراء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد في منتصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة — وقيل : في شعبان منها ، وقيل : ولد سنة أربع ، وقيل : ولد سنة خمس ، والأول أصح — ولما قتل عبد الرحمن بن ملجم المرادي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بايع أهل العراق ابنه الحسن بن علي ، فسار إلى أهل الشام ، وفي مقدمته قيس ابن سعد في اثني عشر ألفاً ، يسمون شرطة الجيش ، فنزل قيس بن سعد بمسكن من الأنبار ونزل الحسن المسدائن ، فنادى مناد في عسكر الحسن : ألا إن قيس بن سعد قتل ، فوقع الانتهاب في العسكر ، حتى انتهبوا فسطاط الحسن ، وطعنه رجل من بني أسد بنخجر ، فدعا عمرو بن سلمة الأرحبي ، وأرسله إلى معاوية يشترط عليه شروطاً ، وبعث معاوية عبد الرحمن بن ممرة وعبد الله بن عامر ، فأعطيا الحسن ما أراد ، فجاء له معاوية من منبج إلى مسكن ، فدخلوا الكوفة جميعاً ، فنزل الحسن القصر ،

وفي الحسين^(١) ، وفي فاطمة^(٢) ؛ فهؤلاء آلهة عندهم .

ونزل معاوية النخيلة ، وأجرى عليه معاوية في كل سنة ألف ألف درهم ، وعاش الحسن بعد ذلك عشر سنين ، ومات في سنة تسع وأربعين في قول الواقدي ، وقيل : مات في سنة خمسين ، وقيل : مات في سنة إحدى وخمسين ، وقال الهيثم بن عدي : مات في سنة أربع وأربعين ، وقال ابن منده : مات في سنة تسع وأربعين ، ويقال : إنه مات مسموماً ، ويحدث ابن منده بسنده عن عمير بن إسحاق ، أنه قال : دخلت أنا وصاحب لي على الحسن بن علي ، فقال الحسن لهما : لقد لفظت طائفة من كبدي ، وإني قد سقيت السم مراراً ، فم أسق مثل هذا ، وأتاه الحسين بن علي فسأله عن سقاء السم ، فأبى أن يخبره ، رضى الله تعالى عنه !

(١) الحسين : هو ثاني السبطين الشريفين ، أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب ، أمه فاطمة الزهراء ، سيدة نساء العالمين ، ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد في شعبان سنة أربع من الهجرة ، وقيل : سنة ست ، وقيل : سنة سبع ، وكانت إقامة الحسين مع أبيه في المدينة ، ثم خرج معه إلى الكوفة ، فشهد الجمل وصفين ، ثم شهد معه قتال الخوارج إلى أن قتل أبوه ، ثم كان مع أخيه الحسن إلى أن سلم الحسن الأمر إلى معاوية على ما ذكرناه قريباً ، فتحول الحسين مع أخيه الحسن إلى المدينة ، واستمر بها إلى أن مات معاوية ، فخرج إلى مكة ، ثم أتته كتب أهل العراق بأنهم قد بايعوه بعد موت معاوية ، فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل ابن أبي طالب ، فأخذ يبعثهم ، وأرسل إليه ، فتوجه إليهم ، ثم كان من قتله بكر بلاء ما كان ، قال الزبير بن بكار : قتل الحسين يوم عاشوراء سنة إحدى وستين ، وشذ من قال غير ذلك .

(٢) فاطمة : هي بنت إمام المتقين ، ورسول رب العالمين ، إلى الناس أجمعين ، سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ، كانت تسكن أم أبيها ، وتلقب الزهراء ، وكانت أصغر بنات النبي وأحبهن إليه ، قال الواقدي : ولدت فاطمة والكعبة تبى ، والنبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس وثلاثين سنة ، وقيل : ولدت لإحدى وأربعين من ميلاده صلى الله عليه وسلم ، وتزوجها علي بن أبي طالب في أوائل المحرم سنة اثنتين من الهجرة بعد زواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة بأربعة

وليس يطعن أصحاب الشريعة على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يقولون عنه ما حكيناه عن الصنف الذي ذكرناه قبلهم .

وقالوا : لهذه الأشخاص الخمسة التي حلَّ فيها الإله خمسة أصداد ؛ فالأصداد : أبو بكر^(١) ، وعمر^(٢) ، وعثمان^(٣) ، ومعاوية^(٤) ، وعمر بن العاص^(٥) ، وافترقوا في الأصداد على مقالتين : فزعم بعضهم أن الأصداد محودة ؛ لأنه لا يُعرف فضل الأشخاص الخمسة إلا بأصدادها^(٦) ؛ فهي محودة من هذا الوجه ، وزعم بعضهم أن الأصداد مذمومة ، وأنها لا تُحمد بحال من الأحوال .

وحكى أن الشريعة كان يزعم أن الباري - جل جلاله ! - يحلُّ فيه .
وحكى أن فرقة من الرافضة يقال لهم « النميرية » أصحاب « النميري »^(٧) يقولون :

النميرية

أشهر ، وانقطع نسل الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم إلا من فاطمة ، وقد ثبت في الصحيح أن فاطمة عاشت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ستة أشهر ، وروى الحميدى أنها بقيت بعده ثلاثة أشهر ، وقيل : خمسة وتسعين يوماً ، وقيل : ثمانية أشهر . قال الواقدي : توفيت فاطمة ليلة الثلاثاء لثلاث خلون من شهر رمضان سنة إحدى عشرة ، رضى الله تبارك وتعالى عنها ! .

(١) انظر ترجمته في ص ٤٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ترجمته في ص ٤٠ من هذا الجزء .

(٣) انظر ترجمته في ص ٤٩ من هذا الجزء .

(٤) انظر ترجمته في ص ٦١ من هذا الجزء .

(٥) انظر ترجمته في ص ٦٢ من هذا الجزء .

(٦) هذا من نحو قول الشاعر :

والوجه مثل الصبح مبيض والشعر مثل الليل مسود

ضدان لما استجمعا حسنا والصد يظهر حسنه الضد

وقول الآخر ، وهو أبو الطيب المتنبي :

ونديمهم وبهم عرفنا فضله وبضدها تتميز الأشياء

(٧) نص البغدادى في الفرق بين الفرق (١٥٣) على أن النميري من أتباع الشريعة

إن الباري كان حالاً في « النميرى » .

السبئية

(١٤) والصنف الرابع عشر من أصناف الغالية ، وهم « السبئية » (١) أصحاب عبد الله بن سبأ .

يزعمون أن علياً لم يمت ، وأنه يرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، وذكروا عنه أنه قال لعلى عليه السلام : أنت أنت ! .
والسبئية يقولون بالرجعة ، وأن الأموات يرجعون إلى الدنيا ، وكان السيد الحميري (٢) يقول برجعة الأموات ، وفي ذلك يقول :

(١) قال السيد الشريف الجرجاني في التعريفات (٧٩) : « السبئية : هم أصحاب عبد الله بن سبأ ، قال لعلى رضى الله عنه : أنت الإله حقاً ، فنفاه على إلى المدائن ، وقال ابن سبأ : لم يمت على ، ولم يقتل ، وإنما قتل ابن ملجم شيطاناً تصور بصورة على رضى الله عنه ! وعلى في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق سوطه ، وأنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملاؤها عدلاً ، وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد ، وعليك السلام يا أمير المؤمنين » اه كلامه . قال أبو أحمد غفر الله له ولوالديه : ولا زلت أرى أطفال القاهرة يحجرون وقت هطول الأمطار ، ويصيحون في جريهم : « يا بركة على زود » ولا أدري من أين جاءهم هذا ، ولست أراه في مدينة غير القاهرة ، وانظر ماضى لنا ذكره في ص ٤٩ وما بعدها ، ثم انظر الفرق بين الفرق (١٥٤) ، وغيرها مما نص عليه في الفهرس (والتبصير) ٧١ و ٧٢) واعتقادات فرق المسلمين (٥٧) والتنبيه لأبي الحسين اللطفي (٢٥) و ١٤٨) والملل والنحل للشهرستاني (٢٨٩/١) والحدود العين (١٥٤) وشرح ابن أبي الحديد على نهج البلاغة (٣٠٩/٢) .

(٢) السيد : لقب إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ ، وكنيته أبوهاشم ، وجدته يزيد بن ربيعة شاعر مشهور وهو الذي هجا زيادا وبنيه ، ونقام عن آل حرب ، وحبسه عبيد الله بن زياد وعذبه ، ثم أطلقه معاوية في خبر طويل مشهور ، وكان السيد أسمى ، تام الحلقة ، أشنب ، ذا وفرة ، حسن الألفاظ ، وكان مع ذلك أنثن الناس إبطين ، لا يقدر أحد على الجلوس معه لثخن راحتهما ، وكان الأصمعي يقول في حقه : ما أسلكه لطريق الفحول لولا مذهبه ! ولولا ما في شعره

إلى يوم يَؤوب الناس فيه إلى دنياهم قَبْلَ الحساب
(١٥) والصنف الخامس عَشَرَ من أصناف الغالية : يزعمون أن الله عز وجل وَكَّلَ
الأمور وفوضها إلى محمد صلى الله عليه وسلم ، وأنه أقدَرَه على خَلْق الدنيا ، خَلَقَهَا
وَدَبَّرَهَا ، وأن الله سبحانه لم يخلق من ذلك شيئاً ، ويقول ذلك كثير منهم في
على ، ويزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع ، ويهبط عليهم الملائكة ، وتظهر
عليهم الأعلام والمعجزات ، ويوحى إليهم .

ما قدمت عليه أحدا من طبقته ، وكان أبو عبيدة يقول : أشعر المحدثين السيد الحميري
وبشار ، وعن مسعود بن بشر أن جماعة تذاكروا أمر السيد الحميري وأنه رجع عن
مذهبه في ابن الحنفية وقال بإمامة جعفر بن محمد ، فقال ابن الساهر راوية السيد : والله
ما رجع عن ذلك ، ولا القصاص الجعفرية إلا منجولة له قيلت بعده ، وآخر عهدي به
قبل موته ثلاث — وقد سمع رجلا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي
عليه السلام : « إنه سيولد لك ولد بعدى وقد نخلته اسمي وكنيتي » — فقال في ذلك ،
وهي آخر قصيدة قالها :

أشأقتك المنازل بعد هند وتربها ، وذات الدل دعد
وهي قصيدة طويلة ، ومنها :

ألم يبلغك ، والأنباء تنمى مقال محمد فيما يؤدي
إلى ذى علمه الهادي على وخولة خادم في البيت تردى
ألم تر أن خولة سوف تأتي بواري الزند صافي الخيم نجد
يفوز بكنيتي واسمى لأنى نخلتهما ، هو المهدى بعدى
يغيب عنهم حتى يقولوا تضمه بطيبة بطن لحد

وحدث من حضر السيد الحميري وقد احتضر أنه أنشد عند موته :

برئت إلى الإله من ابن أروى ومن دين الخوارج أجمعينا
ومن فعل ريب ومن فعل غداة دعا أمير المؤمنين

قال : ثم كان نفسه كانت حصة فسقط . اه ، و « ابن أروى » هو ذو النورين
عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ! وللسيد الحميري ترجمة طويلة في مطلع الجزء
السابع من الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني .

ومنهم من يُسلم على السحاب ويقول إذا مرّت سحابة به : إن عليا
— رضوان الله عليه ! — فيها ، وفيهم يقول بعض الشعراء :

برئت من الخوارج لست منهم من الغزّال منهم وابن باب^(١)
ومن قَوْمٍ إذا ذكروا علياً يرُدُّون السلام على السحاب

والصنف الثاني من الأصناف الثلاثة التي [ذكرناها من] الشيعة يجمعها
ثلاثة أصناف ، وهم « الرافضة » .

وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر^(٢)

الرافضة
(الإمامية)
أربع
وعشرون فرقة

وهم يجمعون على أن النبي صلى الله عليه وسلم نصّ على استخلاف علي بن أبي طالب
باسمه ، وأظهر ذلك وأعلنه ، وأن أكثر الصحابة ضلّوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة
النبي صلى الله عليه وسلم ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنصّ وتوقيف ، وأنما قرابة ، وأنه
جائز للإمام في حال التقيّة^(٣) أن يقول : إنه ليس بإمام ، وأبطلوا جميعا الاجتهاد

(١) الغزال : لقب لقبوا به واصل بن عطاء ، وهو أبو حذيفة واصل بن عطاء
مولى بني ضبة - وقيل : مولى بني مخزوم - أحد شيوخ المعتزلة وتوفي سنة إحدى
وثمانين ومائة (ابن خلسكان الترجمة رقم ٧٣٩ في ٦٠/٥ وما بعدها بتحقيقنا) وابن
باب : هو عمرو بن عبيد بن باب ، أبو عثمان ، مولى بني عقيل آل عرادة بن ربوع
ابن مالك ، متكلم ، زاهد ، وفيه يقول أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي :

كلكم يمشي رويد كلكم يطلب صيد

غير عمرو بن عبيد

وتوفي عمرو بن عبيد في عام أربعة وأربعين ومائة ، وله ترجمة في ابن خلسكان
(انظر الترجمة رقم ٤٧٦ في ١٣٠/٣ وما بعدها بتحقيقنا) .

(٢) ويقال : إنما سموا الروافض لسكونهم رفضوا الدين ، وقال الرازي (٥٢) :
لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب خرج على هشام بن عبد الملك ،
فقطعن عسكره في أبي بكر ، فمنعهم من ذلك ، فرفضوه ، ولم يبق معه إلا مائتا فارس ،
فقال لهم زيد : رفضتموني ؟ قالوا : نعم ، فبقى عليهم هذا الاسم .

(٣) قال ابن تيمية في كتاب منهاج السنة (١٥٩/١) : والنفاق والزندقة في
الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف ، بل لا بد لسلك منهم من شعبة نفاق ، فإن

في الأحكام ، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضَل الناس ، وزعموا أن عليا - رضوان الله عليه ! - كان مُصِيباً في جميع أحواله ، وأنه لم يخطئ في شئ من أمور الدين ، إلا « السكالية » أصحاب « أبي كامل » فإنهم أ كَفَرُوا النَّاسَ بترك الاقتداء به ، وأ كَفَرُوا عليا بترك الطلب ، وأنكروا الخروجَ على أئمة الجور ، وقالوا : ليس يجوز ذلك دون الإمام المنصوص على إمامته ، وهم سوى « السكالية » أربع وعشرون فرقة ، وهم يُدْعَوْنَ « الإمامية » لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب .

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهم « القَطْعِيَّة » (١) ، وإنما سموا « قطعية » لأنهم

القطعية

أساس النفاق الذي بنى عليه هو الكذب ، وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه كما أخبر الله تعالى عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم ، والرافضة تجعل هذا من أصول دينها ، وتسميه « النقية » وتحكي هذا عن أئمة أهل البيت - برأهم الله تعالى عن ذلك ! - حتى يحكوا عن جعفر الصادق أنه قال : النقية ديني ودين آبائي ، وقد نزه الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك ، بل كانوا من أعظم الناس صدقا وتحقيقا للإيمان ، وكان دينهم التقوى ، لا النقية ، وقول الله تعالى (إلا أن تتقوا منهم تقاة) إنما هو الأمر بالانتقاء من الكفار ، لا الأمر بالنفاق والكذب ، اه ، وللإسلام بقية في الرد عليهم ، لا ترى الإطالة بذكرها هنا ، فارجع إليها إن شئت في الموضع الذي دللناك عليه .

(١) ذكر الإسفراييني في التبصير (٢٣) أن هذه الفرقة تسمى « الاثني عشرية » أيضا ، لأنهم ادعوا أن الإمام المنتظر هو الثاني عشر من أولاد علي بن أبي طالب ، وذكر نشوان الحميري في الحور العين : أن من القطعية هشام بن الحكم ، وأنه كان يقول : إن الله شيء جسيم ، لا طويل ولا عريض ، نور من الأنوار ، إلى آخر ما ذكر من حماقته (ص ١٤٨) ، وسرد البغدادي في الفرق بين الفرق (١٩) يدل على أن الاثني عشرية والهشامية غير القطعية ، وقد ذكر أن الهشامية تنسب إلى هشام بن الحكم ، أو إلى هشام بن سالم الجواليقي ، وكذلك فصل في سرد الإمامية من الرافضة (٣٤ و ٤٠) ، وانظر مع ذلك اعتقادات فرق المسلمين (٥٤) والتنبيه لأبي الحسين الملقب (٣٨) .

قَطَّعُوا عَلَى مَوْتِ «مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ»، وَهُمْ جَمْعُ الشَّيْعَةِ .
يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَاسْتَخْلَفَهُ
بَعْدَهُ بَعِيْنِهِ ، وَاسْمُهُ ، وَأَنَّ عَلِيًّا نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَنَّ الْحَسَنَ
ابْنَ عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ أَخِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَنَّ الْحُسَيْنَ بْنِ عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ
ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ
ابْنَ عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَأَنَّ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ
ابْنِهِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ ، وَأَنَّ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى ،
وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُوسَى نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ
نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنَ مُوسَى نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى ، وَهُوَ
الَّذِي كَانَ بِسَامَرَا^(١) ، وَأَنَّ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ نَصَّ عَلَى إِمَامَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ،
وَهُوَ الْغَائِبُ الْمُنْتَظَرُ عِنْدَهُمُ الَّذِي يَدَّعُونَ أَنَّهُ يَظْهَرُ فِيمَلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا بَعْدَ أَنْ
مُلِثَتْ ظُلْمًا وَجُورًا .

(٢) والفرقة الثانية منهم، وهم «الكيسانية»^(٢)، وهي إحدى عشرة فرقة، وإنما
سموا «كيسانية» لأن «المختار» الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعا إلى

(١) سامرا : لغة في «سرمن رأى» وهي مدينة كانت بين بغداد وتكريت
على شرف دجلة ، قال ياقوت : «وقد خربت ، وفيها لغات : سامراء — ممدود —
وسامرا — مقصور — وسرمن رأى — مهموز — وسرمن را » ، وانظر مع
ذلك وفيات الأعيان لابن خلكان (١/٢٣ و١٥٦ بتحقيقنا) .

(٢) سماها أبو الحسين الملقب في التنبيه «المختارية» نسبة إلى المختار بن أبي
عبيد ، وانظره (٢٩ و١٥٢) وجعل الرازي في اعتقادات فرق المسلمين (٦٢)
الكيسانية تفرقت فرقا ، منها المختارية أتباع المختار بن أبي عبيد ، وكذلك فعل
صاحب الملل والنحل (١/٢٣٥ وما بعدها) وانظر التبصير (١٨) والفرق بين
الفرق (٢٦) والحوار العيني (١٥٧) ، وانظر التنبيه (١٤٨ و١٥٢) .

« محمد بن الحنفية » كان يقال له « كَيْسَان »^(١) ويقال : إنه مولى لعلى بن أبى طالب^(٢) رضوان الله عليه ! .

(٢) والفرقة الأولى من الكيسانية - وهى الثانية من الرافضة - يزعمون أن على بن أبى طالب نصّ على إمامة ابنه محمد بن الحنفية ؛ لأنه دفع إليه الراية بالبصرة .

(٣) والفرقة الثالثة من الرافضة - وهى الثانية من الكيسانية - يزعمون أن على ابن أبى طالب نصّ على إمامة ابنه الحسن بن على ، وأن الحسن بن على نصّ على إمامة أخيه الحسين بن على ، وأن الحسين بن على نصّ على إمامة أخيه محمد بن على وهو « محمد بن الحنفية »

(٤) والفرقة الرابعة من الرافضة - وهى الثالثة من الكيسانية - وهى « الكريية » أصحاب « أبى كرب الضرير » .

يزعمون أن « محمد بن الحنفية » حى بجبال رَضوى ، أسدّ عن يمينه ، ونمرّ عن شماله ، يحفظّانه ، يأتيه رزقه غدوة وعشية إلى وقت خروجه ، وزعموا أن السبب الذى من أجله صبر على هذه الحال أن يكون مُعَيَّناً عن الخلق أن الله تعالى فيه تدبيراً لا يعلمه غيره ، ومن القائلين بهذا القول « كُثَيْر » الشاعر^(٣) ، وفى ذلك يقول :

(١) انظر فى مبدأ أمر المختار بن أبى عبيد الفرق بين الفرق (٣٩ وما بعدها)
(٢) هذه الفرقة تقول : إن سبب إمامة محمد بن الحنفية ليس النص ممن سبقه عليه ، ولكن الاستدلال ، ووجه الاستدلال عندهم أن على بن أبى طالب - رضى الله عنه ! - دفع الراية إلى ابنه محمد فى يوم الجمل ، وقال له :

اطعمهم طعن أبيضك محمد لا خير فى حرب إذا لم توقد

* بالمشرفى والقنا المسرد *

والفرقة التى بعدها تعد إعطاء الراية نصاً عليه

(٣) هو كُثَيْر بن عبد الرحمن بن أبى جمعة بن الأسود بن عامر بن عويمر بن مخارق ، وقيل فى سرد آباءه غير ذلك ، كان ينسب نفسه فى قريش ، ويقال : هو أزدى من قحطان ، وهو شاعر حجازى من شعراء الدولة الأموية ، يكنى أبا صخر ،

أَلَا إِنَّ الْأُمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ وَلَاَ الْحَقُّ أَرْبَعَةٌ سِوَاهُ
عَلَى وَالثَّلَاثَةِ مِنْ بَنِيهِ هُمُ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ
فَسَبَّطُ سَبَّطِ إِيْمَانٍ وَبِرٍّ وَسَبَّطُ غَيْبَتِهِ كَرَبْلَاهُ
وَسَبَّطُ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى يَقُودَ الْخَيْلَ يَقْدُمُهَا اللَّوَاهُ
تَغَيَّبَ لَا يَرَى فِيهِمْ زَمَانًا بَرَضَوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

(٥) والفرقة الخامسة من الرافضة — وهى الرابعة من الكيسانية — يزعمون أن

واشتهر بكثير عزة ، أضافوه إلى عزة بنت حميل بن حفص من بنى حاجب بن غفار
وكنيتها أم عمرو ، وكثيرا ما يسميها « الحاجبية » ينسبها إلى الجد الأعلى ، وهو
أحد عشاق العرب ، وكان يقول بتناسخ الأرواح ، وكان يدخل على عمه له زورها
فتكرمه وتطرح له وسادة يجلس عليها ، فقال لها يوما : إنك والله ما تعرفينى ولا
تسكرمينى حق كرامتى ، فقالت له : بلى والله ، إني لأعرفك ، قال : فمن أنا ؟
قالت : فلان بن فلان ، وابن فلانة ، وجعلت تمدح أباه وأمه ، فقال : قد علمت أنك
لا تعرفينى ، قالت : فمن أنت ؟ قال : أنا يونس بن متى ، وكان يقول بالرجعة ،
روى أنه دخل عليه عبدالله بن حسن بن حسن بن على بن أبى طالب — رضى الله عنه ! —
فى مرضه الذى مات فيه ، فقال له كثير : أبشر ، فكأنك بنى بعد أربعين ليلة
قد طلعت عليك على فرس عتيق ، فقال له عبدالله بن حسن رضى الله عنه : مالك ؟
عليك لعنة الله ! فوالله لئن مت لا أشهدك ، ووالله لا أعودك ولا أكلمك أبدا ،
وكان كثير شيعيا غالبا فى التشيع ، وكان يأتى ولد الحسن بن الحسن بن على — رضى
الله عنهم — إذا أخذ عطاءه فيهب لهم الدراهم ويقول : بأبى الأنبياء الصغار ، وكان
عمر بن عبد العزيز — رضى الله عنه ! — يقول : إني لأعرف صالح بنى هاشم من
فاسدهم بحب كثير ، من أحبه منهم فهو فاسد ، ومن أبغضه فهو صالح ، ذلك لأن
كثيرا كان خشبيا يؤمن بالرجعة (انظر الأغاني ١٥/٨ ووفيات الأعيان لابن خلكان
الترجمة رقم ٥١٩ فى الجزء ٣٦٥/٣ بتحقيقنا) وخزانة الأدب للبغدادى (٢٧٦/٢)
وطبقات الشعراء لابن سلام (١٨٤) والشعر والشعراء لابن قتيبة (٤٨٠/١)
ومعاهد التنصيص (١٣٦/٢) بتحقيقنا)

« محمد بن الحنفية » إنما جعل بحبال رَضْوَى ^(١) عقوبةً؛ لركونه إلى عبد الملك بن مروان ، وبَيْعته إياه .

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة - وهي الخامسة من الكيسانية - يزعمون أن « محمد بن الحنفية » مات ، وأن الإمام بعده ابنه « أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية » .

... ..

(٨) والفرقة الثامنة من الرافضة - وهي السابعة من الكيسانية - يزعمون أن الإمام بعد أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ابن أخيه الحسن بن محمد بن الحنفية وأن أبا هاشم أوصى إليه ، ثم أوصى الحسن إلى ابنه « علي بن الحسن » ، وهلك على ولم يُعقِب ، فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية ، ويقولون : إنه يرجع ويملك فهم اليوم في التَّيِّه ، لا إمام لهم ، إلى أن يرجع إليهم محمد بن الحنفية في زعمهم .

(٩) والفرقة التاسعة من الرافضة - وهي الثامنة من الكيسانية - يزعمون أن الإمام بعد أبي هاشم « محمد بن علي بن عبد الله بن العباس » .

(١) رضى - بفتح أوله وسكون ثانيه - جبل بالمدينة ، وقال عرام بن الأصبع : رضى جبل ، وهو من ينبع على مسيرة يوم ، ومن المدينة على سبع مراحل ميامنه طريق مكة ومياسره طريق البراء لمن كان مصعداً إلى مكة ، وهو على ليلتين من البحر ، وقال أبو زيد : وقرب ينبع جبل رضى ، وهو جبل منيف ذو شعاب وأودية ، وأخبرني من طاف في شعابه أن به مياها كثيرة وأشجاراً ، وهو الجبل الذي يزعم الكيسانية أن محمد بن الحنفية به مقيم حتى يرزق ، ومن رضى يقطع حجر المسن ويعمل إلى الدنيا كلها ، وبقربه فيما بينه وبين ديار جهينة مما يلي البحر ديار للحسينيين حزرت بيوت الشعر التي يسكنونها نحواً من سبعة بيت ، وهم بادية مثل الأعراب ينتقلون في المياه والمراعى ، لا يميز بينهم وبين بادية الأعراب خلق ولا خلق ، وتنصل ديارهم مما يلي الشرق بودان (انظر معجم البلدان لياقوت ٤ / ٢٦٠)

قالوا : وذلك أن أبا هاشم مات بأرض الشَّراة ^(١) مُنْصَرَفَةً من الشام ، فأوصى هناك إلى « محمد بن علي بن عبد الله بن العباس » ^(٢) ، وأوصى محمد بن علي إلى ابنه

(١) الشراة - بفتح الشين - صقع ببلاد الشام بين دمشق ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن بعض نواحيه القرية المعروفة بالجميمة التي كان يسكنها ولد علي ابن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب في أيام بني مروان (ياقوت ٢٤٧/٥) .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب ابن هاشم ، الهاشمي ، وهو والد أبي جعفر المنصور ، وأبي العباس السفاح الخلفيتين العباسيين ، يقال : ولد محمد بن علي في سنة ستين للهجرة ، ويقال : ولد في سنة اثنتين وستين ، وتوفي في سنة ست وعشرين ومائة ، وقيل : في سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وفيها ولد المهدي بن أبي جعفر المنصور ، وهو والد هارون الرشيد ، وقيل : بل توفي محمد بن علي بن عبد الله في سنة خمس وعشرين ومائة ، وذكر الطبري أن وفاته كانت في سنة ست وعشرين ومائة ، وكان سبب انتقال الأمر إلى محمد بن علي بن عبد الله أن الأمر انتقل بعد محمد بن الحنفية إلى ولده أبي هاشم ، وكان أبو هاشم عظيم القدر ، وكانت الشيعة تتولاه ، فحضرته الوفاة بالشام في سنة ثمان وتسعين للهجرة ، ولا عقب له ، فأوصى إلى محمد بن علي المذكور ، وقال له : أنت صاحب هذا الأمر ، وهو في ولدك ، ودفع إليه كتبه ، وصرف الشيعة نحوه ، ولما حضرت محمدا المذكور الوفاة بالشام أوصى إلى ولده إبراهيم المعروف بالإمام ، فلما ظهر أبو مسلم الخراساني بخراسان ، دعا الناس إلى مبايعة إبراهيم بن محمد المذكور ، فلذلك قيل له « الإمام » وكان نصر بن سيار نائب مروان بن محمد ، آخر ملوك بني أمية ، يومئذ بخراسان ، فسكتب إلى مروان يعلمه بظهور أبي مسلم لبني العباس ، فسكتب مروان إلى نائبه بدمشق بأن يحضر إبراهيم ابن محمد من الجميمة مسووقا ، فأحضره وحمله إليه ، وحبسه مروان بن محمد بمدينة حران ، فتحقق أن مروان يقتله ، فأوصى إلى أخيه السفاح ، وهو أول من ولي الخلافة من أولاد العباس ، وبقي إبراهيم في الحبس شهرين ومات ، وقيل : قتل (انظر الترجمة رقم ٥٤٠ في وفيات الأعيان ٣/٣٢٦ بتحقيقنا ، ثم انظر التراجم ٣٩٨ و ٥٣١) .

« إبراهيم بن محمد » ، ثم أوصى إبراهيم بن محمد إلى « أبي العباس » ، ثم أفضت الخلافة إلى « أبي جعفر » المنصور ، بوصية بعضهم إلى بعض

الراوندية

ثم رجع بعض هؤلاء عن هذا القول ، وزعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « العباس بن عبد المطلب » ونصبه إماماً ، ثم نص العباس على إمامة ابنه « عبدالله » ، ونص عبد الله على إمامة ابنه « علي بن عبد الله » ، ثم ساقوا الإمامة إلى أن انتهوا بها إلى أبي جعفر المنصور ، وهؤلاء هم « الراوندية »^(١) .

الرزامية

وافترقت هذه الفرقة في أمر « أبي مسلم »^(٢) على مقالتين : فزعمت فرقة منهم والأبو مسلمية تدعى « الرزامية » أصحاب رجل يقال له « رزام »^(٣) أن أبا مسلم قتل ، وقالت فرقة أخرى يقال لها « أبو مسلمية » : إن أبا مسلم حي لم يمت ، ويحكى عنهم استحلال لما لم يحلل لهم أسلافهم .

الحرية *

(١٠) والفرقة العاشرة من الرافضة - وهي « الخريجة » أصحاب « عبدالله بن عمرو

(١) سمى الرازي في اعتقادات فرق المسلمين (٦٣) متبوع هذه الفرقة بأهريرة

الراوندى .

(٢) أبو مسلم : هو عبد الرحمن بن مسلم ، وقيل : عثمان ، الخراساني ، القائم بالدعوة إلى العباسيين ، وقيل : هو إبراهيم بن يسار بن سدوس ، من ولد بزرجمهر بن البختكان الفارسي ، يقال : إن إبراهيم الإمام قال له : غير اسمك فما يتم لنا الأمر حتي تغير اسمك ، فسمى نفسه عبد الرحمن ، كانت له اليد الطولى في إقامة دولة العباسيين ثم قتله أبو جعفر المنصور في شعبان سنة سبع ولاثين ومائة ، وقيل : سنة ست وثلاثين وقيل : سنة أربعين ، برومية المدائن ، وهي بلدة بالقرب من الأنبار على دجلة بالجانب الشرقي معدودة من مدائن كسرى (انظر الترجمة رقم ٣٤٥ في وفيات الأعيان لابن خلكان ٣٢٤/٢ بتحقيقنا)

(٣) انظر الفرق بين الفرق (١٥٥) والملل والنحل للشهرستاني (٢٤٧/١)

ابن حرب ^(١) — وهي التاسعة من السكيسانية .

يزعمون أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نصّب « عبد الله بن عمرو ابن حرب » إماماً ، وتحولت روح أبي هاشم فيه ، ثم وقفوا على كذب عبد الله بن عمرو بن حرب فصاروا إلى المدينة يلتمسون إماماً فلقوا « عبد الله ابن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب » ، فدعاهم إلى أن ياتمّوا به ، فاستجابوا له ، ودانوا بإمامته ، وادّعوا له الوصية ، وافترقوا في أمر عبد الله ابن معاوية ثلاث فرق :

فزعمت فرقة منهم أنه قد مات .

وزعمت فرقة منهم أخرى أنه بجبال أصفهان ، وأنه لم يمت ، ولا يموت حتى يقود بنواصي الخليل إلى رجال من بني هاشم .

وزعمت فرقة أخرى أنه حيّ بجبال أصفهان لم يمت ، ولا يموت حتى يلي أمور الناس ، وهو المهديّ الذي بشرّ به النبيّ صلى الله عليه وسلم .

(١١) والصنف الحادي عشر من الرافضة ، وهي « البيانية » ، أصحاب البيانية *
« بيان بن سمعان التيمي » ^(٢) ، وهو الصنف العاشر من السكيسانية .

يزعمون أن أبا هاشم أوصى إلى « بيان بن سمعان التيمي » وأنه لم يكن له أن يوصى بها [إلى] عقبه .

(١٢) والصنف الثاني عشر من الرافضة ، وهو الحادي عشر من السكيسانية .

يزعمون أن الإمام بعد أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية « علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب » .

(١٣) والصنف الثالث عشر من الرافضة ، وهم الذين يسوقون النصّ من المغيرة *

(١) انظر ص ٦٨ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٦٦ من هذا الجزء .

النبي صلى الله عليه وسلم على إمامة عليٍّ ، حتى ينتهوا [بها] إلى «علي بن الحسين» وهم «المنغيرة» أصحاب «المنغيرة بن سعيد» (١).

يزعمون أن الإمام بعد علي بن الحسين ابنه «محمد بن علي بن الحسين» أبو جعفر» وأن أبا جعفر أوصى إلى «المنغيرة بن سعيد» فهم ياتمون به إلى أن يخرج المهدي ، والمهدي فيما زعموا هو «محمد بن عبد الله بن الحسن [بن الحسن] ابن علي أبي طالب» رضوان الله عليهم وزعموا أنه حتى مقيم بجبال ناحية الحاجر (٢)، وأنه لا يزال مقيا هناك إلى أوان خروجه .

وإذا قلنا عن صنف «إنهم يسوقون الإمامة إلى علي بن الحسين» فإنما نعي الذين يقولون : إن النبي صلى الله عليه وسلم نصَّ على إمامة «علي» وإن عليا نصَّ على إمامة «الحسن» وإن الحسن نصَّ على إمامة «الحسين» وإن الحسين نصَّ على إمامة «علي بن الحسين» .

(١٤) والصنف الرابع عشر من الرافضة يسوقون الإمامة من علي بن أبي طالب حتى ينتهوا بها إلى «علي بن الحسين» ثم يزعمون أن الإمام بعد علي ابن الحسين «أبو جعفر محمد بن علي» وأن الإمام بعد أبي جعفر «محمد بن عبد الله ابن الحسن» الخارج بالمدينة ، وزعموا أنه المهدي ، وأنكروا إمامة المنغيرة بن سعيد (١٥) والصنف الخامس عشر من الرافضة يسوقون الإمامة من علي حتى ينتهوا بها إلى «علي بن الحسين» ، ويزعمون أن علي بن الحسين نصَّ على إمامة «أبي جعفر محمد بن علي» وأن أبا جعفر محمد بن علي أوصى إلى «أبي منصور» ثم اختلفوا فرقتين :

فرقة يقال لها «الحسينية» يزعمون أن أبا منصور أوصى إلى ابنه «الحسين ابن أبي منصور» وهو الإمام بعده .

(١) انظر ص ٦٨ وما بعدها من هذا الجزء

(٢) الحاجر : موضع قبل معدن النقرة ، قاله ياقوت

الحمدية

وفرقه أخرى يقال لها « الحمدية » مالت إلى تثبيت أمر « محمد بن عبد الله ابن الحسن » وإلى القول بإمامته ، وقالوا : إنما أوصى أبو جعفر إلى أبي منصور ، دون بني هاشم ، كما أوصى موسى صلى الله عليه إلى يوشع بن نون^(١) ، دون ولده ، ودون ولد هرون ، ثم إن الأمر بعد « أبي منصور » راجع إلى ولد علي ، كما رجع الأمر بعد يوشع بن نون إلى ولد هرون .

قالوا : وإنما أوصى موسى عليه السلام إلى يوشع بن نون^(١) دون ولده ودون ولد هرون لثلاث يكون بين الباطنين اختلاف ، فيكون يوشع هو الذي يدل على صاحب الأمر ، فكذلك أبو جعفر أوصى إلى أبي منصور ، وزعموا أن أبا منصور قال : إنما أنا مُسْتَوْدَعٌ ، وليس لي أن أضعها في غيري ، ولكن القائم هو محمد بن عبد الله .

(١٦) والصنف السادس عشر من الرافضة : يسوقون الإمامة إلى « أبي جعفر محمد بن علي » وأن أبا جعفر نصَّ على إمامة « جعفر بن محمد » وأن جعفر ابن محمد حتى لم يمت ، ولا يموت حتى يظهر أمره ، وهو القائم المهدي ، وهذه الفرقة تسمى « النأوسية » لقبوا برئيس لهم يقال له « عجلائ بن ناوس » من أهل البصرة^(٢) .

(١) يوشع بن نون : هو يوشع - بضم الياء وفتح الشين - بن نون بن عازر ابن شوتالخ بن راباذ بن باحث بن العاذ بن يارذ بن شوتالخ بن إفرام بن يوسف ، عليه السلام ! وهو صاحب موسى صلى الله عليه وسلم وفتاه الذي ردت له الشمس ، وهو يتنزل من موسى عليه السلام في بني إسرائيل منزلة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه من سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الإسلام (انظر تاج العروس للزبيدي « وشع » وانظر نهاية الأرب مطلع الجزء الرابع عشر)

(٢) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٣٤ و ٣٨) واعتقاد فرق المسلمين للرازي (٥٣) وفيه « الناموسية » تحريف ؛ والخور العين (١٦٢) والمثل والنحل للشهرستاني (١ / ٢٧٣) قال : « أتباع رجل يقال له ناوس ، وقيل : نسبوا إلى قرية ناووسا » اهـ . وفي ياقوت « ناووس الظبية : موضع قرب همدان ، ذكره ابن الفقيه ، وله قصة في خرافات الفرس » اهـ وفيه « الناووسة : من قرى هيت ، لها ذكر في الفتوح مع أوس » اهـ .

(١٧) والصنف السابع عَشَرَ من الرافضة : يزعمون أن جعفر بن محمد مات ، وأن الإمام بعد جعفر ابنه « إسماعيل » ، وأنكروا أن يكون إسماعيل مات في حياة أبيه ، وقالوا : لا يموت حتى يملك ؛ لأن أباه قد كان يخبر أنه وصيه والإمام بعده .

القرامطة (١٨) والصنف الثامن عَشَرَ من الرافضة ، وهم القرامطة ^(١) .

يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نصَّ على « علي بن أبي طالب » ، وأن عليا نصَّ على إمامة ابنه « الحسن » ، وأن الحسن بن علي نصَّ على إمامة أخيه « الحسين بن علي » ، وأن الحسين بن علي نصَّ على إمامة ابنه « علي بن الحسين » وأن علي بن الحسين نصَّ على إمامة ابنه « محمد بن علي » ، ونصَّ محمد بن علي على إمامة ابنه « جعفر » ، ونصَّ جعفر على إمامة ابن ابنه « محمد بن إسماعيل » ، وزعموا أن « محمد بن إسماعيل » حيَّ إلى اليوم ، لم يمت ، ولا يموت حتى يملك الأرض ، وأنه هو المهدي الذي تقدمت البشارة به ، واحتجوا في ذلك بأخبار رَوَّوها عن أسلافهم ، يخبرون فيها أن سابع الأئمة قائمهم .

المباركية (١٩) والصنف التاسع عشر من الرافضة : يسوقون الإمامة من علي بن أبي طالب على سبيل ما حكينا عن القرامطة ، حتى ينتهوا [بها] إلى « جعفر بن محمد »

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٧٣) وانظر حديثاً مستفيضاً عن نشأة القرامطة وأول أمرهم في وفيات الأعيان (١/٥٩) بتحقيقنا ، ثم انظر ٣/٥٩ منه (وفي الموضوع الأخير مانصه « والقرامطة : نسبتهم إلى رجل من سواد الكوفة يقال له « قرمط » - بكسر القاف وسكون الراء وكسر الميم وبعدها طاء مهملة - ولهم مذهب مذموم ، وكانوا قد ظهروا في سنة إحدى وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد بالله ، وطالت أيامهم وعظمت شوكتهم وأخافوا السبيل واستولوا على بلاد كثيرة ، وأخبارهم مستقصاة في التواريخ » اهـ . وانظر التاريخ الكامل لابن الأثير في مواضع كثيرة أولها حوادث سنة ثمان وسبعين ومائتين ، وانظر التنبيه لأبي الحسين الملطي (٢٦)

ويزعمون أن جعفر بن محمد جعلها لإسماعيل ابنه ، دون سائر ولده ، فلما مات إسماعيل في حياة أبيه صارت في ابنه « محمد بن إسماعيل » ، وهذا الصنف يدعون « المباركية »^(١) نسبة إلى رئيس لهم يقال له « المبارك » ، وزعموا أن محمد بن إسماعيل قد مات ، وأنها في ولده من بعده .

(٢٠) والصنف العشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة من عليّ على السميطة ما حكينا عن تقدمهم ، حتى ينتهوا بها إلى « جعفر بن محمد » ، ويزعمون أن الإمام بعد جعفر « محمد بن جعفر » ثم هي في ولده من بعده ، وهم « السميطة » نسبوا إلى رئيس لهم يقال له « يحيى بن أبي سميط »^(٢) .

(٢١) والصنف الحادى والعشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة من عليّ العمارية إلى « جعفر بن محمد » على ما حكينا عن تقدم شرحنا لقوله آفا ، ويزعمون أن (الفطحية) الإمام بعد جعفر ابنه « عبد الله بن جعفر » ، وكان أكبر من خلف من ولده ، وهي في ولده ، وأصحاب هذه المقالة يدعون « العمارية » نسبوا إلى رئيس لهم يعرف^(٣) « بعمار » ويدعون « الفطحية » لأن « عبد الله بن جعفر » كان أفتح الرجلين^(٤) ، وأهل هذه المقالة يرجعون إلى عدد كثير .

(١) انظر الحور العين (١٦٢) والفرق بين الفرق (٤٠) والمثل والنحل للشهرستاني (٢٧٩ / ١)

(٢) وقع في المثل والنحل (٢٧٤ / ١) والفرق بين الفرق (٣٩) « يحيى بن شميطة » - بالشين المعجمة في أوله وياء قبل آخره - ووقع في الحور العين (١٦٣) « يحيى بن أبي شميطة » - بغير ياء - وفي اعتقادات فرق المسلمين (٥٤) « الشميطة » (٣) انظر الفرق بين الفرق (٣٩) ولعل عمارا هذا هو عمار بن موسى الساباطي وقد كان من الفطحية ، وله كتاب كبير معتمد عندهم ، وانظر أيضاً المثل والنحل (٢٧٤ / ١) (٤) يقال « رجل أفتح الرجل » و « رجل أفدع الرجل » وذلك إذا عوجت رجله حتى ينقلب قدمها إلى إنسيها ، وقيل : هو أن يكون سيره على ظهر قدمه ، وقيل : هو أن يرتفع أخمص قدمه حتى لو وطىء عصفورا ما آذاه ، وقيل : هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها

الزرارية
(التيمية)

فأما «زرارة»^(١) فإن جماعة من «العمارية» تدعى أنه كان على مقاتلتها ، وأنه لم يرجع عنها ، وزعم بعضهم أنه رَجَعَ عن ذلك حين سأل «عبد الله بن جعفر» عن مسائل لم يجد عنده جوابها، وصار إلى الائتمام بموسى بن جعفر بن محمد ، وأعجاب «زرارة» يدعون «الزرارية» ويدعون «التيمية»^(٢) .

الواقفة
(المطورة)

(٢٢) والصنف الثاني والعشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة حتى ينتهوا بها إلى «جعفر بن محمد» ، ويزعمون أن جعفر بن محمد نصَّ على إمامة ابنه «موسى بن جعفر» وأن موسى بن جعفر حيَّ لم يمِت ، ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها ، حتى يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما مُلِئت ظلماً وجوراً . وهذا الصنف يُدْعَوْنَ «الواقفة» لأنهم وَقَفُوا على «موسى بن جعفر» ولم يجاوزوه إلى غيره .

وبعض مخالفى هذه الفرقة يدعوه «المُطَوَّرَة» وذلك أن رجلاً منهم ناظرَ «يونس بن عبد الرحمن» - ويونسُ من القطعية الذين قطعوا على موت موسى بن جعفر - فقال له يونس : أتمُّ أهُونُ عَلى من السكّالاب المطورة ؛ فلزمهم هذا التَّبَرُّ^(٣) . والقائلون بإمامة «موسى بن جعفر» يدعون «الموسائية»^(٤) لقولهم بإمامة

الموسائية
(للفضلية)

(١) زرارة : هو زرارة بن أعين ، وزرارة لقبه ، واسمه عبد ربه ، وكنيته أبو الحسن ، يقال : كان على مذهب الأفطحية (العمارية) القائلين بإمامة عبد الله بن جعفر ، ثم انتقل إلى مذهب الموسوية ، وله بدعة سيذكرها المؤلف ، ويقال : إنه رجع عن التشيع (وانظر الفرق بين الفرق ١٩ و ٤٣ و ١٤١ و ٢٠١ وللمل والنحل ١/٢٧٥) وفهرست ابن النديم ٣٠٨ م)

(٢) وقع هذا اللقب في الأصل هنا «التيمية» وسيأتى في (ص ١٠٧) «التيمية» وكذلك هو في منهاج السنة (١/٢٠٧) نقلاً عن هذه العبارة من كلام المؤلف (٣) انظر فرق الشيعة (٨١) وللمل والنحل لشمهرستانى (١/٢٧٧) .

(٤) هكذا وقع في أصول هذا الكتاب ، والصواب عربية في النسبة إلى موسى أن يقال «موسوية» وكذلك كل اسم آخره ألف رابعة وثانى الكلمة ساكن نحو حبلى ومرمى وعلفى ، تقول : حبلوى ، ومرموى ، وعلفوى . وقد وقع على الصواب فى الملل والنحل (١/٢٧٥) وفى الفرق بين الفرق (١٩ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٣)

« موسى بن جعفر » ، ويدعون « المفضلية » ؛ لأنهم نسبوا إلى رئيس لهم يقال له « المفضل بن عمر » وكان ذا قَدَرٍ فيهم .

وفرقه [من] « الموسائية » وقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا : لا ندرى أُمات أم لم يمت ، إلا أنا مُقيمون على إمامته حتى يَضِحَ لنا أمر غيره ، وإن وضحت لنا إمامة غيره كما وضحت لنا إمامته قلنا بذلك وانقَدْنَا له .

وقد ذكرنا قول « القطعية » الذين قطعوا على موت « موسى بن جعفر » في أول ذكرنا لأقوال الرافضة ، وشرحنا ذلك وبيَّناه .

(٢٣) والصنف الثالث والعشرون من الرافضة : يسوقون الإمامة من على إلى « موسى بن جعفر » كحكيما من قول المتقدمين ، غير أنهم يقولون : إن موسى ابن جعفر نص على إمامة ابنه « أحمد بن موسى بن جعفر »

(٢٤) والصنف الرابع والعشرون من الرافضة : يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « علي » ، وأن عليا نص على « الحسن بن علي » ثم انتهت الإمامة إلى « محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر » كما حكينا عن أول فرقة من الرافضة ، يزعمون أن « محمد بن الحسن » بعده إمام هو القائم الذي يظهر فيملاً الدنيا عدلاً ويقمع الظلم^(١) ، والأولون قالوا : إن « محمد ابن الحسن » هو القائم الذي يظهر فيملاً الدنيا عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً .

واختلفت الروافض القائلون بإمامة « محمد بن علي بن موسى بن جعفر » لتقارب سنه ضَرْباً من الاختلاف آخر ، وذلك أن أباه توفي وهو ابن ثمانى سنين — وقال بعضهم : بل توفي وله أربع سنين — هل كان في تلك الحال إماماً واجب الطاعة ؟ على مقالتين :

(١) قمع الظلم — من باب فتح — أى ردع أهله وقهرهم وأذلهم ، وأصل هذه المادة قولهم « مُع فلان فلانا » إذا ضربه بالمقعدة ، وهى — بكسر الميم وسكون القاف — خشبة يضرب بها الإنسان على رأسه لينذل وينقاد ، أو عمود من الحديد ، أو شئ كاللحجن يضرب به رأس الفيل .

فزعم بعضهم أنه كان في تلك الحال إماما واجب الطاعة ، علما بما يعلمه الأئمة من الأحكام وجميع أمور الدنيا ، يجب الائتام والاقتداء به ، كما وجب الائتام والاقتداء بسائر الأئمة من قبله .

وزعم بعضهم أنه كان في تلك الحال إماما على معنى أن الأمر كان فيه ، وله ، دون الناس ، وعلى أنه لا يصلح لذلك الموضع في ذلك الوقت أحد غيره ، وأما أن يكون اجتمع فيه في تلك الحال ما اجتمع في غيره من الأئمة المتقدمين فلا ، وزعموا أنه لم يكن يجوز في تلك الحال أن يؤمهم ، ولكن الذي يتولى الصلاة لهم وينفذ أحكامهم في ذلك الوقت غيره من أهل الفقه والدين والصّلاح ، إلى أن يتبلغ المبلغ الذي يصلح هذا فيه .

تم الكلام في الفلاة والإمامية

واختلفت الروافض أصحاب الإمامة في التجسيم ، وهم ست فرق :

قول الروافض
في التجسيم

(١) فالفرقة الأولى «الهشامية» أصحاب «هشام بن الحكم الرافضي^(١)» . يزعمون أن معبودهم جسم ، وله نهاية وحدّ طويل عريض عميق ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، لا يوفى بعضه على بعض^(٢) ، ولم يعينوا طولاً غير الطويل ، وإنما قالوا «طوله مثل عرضه» على الجواز ، دون التحقيق ، وزعموا أنه نور ساطع ، له قدر من الأقدار في مكان دون مكان ، كالسيكة الصافية ، يتلألأ كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذلون وطعم ورائحة وبجسة ، لونه هو طعمه ، وطعمه هورائحته ، ورائحته هي بجسته ، وهو نفسه لون ، ولم يعينوا لونا ولا طعما هو غيره ، وزعموا أنه هو اللون ، وهو الطعم ، وأنه قد كان لافي مكان ، ثم حدث المكان بأن تحرك البارئ فحدث المكان بحركته فكان فيه ، وزعم أن المكان هو العرش .

الهشامية

(١) انظر ما ذكرناه في الهامشة رقم ١ في ص ٨٨ من هذا الجزء ، وانظر منهاج

السنة المحمدية لابن تيمية (١ / ٢٠٣)

(٢) في منهاج السنة «لا يوفى بعضه عن بعض ، وزعموا أنه نور ساطع» بإسقاط ما بينهما

وذكر « أبو الهذيل »^(١) في بعض كتبه أن هشام بن الحكم قال له : إن ربه جسم ذاهب جاء ، فيتحرك تارة ، ويسكن أخرى ، ويقعد مرة ، ويقوم أخرى ، وإنه طويل عريض عميق ، لأن ما لم يكن كذلك دخل في حد التلاشي ، قال : فقلت له : فأيهما أعظم إلهك أو هذا الجبل ؟ وأومات إلى أبي قُبَيْس^(٢) ، قال : فقال : هذا الجبل يُوفى عليه ، أى هو أعظم منه .

وذكر أيضاً « ابن الراوندى »^(٣) أن هشام بن الحكم كان يقول : إن بين إله وبين الأجسام المشاهدة تشابهاً من جهة من الجهات ، لولا ذلك ما دلت عليه .

(١) أبو الهذيل : هو محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول ، العبدى ، المعروف بالعلاف ، المتكلم ، كان شيخ البصريين في الاعتزال ، ومن أكبر علمائهم ، وهو صاحب المقالات في مذهبهم ، وهو مولى عبد القيس ، وكان حسن الجدال ، قوى الحجة ، كثير الاستعمال للأدلة والإلزامات ، ولد سنة إحدى وثلاثين ومائة - وقيل : سنة أربع ، وقيل : سنة خمس ، وثلاثين ومائة - وتوفي سنة خمس وثلاثين ومائتين وقال المسعودى : سنة سبع وعشرين ومائتين ، وقال الخطب البغدادي : سنة ست وعشرين ومائتين (وانظر الترجمة رقم ٥٧٨ في وفيات الأعيان ٣/ ٣٩٦ بتحقيقنا) .
(٢) أبو قبَيْس - بضم القاف وفتح الباء ، على صيغة التصغير - جبل مشرف على مسجد مكة .

(٣) ابن الراوندى : أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ، له مقالة في علم الكلام ، وله من الكتب المصنفة نحو من مائة وأربعة عشر كتاباً منها كتاب « فضيحة المعتزلة » ونسبته إلى راوند - بفتح الراء والواو بينهما ألف ، وسكون النون ، وبعدها دال مهملة - وهى قرية من قرى قاسان بنواحي أصبهان ، وتوفي سنة خمس وأربعين ومائتين برحلة مالك بن طوق ، وقيل : توفي ببغداد ، وتقدير عمره أربعون سنة (انظر الترجمة رقم ٣٤ في وفيات الأعيان لابن خلكان ٧٨/١ بتحقيقنا) وكتاب « فضيحة المعتزلة » هو الذى ألف أبو الحسن عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الحياط المعتزلى المتوفى في آخر القرن الثالث كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد » في الرد عليه

وحكى عنه خلاف هذا أنه كان يقول : إنه جسم [ذ] وأبعض [...] لا يشبهها ولا تشبهه .

وحكى « الجاحظ »^(١) عن هشام بن الحكم في بعض كتبه أنه كان يزعم أن الله جل وعز إنما يعلم ما تحت الثرى بالشعاع المتصل منه الذاهب في عمق الأرض ، ولولا ملاسته لما وراء ما هناك لما درى ما هناك ، وزعم أن بعضه يشوب وهو شعاعه ، وأن الشوب مُحال على بعضه ، ولو زعم هشام أن الله تعالى يعلم ما تحت الثرى بغير اتصال ولا خبر ولا قياس كان قد ترك تعلُّقه بالمشاهدة ، وقال بالحق ! وذكر عن « هشام » أنه قال في ربه في عام واحد خمسة أقاويل : زعم مرة أنه كالبلورة ، وزعم مرة أنه كالسبيكة ، وزعم مرة أنه غير صورة ، وزعم مرة أنه بشبر نفسه سبعة أشبار ، ثم رجع عن ذلك وقال : هو جسم لا كالأجسام .

وزعم « الوراق » أن بعض أصحاب هشام أجابه مرة إلى أن الله عز وجل على العرش ممسك له ، وأنه لا يفضل عن العرش ، ولا يفضل العرش عنه^(٢) .

(٢) والفرقة الثانية من الرافضة : يزعمون أن ربهم لبس بصورة ، ولا كالأجسام ، وإنما يذهبون في قولهم « إنه جسم » إلى أنه موجود ، ولا يثبتون الباري ذأجزاء مؤتلفة وأبعض متلاصقة ، يزعمون أن الله عز وجل على العرش مستوٍ بلا مُماسَّة ولا كَيْف .

(٣) والفرقة الثالثة من الرافضة : يزعمون أن ربهم على صورة الإنسان

(١) الجاحظ : هو إمام الكتاب عمرو بن بحر بن محبوب ، السكناي ، البصري ، كاتب العربية الفحل ، وشيخ كل من حمل قلما ، وهو من المتكلمين ، وله نخلة ينتمى إليها خلق ، وهى معدودة في أصناف المعتزلة ، وتوفى بالبصرة في سنة خمس وخمسين ومائتين وقد نيف على تسعين سنة (انظر الترجمة رقم ٤٧٩ في وفيات الأعيان لابن خلكان ١٤٠/٣ بتحقيقنا)

(٢) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٠ و ٤٢ و ٧٩ و ٨٤ و ١٣٩) .

وَيَمْنَعُونَ أَنْ يَكُونَ جَسَماً .

(٤) والفرقة الرابعة من الرافضة « الهشامية » أصحاب « هشام بن سالم الهشامية الجوابي » (١) .
أيضا

يَزْعُمُونَ أَنَّ رَبَّهُمْ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ ، وَيَنْكُرُونَ أَنْ يَكُونَ لِحْماً وَدَمًا ، وَيَقُولُونَ : هُوَ نُورٌ سَاطِعٌ يَتَلَأَلُ بَيَاضًا ، وَأَنَّهُ ذُو حَوَاسٍ خَمْسٍ كَحَوَاسِّ الْإِنْسَانِ ، لَهُ يَدٌ وَرَجْلٌ وَأَنْفٌ وَأُذُنٌ وَعَيْنٌ وَفَمٌ ، وَأَنَّهُ يَسْمَعُ بِغَيْرِ مَا يَبْصُرُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ حَوَاسِّهِ مَتَمَايِرَةٌ عِنْدَهُمْ .

وحكى « أبو عيسى الوراق » أن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وَفْرَةً (٢) سوداء ، وأن ذلك نور أسود .

(٥) والفرقة الخامسة [من الرافضة] : يَزْعُمُونَ أَنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ ضِيَاءٌ خَالِصٌ ، وَنُورٌ بَحْتٌ ، وَهُوَ كَالْمَصْبَاحِ الَّذِي مِنْ حَيْثُ مَا جِئْتَهُ يَلْقَاكَ بِأَمْرٍ وَاحِدٍ ، وَلَيْسَ بِذِي صُورَةٍ وَلَا أَعْضَاءٍ وَلَا اخْتِلَافٍ فِي الْأَجْزَاءِ ، وَأَنْكُرُوا أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ ، أَوْ عَلَى صُورَةِ شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ .

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة : يَزْعُمُونَ أَنَّ رَبَّهُمْ لَيْسَ بِجَسَمٍ ، وَلَا بِصُورَةٍ ، وَلَا يَشْبَهُ الْأَشْيَاءَ ، وَلَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَسْكُنُ ، وَلَا يَمَسُ .
وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج .

وهؤلاء قوم من متأخريهم ، فأما أوائلهم فإنهم كانوا يقولون ما حكينا عنهم من التشبيه .

(١) انظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٠ و ٤٤ و ١٣٩)

(٢) الوفرة - بفتح الواو وسكون الفاء - الشعر الذي يجتمع على رأس الإنسان ، أو ما سال على الأذنين منه ، أو ما جاوز شحمة الأذن ، أخزى الله هشام بن سالم وأبعده !!

قول الراضية
في حملة العرش

واختلفت الراضية في حملة العرش : هل يحملون العرش أم يحملون البارئ
عز وجل ؟

وهم فرقتان :

اليونانية

فرقة يقال لها «اليونانية» أصحاب «يونس بن عبد الرحمن القمي» (١) مولى
آل يقطين .

يزعمون أن الحملة يحملون البارئ ، واحتج يونس في أن الحملة تطيق حمله ،
وشبههم بالسكر كي (٢) ، وأن رجله تحملانه وهما دقيقتان .

وقالت فرقة أخرى : إن الحملة تحمل العرش ، والبارئ يستحيل أن
يكون محمولا .

واختلفت الروافض : هل يوصف البارئ بالقدرة على أن يظلم أم لا ؟ فأبى
ذلك قوم ، وأجازه آخرون .

واختلفت الروافض في القول إن الله سبحانه عالم حتى قادر سميع بصير إليه .
وهم تسع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم «الزرارية» أصحاب «زُرارة بن أعين الراضى» (٣)

الزرارية
(التيمية)

(١) أنظر الفرق بين الفرق (١٩ و ٤٣ و ١٣٩)

(٢) السكركي - بضم الكاف الأولى وسكون الراء بعدها كاف مكسورة فياء
مشدودة ، بزنة السكرسى - طائر يقرب من الوز ، أبت الدنب ، رمادى اللون ،
في خده لمعات سود ، قليل اللحم ، صلب العظم ، دقيق الرجلين طويلهما ، يأوى
إلى الماء أحيانا ، وجمعه كراكي

(٣) انظر ص ١٠٠ من هذا الجزء ، وانظر منهاج السنة المحمدية لابن تيمية

(٢٠٧ / ١)

يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير ، حتى خلق ذلك لنفسه ،
وهم يُسمَّون « التَّيْمِيَّة »^(١) ورئيسهم زرارة بن أعين .

(٢) والفرقة الثانية منهم « السبائية » أصحاب « عبد الرحمن بن سبابة » . السبائية

يقفون في هذه المعاني ، ويزعمون أن القول فيها ما يقول جعفر ، كائناً قوله
ما كان ، ولا يُصَوِّبون في هذه الأشياء قولاً .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الله عز وجل لا يوصف بأنه لم يزل
إلهاً قادراً ولا سميعاً بصيراً حتى يحدث الأشياء ؛ لأن الأشياء التي كانت قبل أن
تكون ليست بشيء ، ولن يجوز أن يُوصَفَ بالقدرة لاعلى شيء ، وبالعلم لاشيء .
وكلُّ الروافض ، إلا شذمة قليلة ، يزعمون أنه يريد الشيء ثم يبدوله فيه^(٢) .

(٤) والفرقة الرابعة من الروافض : يزعمون أن الله لم يزل لاحقاً ثم صار حياً
(٥) والفرقة الخامسة من الروافض ، وهم أصحاب « شيطان الطاق »^(٣) . أصحاب
شيطان
الطاق

يزعمون أن الله عالم في نفسه ليس بجاهل ، ولكنه إنما يعلم الأشياء إذا
قدرها وأرادها ، فأما قبل أن يُقدَّرَها ويريدها فمحال أن يعلمها ، لا لأنه ليس
بعالم ، ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتى يقدره ويثبت بالتقدير ، والتقدير
عندهم الإرادة .

(٦) والفرقة السادسة من الرافضة أصحاب « هشام بن الحكم » .

(١) في الأصل هنا « وهم يسمون التيمية » مخالفاً ما سبق في ص ١٠٠ ولما في منهاج
السنة (١ / ٢٠٧) نقلاً عن عبارة المؤلف

(٢) يبدوله : أي يظهر له وجه المصلحة بعد خفائه عليه فيغير رأيه ، لعنهم الله
وقبحهم ! وانظر تعريفات الجرجاني (٢٩)

(٣) شيطان الطاق : لقب لقبوا به أبا جعفر محمد بن النعمان ، الأحول ، والشيعة
تلقبه « مؤمن الطاق » وإضافته إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة كان يجلس بها
للصرف ، وانظر الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٣١٣) والفرق بين الفرق (٤٤)
والانتصار (٥٨ و ١٧٧) وفهرست ابن النديم (١٧٦ ل ٢٥٠ م)

الهشامية
أيضا

يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالما بالأشياء بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالما ، وأنه يعلمها بعلم ، وأن العلم صفة له ، ليست هي هو ولا غيره ولا بعضه ، فيجوز أن يقال : العلم مُحدث ، أوقديم ؛ لأنه صفة ، والصفة لا توصف . قال : ولو كان لم يزل عالما لكانت المعلومات لم تزل ؛ لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود ، قال : ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصح الحنة والاختبار . وقال هشام في سائر صفات الله عز وجل ، كقدرته وحياته وسمعه وبصره وإرادته : إنها صفات لله ، لا هي الله ولا غير الله .

وقد اختلف عنه في القدرة والحياة : فمن الناس من يحكى عنه أنه كان يزعم أن الباري لم يزل حيا قادرا ، ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك .

(٧) والفرقة السابعة من الرافضة لا يزعمون أن الباري عالم في نفسه ، كما قال شيطان الطاق ، ولكنهم يزعمون أن الله عز وجل لا يعلم الشيء حتى يؤثر أثره ، والتأثير عندهم الإرادة ؛ فإذا أراد الشيء علمه ، وإذا لم يرد له لم يعلمه ، ومعنى أراد عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة ، فإذا تحرك علم الشيء ، وإلا لم يجز الوصف له بأنه عالم به ، وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون .

(٨) والفرقة الثامنة من الرافضة يقولون : إن معنى أن الله يعلم أنه يفعل ؛ فإن قيل لهم : أتقولون إن الله لم يزل عالما بنفسه ؟ اختلفوا ، فمنهم من يقول : لم يزل لا يعلم بنفسه حتى فعل العلم ، لأنه قد كان ولما يفعل ، ومنهم من يقول : لم يزل يعلم بنفسه ، فإن قيل لهم : فلم يزل يفعل ؟ قالوا : نعم ، ولا نقول بقديم الفعل .

ومن الرافضة من يزعم أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ، إلا أعمال العباد فإنه لا يعلمها إلا في حال كونها .

(٩) والفرقة التاسعة من الرافضة : يزعمون أن الله لم يزل عالما حيا قادرا ، ويميلون إلى نفي التشبيه ، ولا يقولون بحدوث العلم ، ولا بما حكيناه من التجسيم وسائر ما أخبرنا به من التشبيه عنهم .

وافترقت الرافضة : هل الباري يجوز أن يبدؤ له إذا أراد شيئاً أم لا ؟
على ثلاث مقالات :

قول الرافضة
في جواز البدء
على الله تعالى

(١) فالفرقة الأولى منهم يقولون : إنَّ الله تبدو له البدّاءات ، وإنه يريد أن يفعل الشيء في وقت من الأوقات ثم لا يُحدِّثه لما يحدث له من البدّاء ، وإنه إذا أمر بشريعة ثم نسخها فإنما ذلك لأبه بدّاء له فيها ، وإن ما علم أنه يكون ولم يُطلع عليه أحداً من خلقه فجائز عليه [البدّاء] فيه ، وما أطلع عليه عباده فلا يجوز عليه البدّاء فيه .

(٢) والفرقة الثانية [منهم] يزعمون أنه جائز على الله البدّاء فيما علم أنه يكون حتى لا يكون ، وجوزوا ذلك فيما أطلع عليه عباده ، وأنه لا يكون ، كما جوزوه فيما لم يُطلع عليه عباده .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أنه لا يجوز على الله عز وجل البدّاء ، وينفون ذلك عنه تعالى .

قول الرافضة
في القرآن

واختلفت الروافض في القرآن .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم « هشام بن الحكم » وأصحابه .

يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق ، وزاد بعض مَنْ يُخبر على المقالات في الحكاية عن هشام ، فزعم أنه كان يقول : لا خالق ولا مخلوق ، ولا يقال أيضاً : غير مخلوق ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف .

الهشامية
أيضاً

وحكى « زرقان » عن هشام بن الحكم أنه قال : القرآن على ضربين : إن كنت تريد المسْمُوع فقد خلق عز وجل الصَّوْتُ المَقْطَعُ ، وهو رسم القرآن ، فأما القرآن فهو فعل الله مثل العلم والحركة ، لا هو هو ولا غيره .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه مخلوق محدث ، لم يكن ثم كان ، كما تزعم المعتزلة والخوارج : وهؤلاء قوم من المتأخرين منهم .

واختلفت الرافضة في أعمال العباد : هل هي مخلوقة ؟
وهم ثلاث فرق :

قول الرافضة
في أعمال العباد

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهو « هشام بن الحكم » يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله ، وحكى « جعفر بن حرب » عن هشام بن الحكم أنه كان يقول : إن أفعال الإنسان اختيار له من وجه ، اضطرار من وجه ، اختيار من جهة أنه أرادها واكتسبها ، واضطرار من جهة أنها لا تكون منه إلا عند حدوث السبب المهيئ عليها .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا جبر كما قال الجهمي ، ولا تفويض كما قالت المعتزلة ، لأن الرواية عن الأئمة - زعموا - جاءت بذلك ، ولم يتكلفوا أن يقولوا في أعمال العباد هل هي مخلوقة أم لا شيئاً .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن أعمال العباد غير مخلوقة لله ، وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامة .

واختلفت الروافض في إرادة الله سبحانه .
وهم أربع فرق :

قول الرافضة
في إرادة الله

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » و « هشام الجواليقي » يزعمون أن إرادة الله عز وجل حركة ، وهي معنًى ، لا هي الله ولا هي غيره ، وأنها صفة لله ليست غيره ، وذلك أنهم يزعمون أن الله إذا أراد الشيء تحرك ، فكان ما أراد ، تعالى عن ذلك ! .

(٢) والفرقة الثانية منهم « أبو مالك الحضرمي » و « علي بن ميثم »^(١) ومن تابعهما .

يزعمون أن إرادة الله غيره ، وهي حركة الله كما قال هشام ، إلا أن هؤلاء خالفوه ، فزعموا أن الإرادة حركة ، وأنها غير الله ، بها يتحرك .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة . يزعمون أن إرادة الله ليست بحركة ، فمنهم من أثبت لها غير المراد فيقول : إنها مخلوقة لله لا بإرادة ، ومنهم من يقول : إرادة الله سبحانه لتكوين الشيء هو الشيء ، وإرادته لأفعال العباد هي أمره بإيأهم بالفعل ، وهي غير فعلهم ، وهم يابون أن يكون الله سبحانه أراد المعاصي فكانت .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون : لا نقول قبل الفعل : إن الله أراده ، فإذا فعلت الطاعة قلنا : أرادها ، وإذا فعلت المعصية فهو كاره لها غير محب لها

واختلفت الروافض في الاستطاعة :

وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » .

يزعمون أن الاستطاعة خمسة أشياء : الصحة ، وتخليّة الشؤون ، والمدة في الوقت ، والآلة التي بها يكون الفعل ، كاليد التي يكون بها اللطم والقأس التي تكون بها النجارة والإبرة التي تكون بها الخياطة وما أشبه ذلك من الآلات ، والسبب الوارد المهيّج الذي من أجله يكون الفعل ، فإذا اجتمعت هذه الأشياء كان الفعل واقعا ، فمن الاستطاعة ما هو قبل الفعل موجود ، ومنها ما لا يوجد

(١) علي بن ميثم : هو علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار ، وسماه ابن حزم علي بن ميثم الصابوني ، وله ترجمة في فهرس ابن النديم (١٧٥ ل ٢٤٩ م) وانظر الانتصار في الرد على ابن الراوندي (١٤٢ و ١٧٧) ووقع في منهاج السنة نقلا عن هذا الكتاب (٢٠٨ / ١) « علي بن ميثم » وهو تحريف

قول الرافضة

في الاستطاعة

إلا في حال الفعل ، وهو السبب ، وزعم أن الفعل لا يكون إلا بالسبب الحادث ، فإذا وُجد ذلك السبب وأحدثه الله كان الفعل لا مُحَالَةً ، وأنَّ الموجِبَ للفعل هو السبب ، وما سوى ذلك من الاستطاعة لا يوجبه .

(٢) والفرقة الثانية منهم « زرارة بن أعين » و « عبيد بن زرارة » و « محمد ابن حكيم » و « عبد الله بن بكير » و « هشام بن سالم الجواليقي » و « حميد ابن رباح (؟) » و « شيطان الطاق » .

يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي الصِّحة ، وبها يستطيع المستطيع ، فكل صحيح مستطيع .

وكان « شيطان الطاق » يقول : لا يكون الفعل إلا أن يشاء الله . وحكى عن « هشام بن سالم » أن الاستطاعة جسم ، وهي بعض المستطيع . ومن الرافضة من يقول : الاستطاعة كلُّ مالا يُنالُ الفعل إلا به ، وذلك كله قبل الفعل ، والقائل بهذا « هشام بن حرول » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب « أبي مالك الحضرمي » . يزعمون أن الإنسان مستطيعٌ للفعل في حال الفعل ، وأنه يستطيعه لا باستطاعة في غيره .

وحكى « زرقان » عنه أنه كان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل للفعل ولتركه . (٤) والفرقة الرابعة منهم : يزعمون أن الإنسان إن كان قادرا باللات وجدّ فهو قادر من وجه ، وغير قادر من وجه .

قول الروافض	واختلفت الروافض في أفعال الناس والحيوان : هل هي أشياء أم ليست
في أعمال	بأشياء ؟ وهل هي أجسام أم لا ؟ .
الإنسان	وهم ثلاث فرق :
والحيوان	

(١) فالفرقة الأولى [منهم] « الهشامية » أصحاب « هشام بن الحكم » .

يزعمون أن الأفعال صفات للفاعلين ، ليست هي هم ولا غيرهم ، وأنها ليست بأجسام ولا أشياء .

وحكى عنه أنه قال : هي معاني ، وليست بأشياء ولا أجسام ، وكذلك قوله في صفات الأجسام ، كالحركات والسكنات والإرادات والكرامات والكلام والطاعة والمعصية والكفر والإيمان ، فأما الألوان والطعوم والأرايح فكان يزعم أنها أجسام ، وأن لون الشيء هو طعمه ، وهو رائحته

وحكى « زرقان » عنه أنه قال : الحركة فعل ، والسكون ليس بفعل .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن حركات العباد وأفعالهم وسكناتهم ، أشياء ، وهي أجسام ، وأنه لا شيء إلا الأجسام ، وأن العباد يفعلون الأجسام ، وهذا قول « الجواليقية » ^(١) و « شيطان الطاق » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة ، يقولون في ذلك كأقاول المعتزلة ، ويختلفون فيه باختلافهم :

فمنهم قوم يزعمون أن أفعال الإنسان وسائر الحيوان أعراض ، وكذلك قولهم في الألوان والطعوم والأرايح والأصوات وسائر صفات الأجسام . وسنذكر اختلاف المعتزلة في ذلك عند ذكرنا أقاول المعتزلة ، فلهذه العلة لم نستقص أقاول المعتزلة في هذا الموضع من كتابنا ؛ إذ كنا إنما نحكي في هذا الموضع أقاول الشيعة دون غيرهم .

واختلفت الروافض فيما يتولد عن فعل الإنسان : هل هو فعله ؟ وهل يحدث قول الروافض في التولد الفاعل فعلا في غيره أو لا يحدث الفعل إلا في نفسه ؟
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الفاعل لا يفعل في غيره فعلا ،

(١) منسوبون إلى هشام بن سالم الجواليقي ، وفي خطط المقرئ (٢ / ٣٤٨)
هشام بن سالم الجوالقي ، وسماه الجوالقية

ولا يفعل إلا في نفسه ، ولا يثبتون الإنسان فاعلاً لما يتولد عن فعله ، كالآلم المتولد عن الضربة ، واللذة التي تحدث عند الأكل وسائر المتولدات .
(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والنص على علي بن أبي طالب : يزعمون أن الفاعل منا ما يحدث الفعل في غيره ، وأن ما يتولد عن فعله كالآلم المتولد عن الضربة والصوت المتولد عن اصطكاك الحجرين وذهاب السهم المتولد عن الرمية ، فعل لمن تولد ذلك عن فعله .

قول الروافض
في الرجعة

واختلفت الروافض في رجعة الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة .
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأموات يرجعون إلى الدنيا قبل يوم الحساب ، وهذا قول الأكثر منهم ، وزعموا أنه لم يكن في بني إسرائيل شيء إلا ويكون في هذه الأمة مثله ، وأن الله سبحانه قد أحيا قومًا من بني إسرائيل بعد الموت ، فكذلك يحيي الأموات [في هذه الأمة] ويردهم إلى الدنيا قبل يوم القيامة .
(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم أهل الغلو : ينكرون القيامة والآخرة ، ويقولون : ليس قيامة ، ولا آخرة ، وإنما هي أرواح تتناسخ في الصور : فمن كان محسنًا جُوزِيَ : بأن يُنقلَ روحه إلى جسد لا يلحقه [فيه] ضرر ولا ألم ، ومن كان مسيئًا جُوزِيَ : بأن ينقل روحه إلى أجساد يلحق الروح في كونه فيها الضرر والألم ، وليس شيء غير ذلك ، وأن الدنيا لا تزال أبدًا هكذا .

قول الروافض
في القرآن هل
زيد فيه أو
نقص منه

واختلفت الروافض في القرآن : هل زيد فيه أو نقص منه؟
وهم ثلاث فرق^(١) :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن القرآن قد نقص منه ، وأما الزيادة فذلك غير

(١) سقط ذكر الفرقة الثانية من هذه الفرق

جائز أن يكون قد كان ، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عما كان عليه ،
فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه ، والإمام يحيط علماً به ، [.....]
(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة : يزعمون
أن القرآن ما نُقِصَ منه ، ولا زيد فيه ، وأنه على ما أنزل الله تعالى على نبيه
عليه الصلاة والسلام ، لم يُغَيَّر ولم يُبدَل ، ولا زال عما كان عليه . (٧)

واختلفت الروافض في الأئمة : هل يجوز أن يكونوا أفضل من الأنبياء
قول الروافض
في الأئمة هل
يجوز أن
يكونوا أفضل
من الأنبياء ؟
أم لا يجوز ذلك ؟
وهم ثلاث فرق :
(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأئمة لا يكونون أفضل من الأنبياء ،
بل الأنبياء أفضل منهم ، غير أن بعض هؤلاء جَوَّزُوا أن يكون الأئمة أفضل
من الملائكة .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة ،
وأنه لا يكون أحد أفضل من الأئمة ، وهذا قول طوائف منهم .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالاعتزال والإمامة : يزعمون أن
الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة ، ولا يجوز أن يكون الأئمة أفضل من
الأنبياء والملائكة .

واختلفت الروافض في الرسول عليه السلام : هل يجوز عليه أن يعصى أم لا ؟
قول الروافض
في جواز المعصية
على الرسول
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - جائز
عليه أن يعصى الله ، وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر ، فأما الأئمة

فلا يجوز ذلك عليهم ؛ لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قِبَل الله ، والأئمة لا يُوحى إليهم ، ولا تهبط الملائكة عليهم ، وهم معصومون ، فلا يجوز عليهم أن يسهوا ، ولا يغلطوا ، وإن جاز على الرسول العصيان ، والقائل بهذا القول « هشام بن الحكم » .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا يجوز على الرسول - عليه السلام ! - أن يعصى الله - عز وجل ! - ولا يجوز ذلك على الأئمة ، لأنهم جميعاً حُجَجُ الله ، وهم معصومون من الزلل ، ولو جاز عليهم السَّهْوُ واعتماد المعاصي وركوبها لكانوا قد ساووا المأمومين في جواز ذلك عليهم ، كما جاز على المأمومين ، ولم يكن المأمومون أخَوَجَ إلى الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزاً عليهم جميعاً .

واختلفت الروافض في الأئمة : هل يسع جهلهم ؟ وهل الواجب عرفانهم قول الراوفض في الأئمة هل يسع جهلهم فقط أم الواجب عرفانهم والقيام بالشرائع التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم ؟ وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن معرفة الأئمة واجبة ، وأن القيام بالشرائع التي جاء بها الرسول واجب ، وأن من جهَلَ الإمام فأت مات ميتة جاهليَّة .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن معرفة الإمام إذا أدركها الإنسان لم تلزمه شريعة ، ولم تجب عليه فريضة ، وإنما على الناس أن يعرفوا الأئمة فقط ، فإذا عرفوهم فلا شيء عليهم .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم « اليعفورية » : يزعمون أنه قد يسع جهل الأئمة ، وهم بذلك لا مؤمنون ولا كافرون .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون في القدر بقول المعتزلة : إن المعارف

اليعفرية

ضرورة ، ويفارقون اليعنفورية في جهل الأئمة ، ولا يستحلون الخصومة في الدين ، واليعنفورية أيضاً لا تستحلها .

قول الروافض
في علم الإمام

واختلفت الروافض في الإمام : هل يعلم كل شيء أم لا ؟
وهم فرقتان :

- (١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الإمام يعلم كل ما كان وكل ما يكون ، ولا يخرج شيء عن علمه من أمر الدين ولا من أمر الدنيا وزعم هؤلاء أن الرسول كان كاتباً ، ويعرف الكتابة وسائر اللغات .
- (٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإمام يعلم كل أمور الأحكام والشرعية ، وإن لم يحط بكل شيء علماً ؛ لأنه القيم بالشرائع والحافظ لها ، ولما يحتاج الناس إليه ، فأما ما لا يحتاجون إليه فقد يجوز أن لا يعلمه الإمام .

قول الروافض
في ظهور
الأعلام على
الأئمة

واختلفت الروافض في الأئمة : هل يجوز أن تظهر عليهم الأعلام أم لا ؟
وهم أربع فرق :

- (١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأئمة تظهر عليهم الأعلام والمعجزات ، كما تظهر على الرسل ، لأنهم حجج الله سبحانه وتعالى ، كما أن الرسل حجج الله ، ولم يميزوا هبوط الملائكة بالوحي عليهم .
- (٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأعلام تظهر عليهم ، وتهبط الملائكة بالوحي عليهم ، ولا يجوز أن ينسخوا الشرائع ، ولا يبدلوها ، ولا يغيروها .
- (٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الأعلام تظهر عليهم ، وتهبط الملائكة بالوحي عليهم ، ويجوز أن ينسخوا الشرائع ، ويبدلوها ، ويغيروها .
- (٤) والفرقة الرابعة [منهم] : يزعمون أن الأعلام لا تظهر إلا على الرسل ،

وكذلك الملائكة لا تهبط إلا عليهم بالوحي ، ولا يجوز أن ينسخ الله سبحانه شريعته على ألسنتهم ، بل إنما يحفظون شرائع الرسل ، ويقومون بها .

واختلفت الروافض في النظر والقياس .

قول الروافض

وهم ثمانى فرق :

في النظر

والقياس

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهم جمهورهم ، يزعمون أن المعارف كلها اضطراب وأن الخلق جميعاً مضطربون ، وأن النظر والقياس لا يؤديان إلى علم ، وما تعبد الله العباد بهما .

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم أصحاب « شيطان الطاق » : يزعمون أن المعارف كلها اضطراب ، وقد يجوز أن يمنعه الله سبحانه بعض الخلق ، فإذا منعه بعض الخلق وأعطاه بعضهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم أصحاب « أبى مالك الحضرمى » : يزعمون أن المعارف كلها اضطراب ، وقد يجوز أن يمنعه الله بعض الخلق ، فإذا منعه الله بعض الخلق وأعطاه بعضهم كلفهم الإقرار مع منعه إياهم المعرفة .

(٤) والفرقة الرابعة منهم أصحاب « هشام بن الحكم » : يزعمون أن المعرفة كلها اضطراب بإيجاب الخلقة ، وأنها لا تقع إلا بعد النظر والاستدلال ، يعنون بما لا يقع منها إلا بعد النظر والاستدلال العلم بالله عز وجل .

(٥) والفرقة الخامسة منهم : يزعمون أن المعارف ليس كلها اضطراباً ، والمعرفة بالله يجوز أن تكون كسباً ، ويجوز أن تكون اضطراباً ، وإن كانت كسباً أو كانت اضطراباً فليس يجوز الأمر بها على وجه من الوجوه ، وهذا قول « الحسن بن موسى » .

(٦) والفرقة السادسة منهم : يزعمون أن النظر والقياس يؤديان إلى العلم بالله ، وأن العقل حجة إذا جاءت الرسل ، فأما قبل مجيئهم فليست للعقول دلالة^(١)

(١) في س « فليست العقول دلالة »

ما لم يكن سنةً بيّنة ، واعتلّوا بقول الله عز وجل (١٧ : ١٥) (وما كنا معذّبين حتى نبعث رسولا) .

(٧) والفرقة السابعة منهم يقولون بتصحيح النظر والقياس ، وأنهما يؤديان إلى العلم ، وأن العقول حجة في التوحيد : قبل مجيء الرسل ، وبعد مجيئهم .

(٨) والفرقة الثامنة منهم : يزعمون أنّ العقول لا تدل على شيء قبل مجيء الرسل ، ولا بعد مجيئهم ، وأنه لا يُعَلِّم شيء من الدين ، ولا يلزم فرض ، إلا بقول الرسل والأئمة ، وأن الإمام هو الحجة بعد الرسول - عليه السلام ! - لاحجة على الخلق غيره .

وقالت الروافض بأجمعها بنفي اجتهد الرأي في الأحكام وإنكاره

واختلفت الروافض في النسخ والمنسوخ : هل يقع ذلك في الأخبار أم لا ؟ قول الروافض وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أنّ النسخ قد يجوز أن يقع في الأخبار فيخبر الله سبحانه أن شيئاً يكون ، ثم لا يكون ، وهذا قول أكثر أئمتهم وأسلافهم
(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنه لا يجوز وقوع النسخ في الأخبار ، وأن يخبر الله سبحانه أن شيئاً يكون ثم لا يكون ، لأن ذلك يوجب التكذيب في أحد الخبرين .

واختلفت الروافض في الإيمان ماهو ؟ وفي الأسماء .
وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم ، وهم جمهور الرافضة : يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسوله ، وبالإمام ، وبجميع ما جاء من عندهم ، فأما المعرفة بذلك

فضرورة عندهم ، فإذا أقرَّ وعَرَّفَ فهو مؤمن مسلم ، وإذا أقر ولم يعرف فهو مسلم وليس بمؤمن .

رأى
ابن جبرويه

(٢) والفرقة الثانية منهم ، وهم قوم من متأخريهم من أهل زماننا هذا : يزعمون أن الإيمان جميع الطاعات ، وأن الكفر جميع المعاصي ، ويُثبِتون الوعيد ، يزعمون أن المتأولين الذين خالفوا الحق بتأويلهم كفار ، وهذا قول « ابن جبرويه »

رأى علي بن ميثم

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب « علي بن ميثم » : يزعمون أن الإيمان اسم للمعرفة والإقرار ولسائر الطاعات ، فمن جاء بذلك كله كان مستكمل الإيمان ، ومن ترك شيئا مما افترض الله عليه غير جاهد له فليس بمؤمن ، ولكن يسمى فاسقا ، وهو من أهل الملة : تحل مناصبته ، وموارثته ، ولا يكفرون المتأولين .

واختلفت الروافض في الوعيد .

قول الروافض

وهم فرقتان :

في الوعيد

(١) فالفرقة الأولى منهم يثبتون الوعيد على مخالفهم ، ويقولون : إنهم يعذبون ، ولا يقولون بإثبات الوعيد فيمن قال بقولهم ، يزعمون أن الله سبحانه يُدخلهم الجنة ، وإن أدخلهم النار أخرجهم منها ، ورووا في ذلك عن أئمتهم أن ما كان بين الله وبين الشيعة من المعاصي سألوا الله فيهم ، فصفح عنهم ، وما كان بين الشيعة وبين الأئمة تجاوزوا عنه ، وما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شفعوا لهم إليهم حتى يصفح عنهم .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يذهبون إلى إثبات الوعيد ، وأن الله عز وجل يعذب كل مرتكب الكبائر ، من أهل مقاتلتهم كان أو من غير أهل مقاتلتهم ، ويخلدهم في النار .

قول الروافض

واختلفت الروافض في خلق الشيء : أهو الشيء أم غيره ؟

في خلق الشيء .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » : يزعمون أن خلق الشئ صفة للشئ ، لا هو الشئ ، ولا هو غيره ؛ لأنه صفة للشئ ، والصفة لا توصف ، وكذلك زعموا أن البقاء صفة للباقي ، لا هي هو ولا غيره ، وكذلك الفناء صفة للفانى ، لا هي هو ولا هي غيره .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الخلق هو المخلوق ، وأن الباقي يبقى لا ببقاء ، وأن الفانى يفنى لا بفناء .

واختلفت الروافض فى عذاب الأطفال فى الآخرة .
وهم فرقتان :

قول الرافضة
فى عذاب
الأطفال

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأطفال جائز أن يعذبهم الله ، وجائز أن يعفو عنهم ، كل ذلك له أن يفعله .

(٢) والفريق الثانى - وهم أصحاب « هشام بن الحكم » ، فيما حكى « زرقان » عنه ، فإن لم يكن هشام بن الحكم قاله فممن يقوله اليوم كثير - يزعمون أنه لا يجوز أن يعذب الله سبحانه الأطفال ، بل هم فى الجنة .

واختلفت الروافض فى ألم الأطفال فى الدنيا .
وهم ثلاث فرق :

قول الروافض
فى ألم الأطفال
فى الدنيا

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الأطفال يألمون فى الدنيا ، وأن إيلامهم فعل الله بإيجاب الخلقة ؛ لأن الله خلقهم خلقة يألمون إذا قطعوا أو ضربوا .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الأطفال يألمون فى الدنيا ، وأن الألم الذى يحل فيهم فعل الله لا بإيجاب الخلقة ، ولكن باختراع ذلك فيهم ، وكذلك

قولهم في سائر المتولدات ، كالصَوْتُ الحادث عند الاصطكاك ، وذهاب الحجر الحادث عند دفعتنا للحجر ، وما أشبه ذلك .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ، وهم القائلون بالإمامة والاعتزال : يزعمون أن الآلام التي تحل في الأطفال منها ما هو فعل الله ، ومنها ما هو فعل غيره ، وأن ما يفعله من الألم فإما يفعله اختراعا لا لسبب يوجبه .

وأجمعت الروافض على تصويب علي رضوان الله عليه في حربته مَنْ حارب ، وتخطئه مَنْ حارب عليا .

واختلفت الروافض في مُحَارَبِ علي .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يقولون يا كفار مَنْ حارب علياً وتضليله ، ويشهدون بذلك على طَلْحَةَ والزبير ومُعاوية بن أبي سفيان ، وكذلك يقولون فيمن ترك الائتام به بعد الرسول عليه السلام .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن مَنْ حارب عليا فاسق ، ليس بكافر ؛ إلا أن يكون حارب عليا عنادا للرسول صلى الله عليه وسلم ، ورداً عليه ، فهم كفار وكذلك يقولون في ترك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الائتام بعلي بن أبي طالب بعده : إنهم إن كانوا تركوا الائتام به عنادا للرسول ورداً عليه فهم كفار ، وإن كانوا تركوا ذلك لا على طريق العناد والتكذيب للرسول صلى الله عليه وسلم والرد عليه فَسَقُوا ولم يكفروا .

واختلفت الروافض في التحكيم :

وهم فرقتان :

قول الروافض
فيمن حارب
علياً

قول الروافض
في التحكيم

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن علياً إنما حكم للثقيّة^(١) ، وأنه مصيب في تحكيمه للثقيّة ، وأن الثقيّة تسعه إذا خاف على نفسه .

واعتلوا في ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ثقيّة في أول الإسلام يكتم الدين .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن التحكيم صواب على أي وجه فعله ، على الثقيّة أو على غير الثقيّة .

وأجمعت الروافض على إبطال الخروج وإنكار السيف ولو قتلت ، حتى يظهر قول الروافض لها الإمام ، وحتى يأمرها بذلك .

واعتلّت في ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يأمره الله عز وجل ظهور الإمام بالقتال كان محرّماً على أصحابه أن يقاتلوا .

وأجمعوا على أنه لا يجوز الصلاة خلف الفاسقين ، وإنما يصلون خلف الفاسقين قولهم في الصلاة خلف مخالفيهم . ثم يعيدون صلاتهم .

واختلفت الروافض في سبأ نساء مخالفيهم ، وأخذ أموالهم إذا أمكنهم ذلك . قولهم في سبأ نساء مخالفيهم وهم فرقان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يستحلون ذلك ، ويستحبونه ، ويستحلون سائر المحظورات ، ويتأولون قول الله عز وجل (٥ : ٩٣) (ليس على الذين آمنوا وعلما الصالحات جُنَاحَ فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعلما الصالحات) وقوله (٧ : ٣٢) : (قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ قل : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة)

(١) انظر الهامشة رقم ٣ في ص ٨٧ من هذا الجزء

(٢) والفرقة الثانية منهم : يحرمون سبأ نساء مخالفيهم وأخذ أموالهم بغير حق ، ولا يبيعون المحظورات ولا يستحلونها .

واختلفوا في الجزء الذي لا يتجزأ .

وهم فرقتان :

قول الروافض
في الجزء الذي
لا يتجزأ

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الجزء يتجزأ أبداً ، ولا جزء إلا وله جزء ، وليس لذلك آخر إلا من جهة المساحة ، وأن لمساحة الجسم آخر ، وليس لأجزائه آخر من باب التجزؤ ، والقائل بهذا القول « هشام بن الحكم » وغيره من الروافض .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : إن لأجزاء الجسم غاية من باب التجزؤ ، وله أجزاء معدودة لها كلٌ وجميعٌ ، ولورفع الباري كل اجتماع في الجسم لبقية أجزاؤه لا اجتماع فيها ، ولا يحتمل كل جزء منها التجزؤ .

واختلفت الروافض في الجسم : ما هو ؟

وهم ثلاث فرق :

قول الروافض
في حقيقة الجسم

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الجسم هو الطويل العريض العميق ، ولا يكون شيء موجوداً إلا ما كان جسماً طويلاً عريضاً عميقاً ، وأنكروا الأعراض ، وزعموا أن معنى الجسم الطويل العريض العميق أنه شيء موجود ، وأن الباري لما كان شيئاً موجوداً كان جسماً .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن حقيقة الجسم أنه مؤلفٌ مركبٌ مجتمعٌ ، وأن الباري عز وجل لما لم يكن مؤلفاً مجتمعاً لم يكن جسماً .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن حقيقة الجسم أنه يحتمل الأعراض ، وأن أقل قليل الأجسام جزء لا يتجزأ ، وأن الباري لما لم يحتمل الأعراض لم يكن جسماً .

واختلفت الروافض في المداخلة .

قول الروافض
في المداخلة

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم « الهشامية » ، وهم - فيما حكى « زرقان » عن هشام - يقولون بالمداخلة ، ويثبتون كون الجسمين اللطيفين في مكان واحد كالحرارة واللون ، ولست أحقق ما حكى زرقان من ذلك كما حكاه .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يفكرون المداخلة ، ويحيلون كَوْنَ جسمين في مكان واحد ، ويزعمون أن الجسمين يتجاوران ويتماسان ، فأما أن يتداخلا حتى يكون حيزّهما واحداً فذلك محال .

واختلفت الروافض في الإنسان : ما هو ؟

وهم أربع فرق ^(١) :

قول الروافض
في حقيقة
الإنسان

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الإنسان اسم لمَعْنَيْنِ : لبدن ، وروح ؛ فالبدن مَوَاتٌ ، والروح هي الفاعلة الدّراكُ الحساسة ، وهي نورٌ من الأنوار ، هكذا حكى « زرقان » عن « هشام بن الحكم » .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإنسان جزء لا يتجزأ ، ويحيلون أن يكون الإنسان أكثر من جزء ؛ لأنه لو كان أكثر من جزء لجاز أن يحلّ في أحد الجزأين إيمان وفي الآخر كفر ، فيكون مؤمناً وكافراً في حال واحد ، وذلك محال . وقد ذهب من أهل زماننا قوم من « النظامية » الذين يزعمون أن الإنسان هو الروح إلى [قول] الروافض .

وذهب أيضاً قوم ممن يميل إلى قول « أبي الهذيل » إن الإنسان هو هذا الجسم المرثى إلى القول بالإمامة والرفض .

(١) المذكور قول فرقتين من الرافضة ، وقد ذكر فرقتين من المعتزلة في هذه المسألة .

قول الروافض
في الطفرة

واختلفت الروافض في الطفرة .
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب « هشام بن الحكم » فيما حكاه « زرقان » يقولون : إنّ الجسم يكون في مكان ، ثم يصير إلى المكان الثالث من غير أن يمر بالثاني .

(٢) والفرقة الثانية منهم ينكرون ذلك ، ويحيلون أن يكون الجسم في مكان ثم يصير إلى مكان ثالث من غير أن يمر بالمكان الثاني .

آراء في أمور
مختلفة لهشام
ابن الحكم

وهذه حكاية مذاهب « لهشام » في أشياء من لطيف الكلام :

(١) كان هشام يقول : إن الجن مأمورون ومنهيون ، لأنه قال : (٥٥ : ٣٣) (يامعشر الجن والإنس إن استطعتم - الآية) وقال : (٥٥ : ٣٤) (فبأى آلاء ربكما تكذبان) .

(٢) وكان يقول في وسّواس الشيطان : إن الله سبحانه يقول (١١٤ : ٤ و ٥) (الوسواس الخفاس الذي يوسوس في صدور الناس) قال : فعلنا أنه يوسوس ، وليس يدخل أبدان الناس ، ولكن قد يجوز أن يكون الله سبحانه قد جعل الجوّ أداة للشيطان يصل بها إلى القلب ، من غير أن يدخل فيه .

قال : ويعلم ما يحدث في القلب ، وليس ذلك بغيّب ؛ لأن الله سبحانه قد جعل عليه دليلا ، مثل ذلك أن يشير الرجل إلى الرجل أن أفيل أو أذير ، فيعلم ما يريد ، فكذلك إذا فعل الإنسان فعلا يريد شيئا من البرّ عرف الشيطان ذلك بالدليل ، فينهى الإنسان عنه .

(٣) وقال هشام في الملائكة : إنهم مأمورون ومنهيون ، لقول الله عز وجل (٢١ : ٢٩) (ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم) وقال : (١٦ : ٥٠) (يخافون ربهم من فوقهم ، ويفعلون ما يؤمرون) .

(٤) وكان هشام يقول في الزلازل : إن الله سبحانه خلق الأرض من طبائع مختلفة ، يُمسك بعضها بعضاً ، فإذا ضعفت طبيعةٌ منها غلبت الأخرى فكانت الزلزلة ، وإن ضعفت أشدَّ من ذلك كان الخسف .

(٥) وكان يقول في السحر : إنه خديعة ومخاريق^(١) ، ولا يجوز أن يقلب الساحر إنساناً حماراً ، أو العصا حية .

وحكى عنه « زرقان » أنه كان يميز المشى على الماء لغير نبي ، ولا يجوز أن تظهر الأعلام على غير نبي :

(٦) وكان يقول في المطر : جائزٌ أن يكون ماءٌ يُصعده الله ثم يطره على الناس ، وجائزٌ أن يكون الله يخرجه في الجو ثم يطره ، وكان يزعم أن الجو جسم رقيق .

رجال الرافضة ومؤلفو كتبهم :
« هشام بن الحكم » وهو قطعي ، و « علي بن منصور » و « يونس بن عبد الرحمن القمي » و « السكك » و « أبو الأحوص داود بن راشد البصري » .
ومن رِوَاة الحديث : « الفضل ابن شاذان » و « الحسين بن أشكيب » و « الحسين بن سعيد » .

وقد انتحلهم « أبو عيسى الوراق » و « ابن الراوندي » وألَّفَا لَهُمْ كتباً في الإمامة .

(١) تقول « مخرق الرجل مخرقة » تريد موه وكذب ، والأصل في هذه المادة « المخرق » بزنة المفتاح — وهو من لعب الصبيان ، خرقه فتفل ويضرب بعضهم بعضاً بها ، وقال عمرو بن كلثوم :

كأن سيوفنا فينا وفيهم مخاريق بأيدي لاعبين

والتشييع غالب على أهل قم^(١) ، وبلاد إدريس بن إدريس وهى طَنْجَة (٢) وما والاها ، والكوفة .

وحكى « سليمان بن جرير الزيدى » أن فرقة من الإمامية تزعم أن الأمر بعد النبى صلى الله عليه وسلم إلى على بن أبى طالب يصنع بالإمامة ما أَحَبَّ : إن شاء جعلها لنفسه ، وإن ولّاها غيره كان ذلك جائزا إن كان ذلك عدلا ، وله فى ذلك النيابة إذا نفى ، والتسليم إن شاء ورضى .

وأن فرقة أخرى قالت : إن الدين كله فى يدى على بن أبى طالب ، وإنه يسند إليه ، وأوجبوا قطع الشهادة على سريرته ، وأن الإمامة بعده فى جماعة أهل البيت ، غير أنهم خالفوا الفرقة الأولى فى شيئين :

أحدهما - أنهم يزعمون أن عليا تولى أبا بكر وعمر على الصحة ، وسلم بيعتهما والآخر - أنهم لا يثبتون العصمة لجماعة أهل البيت كما ثبتت أولئك ، ولكنهم يَرْجُونَ ذلك لهم ، وأن يصيروا جميعا إلى ثواب الله ورحمته .

(١) « قم — بالضم والتشديد — مدينة أول من مصرها طلحة بن الأحمس الأشعري . وأهلها كلهم شيعة إمامية ، وأصل ذلك أن سعد بن عبد الله بن سعد بن مالك ابن عامر الأشعري كان قد ربي بالكوفة ، فانتقل منها إلى قم ، وكان إماميا ، وهو الذى نقل التشيع إلى أهلها ، فلا يوجد بها سقى قط » قاله ياقوت فى معجم البلدان (٢) « طنجة - بفتح الطاء وسكون النون - مدينة أزلية ، آبارها ظاهرة ، بناؤها بالحجارة ، قاعة على البحر ، والمدينة العامرة الآن على ميل من البحر ، وليس لها سور ، وهى على ظهر الجبل ، وماؤها فى قناة يجرى إليهم من موضع لا يعرفون منبعه على الحقيقة ، وهى خصبة ، وبين طنجة وسبته مسيرة يوم واحد » اهـ عن ياقوت

والصنف الثالث من الأصناف الثلاثة التي ذكرناها أن الشيعة يجمعها ثلاثة أصناف، وهم « الزيدية » ~~و~~ الزيدية من الشيعة

وإنما سموا « زيدية » لتمسكهم بقول « زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب »^(١).

وكان زيد بن علي يُوعى له بالكوفة في أيام هشام بن عبد الملك^(٢)، وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفي^(٣)، وكان زيد بن علي يُفَضِّل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى

(١) زيد : هو زيد بن علي بن الحسين السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم ! - ويكنى زيد بأبي الحسين ، وأم زيد أم ولد كان المختار بن أبي عبيد الثقفي قد أهداها إلى علي بن الحسين بن علي ، فولدت لعلي : زيدا هذا . وعمر بن علي ، وعلي بن علي ، وخديجة بنت علي ، وقد قال خصيب الوابشي : كنت إذا رأيت زيد بن علي رأيت أسرار النور في وجهه ، وكان المرجئة وأهل النسك لا يعدلون بزید أحدا ، وقد ذكر ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٣١٥ / ١) السبب في خروج زيد ، وذكر أقوالا متعددة في هذه المسألة ابن الأثير في تاريخه الكامل (٩٠ / ٥ بولاق) وانظر - مع ذلك - مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني (١٢٧) ومروج الذهب للمسعودي (٢١٨ / ٣ بتحقيقنا) .

(٢) هشام : هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، وأمه عائشة بنت هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومي ، وكانت ولادته عام قتل مصعب بن الزبير سنة اثنتين وسبعين ، فسماه أبوه منصورا وسمته أمه باسم أبيها هشام بن إسماعيل ، فلم ينكر عبد الملك ذلك ، وولى هشام الخلافة سنة خمس ومائة ، أنهت الخلافة وهو بالرصافة ، أثناء البريد بالحاقم والقضيب وسلم عليه بالخلافة ، فركب من الرصافة حتى أتى دمشق ، وتوفي هشام في عام خمس وعشرين ومائة بالرصافة ، وانظر تاريخ الكامل لابن الأثير (٥٠ / ٥ بولاق) ومروج الذهب (٢١٦ / ٣ بتحقيقنا) .

(٣) قد مضت ترجمته في (ص ٧٥ من هذا الجزء) .

الخروج على أئمة الجور ، فلما ظهر في الكوفة في أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن على أبي بكر وعمر ، فأنكر ذلك على من سمعه منه ، ففترق عنه الذين بايعوه فقال لهم : « رفضتموني » فيقال : إنهم سُمُوا ارافضة لقول زيد لهم « رفضتموني » وبقي في شِرْذمة ، فقاتل يوسف بن عمر ، فقتل ، ودُفن ليلاً ، وكان معه نصر ابن خزيمة العبسي ، ثم إنه ظهر على قبره ، فنبش ، وصلب عرياناً ، وله قصة يطول سرُّدُها ، ولو ذكرناها لطلَّ بذكرها الكتاب .

ثم خرج ابنه « يحيى بن زيد »^(١) بعده في أيام الوليد بن يزيد بن عبد الملك^(٢) ،

(١) قال المسعودي في مروج الذهب (٢٢٥/٣) : « ظهر في أيام الوليد بن يزيد يحيى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - عليهم السلام ! - بالجوزجان من بلاد خراسان ، منكرًا للظلم وما عم الناس من الجور ، فسير إليه نصر بن سيار مسلم بن أحوز المازني ، فقتل يحيى في المعركة بقرية يقال لها أرعونة ، ودُفن هناك ، وقبره مشهور مزور إلى هذه الغاية ، ويحيى وقائع كثيرة ، وقتل في المعركة بسهم أصابه في صدغه ، فولى أصحابه عنه يومئذ ، وأخذ رأسه فحمل إلى الوليد ، وصلب جسده بالجوزجان ، فلم يزل مصلوباً إلى أن خرج أبو مسلم صاحب الدولة العباسية ، فقتل أبو مسلم سلم بن أحوز ، وأنزل جثة يحيى ، فصلى عليها في جماعة أصحابه ، ودُفنت هناك ، وأظهر أهل خراسان النياحة على يحيى بن زيد سبعة أيام في سائر أعمالها في حال أمنهم على أنفسهم من سلطان بني أمية ، ولم يولد في تلك السنة بخراسان مولود إلا وسمى يحيى أو زيد لما داخل أهل خراسان من الجزع والحزن عليه . وكان ظهور يحيى في آخر سنة خمس وعشرين ، وقيل : في أول سنة ست وعشرين ومائة ، وكان يحيى يوم قتل يكثر من التمثيل بقول الحنساء :

نهين النفوس وهون النفوس يوم السكرية أوفى بها

وانظر مع ذلك كامل ابن الأثير (١٠٧/٥ بولاق) .

(٢) الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، وقد بويع الوليد ابن يزيد في اليوم الذي توفي فيه هشام بن عبد الملك ، وهو يوم الأربعاء لست خلون من شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين ومائة ، ثم قتل بالبخراء يوم الخميس لليلتين

فوجه إليه نصر بن سيار^(١) صاحب خراسان بصاحب شرطته سلم بن أخوز المازني فقتله وقال يحيى بن زيد في أبيه زيد لما قُتل بالكوفة :

خليلي عني بالمدينة بلغا بني هاشم أهل النهى والتجارب
فحتى متى مروان يقتل منكم خياركم والدهر جثم العجائب
وحى متى ترضون بالخسف منهم وكنتم أباة الخسف عند النحارب
لكل قاتل معشر يطلبونه وليس لزيد بالعراقين طالب^(٢)
وقال « دُعيل الخزاعي »^(٣) يرثي يحيى بن زيد :

بقيتا من جمادى الآخرة سنة ست وعشرين ومائة ، فسكات ولايته سنة وشهرين واثنين وعشرين يوما ، وقتل وهو ابن أربعين سنة (انظر مروج الذهب للمسعودي ٢٢٤/٣ بتحقيقنا ، طبعة ثانية ، وكامل ابن الأثير ١٠٤/٥ بولاق ، ومعجم البلدان لياقوت ٨٧/٢) .

(١) نصر بن سيار بن رافع ، من بني جندع بن ليث بن كنانة ، وهم رهط عبيد بن عمير بن قتادة الليثي ، وكان سيار بن رافع مع مصعب بن الزبير ، فسرق عيبة ، فقطع عبد الرحمن بن سمرة يده ، فكان يقال له الأقطع ، وكان ابنه نصر يكنى أبا الليث ، ولاء هشام بن عبد الملك خراسان فلم يزل واليا عليها عشر سنين حتي وقعت الفتنة ، فخرج يريد العراق فمات بالطريق ، بناحية ساوة . وهو صاحب الأبيات التي بعث بها إلى مروان بن محمد آخر ملوك بني أمية حين ظهر أبو مسلم الخراساني يدعوه أول الأمر لإبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ، وهذه الأبيات هي قوله :

أرى بين الرماد وميض نار ويوشك أن يكون له ضرام
فإن النار بالعودين تدكي وإن الحرب أولها الكلام
أقول من التعجب : ليت شعري أليساظ أمية أم نيام ؟
فإن يك قومنا أضحوا نياما فقل : قوموا فقد حان القيام

وانظر (معارف بن قتيبة ١٨٠ ومروج الذهب ٢/٣٥٥ وما بعدها ، وكامل ابن الأثير ٧٩/٥ ، ١٠٧ ، ٩٩ ، ٩٤ ، ١١٩ ، ١٥٣)

(٢) سنأى قريبا ترجمته (في ص ١٤٤ من هذا الجزء) عند كلام المؤلف على مقتل الحسين السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .

قُبُورٌ بِكُوفَانٍ وَأُخْرَى بِطَائِيَةِ وَأُخْرَى بِفَخٍّ نَالَهَا صَلَوَاتِي^(١)
وَأُخْرَى بِأَرْضِ الْجَوْزْجَانِ مَحَلُّهَا وَأُخْرَى بِبَاخْمَرًا لَدَى الْغُرَبَاتِ^(٢)

يعنى بالقبور التي بأرض الجوزجان « يحيى بن زيد » ومن قتل معه .
والزَيْدِيَّةُ سِتُّ فِرَقٍ^(٣) :

(١) كوفان : أراد الكوفة ، وبها قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وجماعة
من أهل البيت ، وطيبة - بفتح الطاء وسكون الياء - هى مدينة الرسول صلى الله
عليه وسلم ، وفيها قتل أيضا جماعة من أهل البيت منهم محمد بن عبد الله بن الحسن
الذى قتله عيسى بن موسى الهاشمى (وانظر ص ٧١ من هذا الجزء) وفخ - بفتح
الفاء وتشديد الحاء المعجمة - واد بمسكة ، وفيه قتل أبو عبد الله الحسين بن علي بن
الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان قد خرج يدعو إلى نفسه
فى ذى القعدة سنة ١٦٩ وبإيعاز جماعة من العلويين بالخلافة بالمدينة ، وخرج إلى مكة
فلما كان بفخ لقيته جيوش بنى العباس وعليهم العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن
العباس ، فالتقوا يوم التروية من سنة ١٦٩ ، فبذلوا له الأمان ، فقال : الأمان أريد ،
فيقال : إن مباركا التركى رشقه بسهم فمات ، وحمل رأسه إلى الهادى ، وقتلوا جماعة
من عسكره وأهل بيته ، فبقى قتلاهم ثلاثة أيام حتى أكلتهم السباع ، ولهذا يقال :
لم تكن مصيبة بعد كربلاء التي قتل فيها أبو عبد الله الحسين السبط أشد وأجع من
فخ (انظر معجم البلدان فى مواد هذا البحث)

(٢) الجوزجان : اسم كورة واسعة من كور بلخ بخراسان ، وبها قتل يحيى بن
زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وبأخمر : موضع بين الكوفة وواسط ،
وهو إلى الكوفة أقرب ، وفيه كانت الوقعة بين أصحاب أبي جعفر المنصور وإبراهيم
بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وقتل إبراهيم هناك ، فقبره ثمة زار ،
والغربات : جمع غربة - بالتحريك - وهى عند أهل الحجاز شجرة ضخمة شاكة
خضراء يتخذ منها القطران ، وأهل بغداد لا يعرفون الغرب إلا شجر الخلاف (انظر
معجم البلدان)

(٣) قال المسعودى فى مروج الذهب (٢٢٠/٣) : « وقد ذكر جماعة من
مصنفي كتب المقالات والآراء والديانات ، كأبي عيسى محمد بن هارون الوراق وغيره ،

إلى سبيل ربه ، وكان عالما فاضلا ، فهو الإمام .
 وفرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على « الحسن » بعد عليّ
 وعلى « الحسين » بعد الحسن ؛ ليقوم واحد بعد واحد .
 وافترقت الجارودية في نوع آخر ثلاث فرق :
 فزعمت فرقة أن « محمد بن عبد الله بن الحسن ^(١) » لم يمت وأنه يخرج ويغلب .
 وفرقة أخرى زعمت أن « محمد بن القاسم ^(٢) » صاحب الطائفتان حتى لم يمت
 وأنه يخرج ويغلب .

(١) انظر ص ٧١ والهامشة رقم ١ في ص ١٣٢ من هذا الجزء .

(٢) هو محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ،
 وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين ، ويكنى أبا جعفر ، وكانت العامة
 تلقبه الصوفي لأنه كان يدمن لبس الثياب من الصوف الأبيض ، وكان من أهل العلم
 والفقه والدين والزهد ، وكان يذهب إلى القول بالعدل والتوحيد ، ويرى رأى الزيدية
 الجارودية . خرج في أيام المعتصم بالطالقان ، فأخذه عبد الله بن طاهر ، ووجه به
 إلى المعتصم بعد وقائع كانت بينه وبينه ، فحبس - فيما ذكر - بسامرا عند مسرور
 الخادم ، في محبس ضيق ، ثم حول إلى موضع آخر ، وأجرى عليه طعام ، ووكّل به قوم
 يحفظونه ، فلما كان ليلة الفطر واشتغل الناس بالعيد والتهنئة (وذلك في سنة ٢١٩)
 هرب من الحبس ليلا ، دلى إليه جبل من كوة كانت في أعلى البيت يدخل منها الضوء ،
 فلما أصبحوا أتوه بالطعام فلم يجدوه ، ولم يعثرله بعدها على أثر (انظر الكامل لابن الأثير
 ١٦٢/٦ بولاق) وقد توزع في محمد بن القاسم هذا : فمن قائل يقول : إنه قتل بالسّم
 ومنهم من يقول : إن ناسا من شيعته من الطالقان أتوا البستان الذي حبس فيه فتأتوا
 للخدمة فيه من غرس وزراعة ، وأخذوا سلام من الحبال واللبود ، وبقبوا الأزج
 وأخرجوه فذهبوا به ، فلم يعرف له خبر إلى هذه الغاية ، وقد انقاد إلى إمامته خلق
 كثير من الزيدية . ومنهم خلق كثير يزعمون أن محمدًا لم يمت وأنه حي يرزق ،
 وأنه يخرج فيملؤها عدلا كما ملئت جورا ، وأنه مهدي هذه الأمة ، وأكثر هؤلاء
 بناحية الكوفة وجبال طبرستان وكثير من خراسان ، وقول هؤلاء في محمد بن القاسم
 نحو قول رافضة الكيسانية في محمد بن الحنفية ونحو قول الواقعية في موسى بن موسى
 ابن جعفر وهم المبطورة (وانظر مروج الذهب للمسعودي ٥٣/٤ بتحقيقنا)

وفرقه قالت مثل ذلك في « يحيى بن عمر ^(١) » صاحب الكوفة
 (٢) والفرقة الثانية من الزيدية « السليمانية » ^(٢) أصحاب « سليمان بن جرير السليمانية
 الزيدى » ^(٣).

يزعمون أن الإمامة شورى ، وأنها تصلح بعقد رجلين من خيار المسلمين ،
 وأنها قد تصلح في المفضول وإن كان الفاضل أفضل في كل حال ، ويثبتون
 إمامة الشيخين أبي بكر وعمر .

وحكى « زرقان » عن سليمان بن جرير أنه كان يزعم أن بيعة أبي بكر وعمر
 خطأ لا يستحقان عليها اسم الفسق من قبل التأويل ، وأن الأمة قد تركت الأصلح
 في بيعتهم إياها .

(١) هو أبو الحسن يحيى بن عمر بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي
 ابن أبي طالب ، أمه فاطمة بنت الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر
 ابن أبي طالب ، كان رجلا فارسا شجاعا شديد البدن مجتمع القلب بعيدا من رهق
 الشباب وما يعاب به مثله ، وكان قد خرج في أيام المتوكل إلى خراسان ، فردّه
 عبد الله بن طاهر ، فأمر المتوكل بتسليمه إلى عمر بن الفرج الرخجى ، فسلم إليه ،
 فكلمه بكلام فيه بعض الغلظة ، فرد عليه يحيى وشمته ، فشكا ذلك إلى المتوكل ، فأمر
 به فضرب درأ ، ثم حبسه في دار الفتح بن خاقان ، فمكث على ذلك مدة ، ثم
 أطلق ، فمضى إلى بغداد ، فلم يزل بها حينما حتى خرج إلى الكوفة ، فدعا إلى الرضا
 من آل محمد صلى الله عليه وسلم ، وأظهر العدل وحسن السيرة بها ، فندب له محمد
 ابن عبد الله بن طاهر ابن عمه الحسين بن إسماعيل وضم إليه جماعة من القواد ،
 فلما اتفق الجمعان لم يزل يحيى يقا تل حتى قتل ، وكان خروجه الآخر في سنة ثمان وأربعين
 ومائتين في عهد المستعين بالله ، وقيل : في سنة خمسين ومائتين (وانظر مروج
 الذهب للمسعودى ١٤٧/٤ بتحقيقنا ، وكامل ابن الأثير ٤٣/٧ بولاق) .

(٢) يسميها بعض المؤلفين « الجريرية » (انظر خطط المقرئى ٣٥٢/٢)
 وسمّاها في التبصير (ص ١٧) وفي الملل والنحل (٢٥٩/١) السليمانية كما سماها
 المؤلف ، ونص في الفرق بين الفرق (ص ٢٤) على أن كلا من الاسمين يقال .
 (٣) وقع في خطط المقرئى دون ما عداه « سليم بن جرير » .

وكان سليمان بن جرير يُقدِّم على عثمان ويكفره عند الأحداث التي نُفِيت عليه ، ويزعم أنه قد ثبت عنده أن علي بن أبي طالب لا يضل ، ولا تقوم عليه شهادة عادلة بضلالة ، ولا يوجب علم هذه النكته على العامة ؛ إذ كان إنما تجب هذه النكته من طريق الروايات الصحيحة عنده .

البترية (٣) والفرقة الثالثة من الزيدية « البُترية » أصحاب « الحسن بن صالح ابن حنبل »^(١) وأصحاب « كثير النواء » .

وإنما سموا « بُترية » لأن « كثيرا » كان يلقب بالأبتر .

يزعمون أن علياً أفضلُ الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأولاهم بالإمامة ، وأنَّ بيعة أبي بكر وعمر ليست خطأ ؛ لأن علياً ترك ذلك لها ، ويقفون في عثمان وفي قتلته ، ولا يُقدِّمون عليه يا كفار ، وينكرون رجعة الأموات

(١) قال ابن النديم في الفهرست (٢٥٣) : « ولد الحسن بن صالح بن حنبل سنة مائة ، ومات متخفياً سنة ثمان وستين ومائة ، وكان من كبار الشيعة الزيدية وعظماهم وعلمائهم ، وكان فقيهاً متكلماً ، وله من الكتب : كتاب التوحيد ، كتاب إمامة ولد علي من فاطمة ، كتاب الجامع في الفقه ، وللحسن أخوان : أحدهما علي بن صالح ، والآخر صالح بن صالح ، هؤلاء على مذهب أخيهما الحسن ، وكان علي متكلماً ، قال محمد بن إسحاق : أكثر علماء المحدثين زيدية ، وكذلك قوم من الفقهاء المحدثين مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وجملة المحدثين » اهـ بحروفيه ، ومن التحريف ما وقع في خطط المقرئ (٣٥٢/٢) حيث جاء فيه « ومنهم البترية أصحاب الحسن ابن صالح بن كثير الأبتر » اهـ ، وأحسب أصل العبارة « أصحاب الحسن بن صالح وكثير الأبتر » ومن أعجب العجب ما وقع في القاموس وشرحه « والأبتر لقب المغيرة ابن سعد ، والبترية من الزيدية — بالضم — تنسب إليه ، وضبطها لحافظ بالقنع » اهـ ، والمغيرة بن سعد رافضى ليس من الزيدية في قليل ولا كثير ، وجعل صاحب الملل والنحل (٢٦١/١) هذه الفرقة فرقتين : إحداهما الصالحية ، وهم أتباع الحسن ابن صالح بن حنبل ، وثانيتهما البترية أصحاب كثير النواء ، ولكنه نص علي أن مقالتهما واحدة .

إلى الدنيا، ولا يَرَوْنَ لعلّ إمامةً إلا حين بويع ، وقد حُكي أن « الحسن بن صالح بن حنّ » كان يتبرأ من عثمان - رضوان الله عليه ! - بعد الأحداث التي نُقِمَتْ عليه .

(٤) والفرقة الرابعة من الزيدية « النعيمية » (١) أصحاب « نعيم بن اليان » (٢) .

النعيمية

يزعمون أن عليّاً كان مستحقاً للإمامة ، وأنه أفضل الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم ! - وأن الأمة ليست بمخطئة خطأ إثم في أن وَلّت أبا بكر وعمر - رضوان الله عليهما ! - ولكنها مخطئة خطأ بيناً في ترك الأفضل ، وتبرءوا من عثمان ، ومن مُحَارِبِ علي ، وشهدوا عليه بالكفر .

(٥) والفرقة الخامسة من الزيدية : يتبرءون من أبي بكر وعمر ، ولا ينكرون رجعة الأموات قبل يوم القيامة .

(٦) والفرقة السادسة من الزيدية يتولّون أبا بكر وعمر ، ولا يتبرءون ممن

اليقونية

يرى منهم ، وينكرون رجعة الأموات ، ويتبرءون ممن دان بها ، وهم « اليقونية » أصحاب رجل يدعى « يعقوب » .

قول الزيدية

في الباري

عز وجل

واختلفت الزيدية في الباري عز وجل : أيقال إنه شيء أم لا ؟

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم — وهم جمهور الزيدية — يزعمون أن الباري

عز وجل شيء لا كالأشياء ، ولا تشبهه الأشياء .

(١) وقع هذا الاسم في مروج الذهب « النعيمية » وفي نسخة منه « العقية »

وكلاهما تحريف (وانظر عبارته التي أثارناها لك في ص ١٣٢ من هذا الجزء) .

(٢) لعل هذه الفرقة هي التي سماها المسعودي « اليمانية » وذكر أنها منسوبة إلى محمد

بن اليان ، ولم أعر على ترجمة نعيم بن اليان ولا لمحمد بن اليان فيما بين يدي الآن من المراجع

(٢) والفرقة الثانية منهم : لا يقولون إن الباري شئ ، فإن قيل لهم :
افتقولون «إنه ليس بشئ» ؟ قالوا : لا نقول إنه ليس بشئ .

واختلفت الزيدية في الأسماء والصفات .

وهم فرقتان :

قول الزيدية
في الأسماء
والصفات

(١) فالفرقة الأولى منهم : أصحاب «سليمان بن جرير الزيدي» .
يزعمون أن الباري عالم يعلم لا هو هو ولا غيره ، وأن علمه شئ ، قادر
بقدره لا هي هو ولا غيره ، وأن قدرته شئ ، وكذلك قولهم في سائر صفات النفس ،
كالحياة والسمع والبصر ، وسائر صفات الذات ، ولا يقولون إن الصفات أشياء ،
ويقولون : وجه الله هو الله ، يزعمون أن الله — سبحانه ! — يزل مريدا ،
وأنه لم يزل كارها للمعاصي ولأن يُعصى ، وأن الإرادة للشئ هي الكراهة لضده ،
وكذلك لم يزل راضيا ، ولم يزل ساخطا ، وسخطه على الكافرين هو رضاه
بتعذيبهم ، ورضاه بتعذيبهم هو سخطه عليهم ، ورضا الله عن المؤمنين هو سخطه
أن يعذبهم ، وسخطه أن يعذبهم هو رضاه أن يغفر لهم ، وقالوا : لا نقول سخطه
على الكافرين هو رضاه عن المؤمنين .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الباري عز وجل عالم قادر سميع
بصير ، بغير علم وحياة وقدره وسمع وبصر ، وكذلك قولهم في سائر صفات الذات ،
ويمنعون أن يقولوا : لم يزل الباري مريدا ، ولم يزل كارها ، ولم يزل راضيا ،
ولم يزل ساخطا .

واختلفت الزيدية في الباري عز وجل : هل يوصف بالقدرة على أن يظلم
ويكذب ؟ .
وهم فرقتان :

قول الزيدية
في قدرة الباري
على الظلم
والكذب

(١) فالفرقة الأولى منهم : أصحاب « سليمان بن جرير الزيدى » .
يزعمون أن البارئ لا يوصف بالقدرة على أن يظلم ويحور ، ولا يقال « لا يقدر » ؛
لأنه يستحيل أن يظلم ويكذب ، وأحالوا قول القائل « يقدر الله على أن يظلم
ويكذب » وأحالوا سؤاله .

وكان سليمان بن جرير يجيب عن قول القائل « يقدر الله على ما علم أنه لا يفعله » ؟
أن هذا الكلام له وجهان : إن كان السائل يعنى ما علمه أنه لا يفعله مما جاء
الخبير بأنه لا يفعله فلا يجوز القول « يقدر عليه » ولا « لا يقدر عليه » ؛ لأن القول بذلك
محال ، وأما ما لم يأت به خبر فإن كان مما فى العقول دفعه فإن الله عز وجل لا يوصف
به ، وإن من وصفه به محيل ، فالجواب فى ذلك مثل الجواب فيما جاء الخبر بأنه
لا يكون ، وأما ما لم يأت به خبر وليس فى العقول ما يدفعه ؛ فإن القول « إنه يقدر
على ذلك » جائز ، وإنما جاز القول فى ذلك لجهلنا بالمغيب فيه ، ولأنه ليس فى عقولنا
ما يدفعه ، وإنا قد رأينا مثله مخلوقا .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن البارئ عز وجل يوصف بالقدرة
على أن يظلم ويكذب ولا يظلم ولا يكذب ، وأنه قادر على ما علم وأخبر أنه لا يفعله
أن يفعله .

قول الزيدية فى
خلق الاعمال

واختلفت الزيدية فى خلق الأعمال .
وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن أعمال العباد مخلوقة لله ، خلقها وأبدعها
واخترعها بعد أن لم تكن ، فهى محدثة له مخترعة .

(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنها غير مخلوقة لله ، ولا محدثة له
مخترعة ، وإنما هى كسب للعباد أخذوها واخترعوها وأبدعوها وقفلوها .

قول الزيدية
في الاستطاعة

واختلفت الزيدية في الاستطاعة .

وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الاستطاعة مع الفعل ، والأسر قبل الفعل ،
والشيء الذي يفعل به الإيمان هو الذي يفعل به الكفر ، وهذا قول بعض الزيدية .
(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي مع
الفعل مشغولة بالفعل في حال الفعل ، وإنما يستطيع الفعل إذا فعله ، هكذا حكى
بعض المتكلمين عن « سليمان بن جرير » .

وقرأت في كتاب لسليمان بن جرير أن الاستطاعة بعض المستطيع ، وأن
الاستطاعة مجاورة [له] مازجة كما زججه الدهنين .

(٣) والفرقة الثالثة منهم : يزعمون أن الاستطاعة قبل الفعل ، وأن الأمر
قبل الفعل ، وأنه لا يوصف الإنسان بأنه يستطيع للشيء قادر عليه في حال كونه .

قول الزيدية
في الإيمان
والكفر

واختلفت الزيدية في الإيمان والكفر .

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن الإيمان المعرفة والإقرار واجتناب
ما جاء فيه الوعيد ، وجعلوا مواجهة ما فيه الوعيد كفرا ، ليس بشرك ولا جحود ،
بل هو كفر نعمة ، وكذلك قولهم في المتأولين إذا قالوا قولا هو عصيان وفسق
(٢) والفرقة الثانية منهم : يزعمون أن الإيمان جميع الطاعات ، وليس
ارتكاب كل ما جاء فيه الوعيد كفرا ، وهذا قول قوم من متأخريهم ، فأما جمهورهم
وأوائلهم فقولهم القول الأول .

قول الزيدية
في مرتكب
الكبيرة

وأجمعت الزيدية أن أصحاب الكبائر كلهم مُعَذَّبُونَ في النار ، خالدون فيها ،
مخلدون أبدا ، لا يُخْرَجُونَ منها ولا يُعَمِّبُونَ عنها .

وأجمعوا جميعاً على تصويب علي بن أبي طالب في حربه ، وعلى تخطئة من خاتمه .

واختلفت الزيدية في اجتهاد الرأي :

قولهم في
اجتهاد الرأي

وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن اجتهاد الرأي جائز في الأحكام .

(٢) والفرقة الثانية منهم : ينكرون ذلك ، ويفكرون الاجتهاد في الأحكام

قولهم في
تحكيم على

وأجمعت الزيدية أن علياً كان مصيباً في تحكيمه الحكمين ، وأنه إنما حكم لما خاف على عسكره الفساد ، وكان الأمر عنده بيناً واضحاً ، فنظر للمسلمين ليتألفهم ، وإنما أمرها أن يحكما بكتاب الله عز وجل ، فخالفا ، فهما اللذان أخطأ ، وأصاب هو .

قولهم في
الخروج على
الأمّة وفي
الصلاة خلف
مخالفيهم

والزيدية بأجمعها ، ترى السيف والعرض على أئمة الجور وإزالة الظلم وإقامة الحق وهي بأجمعها لا ترى الصلاة خلف الفاجر ، ولا تراها إلا خلف من ليس بفاسق .

وأجمعت الروافض والزيدية على تفضيل علي على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى أنه ليس بعد النبي صلى الله عليه وسلم أفضل منه .

ذكر من خرج
من آل البيت

هذا ذكر من خرج من آل النبي صلى الله عليه وسلم :

(١) خرج «الحسين بن علي بن أبي طالب» (١) رضى الله عنه منكراً على

يزيد بن معاوية ما أظهر من ظلمه ، فُقُتِلَ بكر بلاء - رضوان الله عليه - وحديثه

(١) قد مضت ترجمته في ص ٨٣ من هذا الجزء

مشهور ، وقتله عمر بن سعد ، وكان الذي أنفذَ لحاربته عبيدُ الله بن زياد ، وحمل رأسُ الحسين إلى يزيد بن معاوية ، فلما وضع بين يديه نكّته ثناياه - التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبلها - بقضيبه ، وحمل إليه بنو الحسين وبناته وسائر نسائه على الأفقاب ، فهم بقتل الذكور ، فكشف عن عاناتهم ينظر إليهم : هل أنبتوا أم لا ؟ ثم من عليهم .

وقُتل مع الحسين من آل النبي صلى الله عليه وسلم ابنه « علي الأكبر » ومن ولد أخيه الحسن « عبدُ الله بن الحسن » و « القاسم بن الحسن » و « أبو بكر ابن الحسن » ومن إخوته « العباس بن علي » و « عبدُ الله بن علي » و « جعفر ابن علي » و « عثمان بن علي » و « وأبو بكر بن علي » و « محمد بن علي » وهو محمد الأصغر ، ومن ولد جعفر بن أبي طالب « محمد بن عبد الله بن جعفر » و « عون بن عبد الله » ومن ولد عقيل « عبدُ الله بن عقيل » وقُتل « مسلم بن عقيل » بالسكوفة ، و « عبدُ الرحمن بن عقيل » و « جعفر بن عقيل » و « عبدُ الله ابن مسلم بن عقيل » .

وفي قتل الحسين يقول « ابن أبي رمح الخزاعي »^(١) :

وإنَّ قَتِيلَ الطَّفِّ من آلِ هاشم أَذَلَّ رَقَابًا من قَرِيشٍ فَذَلَّتْ
مررت على أبياتِ آلِ محمدٍ فلم أرَها أمثالَها يومَ حُلَّتْ
فلا يبعد الله الديارَ وأهلَها وإنْ أصبحت من أهلِها قد تَحَلَّتْ^(٢)

(١) نسبها ياقوت (٥٢/٦) إلى أبي دهل الجحى ، واسم أبي دهل وهب ابن زمعة بن أسيد من بني جمح ، وأمه من هذيل ، ونسبها أبو الفرج الأصبهاني في في مقاتل الطالبين (١٢١) وابن عساكر في تاريخه (المختصر ٤/٣٤٢) والمسمودي (مروج الذهب ٣/٧٤) إلى سليمان بن قتة ، ونسبها ابن الأثير (الكامل ٤/٤٠٠ بولاق) إلى التيمى تيم بن مرة .

(٢) في المصادر التي ذكرناها * وإن أصبحت منهم برغمي تخلت *

وكانوا رجاء ثم عادوا رزيةً لقد عظمت تلك الرزايا وجلّت
ألم تر أن الأرض أمنت مريضةً لفقد حسين والبلاد أفسحرت
وفي ذلك يقول «منصور النمرى» (١) :

متى يشفيك دمعك من هُمُولٍ ويبرُد ما بقلبك من غَلِيلٍ ؟
ألا ياربّ ذى حَزَنٍ تَعَانَى بصبرٍ فاستراح إلى العَوِيلِ
قتيلٌ ما قَتِيلُ بنى زيادٍ ألا أبى ونفسى من قَتِيلِ
غَدَتْ بِيضُ الصَّفَايِخِ والعَوَالِي بأيدي كلّ ذى نَسَبٍ دَخِيلِ
جنودٌ ضلالةً بهمُ استَدَلَّتْ على إسلام أبناء الجهولِ
غداً يلوأثمهم عمرُ بنُ سعدٍ فأوردهم على شربٍ وَيِيلِ
معاشر أودعت أيامُ بدرٍ صدورهمُ وديعاتِ التبولِ

(١) هو منصور بن الزبرقان بن مسلمة ، النمرى ، الربعى ، من النمر بن قاسط
ثم من ربيعة بن زرار ، من شعراء الدولة العباسية ، من أهل الجزيرة ، وهو تلميذ
كلثوم بن عمرو العتّابى ، وراويته ، وعنه أخذ ، ومن بحره استقى ، وبمذهبه تشبه ،
أوصله العتّابى إلى الرشيد ، فخطب عنده ، وعرف مذهب الرشيد فى الشعر وإرادته
أن يصل مدحه إياه بنفى الإمامة عن ولد على بن أبى طالب والطنن عليهم ، وعلم
مغزاه فى ذلك مما كان يبلغه من تقديم مروان بن أبى حفصة وتفضيله إياه على الشعراء
فى الجوائز ، فسلك مذهب مروان فى ذلك ، ونحاه نحوه ، ولم يصرح بالهجاء والسب
كما كان يفعل مروان ، ولكنه حام ولم يقع ، وأوماً ولم يحقق ، لأنه كان يتشيع ،
وكان مروان شديد العداوة لآل أبى طالب ، وكان ينطق عن نية قوية يقصد بها
طلب الدنيا فلا يبق ولا يذر (انظر الأغاني لأبى الفرج الأصبهاني) وإن يكن منصور
قال هذه الأبيات التى رواها المؤلف فهو قد قالها متأخراً بعد الحادثة بزمان ، وقد
قال أبو الفرج فى مقالن الطالبيين بعد أن روى أبيات سليمان بن قتة السابقة : « وقد
رئى الحسين بن على — صلوات الله عليه ! — جماعة من متأخري الشعراء أستغنى
عن ذكرهم فى هذا الموضع كراهية الإطالة ، وأما من تقدم فما وقع إلينا شيء رئى
به ، وكانت الشعراء لا تقدم على ذلك ، مخافة من بنى أمية ، وخشية منهم » ا هـ .

أَرِيقَ دَمِ الْحُسَيْنِ فَلَمْ يَرَاغُوا وَفِي الْأَحْيَاءِ أَمْوَاتُ الْعُقُولِ
وَالْقَصِيدَةُ طَوِيلَةٌ .

وَفِي ذَلِكَ قَالَ « دِعْبِل » ^(١) :

قُبُورٌ بِكُوفَانٍ ، وَأُخْرَى بِطَيِّبَةٍ وَأُخْرَى بِفَخٍّ نَالَهَا صَلَوَاتِي
وَأُخْرَى بِأَرْضِ الْجَوْزْجَانِ مَحَلِّهَا وَأُخْرَى بِبَاخَرَا لَدَى الْغَرَبَاتِ
فَأَمَّا الْمِصَّاتُ الَّتِي لَسْتُ وَاصِفَا مِبَالِغَهَا مِنِّي بِكُنْهٍ صِفَاتِ
قُبُورٍ لَدَى النَّهْرِ مِنْ أَرْضِ كَرْبَلَا مُعَرِّمُهُمْ مِنْهَا بِشَطِّ فِرَاتِ

(٢) ثُمَّ خَرَجَ « زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ » - ^(٣) رِضْوَانُ
اللَّهِ عَلَيْهِمْ ! - بِالسَّكُوفَةِ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، وَوَالِيِ الْعِرَاقِ يَوْمَئِذٍ يُوسُفُ بْنُ عَمْرِو
الثَّقَفِيِّ ، فَتَقَاتَلَا بِالْمَرْكَةِ [وَدُفِنَ] فَعَلِمَ بِهِ يُوسُفُ بْنُ عَمْرِو ، فَنَبَشَهُ ، وَصَلَبَهُ ، ثُمَّ كَتَبَ
هِشَامُ بِأَمْرِ بَأْنِ يُحْرَقُ ، فَأُحْرِقَ ، وَنَسِفَ رِمَادَهُ فِي الْفِرَاتِ .

وَقَالَ فِي ذَلِكَ يُحْيَى بْنُ زَيْدٍ :

لَسْتُ قَتِيلٌ مَعَشَرٌ يُطْلَبُونَهُ وَلَيْسَ لَزِيدٍ بِالْعِرَاقَيْنِ طَالِبُ

(٣) ثُمَّ خَرَجَ « يُحْيَى بْنُ زَيْدٍ » ^(٤) بِأَرْضِ الْجَوْزْجَانِ عَلَى الْوَلِيدِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ
عَبْدِ الْمَلِكِ ، فَوَجَّهُ نَهْرُ بْنُ سَيَّارِ اللَّيْثِيِّ صَاحِبُ خِرَاسَانَ إِلَى يُحْيَى بْنِ زَيْدٍ « سَلَّمَ

(١) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ دِعْبِلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَزِينَ بْنِ سُلَيْمَانَ ، الْخَزَاعِمِيُّ ، وَقِيلَ فِي نَسَبِهِ
غَيْرُ ذَلِكَ ، وَقِيلَ : إِنَّ اسْمَهُ الْحُسَيْنُ ، وَقِيلَ : عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَقِيلَ : مُحَمَّدٌ ، وَكَانَ
شَاعِرًا مَجِيدًا ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ بَذِيءَ اللِّسَانِ ، مُوَلَّعًا بِالْهَجْوِ وَالْحَطِّ مِنْ أَقْدَارِ النَّاسِ ،
وَهَجَا الْخُلَفَاءَ مِنْ دُونِهِمْ ، وَطَالَ عَمْرُهُ فَكَانَ يَقُولُ : لِي خَمْسُونَ سَنَةً أَحْمَلُ خَشْبَتِي
عَلَى كَتِفِي أَدُورُ عَلَى مَنْ يَصْلُبُنِي عَلَيْهَا فَمَا أَجِدُ مِنْ يَفْعَلِ ذَلِكَ ، وَكَانَتْ وَلَادَةُ دِعْبِلِ
فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ (انْظُرِ التَّرْجُمَةَ رَقْمَ
٢١٣ فِي ابْنِ خُلَسَّانَ ٣٤/٢) ثُمَّ انْظُرْ بَعْدَ ذَلِكَ (ص ١٣١ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ)

(٢) انْظُرِ الْهَامِشَةَ رَقْمَ ١ فِي ص ١٢٩ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ

(٣) انْظُرِ الْهَامِشَةَ رَقْمَ ١ فِي ص ١٣٠ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ

ابن أخوز المازني ، غارب يحيى بن زيد ، فقتل في المعركة ، ودُفِن في بعض الجبانات
(٤) ثم خرج « محمد بن عبد الله ^(١) بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب »
بالمدينة ، وبويع له في الآفاق ، فبعث إليه أبو جعفر المنصور بعيسى بن
موسى وحميد بن قحطبة ، غارب محمد حتى قتل . ومات تحت الهدم أبوه
« عبد الله بن الحسن بن الحسن » و« علي بن الحسن بن الحسن » ، وقُتِلَ بسببه رجال
من أهل بيته ، ووجه محمد بن عبد الله أخاه « إدريس بن عبد الله » إلى المغرب ،
ولولده هناك مملكة .

محمد بن عبد الله
بن الحسن بن
الحسن

(٥) ثم خرج بعد محمد بن عبد الله أخوه « إبراهيم ^(٢) بن عبد الله بن الحسن
ابن الحسن بن علي بن أبي طالب » بالبصرة ، فقلب عليها وعلى الأهواز وعلى
فارس وأكثر السواد ، وشخص عن البصرة في المعتزلة وغيرهم من الزيدية يريد
محاربة المنصور ومعه « عيسى بن زيد بن علي » ، فبعث إليه أبو جعفر بعيسى بن
موسى وسعيد بن سلم ، غاربهما إبراهيم حتى قتل ، وقتلت المعتزلة بين يديه .

إبراهيم بن
عبد الله بن
الحسن بن
الحسن

(٦) ثم خرج « الحسين بن علي بن الحسن ^(٣) بن الحسن [بن الحسن] بن
علي بن أبي طالب » ، والتقوا بفتح ، وبايعه الناس ، وعسكر بفتح على ستة أميال
من مكة ، فخرج إليه عيسى بن موسى في أربعة آلاف ، فقتل الحسين وأكثر
من معه ، ولم يحسرا أحد أن يدفنهم ، حتى أكلت السباع بعضهم ، وقتل مع الحسين
صاحب فتح وبسببه رجال من أهل بيته ، وفي قتيل فتح يقول صاحب البصرة :

الحسين بن
علي بن الحسن
بن الحسن بن
الحسن بن علي

هاج التذكر للفرود سقاما ونفى المنام فما أحس مناما
منع الرقاد جنون عيني عصبة قتلوا بمنعرج الحجون كراما

(١) انظر الهامشة رقم ٣ في ص ٦٨ من هذا الجزء ، وما بعدها

(٢) انظر ص ٧١ والهامشة رقم ١ في ص ١٣٤

(٣) انظر الهامشة رقم ١ في ص ١٣٢ من هذا الجزء .

- (٧) ثم خرج « يحيى بن عبد الله »^(١) بن الحسن بن الحسن بن علي « أبي جعفر » ، وصار إلى الدِّيلم ، ثم قتل .
- (٨) ثم خرج بتاهرت^(٢) السفلى « محمد بن جعفر بن يحيى بن عبد الله بن الحسن » ، فقلب عليها ، وصارت في أيديهم^(٣) .

(١) هو أبو الحسن يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب — عليهم السلام — وأمه قريبة بنت عبد الله ، وكان حسن المذهب والهدى مقدما في أهل بيته بعيدا مما يعاب على مثله ، وقد روى الحديث ، وأكثر الرواية عن جعفر بن محمد ، وروى عن أبيه وعن أخيه محمد ، وعن أبان بن تغلب ، وروي عنه بكار بن زياد ويحيى بن مساور وعمرو بن حماد ، وكان قصيرا آدم ، حسن الوجه والجسم تعرف سلالة الأنبياء في وجهه ، وأوصى إليه جعفر بن محمد لما حضرته الوفاة ، وقول المؤلف « خرج على أبي جعفر » ليس مستقيما ، فإنه خرج على هارون الرشيد ، وذلك أنه كان مع أصحاب فخر ، فلما قتلوا استتر مدة يحول في البلدان ويطلب موضعا يلجأ إليه ، وعلم الفضل بن يحيى بمكانه في بعض النواحي ، فأمره بالانتقال عنه ، وقصد الديلم ، وكتب له منشورا ألا يتعرض إليه أحد ، فمضى متكررا حتى أتى الديلم ، وبلغ الرشيد خبره وهو في بعض الطريق ، فولى الفضل بن يحيى نواحي المشرق وأمره بالخروج إلى يحيى ، فذهب الفضل واحتال حتى أقدم يحيى معه على الرشيد ، ثم كان إطلاق سراحه على يد الفضل بعض أسباب نسكة الرشيد بالبرامكة (انظر مقاتل الطالبين ٤٦٣ وما بعدها)

(٢) تاهرت — بفتح الهاء وسكون الراء ، وفي آخره تاء — اسم لمدينتين متقابلتين بأقصى المغرب يقال لإحدهما تاهرت القديمة وللأخرى تاهرت الحديثة ، بينهما وبين المسيلة ست مراحل (معجم البلدان لياقوت ٣٥٤/٢)

(٣) الذي خرج إلى بلاد المغرب واستولى عليها هو إدريس بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وكان قد أفلت من وقعة فخر ومعه مولى له يقال له راشد ، فخرج به في جملة حاج مصر وإفريقية إلى أن تهيأت لها فرصة دخلا فيها بلاد البربر عند فاس وطنجة فأقاما بها واستجابت البربر لإدريس ، ولما بلغ الرشيد أمره اغتم لذلك غما شديداً ، فدبّزله من ذهب إليه فسمه ، فيقال : إن الذي سمه هو

(٩) ثم خرج بالكوفة في أيام المأمون «محمد بن (١) إبراهيم بن إسماعيل بن محمد بن إبراهيم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي» ودعا إليه «أبو السرايا»، والمأمون بجُرَّاسان، وأخذ «زيد بن موسى بن جعفر بن محمد» داعية له إلى البصرة، ثم مات بعد أربعة أشهر من خروجه، ودفن بالكوفة.

(١٠) فخرج بعده مع أبي السرايا «محمد بن محمد بن زيد بن علي بن الحسين محمد بن محمد ابن علي بن أبي طالب» فهزم زهير بن المسيب وهزم عبدوس [بن محمد] [بن أبي] ابن زيد بن علي خالد، وقتله، ثم توجه إليه هَرَمَةُ بن أعين فهزمه، وهرب مع أبي السرايا، فأخذ

سلمان بن جرير أحد متكلمي الزيدية، ويقال: بل الذي سمه الشيخ مولى المهدي، وكان طبيبا، وارجع إلى حديث المؤلف عن خروج محمد بن عبد الله بن الحسن (ص ١٤٥) (٥) كان سبب خروج محمد بن إبراهيم بن إسماعيل - وهو ابن طباطبا - أن رجلا اسمه نصر بن شبيب كان قد قدم حاجا، وكان متشيعا حسن المذهب، فلما ورد المدينة سأل عن بقايا أهل البيت، فدل على محمد بن إبراهيم لأنه كان يقارب الناس ويكلمهم في هذا الشأن، فأناه نصر بن شبيب، وما زال به إلى أن أجابه إلى الخروج، وتواعدا على اللقاء بالجزيرة، ولما انصرف الحاج خرج محمد بن إبراهيم في نفر من شيعته وأصحابه حتى قدموا على نصر بن شبيب للموعد، فجمع نصر أهله وعشيرته وأخبرهم وعرض عليهم معونته، فأجاب بعضهم وامتنع عليه بعض، ففترت عزيمة نصر وضعفت نيته، فمضى محمد بن إبراهيم راجعا إلى الحجاز، فلقى في طريقه أبا السرايا وهو السري بن منصور أحد بني ربيعة بن ذهل بن شيان، وكان أبو السرايا قد خالف السلطان ونابذه وعاث في نواصي السواد ثم صار إلى تلك الناحية فأقام بها خوفا على نفسه، وكان علوى الرأى ذا مذهب في التشيع، فدعاه محمد بن إبراهيم إلى نفسه، فأجابه وسر بذلك وقال له: انحدر إلى القررات حتى أوافي على ظهر الكوفة، وما زال محمد بن إبراهيم يتأهب لأمره ويدعو من يشق به إلى ما يراد حتى اجتمع له بشر كثير، وهم في ذلك ينتظرون أبا السرايا، وأقبل أبو السرايا لموعده، وخرج محمد بن إبراهيم وأظهر نفسه وبرز إلى ظهر الكوفة ثم دخل الكوفة وخطب الناس فأقبلوا على بيعته، ثم كان ما تسكفلت كتب التاريخ ببيانه، ومات محمد بن إبراهيم وأوصى إلى أبي السرايا (انظر مقاتل الطالبين ص ٥١٨ - ٥٣٦)

في طريق خراسان ، فوجه بهما إلى الحسن بن سهل ، فقتل أبا السرايا ، وأظهر بعد ذلك موت محمد ، ويقال : إنه حمل إلى المأمون وهو بمرو ، فمات هناك .

(١١) وخرج باليمن والمأمون بخراسان « إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب »^(١) داعيةً لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل صاحب أبي السرايا ، فوجه إليه المأمون جيشاً ، فهزمه ، وصار إلى العراق ، فأمنه المأمون .

إبراهيم بن
موسى بن جعفر

(١٢) وخرج بعد دخول المأمون بغداداً أبو جعفر^(٢) « إبراهيم بن موسى بن جعفر

(١) هو إبراهيم بن موسى السكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ! وإبراهيم هذا أخو علي الرضا الذي كان المأمون العباسي بن هارون الرشيد قد جعله ولي عهده من بعده ، وكتب بذلك إلى الآفاق ، وبسبب هذا ثارت ثائرة العباسيين على المأمون وقرروا فيما بينهم خلعه ، وولوا إبراهيم بن المهدي مكانه ، فلم يتم أمره وهرب واختفى ، وإبراهيم بن موسى السكاظم كان مع أبي السرايا ، فعقد له أبو السرايا على اليمن بعد موت محمد بن إبراهيم ، فلما ذهب إبراهيم بن موسى إلى اليمن أذعن له أهلها بالطاعة بعد وقعة كانت بينهم يسيرة المدة ، وقال ابن الأثير في الكامل (١١٤/٦) بولاق) : « وفي هذه السنة (سنة ٢٠٠) ظهر إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمد وكان بمكة ، فلما بلغه خبر أبي السرايا وما كان منه سار إلى اليمن وبها إسحاق بن موسى بن عيسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عاملاً للمأمون ، فلما بلغه قرب إبراهيم من صنعاء سار منها نحو مكة ، فأتى المشاش ، فعسكر بها ، واجتمع بها إليه جماعة من أهل مكة هربوا من العلويين ، واستولى إبراهيم على اليمن ، وكان يسمى الجزار ؛ لكثرة من قتل باليمن وسبي وأخذ الأموال » ه ، وانظر مع ذلك مقاتل الطالبين (٥٣٤) وكامل ابن الأثير في غير ما تقدم ذكره (١١٦/٦) .

(٢) هكذا في أصول هذا الكتاب ، وليس بشيء ، وقد عثرت في النجوم الزاهرة (١٨٣/٢) في حوادث سنة ٢٠٧ على ما يأتي : « وفي هذه السنة خرج عبدالرحمن بن أحمد ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، يبلد عك من اليمن ، يدعو إلى الرضى من آل محمد صلى الله عليه وسلم ، وكان خروجه من سوء سيرة عامل

ابن محمد (٩) « فوجه إليه المأمون دينار بن عبد الله ، فصار إلى دينار في الأمان ، وقدم به على المأمون ، فمات .

(١٣) وخرج « محمد بن القاسم »^(١) من ولد الحسين بن علي ، بخراسان ، ببلدة يقال لها طالقان ، في خلافة المعتصم ، فوجه إليه عبد الله بن طاهر — وهو على خراسان — جيشاً ، فانهزم محمد ، ثم قدر عليه عبد الله بن طاهر ، فحمله إلى المعتصم فحبسه معه في قصره ، فاختلف الناس في أمره : فمن قائل يقول : هرب ، ومن قائل يقول : مات ، ومن الزيدية من يزعم أنه حي ، وأنه سيخرج .

(١٤) وخرج « محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي »^(٢) بمكة ،
 محمد بن جعفر
 ابن محمد بن علي

اليمن ، فبايعه خلق ، فوجه المأمون لحربه دينار بن عبد الله ، وكتب معه بأمانه ، فحج دينار ، ثم سار إلى اليمن حتى قرب من عبد الرحمن المذكور ، وبعث إليه بأمانه فقبله ، وعاد مع دينار إلى المأمون « اه ويظهر أن ما وقع بأصل الكتاب من تحريف النسخ فإن إبراهيم بن موسى بن جعفر قد تقدم الكلام على خروجه قبل هذا مباشرة ، وانظر كامل ابن الأثير (١٤٠/٦) .

(١) هو أبو جعفر محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب ، وأمه صفية بنت موسى بن عمر بن علي بن الحسين بن علي ، وقد تقدم ذكره في (ص ١٣٤ من هذا الجزء) (وانظر — مع ما عددنا هناك من المراجع — مقاتل الطالبين (٥٧٧) وكامل ابن الأثير (١٦٢/٦) وتاريخ الطبري في أحداث سنة ٢٢٩ من الهجرة ، والنجوم الزاهرة (٢٣٠/٢) .

(٢) هو أبو جعفر محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأمه أم ولد ، وكان شيخاً وادعاً محبباً ، مفارقاً لما عليه كثير من أهل بيته ، وكان يروى العلم عن أبيه جعفر بن محمد ، وكان الناس يكتبون عنه ، وكان يظهر سمعاً وزهداً ، وأمر المأمون آل أبي طالب بخراسان أن يركبوا مع غيره من آل أبي طالب فأبوا أن يركبوا إلا معه ، فلما رأى إصرارهم أقهرهم ، وكان سبب خروجه أن رجلاً في أيام أبي السرايا قد كتب كتاباً يسب فيه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع أهل البيت ، وكان محمد بن جعفر معزلاً تلك الأمور لم يدخل في شيء

وكان يلقب بديباجة؛ لحسن وجهه، داعيةً لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم، فلما مات محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم دعا نفسه، فوجه إليه المأمون عيسى الجلودى، فظفر به، فحمله إلى المأمون ببغداد، ثم أخرجه معه، فمات بمرجان.

الأفطس (١٥) وخرج «الأفطس»^(١) بالمدينة داعية لمحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، فلما مات محمد بن إبراهيم دعا إلى نفسه.

علي بن محمد (١٦) وخرج «علي بن محمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن عيسى ابن أبي طالب» بعده في خلافة المعتصم^(٢)، فقتله بنو مرة بن عامر.

منها. فجاءه الطالبيون فقرأوا عليه الكتاب، فلم يرد عليهم جواباً حتى دخل بيته، فخرج عليهم وقد لبس الدرع وتقلد السيف، ودعا إلى نفسه، وتسمى بالخلافة، وهو يتمثل:

لم أكن من جناتها علم الله، وإني بغيرها اليوم صال
وانظر مقاتل الطالبيين (٥٣٧ وما بعدها) وتاريخ بغداد (١١٣/٢ وما بعدها)
وتاريخ الطبري في حوادث سنة ٢٠٠ وكامل ابن الأثير (١١٥/٦).

(١) هو الحسين بن الحسن، وكان خروجه في سنة مائتين، وفي هذه السنة في الحرم نزع كسوة الكعبة وكساها كسوة أخرى أنفذهها أبو السرايا من الكوفة من القز، وتتبع ودائع بني العباس وأتباعهم وأخذها وأخذ أموال الناس، فهرب الناس منه، فلما بلغه قتل أبي السرايا، ورأى تغير الناس لسوء سيرة أصحابه؛ أتى هو وأصحابه إلى محمد بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، فلم يزل به حتى أجابه (انظر كامل ابن الأثير ١١٥/٦ وتاريخ الطبري ٣٣٣/١٠ مصر).

(٢) لم يذكر أبو الفرج في مقاتل الطالبيين علي بن محمد [بن أحمد] بن عيسى ابن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب فيمن خرج من الطالبيين في أيام المعتصم، ولا وجدته علي هذا الوجه في مرجع من مراجع التاريخ التي بين يدي علي كثرتها، وإنما ذكر فيمن خرج أيام المعتصم من الطالبيين: محمد بن القاسم بن علي بن عمر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وذكر علي بن محمد بن أحمد بن عيسى

(١٧) ثم خرج «الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب» الحسن بن زيد بطبرستان، في سنة خمسين ومائتين^(١)، والعامل بهاسليمان بن عبد الله بن طاهر، ابن الحسن فغلب عليها وعلى جرجان بعد حروب كثيرة، ثم خلف من بعده «محمد بن زيد»^(٢) ابن علي أخوه، ثم قتل محمد بن زيد بعد محاربة كانت بينه وبين محمد بن هارون.

(١٨) وخرج بقزوين «الكوكبي»، وهو من ولد الأرقط، واسمه «الحسين»^(٣) الكوكبي

ابن زيد فيمن خرج أيام المعتد، وقد سقط اسم «أحمد» جد علي هذا من أصل هذا الكتاب كما ترى.

(١) ذكر ابن الأثير في الكامل (١٣/٧) أنه خرج في سنة خمسين ومائتين يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسن بن زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو الحسين، وأمه فاطمة بنت الحسين بن عبد الله بن إسماعيل بن عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب، وقد ذكر سبب خروجه، وما حدث منه وله، وذكر أيضا أنه خرج في هذه السنة الحسن بن زيد بن محمد بن إسماعيل بن زيد بن الحسن ابن الحسين بن علي بن أبي طالب، بطبرستان، فانظره (١٣/٧) وما بعدها ثم انظر تاريخ الطبري (٩٠ و ٨٧ / ١١) وما ذكرناه تدرك أن جملة من الأسماء سقطت من هذا الكتاب في نسب الحسن بن زيد الخارج في عام ٢٥٠.

(٢) ذكر ابن الأثير في الكامل (١٤٩/٧) في حوادث سنة سبعين ومائتين قال: «وفي هذه السنة توفي الحسن بن زيد العلوي صاحب طبرستان في رجب، وكانت ولايته تسع عشرة سنة وثمانية أشهر وستة أيام، وولى مكانه أخوه محمد بن زيد وكان الحسن جوادا، امتدحه رجل فأعطاه عشرة آلاف درهم، وكان متواضعا لله تعالى، حكى عنه أنه مدحه شاعر فقال: * الله فرد وابن زيد فرد * فقال: بفيك الحجر يا كذاب، هلاقلت: * الله فرد. وابن زيد عيب * ثم نزل عن مكانه وخر ساجدا لله تعالى، وألصق خده بالتراب، وحرّم الشعر» اه وانظر بعد ذلك الكامل أيضا (١٥١/٧ و ١٥٦ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٨)

(٣) سمي أبو الفرج في مقاتل الطالبين الكوكبي «الحسين بن أحمد بن محمد الأرقط بن عبد الله بن علي بن الحسن، وقال: «قتله الحسن بن زيد، وكان قد بلغه أنه يريد خلافه، وأنه قد اجتمع وعبيد الله بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله

ابن أحمد بن إسماعيل ، من ولد الحسين بن علي بن أبي طالب ، فغلب عليها ، ثم هزمه بعض الأتراك .

(١٩) وخرج بالكوفة أيام المستعين «أبو الحسين يحيى بن عمر [بن يحيى]»^(١) يحيى بن عمر

ابن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب «فوجّه إليه الحسين بن إسماعيل بأمر محمد بن عبدالله بن طاهر ، فقتل أبا الحسين .

(٢٠) وخرج أيام المستعين أيضا «الحزبي [الحسين] بن محمد بن حمزة»^(٢) بن الحزبي

ابن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، فدعا بهما وأغلظ لهما ، فردا عليه ، فأمر بهما فديست بطونهما ، ثم ألقاهما في بركة ، فاتا جميعا ، ثم أخرجا فألقيا في سرداب ، فلم يزالا فيه حتى دخل الصفار البلد فأخرجهما ودفنهما «اه . وقد ذكره ابن الأثير في حوادث سنة ٢٥١ (٥٨/٧) قال ما نصه : «وفيها ظهر الحسين بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الأرقط بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ، المعروف بالكوكبي ، بناحية قزوين وزنجان ، فطردا عمال طاهر منها «اه ، ووقع في أصول الكتاب «واسمه الحسن بن أحمد» . (١) قد ذكرنا عن ابن الأثير والطبري أن يحيى بن عمر بن يحيى خرج سنة خمسين ومائتين .

(٢) هو الحسين بن محمد بن حمزة بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ويعرف بالحرون ، خرج بالكوفة بعد يحيى بن عمر ، فوجه إليه المستعين مزاحم بن خاقان في عسكر عظيم ، فلما قارب الكوفة خرج الحسين الحرون عنها ، وخالفه الطريق حتى صار إلى سر من رأى ، وقد بويع المعتز ، فبايع له ، وانصرف مزاحم عن الكوفة ، فمكث الحسين الحرون مدة ثم هرب ، وأراد الخروج ثانية ، فرد وحبس بضع عشرة سنة ، فأطلقه المعتز بعد ذلك في سنة ثمان وستين ومائتين ، فخرج أيضا بسواد الكوفة ، فعاث وأفسد ، فظفر به في آخر سنة تسع وستين ومائتين ، فحمل إلى الموفق ، فحبسه بواسط ، فمكث في محبسه سنة سبعين وإحدى وسبعين ، ثم توفى ، فأمر الموفق بدفنه والصلاة عليه ؛ ولم يكن ممن يحمي مذهب في خروجه فنسوق خبره ، ولقد رأيت جماعة من الكوفيين يعيرون من خرج معه بذلك ويسبونونه به (انظر مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصبهاني ٥٦٥) .

عبد الله « من ولد الحسين بن علي ، فظفر به ، وأخذ ، وحُبس ، إلى أن أطلقه المعتد .

(٢١) وخرج بسواد الكوفة أيام فتنة المستعين ابن الأفسس ابن الأفسس

(٢١) وخرج بسواد المدينة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سنة خمسين ومائتين « إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم »^(١) ، من ولد الحسن بن علي ، فقلب عليها ، وتوفي لليلتين خلتا من ربيع الأول سنة اثنتين وخمسين ومائتين ، وخلف أخوه بعده « محمد بن يوسف » فقطع الميرة على أهل المدينة ، وما زال على أمره إلى أن خرج أبو الساج إلى مكة والمدينة ، فقتل خلقا كثيرا من أصحابه ، وهرب محمد فمات في هربه .

(١) قال ابن الأثير في الكامل في أثناء ذكر حوادث سنة إحدى وخمسين ومائتين (٥٨/٧) ما نصه : « وفيها ظهر إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله ابن الحسين بن علي بن أبي طالب ، بمكة ، فهرب جعفر ، وانتهب إسماعيل منزله ومنازل أصحاب السلطان ، وقتل الجند وجاعة من أهل مكة ، وأخذ ما كان حمل لإصلاح القبر من المال وما في الكعبة وخزائنها من الذهب والفضة وغير ذلك ، وأخذ كسوة الكعبة ، وأخذ من الناس نحواً من مائتي ألف دينار ، وخرج منها بعد أن نهبا وأحرق بعضها في ربيع الأول بعد خمسين يوماً ، وسار إلى المدينة ، فتواري عاملها . ثم رجع إسماعيل إلى مكة في رجب ، فحصرهم حتى تماوت أهلها جوعاً وعطشاً ، وبلغ الخبز ثلاثة أواق بدرهم ، واللحم رطل بأربعة دراهم ، وشربة ماء بثلاثة دراهم ، ولقي أهل مكة منه كل بلاء ، ثم سار إلى جدة بعد مقام سبعة وخمسين يوماً ، فحبس عن الناس الطعام ، وأخذ الأموال التي للتجار وأصحاب المراكب ، ثم وافى عرفة وبها محمد بن أحمد بن عيسى بن النصور للملقب بكعب البقر وعيسى ابن محمد المخزومي صاحب جيش مكة ، كان المعز وجههما إليها ، فقاتلها إسماعيل ، وقتل من الحاج نحو ألف ومائة ، وسلب الناس ، وهربوا إلى مكة ، ولم يقفوا بعرفة ليلاً ولا نهراً ، ووقف إسماعيل وأصحابه ، ثم رجع إلى جدة فأفنى أموالها » اه كلامه بحروفه ، وانظر النجوم الزاهرة (٣٣٣/٢ و ٣٣٥) .

عبد الله
ابن معاوية (٢٣) وخرج بالكوفة في آخر أيام بني أمية «عبد الله»^(١) بن معاوية بن عبد الله
ابن جعفر بن أبي طالب «خاربه عبد الله بن عمر ، فهرمه ، ومضى عبد الله بن
معاوية إلى فارس فغلب عليها وعلى أصحابها ، ثم مات بفارس .

صاحب البصرة (٢٣) وخرج «صاحب البصرة» وكان يدعى أنه «علي بن محمد بن علي
ابن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب» وسمعت من يذكرون
أنه كان يدعى أنه «علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين
ابن علي بن أبي طالب» وأنصاره الزنج ، وغلب على البصرة سنة سبع وخمسين ،
وقتل سنة سبعين ومائتين ، قتله أبو أحمد الموفق بالله بن المتوكل على الله^(٢) .

(١) ذكر ابن الأثير في الكامل (١٣٠/٥ بولاق) في حوادث سنة سبع
وعشرين ومائة خروج عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ،
بالكوفة ، ودعوته إلى نفسه ، وكان سبب ذلك أنه قدم على عبد الله بن عمر بن
عبد العزيز وإلى الكوفة ، فأكرمه وأجازه وأجرى عليه وعلى إخوته كل يوم ثلثمائة
درهم ، فكانوا كذلك حتى هلك يزيد بن الوليد وبايع الناس أخاه إبراهيم بن الوليد
وبعده عبد العزيز بن الحجاج بن عبد الملك ، فلما بلغ خبر بيعتهما عبد الله بن عمر
بالكوفة بايع الناس وزاد في العطاء ، وكتب بيعتهما إلى الآفاق ، فجاءته البيعة ،
ثم بلغه امتناع مروان بن محمد من البيعة ومسيره إلى الشام ، فحبس عبد الله بن معاوية
عنده وزاده فيما كان يجري عليه ، وذكر حديثا طويلا فانظره في الموضع الذي
دللتك عليه ، وانظر أيضا مروج الذهب للمسعودي (٢٤٣/٣ بتحقيقنا) والنجوم الزاهرة
(٣٠٩/١ و ٣١٠) وتاريخ الطبري (٤٨/٩) .

(٢) في عام ستة وخمسين ومائتين ، وفي خلافة المعتمد على الله العباسي خرج
بالكوفة علي بن زيد العلوي ، واستولى على الكوفة ، وأزال عنها نائب الخليفة ،
واستقر بها ، فسير إليه الشاه ابن ميكال في جيش كثيف ، فالتقوا واقتتلوا ، فانهزم
الشاه ، وقتل جماعة كثيرة من أصحابه ، ونجا الشاه ، ثم وجه المعتمد إلى محاربه
كيجور الترتي ، وأمره أن يدعو إلى الطاعة ويبدل له الأمان ، فطلب علي بن زيد
أمورا لم يجبه إليه كيجور ، فتنحى علي بن زيد عن الكوفة إلى القادسية ، فعسكر

(٢٤) وخرج بأرض الشام «المقتول على الدكة» فظفر به المكتفى بالله بعد حروب ووقائع كانت .

تم كلامُ الرافضة ، والله ولي التوفيق .

يقوله كلام الخوارج ، وبالله نستعين .

بها ، ودخل كيجور إلى السكوفة ثالث شوال من السنة ، ومضى على بن زيد إلى خفان ، ودخل بلاد بني أسد ، وقد كان صاهرهم وأقام هناك ، ثم سار إلى جنبله ، وبلغ كيجور خبره ، فأسرى إليه من السكوفة سلخ ذى الحجة من السنة ، فواقعه ، فانهزم على بن زيد ، وطلبه كيجور فقاته ، وقتل نفرا من أصحابه ، وأسر آخرين ، وعاد كيجور إلى السكوفة ، فلما استقامت أمورها عاد إلى سرمن رأى بغير أمر الخليفة ، فوجه إليه الخليفة نفرا من القواد فقتلوه بعكبرا في ربيع الأول سنة سبع وخمسين ومائتين (وانظر كامل ابن الأثير (٨٥/٧)) وذكر ابن الأثير في حوادث سنة خمس وخمسين ومائتين (٧٢/٧) مبدأ خروج صاحب الزنج حيث قال : « وفي شوال خرج في فرات البصرة رجل ، وزعم أنه على بن محمد بن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب — عليه السلام ! — وجمع الزنج الذين يسكنون السباخ ، وعبر دجلة ، ثم ذكر حديثا طويلا ، وانظر أيضا (٨٤/٧) و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٩٠ و٩٢ و٩٤ و١٠٩ و١١١ و١١٤ و١١٧ و١٢٠ و١٢٢ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٧ و١٣٠ و١٣٣ و١٣٥ و١٣٦ و١٣٧ و١٣٨ و١٤٠ و١٤٣) ثم انظر تاريخ الطبري (١٧٤/١١) .

مقالات الخوارج (١)

جماع
رأى الخوارج حكم ، وهم مختلفون : هل كفره شرك أم لا ؟
أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب - رضوان الله عليه ! - أن

(١) يقال لهذه الطائفة : الخوارج ، والحرورية ، والنواصب ، والشرأة : فأما الخوارج فجمع خارج ، وهو الذي خلع طاعة الإمام الحق وأعلن عصيانه وأب عليه ، وعلماء الفقه الإسلامي يسمون من فعل ذلك وصارت له شوكة «الباغى» وجمعه «بغاة» وأما الحرورية فنسبته إلى حروراء ، وضبطه ياقوت بفتح الحاء والراء المهملتين وبعدهما واو ساكنة فألف ممدودة ، وقال : « قيل : هي قرية بظاهر الكوفة ، وقيل : موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ! فذهبوا إليها ، وقال ابن الأنباري : حروراء كورة ، وقال أبو منصور : الحرورية منسوبون إلى موضع بظاهر الكوفة نسبت إليه الحرورية من الخوارج ، وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم حين خالفوا عليا عليه السلام ، قال : ورأيت بالدهناء رملة وعثة يقال لها رملة حروراء » اه كلامه ، وقد وقع في حديث عائشة رضي الله عنها أن معاذة بنت عبد الله العدوية سألتها : أتقضي إحدانا الصلاة أيام محبضها ؟ فقالت عائشة : أحرورية أنت ؟ قد كانت إحدانا تحبض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم لا تؤمر بقضاء الصلاة (صحيح مسلم ١/١٨٢ الآستانة) وذكر شراح مسلم أن الحرورية يوجبون على الحائض إذا ظهرت قضاء الصلاة ، وربما سوا فرقة من الخوارج بعينها «حرورية» وفي عبارة أبي منصور التي أترها ياقوت فيما نقلناه عنه ما يؤيد ذلك (وانظر لتأييد ذلك خطط المقرئ ٢/٣٥٠) وأما النواصب فجمع ناصبي ، وهو : العالي في بغض على ابن أبي طالب ، وقد قال المقرئ (٢/٣٥٤) : « الفرقة العاشرة الخوارج ، ويقال لهم : النواصب ، والحرورية ، نسبة إلى حروراء موضع خرج فيه أولهم على علي رضي الله تعالى عنه ! وهم الغلاة في حب أبي بكر وعمر وبغض علي بن أبي طالب ، رضوان الله عليهم أجمعين ! ولا أجمل منهم ؛ فإنهم القاسطون المارقون ، خرجوا على علي - رضي الله عنه ! - وانفصلوا عنه بالجملة ، وتبرؤوا منه ، ومنهم من كان في زمنه ، وهم جماعة دون الناس أخبارهم ، وهم عشرون فرقة » اه كلامه .

وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر ، إلا « النَّجَدَات » فإنها لا تقول ذلك .
وأجمعوا على أن الله — سبحانه ! — يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً ، إلا
« النَّجَدَات » أصحاب « نَجْدَة »^(١) .
وأول مَنْ أحدث الخلاف بينهم « نافعُ بن الأزرق الحنفي »^(٢) .

وأما الشراء فهو بضم الشين مثل رماة وقضاة — جمع شار ، أماهم أنفسهم فإنهم
يفسرون ذلك على أن الشاري الذي هو مفرد الشراء اسم فاعل من الشراء ، ويؤمنون
أنهم سمو بذلك لأنهم باعوا أنفسهم لله تعالى على أن لهم الجنة ، يشيرون بذلك إلى
قوله تعالى : (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله
فيقتلون ويقتلون) وأما غيرهم فإنهم يفسرون ذلك على أن الشاري اسم الفاعل من
« شَرى الشر — من باب رضى » إذا استطار وزاد وتفاقم ، وقالوا أيضاً « شَرى
الرجل ، كرضى » إذا غضب ولج في الخصومة وغيرها (وانظر صحاح الجوهري شري)
(١) سترجم نَجْدَة الحروري فيما يأتي ، إن شاء الله تعالى

(٢) نافع بن الأزرق : هو أبو راشد نافع بن الأزرق بن قيس بن نهار بن إنسان
ابن أسد بن صبرة بن ذهل بن الدؤل بن حنيفة ، خرج بالبصرة في أيام عبد الله بن الزبير
(المقرئ ٣٥٤/٢) وفي سنة خمس وستين اشتدت شوكة نافع لاشتغال أهل البصرة
واختلافهم ، وكثرت جموعه ، وأقبل نحو الجسر ، فبعث إليه عبد الله بن الحارث
مسلم بن عبيس بن كريز بن ربيعة ، فخرج مسلم إليه ، فدفعه عن أرض البصرة حتى
بلغ دولا ب من أرض الأهواز ، فاقتلوا هناك ، وجعل مسلم بن عبيس على ميمته
الحجاج بن باب الحميري وعلى ميسرته حارثة بن بدر الغداني ، وجعل ابن الأزرق
على ميمته عبيدة بن هلال وعلى ميسرته الزمن بن ماحوز التميمي ، واشتد قتالهم ،
فقتل مسلم أمير البصرة ، وقتل نافع بن الأزرق أمير الخوارج في جمادى الآخرة ،
فأمر أهل البصرة عليهم الحجاج بن باب الحميري ، وأمرت الخوارج عبيد الله بن
الماحوز التميمي ، واشتد قتالهم ، فقتل عبد الله والحجاج ، فأمر أهل البصرة عليهم
ربيعة بن الأجرم التميمي ، وأمرت الخوارج عبيد الله بن الماحوز التميمي ، ثم عادوا
فاقتتلوا حتى أُمسوا وقد كره بعضهم بعضاً واماوا القتال ؛ فبينما هم كذلك متواقفون
متحاجزون إذ جاءت الخوارج سرية مستريضة لم تشهد القتال ، فحملت على الناس من
ناحية عبد القيس ، فانهمز الناس ، وقتل أمير أهل البصرة ربيعة بعد أن قتل أيضاً

والذي أحذنه البراءة من القعدة^(١) ، والحنة لمن قصد عسكره ، وإكفار من لم يهاجر إليه .

ويقال : إن أول من أحدث هذا القول « عبد ربه الكبير »^(٢) .
ويقال : إن المبتدع لهذا القول رجل كان يقال له « عبد الله بن الوضين »
قالوا : وقد كان نافع خالفه في أول أمره ، وبرىء منه ، فلما مات عبد الله صار نافع إلى قوله ، وزعم أن الحق كان في يده ، ولم يكفر نفسه بخلافه إياه حين خالفه ، ولأ أكفر الذين خالفوا عبد الله قبل موته ، وأكفر من يخالفه فيما بعده .
و « الأزارقة » لا تتبرأ ممن تقدمها من سلفها من الخوارج في توليهم القعدة

دغفل بن حنظلة الشيباني النسابة ، وأخذ الراية حارثة بن زيد ، فقاتل ساعة ، وقد ذهب الناس عنه ، فقاتل ، وحمل الناس ، ومعه جماعة من أهل البصرة ، ثم أقبل حتى نزل بالأهواز ، وبلغ ذلك أهل البصرة فأفزعوهم ، وبعث عبد الله بن الزبير الحارث بن أبي ربيعة ، وعزل عبد الله بن الحارث ، ثم كانت وقائع المهلب بن أبي صفرة مع الخوارج (تاريخ الكامل لابن الأثير ٨١/٤ وما بعدها) ثم انظر حديثا مستفيضاً عن الخوارج وقتلهم وبعض رجالهم ، في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٣٨٠/١ وما بعدها) وفي أثناء هذا الحديث كلمة عن نافع بن الأزرق (٣٨١/١)

(١) القعدة : جمع قاعد ، وهم قوم يرون تزيين التحكيم ، ووقع في شعر أبي نواس

فكأنني وما أزيئ منها قعدى يزين التحكيميا

كل عن حله السلاخ إلى الحر ب فأوصى المطيق ألا يقينا

وقال في تاج العروس : « والقعد — محركة — جمع قاعد ، كما قالوا : حارس وحرس وخدام وخدم ، وفي بعض النسخ « القعدة » « بالهاء — ومثله في الأساس ، وعبارته « وهو من القعدة قوم من الخوارج قعدوا عن نصره على — كرم الله وجهه ! — ومقاتلته ، ومن يرى رأيهم قعدى ، كعربي وعرب وعجمي وعجم ، وهم يرون التحكيم حقاً ، غير أنهم قعدوا عن الخروج على الناس ، وقال بعض مجان الحديثين فيمن يأبى أن يشرب الخمر وهو يستحسن شربها لغيره ، فشبهه بالذي يرى التحكيم وقد قعد عنه فقال : وكأني وما أحسن منها ... البيت الأول من البيتين » ا هـ

(٢) سند ذكر شيئا عن عبد ربه الكبير فيما يلي ، إن شاء الله تعالى (انظر ص ١٦٠ من هذا الجزء)

الذين لا يخرجون ، ولا تتبرأ أيضاً من سلفها من الخوارج في تركهم ! كفار
 القعدة والحنة لمن هاجر إليهم ، ويقولون : هذا تبين لنا وخفي عليهم .
 والأزارقة تقول : إن كل كبيرة كفر ، وإن الدار دار كفر ، يعنون دار
 مخالفتهم ، وإن كل مرتكب معصية كبيرة في النار خالداً مخلداً ، ويكفرون
 علياً - رضوان الله عليه ! - في التحكيم ، ويكفرون الحكمين أبا موسى
 وعمرو بن العاص ، ويرون قتل الأطفال .

وكانت « الأزارقة » عَقَدَت الأمر « لقطري بن الفجاءة »^(١) وكان قطري

(١) قطري بن الفجاءة : هو أبو نعام ، من بني حرقوص بن مازن بن مالك
 ابن عمرو بن تميم ، خرج زمن مصعب ، فبقي عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة
 فوجه إليه الحجاج بن يوسف الثقفي جيشاً بعد جيش ، وكان آخرهم سفيان بن
 الأبرد السكبي ، فقتله ، وكان المتولى لذلك سورة بن أبجر الدارمي ، ولا عقب
 لقطري (المعارف لابن قتيبة ١٨١) ويدل على حولة قطري وشدة بأسه وخافة
 الناس منه ما جاء في شعر لسوار بن المضرب السعدي أحد بني سعد تميم ، وكان
 الحجاج بن يوسف قد ألزمه الخروج إلى قتال قطري ، فهرب ، وقال في ذلك :
 أَقَاتِلِي الحِجَّاجُ إِن لَّمْ أَرْزُ لَهُ دَرَابَ وَأُتْرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فَوْأَدِيَا
 فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تَرُدِّي إِلَى قَطَرِي لَا إِخْلَاكَ رَاضِيَا
 انظر الكامل للمبرد (٤٤٥ طبع مطبعة الحلبي) وقطري بن الفجاءة هو القاتل :

أقول لها وقد طارت شعاعاً من الأبطال : وَيَحْكُ لَنْ تُرَاعِي
 فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ الَّذِي لَكَ لَمْ تُطَاعِي
 فصبرا في مجال الموت صَبْرًا فما نيل الخلود بِمُسْتَطَاعٍ
 وَلَا تُوبُ البقاء بثوب عز فَيُطَوَّى عَنْ أَخِي اتَّخَذَ الْيَرَاعِ
 سَبِيلُ الموت غَايَةً كُلَّ حَتَّى فِدَاعِيهِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ دَاعٍ
 وَمَنْ لَا يُعْتَبِطُ بِسَامٍ وَيَهْرَمُ وَتُسَلَّمُ النُّوبُ إِلَى انْقِطَاعِ
 وما المرء خير في حياة إِذَا مَا عُذَّ مِنْ سَقَطِ الْمَتَاعِ

إذا خرج في السَّرايا استخلف رجلاً من بني تميم على العسكر ، وكانت فيه
فطَاظَةً ، فشكت الأزارقة ذلك إليه ، فقال : لست أستخلفه بعدُ ، ثم إنه خرج في
سَرِيَّةٍ وأصبح الناسُ في العسكر فصلَّى بهم ذلك الرجلُ الفجرَ ، فقالوا لقطرى :
ألم تزعم أنك لا تستخلفه ؟ وعاتبُوهُ ، وكان في الذين عاتبوه « عمرو القنا »^(١)
و « عبيدة بن هلال »^(٢) و « عبد ربه الصغير »^(٣) و « عبد ربه الكبير » فقال

(انظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٩٧/١ بتحقيقنا) وهو القائل أيضا :

لا يركننُ أحدٌ إلى الإحجام يومَ الوغى متخوفاً لِجَاحِمٍ
فلقد أراني للرماح دريئةً من عَن يميني مرةً وأمامي
حتى خَضَبْتُ بما تحدَّر من دمي أكنافَ سَرَجِي أو عنانَ لجأني
ثم انصرفت وقد أُصِبتُ ولم أُصَبْ جَذَعَ البصيرةِ قَارِحَ الإقدام

(شرح التبريزي ١٣٠/١) وانظر شرح ابن أبي الحديد (٣٩٢/١)

(١) عمرو القنا : رجل من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ؛ وهو الذي يقول :
ألم ترَ أَنَا مُدُّ ثَلاثينَ ليلةً جَدِيبٌ ، وأعداءُ الكتابِ على خَفَضِ
وله ذكر في حديث ابن أبي الحديد الذي أشرنا إليه ؛ وانظره (٤٠١/١) .
(٢) عبيدة بن هلال : من بني يشكر بن بكر بن وائل ، وهو الذي يقول
عن نفسه :

أنا ابنُ خيرِ قومِهِ هِلَالٍ شَيْخٌ على دينِ أبي بِلَالٍ
وذلك ديني آخِرَ اللَّيَالِي

وقد مر في كلام ابن الأثير الذي أشرناه في الحديث عن نافع بن الأزرق (ص ١٥٧ من
هذا الجزء) أن عبيدة بن هلال كان على ميمنة ابن الأزرق ، وانظر مع ذلك
ابن أبي الحديد (١/ ٣٩٢ و ٤٠١) .

(٣) قال ابن أبي الحديد (٤٠٣/١) في صدد خلاف القوم على قطرى وفي
أثنائه ذكر لعبد ربه الصغير وعبد ربه الكبير : « ومن الخوارج عبد ربه الصغير
أحد موالى قيس بن ثعلبة ، لما اختلفت الخوارج على قطرى بآيائه منهم جمع كثير ،

لهم : جثمتوني كفاراً حلال دماؤكم ؟! فقام «صالح بن مخراق» فلم يدع في القرآن موضع سجدة إلا قرأها وسجد ، ثم قال : أ كفاراً ترانا ؟ تَبُّ مما قلت ، فقال : يا هؤلاء ، إنما استفهمتكم ، فقالوا : لا بد من توبتك ، فخلعوه ، وصار قطريُّ إلى طبرستان ، فغلب عليها .

وكان سبب الخلاف الذي أحدثه « نافع » أن امرأة من أهل اليمن عربية ترى رأى الخوارج تزوجت رجلاً من الموالى على رأيها ، فقال لها أهل بيتها : فضحتنا ، فأنكرت ذلك ، فلما أتى زوجها قالت له : إن أهل بيتي وبنى عمى قد بلغهم أمرى وقد عيرونى ، وأنا خائفة أن أكره على تزويج بعضهم ، فاخترمنى إحدى ثلاث خصال : إما أن تهاجر إلى عسكر نافع حتى نكون مع المسلمين في حوزهم ودارهم ، وإما أن تحبأنى حيث شئت ، وإما أن تحلى سبيلى ، فحلى سبيلها ، ثم إن أهل بيتها

وكان قطري قد عزم على أن يبايع للمعطر العبدى ويخلع نفسه ؛ فجعله أمير الجيش في الحرب قبل أن يعهد إليه بالخلافة ، فسكره القوم وأبوه ، وقال صالح بن مخراق عنهم وعن نفسه : ابغ لنا غير المعطر ، فقال لهم قطري : إني أرى طول العهد قد غيركم ، وأنتم بصدد عدو ، فاتقوا الله وأقبلوا على شأنكم واستعدوا للقاء القوم ، فقال صالح : إن الناس قبلنا قد سألوا عثمان بن عفان أن يعزل سعيد بن العاص عنهم ، ففعل ، ويجب على الإمام أن يعفى الرعية ما كرهت ، فأبى قطري أن يعزل المعطر ، فقال له القوم : فإننا قد خلعتك وبايعنا عبد ربه الصغير ، وكان عبد ربه هذا معلم كتاب ، وكان عبد ربه الكبير بائع رمان ، وكلاهما من موالى قيس بن ثعلبة ، فانفصل إلى عبد ربه الصغير أكثر من شطرهم ، وجلهم الموالى والعجم ، وكان منهم هناك ثمانية آلاف ، وهم القراء ، ثم ندم صالح بن مخراق وقال لقطري : هذه نفخة من نفخات الشيطان فأعفنا من المعطر وسر بنا إلى عدونا وعدوك ، فأبى قطري إلا المعطر ، وحمل فتى من الثراة على صالح بن مخراق فطعنه فأنفذه وأوجره الرمح ، فنشبت الحرب بينهم ، فتهامحوا ، ثم انحاز كل قوم إلى صاحبهم ، فلما كان الغد اجتمعوا فاقتلوا فأجلت الحرب عن ألفي قتيل « اه » ، وذكر بعد ذلك تمام قصة الحروب بينهم

استكرهوها فزوجوها ابن عم لها لم يكن على رأيها ، فكتب ممن بحضرتها بأمرها إلى نافع بن الأزرق يسألونه عن ذلك ، فقال رجل منهم : إنها لم يسعها ما صنعت ولا وسع زوجها ما صنع ، من قبل هجرتهما ؛ لأنه كان ينبغي لها أن يلحقا بنا ؛ لأننا اليوم بمنزلة المهاجرين بالمدينة ، ولا يسع أحداً من المسلمين التخلف عنا كما لم يسع التخلف عنهم ، فتابعه على قوله ذلك نافع بن الأزرق وأهل عسكره ، إلا نفرأيسيراً ، وبرئوا من أهل التقيّة ، وأحدثوا أشياء : من ذلك أنهم حرّموا الرّجَم ، ومن ذلك أنهم قالوا : نشهد بالله أنه لا يكون في دار الهجرة ممن يُظهر الإسلام إلا من رضى الله عنه ، واستحلّوا خُفْر الأمانة التي أمر الله سبحانه بأدائها ، وقالوا : قوم مشركون لا ينبغي أن تؤدّى الأمانة إليهم ، ولم يقيموا الحدود على مَنْ قَذَفَ المحصنين من الرجال ، وأقاموها على من قذف المحصنات من النساء ، وقالوا : ما كفّ أحد يده عن القتال منذ أنزل الله عز وجل البسْط إلا وهو كافر والأزارقة يَرَوْنَ أن أطفال المشركين في النار ، وأن حكمهم حكم آبائهم ، وكذلك أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم . وزعمت الأزارقة أن مَنْ أقام في دار الكفر فكافر لا يسعه إلا الخروج .

قول النجدية

وهذا قول النّجديّة^(١) :

ثم خرج « نَجْدَةُ بن عامر الحنفي » من اليمامة في نفر من الناس ، وأقبل إلى الأزارقة يريدُهم ، فاستقبلهم نفر من أهل عسكر نافع ، وأخبروه ومنّ معه بأحداث نافع التي أحدثها ، وأنهم يَرِثونهم ، وفارقوه عليها ، وأمروا نَجْدَةَ بالمقام وبابيعوه ، فمكث نَجْدَةُ زماناً ، ثم إنه بعث بعثاً إلى أهل القطيف ، واستعمل عليهم ابنه ، فقتلَ وسبَ وغنم ، فأخذ ابن نَجْدَةَ وأصحابه عدّة من نسائهم فقوموا كل واحدة منهن بقيمة على أنفسهن ، وقالوا : إن صارت قيمهن في حصّتنا فذاك ، وإن لم تصِرْ أديناً الفضل ، فنكحوهن قبل أن يقسمن ، وأكلوا من الغنائم قبل

(١) في المقرئى (٣٥٤/٢) أنه يقال لهم « النجدات » ولا يقال لهم « النجدية » كما عبر المؤلف عنهم من قبل ، للاحتراز عن انتساب إلى نجد ، وانظره في الموضع الذي دللناك عليه

أَنْ تُقَسَّم ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى نَجْدَةٍ فَأَخْبَرُوهُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ نَجْدَةُ : لَمْ يَسْعَكم مَا صَنَعْتُمْ ، فَقَالُوا : لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَسْعُنَا ، فَعَذَرَهُمْ نَجْدَةُ بِجَهَالَتِهِمْ ، فَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَصْحَابُهُ وَعَذَرُوا بِالْجَهَالَاتِ ، إِذَا أَخْطَأَ الرَّجُلُ فِي حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ مِنْ جِهَةِ الْجَهْلِ ، وَقَالُوا : الدِّينُ أَمْرَانِ : أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةُ اللَّهِ وَمَعْرِفَةُ رَسَلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَتَحْرِيمُ دِمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالِهِمْ وَتَحْرِيمُ الْغَضَبِ وَالْإِفْرَارِ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ جَمَلَةً ، فَهَذَا وَاجِبٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَالْأَنَاسُ مَعْذُورُونَ بِجَهَالَتِهِمْ حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ ، فَمَنْ اسْتَحْلَ شَيْئًا مِنْ طَرِيقِ الاجْتِهَادِ مِمَّا لَعَلَّهُ مُحَرَّمٌ فَمَعْذُورٌ عَلَى حَسَبِ مَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ فِيهِ .

قَالُوا : وَمَنْ خَافَ الْعَذَابَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي الْأَحْكَامِ الْخَطِيئَةِ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فَهُوَ كَافِرٌ .

قَالُوا : وَمَنْ ثَقُلَ عَنْ هَجْرَتِهِمْ فَهُوَ مُنَافِقٌ .

وَحُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ اسْتَحْلَوْا دِمَاءَ أَهْلِ الْمَقَامِ وَأَمْوَالَهُمْ فِي دَارِ التَّقِيَّةِ ، وَبَرَنُوا مِنْ حَرَمِهَا ، وَتَوَلَّوْا أَصْحَابَ الْحُدُودِ وَالْجَنَائِيَّاتِ مِنْ مُوَاقِفِهِمْ .

وَقَالُوا : لَا نَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يَعْذِبُ الْمُؤْمِنِينَ بِذُنُوبِهِمْ ، فَإِنْ فَعَلَ فَإِنَّمَا يَعْذِبُهُمْ فِي غَيْرِ النَّارِ بِقَدْرِ ذُنُوبِهِمْ ، وَلَا يَخْلُدُهُمْ فِي الْعَذَابِ ، ثُمَّ يَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةُ . وَزَعَمُوا أَنَّ مِنْ نَظَرِ نَظَرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوْ كَذِبِ كَذِبَةٍ صَغِيرَةٍ ثُمَّ أَصْرَّ عَلَيْهَا فَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَأَنَّ مَنْ زَنَى وَسَرَقَ وَشَرِبَ الْخَمْرَ غَيْرَ مُصِرٍّ فَهُوَ مُسْلِمٌ .

وَيَقَالُ : إِنَّ أَصْحَابَ نَجْدَةٍ تَقَمُّوا عَلَيْهِ أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي وَائِلٍ أَشَارَ عَلَيْهِ بِقَتْلِ مَنْ تَابَعَهُ مِنَ الْمُسْكِرِينَ ، فَاتَّهَرَهُ نَجْدَةُ

وَنَقِمَ عَلَى نَجْدَةِ «عَطِيَّة» ^(١) أَنَّهُ أَفْزَذَهُ فِي غَزْوِ الْبَرِّ وَغَزْوِ الْبَحْرِ ، فَفَضَّلَ مِنْ أَنْفَذَهُ فِي غَزْوِ الْبَرِّ ، وَنَقِمَ عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ أَنَّهُ عَطَلَ حَدَّ الْخَمْرِ ، وَقَسَمَ الْفَيْءَ ، وَأَعْطَى مَالًا ابْنَ مَسْمَعٍ وَأَصْحَابَهُ ، وَحَكَمَ بِالشَّفَاعَةِ ، وَكَاتَبَ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ فَأَعْطَاهُ الرِّضَا ، وَاشْتَرَى بَنَاتِ عُمَانَ ، فَاسْتَتَابَهُ أَصْحَابُهُ ، فَفَعَلَ .

(١) قَالَ الْمُقْرِزِيُّ : «عَطِيَّةُ بْنُ الْأَسْوَدِ بَعَثَهُ نَجْدَةُ إِلَى سَجِسْتَانَ ، فَأَظْهَرَ مَذْهَبَهُ بِعَرُوفَةٍ أَصْحَابَهُ بِالْعَطَوِيَّةِ» وَذَكَرَ مَذْهَبَهُمْ (٣٥٤/٢)

ثم إن طائفة منهم ندموا على استنابته وقالوا له : إن استنابتنا إياك خطأ ؛ لأنك إمام ، وقد تُدْبِنَا ، فإن تبنت من توبتك واستنبت الذين استنابوك وإلا نابذناك ، فخرج إلى الناس ، فتاب من توبته ، فاختلف أصحابه : فطائفة منهم أكفروه على خلعه (؟) .

ونقموا على نجدة أيضا أنه فرق الأموال بين الأغنياء ، وحرّم ذوى الحاجة منهم ، فبرئ منه « أبو فديك » ^(١) وكثير من أصحابه ، فوثب عليه أبو فديك فقتله ، وبويع له ، ثم إن أصحاب نجدة أنكروا ذلك على أبي فديك ، وتولوا نجدة ، وتبرءوا من أبي فديك ، وكتب أبو فديك إلى « عطية بن الأسود » وهو عامل نجدة بالخوير (؟) يُخْبِرُهُ أنه أبصر ضلالة نجدة ، فقتله ، وأنه أحق بالخلافة منه ، فكتب عطية إلى أبي فديك أن يبيع له من قبلكه ، وأبى ذلك أبو فديك ، فبرئ كل واحد منهما من صاحبه ، وصارت الدار لأبي فديك ، وصاروا معه ، إلا من تولى نجدة ، فصاروا ثلاث فرق : « النجدية » و « العطوية » و « الفديكية »

العطوية فأما « عطية بن الأسود الحنفى » وأصحابه الذين يسمون « العطوية » فإنه لم يُحْدِثْ قولاً أكثر من أنه أنكرك على نافع ما أحدثه من أقاويله ، ففارقه ، ثم أنكرك على نجدة ما حكينا عنه ، ففارقه ، ومضى إلى سجستان .

العجاردة ومن « العطوية » أصحاب « عبد الكريم بن عَجْرَد » ويسمّون « العجاردة » وفرقها وهم خمس عشرة فرقة :

(١) فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أنه يجب أن يدعى الطفل إذا بلغ ، وتجب البراءة منه قبل ذلك حتى يدعى إلى الإسلام ويصفه هو .

الميمونية

(٢) والفرقة الثانية من العجاردة « الميمونية » .

والذى تفردوا به القول بالقدر على مذهب المعتزلة ، وذلك أنهم يزعمون أن

(١) انظر - مع هذا - ما يأتى فى (ص ١٦٩ من هذا الجزء)

الله سبحانه فَوْضُ الأعمال إلى العباد ، وجعل لهم الاستطاعة إلى كل ما كلفوا ، فهم يستطيعون الكفر والإيمان جميعا ، وليس لله سبحانه وتعالى في أعمال العباد مشيئة ، وليست أعمال العباد مخلوقة لله ، فبرئت منه « العجودية » ، وسموا « الميمونية » .

(٣) والفرقة الثالثة من العجاردة « الخَلْفِيَّة » أصحاب رجل يقال له « خَلَف » الخلفية
فارقوا الميمونية في القول بالقدر ، وقالوا بالإثبات .

(٤) والفرقة الرابعة منهم « الحزبية » أصحاب رجل يدعى « حمزة » . الحزبية
ثبتوا على قول الميمونية بالقدر ، وأنهم يرون قتال (؟) السلطان خاصة ومن رضى بحكمه ، فأما مَنْ أنكره فلا يرون قتله ، إلا إذا أعان عليهم ، أو طعن في دينهم ، أو صار عَوْنًا للسلطان أو دليلا له .

وحكى « زرقان » أن « العجاردة » أصحاب « حمزة » لا يَرَوْنَ قتل أهل القبلة ، ولا أخذ المال في السر حتى يبعث (؟) الحرب .

(٥) والفرقة الخامسة من العجاردة « الشيعية » [أصحاب شعيب] وهو الشيعية
رجل برئ من ميمون ، ومن قوله ، فقال : إنه لا يستطيع أحد أن يعمل إلا ما شاء الله ، وإن أعمال العباد مخلوقة لله .

وكان سبب فرقة الشيعية والميمونية أنه كان لميمون على شعيب مالٌ ، فتقاضاه ، فقال له شعيب : أعطيك إن شاء الله ، فقال ميمون : قد شاء الله أن تعطينيه الساعة ، فقال شعيب : لو شاء الله لم أقدر ألا أعطيك ، فقال ميمون : فإن الله قد شاء ما أمر ، وما لم يأمر لم يشأ ، وما لم يشأ لم يأمر ، فتابع ناسٌ ميمونا ، وتابع ناسٌ شعيبا ، فكتبوا إلى عبد الكريم بن عَجْرَدٍ - وهو في حبس خالد بن عبد الله البجلي - يُعلمونه قول ميمون وشعيب ، فكتب عبد الكريم : إنا نقول ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، ولا نُلْحِقُ بالله سوءا ، فوصل الكتاب إليهم ، ومات عبد الكريم ، فادعى ميمون أنه قال بقوله حين قال « لا نلحق بالله سوءا »

وقال شعيب : لا ، بل قال بقولى حيث قال « ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » فتولّوا جميعاً عبدَ الكريم ، وبرىء بعضهم من بعض .

وقال بعض الناس : إن عبد الكريم بن عَجْرَد وميمون الذى تنسب إليه الميمونية رجل من أهل بَلَخ .

وقال قوم : إن عبد الكريم كان من أصحاب « أبى يَهْس » خاله وفارقه في بيع الأمة .

وذكر « السكرايسى » فى بعض كتبه أن العجاردة والميمونية يجيزون نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات [بنات] الإخوة وبنات بنى الإخوة ، ويقولون : إن الله حرّم البنات وبنات الإخوة وبنات الأخوات .

وحكى لنا عنهم ما لم تتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن .

(٦) والفرقة السادسة من العجاردة « الخازمية » .

والذى تفردوا به أنهم قالوا فى القدر بالإثبات ، وبأن الولاية والعداوة صفتان لله عز وجل فى ذاته ، وأن الله يتولى العباد على ما هم صائرون إليه ، وإن كانوا فى أكثر أحوالهم مؤمنين .

(٧) والفرقة السابعة من العجاردة — وهى الثانية من « الخازمية » —

ويدعون « المعلومية » .

والذى تفردوا به أنهم قالوا : من لم يعلم الله بجميع أسمائه فهو جاهل به ، وإن أفعال العباد ليست مخلوقة ، وإن الاستطاعة مع الفعل ، ولا يكون إلا ما شاء الله .

(٨) والفرقة الثامنة من العجاردة — وهى الثالثة من الخازمية — « المجهولية »

ومن قولهم : إن من علم الله ببعض أسمائه فقد علمه ولم يجله ، وقالوا بإثبات القدر .

(٩) والفرقة التاسعة من العجاردة « الصلتية » أصحاب « عثمان بن

أبى الصلت » .

الخازمية

من العجاردة

المعلومية

المجهولية

الصلتية

والذي تفرد به أنه قال : إذا استجاب لنا الرجل وأسلم توليناه ، وبرئنا من أطفاله ؛ لأنه ليس لهم إسلام حتى يُدْرِكُوا فيُدْعَوْنَ إلى الإسلام فيقبلونه .

الثعالبية

(١٠) والفرقة العاشرة من العجاردة « الثعالبية » .

يقولون : ليس لأطفال الكافرين ولا لأطفال المؤمنين ولاية ولا عداوة ولا براءة حتى يبلغوا فيُدْعَوْنَ إلى الإسلام فيقروا به أو ينكروه .

وكان « ثعلبية » مع « عبد الكريم » يداً واحدة إلى أن اختلفا في أمر الطفل .

الأخنسية

(١١) والفرقة الحادية عشرة من العجاردة — وهي الأولى من الثعالبية —

يُدْعَوْنَ « الأخنسية » .

يتوقفون عن جميع مَنْ في دار التقية من منتحلي الإسلام وأهل القبلة ، إلا مَنْ قد عرفوا منه إيماناً فيقولونه عليه ، أو كفراً فيتبرءون منه لأجله ، ويحرمون الاغتيال والقتل في السر ، وأن يُبْدَأَ أحد من أهل البغي من أهل القبلة بقتال حتى يدعى إلا من عَرَفُوهُ بعينه ، فبرئت منهم « الثعلبية » وسموهم « الأخنسية » لأن الذي دعاهم إلى قولهم رجل كان يقال له « الأخنس » .

المعبدية

(١٢) والفرقة الثانية عشرة من العجاردة — وهي الثانية من الثعالبية —

« المعبدية » .

ومما تفردوا به أنهم رأوا أخذ زكاة أموال عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم من زكاتهم إذا افتقروا ، ثم رأوا أن ذلك خطأ ، ولم يتبرءوا ممن فعل ذلك ، فقال لهم رجل يقال له « معبد » : إن كنتم لا تتبرءون ممن فعل ذلك فإننا لا ندعُوه ، فأقام على ذلك ، وبرئت منه الثعالبية ومن أصحابه .

الشيانية

(١٣) والفرقة الثالثة عشرة من العجاردة — وهي الثالثة من الثعالبية —

« الشيانية » أصحاب « شيان بن سلمة » الخارج أيام أبي مسلم والمعين له .

ومن قصتهم أن شيان بن سلمة لما أحدث أحداثاً من معاونته أبي مسلم وغير ذلك ، برئت منه الخوارج ، فلما قُتِلَ شيان جاء قوم فذكروا توبته ، فلم تقبل

الثعلبية منهم توبة شيبان ، وقالوا : إن أحداث شيبان كانت قتل المسلمين وأخذ أموالهم وضربهم ، فإن كنتم دفعتم من دار العلانية فإننا لا نقبل من القاتل في دار العلانية توبة حتى يعفو عنه ولي المقتول ، ولا نقبل توبة مَنْ ضرب المسلمين حتى يقص من نفسه أو يوهب ذلك له ، وحتى يرد أموالهم ، وشيبان لم يفعل شيئاً من ذلك ، فإن زعتم أنكم قد دفعتم توبته من دار التقية فقد كذبت ، فإن أمره كان ظاهراً ، ودعوته كانت ظاهرة إلى أن قتل ، فقبل قوم منهم توبته فسُمُوا « الشيبانية » .

ثم إن الشيبانية أحدثوا التشبيه لله بخلقه .

وثبت قوم منهم على قول الثعلبية ، وهم أعظم أصحاب الثعلبية وجهورهم ، فسُمُوا « الزيادية » وذلك أن رجلاً منهم كان يسمى « زياد بن عبد الرحمن » كان فقيه الثعلبية ورئيسهم .

الزيادية

ثم إن « الشيبانية » الذين أجازوا توبته قالوا في الولاية والعداوة : إنهما صفتان لله ، من صفات الذات ، لامن صفات الفعل .

(١٤) والفرقة الرابعة عشرة من العجاردة — وهي الرابعة من الثعلبية — « الرشيديّة » .

الرشيديّة
العشرية

ومما تفردوا به أنهم كانوا يؤدون عما سقى بالعيون والأنهار الجارية نصفَ العشر ، ثم رجَعُوا عن ذلك وكتبوا إلى المسمى « زياد بن عبد الرحمن » فأجابهم ، ثم أتاهم فأعلمهم أن في ذلك العشر ، وأنه لا يَحِيزُ البراءة ممن غلط منهم في ذلك ، فقال رجل منهم يسمى « رُشَيْدًا » : إن كان يَسْعُنَا ألا نتبرأ منهم فإننا نعمل بالذي يعملون به ، وثبت هو ومن معه على الفعل الأول ، فبرئت منهم الثعلبية وسموهم « العُشْرِيَّة » .

(١٥) والفرقة الخامسة عشر من العجاردة — وهي الخامسة من الثعلبية — « المكرمية » أصحاب « أبي مكرم » .

المكرمية

ومما تفردوا به أنهم زعموا أن تارك الصلاة كافر ، وليس هو من قبل تركه الصلاة كافر ، ولكن من قبل جهله بالله ، وكذلك قالوا في سائر الكبائر ، وزعموا أن من أتى كبيرة فقد جهل الله سبحانه ، وبتلك الجهالة كفر ، لا بركوبه المعصية ، وقالوا بالموافاة ، وهى أن الله سبحانه إنما يقول عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه ، لا على أعمالهم التى هم فيها ، فبرئت منهم الثعلبية .
ومن قول « الثعلبية » فى الأطفال أنهم يشتركون فى عذاب آبائهم ، وأنهم ركن من أركانهم ، يريدون بذلك أنهم بعض من أبعاضهم .

ومن الخوارج « الفديكية » أصحاب « أبى فديك »
ولانعلم أنهم تفردوا بقول أكثر من إنكارهم على نافع ونجدة ما حكيناه عنهم (١) .

ومن الخوارج « الصفرية » أصحاب « زياد بن الأصفر » ، وهم لا يوافقون
من الخوارج الأزارقة فى عذاب الأطفال ، فإنهم لا يميزون ذلك ، ويقال : إن الصفرية نسبوا إلى « عبدة » وكان ممن خالف نجدة ورجع من النمامة ، فلما كتب نجدة إلى أهل البصرة اجتمع عبدة و « عبدالله بن إياض » فقرأوا كتابه فقال عبدالله بن إياض بما سنده من مذهبه ، وقال عبدة بجملة مذهب الخوارج : من أن مخالفهم مشركون ، السيرة فيهم السيرة من أهل حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين حاربوه من المشركين .

وأصل قول الخوارج إنما هو قول الأزارقة والإباضية والصفرية والنجدية ، وكل الأصناف سوى الأزارقة والإباضية والنجدية فإنما تفرعوا من الصفرية .

ومن الخوارج طائفة يقولون : ما كان من الأعمال عليه حدٌ واقع فلا يتعدى

(١) انظر (ص ١٦٤ من هذا الجزء)

بأهله الاسم الذي لزمهم به الحد ، وليس يكفر بشيء ليس أهله به كافراً كالزنا والقذف ، وهم قَذَفَةُ زُنَاةٍ ، وما كان من الأعمال ليس عليه حدٌ كترك الصلاة والصيام فهو كافر ، وأزالوا اسم الإيمان في الوجهين جميعاً .

فرق الإباضية

ومن الخوارج « الإباضية » .

الحفصية

فالفِرقة الأولى منهم يقال لهم « الحفصية » كان إمامهم « حفص بن أبي المقدام » .

زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله من فروج النساء فهو كافر برىء من الشرك ، وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برىء من الشرك ، ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك ، فبرىء منه جُلُّ الإباضية إلا من صدَّقه منهم ، وتناولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر ، وزعم أن علياً هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن (٦ : ٢١) (كالذي استهوته الشياطين في الأرض حَيْرَانٌ ، لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى اثْنَا) وأن أصحابه الذين يدعونهم إلى الهدى أهلُ النهروان ، وزعم أن علياً هو الذي أنزل الله سبحانه فيه (٢ : ٢٠٤) (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُجُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذي أنزل الله فيه (٢ : ٢٠٧) : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ) ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسل متصل بتوحيد الله ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله .

اليزيدية

(٢) والفرقة الثانية منهم يسمون « اليزيدية » كان إمامهم « يزيد بن أنيسة »

قالوا : تتولى المحكمة الأولى ، ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث ، وتتولى الإباضية كلها ، ويزعمون أنهم مسلمون كلهم ، إلا من بلغه قولنا فكذبه

أو من خرج ، وخالفوا الحفصية في الإكفار والتشريك ، وقالوا بقول الجمهور .
وحكى « يمان بن رباب » أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ،
وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبرئ ممن كان بعدهم ، وحرّم القتال
على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه أو بلغه
قوله فردّه .

وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم ، ويُنزّل عليه كتاباً من
السماء يُكتب في السماء ، وينزل عليه جملة واحدة ، فترك شريعة محمد ، ودان
بشريعة غيرها ، وزعم أن ملّة ذلك النبي الصابئة ، وليس هذه الصابئة التي عليها
الناس اليوم ، وليس هم الصائبين الذين ذكرهم الله في القرآن ، ولم يأتوا بعد .
وتولى مَنْ شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب ، وإن لم
يدخلوا في دينه ولم يعملوا بشريعته ، وزعم أنهم بذلك مؤمنون .

ومن الإباضية من وقف فيه ، ومنهم من برئ منه ، وجلهم تبرأ منه .

(٣) والفرقة الثالثة من الإباضية أصحاب « حارث الإباضى » .
قالوا في القدر بقول المعتزلة ، وخالفوا فيه سائر الإباضية ، وزعموا أن الاستطاعة
قبل الفعل .

وجمهور « الإباضية » يتولى المحكمة كلها ، إلا من خرج ، ويزعمون أن
مخالفيهم من أهل الصلاة كفار ، وليسوا بمشركين ، حلال منّاختهم وموارثهم ،
حلال غنيمة أموالهم من السلاح والسكر أع عند الحرب ، حرام ما وراء ذلك ،
وحرام قتلهم وسببهم في السر إلا مَنْ دعا إلى الشرك في دار التقيّة ودان به .
وزعموا أن الدار — يعنون دار مخالفيهم — دار توحيد ، إلا عسكر السلطان
فإنه دار كفر ، يعنى عندهم .

وحكى عنهم أنهم أجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم ، وحرّموا

الاستعراض إذا خرجوا ، وحرّموا دماء مخالفيهم حتى يدعوهم إلى دينهم .
فبرئت الخوارج منهم على ذلك ، وقالوا : إن كل طاعة إيمان ودين ، وإن
مرتكبي الكبائر موحدون وليسوا بمؤمنين .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يقولون بطاعة لا يراد الله بها على مذهب
« أبى الهذيل » ، ومعنى ذلك أن الإنسان قد يكون مطيعاً لله إذا فعل شيئاً أمره
الله به ، وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراد به .

ثم اختلفوا في النفاق فصاروا ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن النفاق براءة من الشرك ، واحتجوا
في ذلك يقول الله عز وجل (٤ : ١٤٣) : (مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء
ولا إلى هؤلاء) .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : إن كل نفاق شرك ، لأنه يضاد التوحيد .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يقولون : لسنا نزيل اسم النفاق عن موضعه ،
وهو دين القوم الذين عنامهم الله بهذا الاسم في ذلك الزمان ، ولا نسمي
غيرهم بالنفاق .

وقالوا : من سرق خمسة دراهم فصاعداً قطع ، وقال القوم الذين زعموا أن
المنافق كافر وليس بمشرك : إن المنافقين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
كانوا موحدين ، وكانوا أصحاب كباثر .

وقالوا : كل شيء أمر الله به عباده فهو عام ليس بخاص ، وقد أمر الله به
الكافر والمؤمن .

وقال قوم منهم : لاجبة لله على الخلق في التوحيد إلا بالخبر ، أو ما يقوم مقام
الخبر من إشارة وإيماء .

وقال بعضهم : لا يجوز على الله أن يخلّى عباده من التكليف لوحداً نبيّته ومعرفته ، وأجاز بعضهم أن يخليهم من ذلك .

وقال بعضهم فيمن دخل في دين المسلمين : وجبت عليه الشرائع والأحكام ، وقف على ذلك أولم يقف ، سمعه أولم يسمعه .

وقال بعضهم : لا يرسل الله نبياً إلا نَصَبَ دليلاً عليه ، ولا بدّ من أن يدلّ [عليه] واحداً .

وقال بعضهم : قد يجوز أن يبعث الله نبياً بلا دليل .

وقال بعضهم : مَنْ ورد عليه الخبرُ بأن الخمر قد حرّمت وأن القبلة قد حوّلت فعليه أن يعلم أن الذى أخبره مؤمن أو كافر ، وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر .

وقال بعضهم : من قال بلسانه «إن الله واحد» وعنى به المسيح ، فهو صادق في قوله ، مُشْرِكٌ بقلبه .

وقال بعضهم : ليس على الناس المشى إلى الصلاة والركوب إلى الحج ، ولا شيء من أسباب الطاعات التي يتوصل بها إليها ، وإنما عليهم فعلها بعينها فقط وقالوا جميعاً : إن الواجب أن يستنبطوا مَنْ خالفهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تاب ، وإلا قُتِلَ ، كان ذلك الخلاف فيما يَسَعُ جهله أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : من زنى أو سرق أقيم عليه الحدّ ثم استتيب ، فإن تاب ، وإلا قتل . وقال بعضهم : ليس مَنْ جَحَدَ الله وأنكره مشركاً ، حتى يجعل معه إلهاً غيره .

وقال بعضهم : ذلك شرك ، وكل جَحَدَ باى جهة كان فهو شرك وكفر .

وقالوا : الإصرار على أى ذنب كان كفر .

وقالوا : العالم يَفْتَنِي كله إذا أفنى الله أهل التكليف ، ولا يجوز إلا ذلك ، لأنه إنما خلقه لهم ، فإذا أفناهم لم يكن لبقائه لهم معنى .

وقال بعضهم ، بل جُلُّهم : الاستطاعة والتكليف مع الفعل ، وإن الاستطاعة هي التخلية .

وقال كثير منهم : ليس الاستطاعة هي التخلية ، بل هي معنى في كونه كون الفعل ، وبه يكون الفعل ، وإن الاستطاعة لا تبقى وقتين ، وإن استطاعة كل شيء غير استطاعة ضده ، وإنَّ الله كلف العبادَ ما لا يقدرُونَ عليه لتركهم له لا لعجزهم عنه ، وإن قوة الطاعة توفيق وتسديد وفضل ونعمة وإحسان ولطف ، وإن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وطَّبع وبلاء وشر ، وإن الله لو لطف للكافرين لآمنوا ، وإن عنده لطفًا لو فعله بهم لآمنوا طوعًا ، وإن الله لم ينظر لهم في حال خلقه إياهم ، ولا فعل بهم أصالح الأشياء لهم ، ولا فعل بهم صلاحًا في الدين ، وإنه أضلَّهم وطَّبع على قلوبهم ، وهذا قول « يحيى بن كامل » و « محمد بن حرب » و « إدريس الإياضي » .

وكانوا يقولون في كثير من الإياضية : إن أعمال العباد مخلوقة ، وإن الله سبحانه لم يزل مریدًا لما علم أنه يكون أن يكون ، ولما علم أنه لا يكون أن لا يكون ، وإنه مرید لما علم من طاعات العباد ومعاصيهم ، لا بأن أحبَّ ذلك ، ولكن بمعنى أنه ليس بآبٍ عنه ولا بمُكرِّه عليه ، وسنشرح قولهم في سائر أبواب القدر إذا أخبرنا عن مذاهب الناس في القدر .

وكل الخوارج يقولون بخلق القرآن .

وقال جُلُّ الإياضية : قد يجوز أن يقع حُكْمَان مختلفان في الشيء الواحد من وجهين ، فمن ذلك أن رجلاً لو دخل زرعاً بغير إذن صاحبه لسكران الله سبحانه قد نهاء عن الخروج منه ؛ لأن فيه فسادَ الزرع ، وقد أمره به ، لأنه ليس له .

وقال جُلُّهم بالخاطر ، ولا يجوز أن يخلى الله عز وجل العباد البالغين منه . وقالوا : ليس يجوز على شيء من الأعراض البقاء [إلا] إذا كان بعضاً للجسم ،

عند من يقول : إن الجسم أعراض مجتمعة ، وأكثرهم يقول : إنه أبعاض (؟) للجسم .
 وقالوا : إن الجزء الذي لا يتجزأ جسم على مذهب « الحسين » .
 وقالوا : جزاء الله في العباد أكثر من تفضله ، وعافيته أكثر من ابتلائه ،
 والثواب واجب بالاستحقاق ، والتفضل والابتلاء ابتداء .
 وقال بعضهم بتحليل الأشربة التي يسكر كثيرها إذا لم تسكن الخمر بعينها ،
 وحرّموا السكر ، وليس يتبعون المؤلّى في الحرب إذا كان من أهل القبلة وكان
 مؤحّداً ، ولا يقتلون امرأة ولا ذرية ، ويرون قتل المشبهة وسببهم وغنيمة
 أموالهم ، ويتبعون مؤلّهم كما فعل أبو بكر بأهل الردة .
 ويدعون من السلف « جابر بن زيد » و « عكرمة » و « مجاهد »
 و « عمرو بن دينار » .

وكان رجل من الإباضية يقال له « إبراهيم » أفتى بأن بيع الإمام من مخالفهم
 جائز ، فبرئ منه رجل يقال له « ميمون » وممن استحل ذلك ، ووقف قوم منهم
 فلم يقولوا بتحليل ولا بتحريم ، وكتبوا يستفتون العلماء منهم في ذلك ، فأفتوا بأن
 بيعهم حلال ، وهبتهم حلال في دار التّقيّة ، ويستتاب أهل الوقف من وقفهم
 في ولاية إبراهيم ومن أجاز ذلك ، وأن يستتاب ميمون من قوله ، وأن يبرءوا
 من امرأة كانت معهم [كانت] وقفت فماتت قبل ورود الفتوى ، وأن يُستتاب
 إبراهيم من عذره لأهل الوقف في جحدهم الولاية عنه وهو مسلم يظهر إسلامه ،
 وأن يستتاب أهل الوقف من جحدهم البراءة عن ميمون وهو كافر يظهر كفره ، فأما
 الذين وقفوا ولم يتوبوا من الوقف وثبتوا عليه فسُمّوا « الواقفة » وبرئت الخوارج
 منهم ، وثبت إبراهيم على رأيه في التحليل لبيع الإمام من المخالفين ، وتاب ميمون .

والإباضية يقولون : إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان ، وإن

كل كبيرة فهي كفر نعمة، لا كفر شرك، وإن مرتكبى الكبائر فى النار خالدون مخلدون فيها .

ووقف كثير من الإباضية فى إيلاام أطفال المشركين فى الآخرة ؛ فجوزوا أن يؤلمهم الله سبحانه فى الآخرة على غير طريق الانتقام ، وجوزوا أن يدخلهم الجنة تفضلاً ، ومنهم من قال : إن الله — سبحانه ! — يؤلمهم على طريق الإيجاب ، لا على طريق التجويز .

الضحاكية

ثم رجع بنا القول إلى الإخبار عن الاختلاف فى أمر المرأة :

فاقتربت فرقة من « الواقعة » وهم « الضحاكية » فأجازوا أن يرَّوجوا المرأة المسلمة عندهم من كفار قومهم فى دار التقية ، كما يسع الرجل منهم أن يتزوج المرأة الكافرة من قومه فى دار التقية ، فأما فى دار العلانية — وقد جاز حكمهم فيها — فإنهم لا يستحلُّون ذلك فيها .

ومن « الضحاكية » فرقة وقفت فلم تبرأ ممن فعله ، وقالوا : لا نعطي هذه المرأة المتزوجة من كفار قومنا شيئاً من حقوق المسلمين ، ولا نصلى عليها إن ماتت ، ونقف فيها ، ومنهم من برئ منها .

واختلفوا فى أصحاب الحدود : فمنهم من برئ منهم ، ومنهم من تولاهم ، ومنهم من وقف .

واختلف هؤلاء فى أهل دار الكفر عندهم ؛ فمنهم من قال : هم عندنا كفار إلا من عرفنا بإيمانه بعينه ، ومنهم من قال : هم أهل دار خلط ؛ فلا تتولى إلا من عرفنا فيه إسلاماً ، ونقف فيمن لم نعرف إسلامه ، وتولى بعض هؤلاء بعضاً على اختلافهم ، وقالوا : الولاية تجمعنا فسموا « أصحاب النساء » وسمَّوا من خالفهم [من] الواقعة « أصحاب المرأة » .

وصارت « الواقعة » فرقتين : فرقة تولَّوا الناكحة ، وفرقة ينسبون إلى « عبد الجبار بن سليمان » ، وهم الذين يتبرءون من المرأة الناكحة من كفار قومهم .

وهذا خبر « عبد الجبار » الذي خطب إلى « ثعلبة » ابنته ، ثم شك في بلوغها ، فسأل أمها عن ذلك ، حتى وقع الخلاف بين ثعلبة وعبد الكريم في الأطفال ، فاختلفا بعد أن كانا مُتَّفِقَيْنِ .

فأما عبد الجبار الذي خطب إلى ثعلبة ابنته ، فسأل ثعلبة أن يُمهرها أربعة آلاف درهم ، فأرسل الخاطب إلى أم الجارية مع امرأة يقال لها « أم سعيد » يسأل : هل بلغت ابنتهم أم لا ؟ وقال : إن كانت بلغت وأقرت بالإسلام لم أبال ما أمهرتها ، فلما بلغت أم سعيد ذلك قالت : ابنتي مسلمة بلغت أم لم تبلغ ، ولا تحتاج أن تُدعى إذا بلغت ، فرد مرة أخرى ذلك عليها ، ودخل ثعلبة على تلك الحال فسمع تنازعهما ، فتهاهما عنه ، ثم دخل عبد الكريم بن نجرد وهما على تلك الحال ، فأخبره ثعلبة الخبر ، فزعم عبد الكريم أنه يجب دعاؤها إذا بلغت ، وتجب البراءة منها حتى تدعى إلى الإسلام ، فرد عليه ثعلبة ذلك ، وقال : لا ، بل ثبت على ولايتها ، فإن لم تدع لم تعرف الإسلام ، فبرى بعضهم من بعض على ذلك .

ومن الخوارج « البيهسية » أصحاب « أبي بيهس » (١) :
 وما أحدث أنه زعم أن ميمونا كفر حين حرّم بيع المملوكة في دار كفار قومنا ، وحين برىء ممن استحل ذلك ، وكفر أهل الثبت حين لم يعرفوا كفر ميمون وصواب إبراهيم — وأهل الثبت الواقعة — وكفر إبراهيم حين لم يقبراً من

البيهسية

(١) قال ابن قتيبة في المعارف (٢٦٧) : « البيهسية من الخوارج ينسبون إلى أبي بيهس من بني سعد بن ضبيعة بن قيس ، واسمه هيصم بن جابر ، وكان عثمان بن حيان والي المدينة قطع يديه ورجليه » وقال الشهرستاني في الملل والنحل : « وقد كان الحجاج طلب أبا بيهس في أيام الوليد ، فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيان المري ، فظفر به وجسه ، وكان يسامره ، إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ويقتله ، ففعل به ذلك » اهـ .

أهل الوقف لوقفهم في أمرهم وجَئِدهم الولاية عنه وجحدهم البراءة من ميمون ،
وذلك أن الوقف لا يسع على الأبدان ، ولكن يسع على الحكم بعينه مالم يواقع
أحد من المسلمين ، فإذا واقع أحد من المسلمين لم يسع مَنْ حضر ذلك ألا يعرف
مَنْ أظهر الحق ودان به ، ومن أظهر الباطل ودان به .

وزعم أبو بهس أنه لا يُسَلِّمُ أحد حتى يقر بمعرفة الله ومعرفة رسوله ومعرفة
ما جاء به محمد جملَةً ، والولاية لأولياء الله سبحانه ، والبراءة من أعداء الله ،
وما حرم الله سبحانه مما جاء فيه الوعيد فلا يسع الإنسان إلا علمه ومعرفته بعينه
وتفسيره ، ومنه ما ينبغي أن يعرفه باسمه ولا يبالي ألا يعرف تفسيره وعينه حتى يُبْتَلَى
به ، وعليه أن يقف عندما لا يعلم ، ولا يأتي شيئًا إلا بعلم ، فتابعه على ذلك ناس كثير
من الخوارج ، وفارقه ناس كثير منهم ، فسَمُّوا « البيهسية » وسمت البيهسية مَنْ
خالفهم من الخوارج « الواقعة » .

وقال غيره من الناس : قد يُسَلِّمُ الإنسان بمعرفة وظيفة الدين ، وهي شهادة أن لا إله
إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، والإقرار بما جاء من عند الله جملَةً ، والولاية لأولياء
الله ، والبراءة من أعداء الله ، وإن لم يعرف ماسوى ذلك ؛ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل ،
فن واقع شيئًا من الحرام مما جاء فيه الوعيد وهو لا يعلم أنه حرام فقد كفر ، ومن
ترك شيئًا من كبير ما افترضه الله سبحانه عليه وهو لا يعلم فقد كفر ، فإن حضر
أحد من أوليائه مُوَاقعة من واقع الحرام وهو لا يدرى أحلال أم حرام أو اشتبه
عليه وقف فيه ، فلم يتوَلَّ ولم يبرأ منه حتى يعرف أحلال رُكَب أم حرام ،
فبرئت منه البيهسية .

ooo

ومن « البيهسية » فرقة يقال لهم « العوفية » وهم فرقتان :
 (١) فرقة تقول : مَنْ رجع من دار هجرتهم ومن الجهاد إلى حال القعود نبأ منهم .
 (٢) وفرقة تقول : لا نبأ منهم ؛ لأنهم رجعوا إلى أمرٍ كان حلالاً لهم .
 وكلا الفريقين من « العوفية » يقولون : إذا كفر الإمام فقد كفرت الرعية
 الغائب منهم والشاهد .
 والبيهسية يبرءون منهم ، وهم جميعاً يتولون أبا يهس .

ومن « البيهسية » فرقة يقال لهم « أصحاب شبيب »^(١) النجرائي يعرفون
 « بأصحاب السؤال » .
 أصحاب
 شبيب النجرائي
 (الشيبية)

(١) قال البغدادى فى الفرق بين الفرق (ص ٦٥) : « هؤلاء يعرفون بالشيبية
 لانتسابهم إلى شبيب بن يزيد الشيباني المكنى بأبي الصحاري ، ويعرفون بالصالحية
 أيضاً لانتسابهم إلى صالح بن مسرح الخارجي ، وكان شبيب بن يزيد الخارجي من
 أصحاب صالح ، ثم تولى بعده على جنده » اهـ . وقال المقرئ في الخطط (٣٥٥/٢)
 « الشيبية : أتباع شبيب بن يزيد بن أبي نعيم (وفي بعض المراجع « بن نعيم »)
 الخارج في خلافة عبد الملك بن مروان وصاحب الحروب العظيمة مع الحجاج بن
 يوسف الثقفي ، وهم على ما كانت عليه الحكيمة الأولى ، إلا أنهم انفردوا عن
 الخوارج بجواز إمامة المرأة وخلافتها ، واستخلف شبيب هذا أمه غزالة (وفي كثير
 من الأصول أن غزالة زوج شبيب كما ستمعه في كلام الذهبي) فدخلت الكوفة ،
 وقامت خطيبة ، وصلت الصبح بالمسجد الجامع ، فقرأت في الركعة الأولى بالبقرة ،
 وفي الثانية بآل عمران ، وأخبار شبيب طويلة » اهـ . وغزالة هذه هي التي يقول فيها
 خزيمه بن فاتك الأسدي :

أقامت غزالة سوق الضرار لأهل العراقيين حولاً قيطا
 سمعت للعراقيين في جيشها فلاقى العراقيان منها أطيحا

وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٦٠/٣) : « شبيب بن يزيد بن نعيم بن قيس
 بن عمرو بن الصلت ، الشيباني الخارجي ، خرج بالموصل ، فبعث إليه الحجاج خمسة
 قواد فقتلهم واحداً بعد واحد ، ثم سار إلى الكوفة ، وقايل الحجاج وحاصره ،

والذى أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وتولى أولياء الله ، وتبرأ من أعدائه ، وأقر بما جاء من عند الله جملة ، وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه مما سوى ذلك أفرض هو أم لا ، فهو مسلم حتى يتلى بالعمل به [فيسأل] .

وفارقوا « الواقعة » وقالوا في أطفال المؤمنين بقول « الثعلبية » : إنهم مؤمنون أطفالا وبالغين حتى يكفروا ، وإن أطفال الكفار كفار أطفالا وبالغين حتى يؤمنوا ، وقالوا بقول المعتزلة في القدر ، فبرئت منهم البيهسية .

وكانت امرأته غزالة من الشجاعة والفروسية بالموضع العظيم مثله ، هرب الحجاج منها فغيره بعض الناس بقوله :

أسد علي وفي الحروب نعامة فتخاء تنفر من صغير الصافر
هلا برزت إلى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طائر

وكانت أمه جبهة تشهد الحروب ، وقال بعضهم : رأيت شبيهاً وقد دخل المسجد وعليه جبة طيالة عليها نقط من آثار المطر ، وهو طويل أشمط جعد آدم ، فبقى المسجد يرتج له ، ولده سنة ست وعشرين ، وغرق بدجيل سنة سبع وسبعين ، ويقال إنه أحضر إلى عبد الملك بن مروان رجل — وهو عتيان الحروري — فقال له عبد الملك : ألسن القائل :

فإن يك منكم كان مروان وابنه وعمرو ، ومنكم هاشم وحبيب
فمننا حصين والبطين وقعب ومننا أمير المؤمنين شبيب

فقال : يا أمير المؤمنين إنما قلت « ومنا أمير المؤمنين » ونصبه علي النداء ، فاستحسن قوله وأطلقه . وجبهة : هي التي يضرب بها المثل في الحق لأنها لما حملت قالت : في بطنى شيء ينقر ، فقيل : أحرق من جبهة ، ويروى عنها ما يدل على عدم الحق ، فإن عمر بن شبة قال : حدثني خلاد بن يزيد الأرقط قال : كان شبيب ينعى لأمه فيقال لها : قتل ، فلا تقبل ، فلما قيل لها إنه غرق قبلت ، وقالت : إني رأيت حين ولادته أنه خرج مني شهاب نار ، فعلمت أنه لا يطفئه إلا الماء . (وانظر — مع هذا — معارف ابن قتيبة ص ١٨٠ وما نذكره فيما يلي (ص ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٦)

وقال بعض « البيهسية » : مَنْ واقع زنا لم نشهد عليه بالكفر حتى يرفع إلى الإمام أو والى ويُحدّ ، فوافقهم على ذلك طائفة من الضُّفَرِيَّة ، إلا أنهم قالوا : نقف فيهم ، ولا نسميهم مؤمنين ولا كافرين .

وقالت طائفة من « البيهسية » : إذا كفر الإمام كفرت الرعية ، وقالت : الدار دار شرك ، وأهلها جميعا مشركون ، وتركت الصلاة إلا خلف مَنْ تعرف ، وذهبت إلى قتل أهل القبلة وأخذ الأموال ، واستحلت القتل والسبي على كل حال

وقالت « البيهسية » : الناس مشركون بجهل الدين ، مشركون بمواقعة الذنوب ، وإن كان (؟) ذنبٌ لم يحكم الله فيه حكما مغلظا ولم يوقفنا على تغليظه فهو مغفور ، ولا يجوز أن يكون أخفى أحكامه عنا في ذنوبنا ، ولو جاز ذلك جاز في الشرك .

وقالوا : التائب في موضع الحدود وفي موضع القصاص والمقر على نفسه يلزمه الشرك إذا أقر من ذلك بشيء ، وهو كافر ، لأنه لا يحكم بشيء من الحدود والقصاص إلا على كل كافر يُشَهد عليه بالكفر عند الله .

وقال بعض « البيهسية » : السكر من كل شرابٍ حلالٍ موضوعٌ عن سكر منه ، وكل ما كان في السكر من ترك الصلاة أو شتم الله سبحانه فهو موضوع لا حدَّ فيه ولا حكم ، ولا يكفر أهله بشيء من ذلك ما داموا في سكرهم .

وقالوا : إن الشراب حلال الأصل ، ولم يأت فيه شيء من التحريم ، لافي قليله ولا في إكثاره أو في سكر .

ومن « البيهسية » فرقة يسمون « أصحاب التفسير » كان صاحب بدعتهم أصحاب التفسير رجل يقال « الحكم بن مروان » من أهل الكوفة .

زعم أنه مَنْ شهد على المسلمين لم تجز شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هي .

قال : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو ، وهكذا قالوا في سائر الحدود ، فبرئت منهم « البيهسية » على ذلك وسموهم « أصحاب التفسير » .

وقالت « العوفية » من البيهسية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر حتى يأتي معه غيره كترك الصلاة وما أشبه ذلك ، لأنهم إنما يعلمون أن الشارب سكر إذا ضم إلى سكره غيره مما يدل على أنه سكران .

أصحاب صالح ومن الخوارج « أصحاب^(١) صالح » ولم يحدث صالح قولاً تفرد به ويقال : إنه كان صُفْرياً .

(١) ظاهر صنيع المصنف هنا وفيما يلي من كلامه أن صالحاً الذي تنسب إليه فرقة من الخوارج غير صالح بن مسرح التميمي ، لكن الذي ذكره من وقفنا على كلامه من الذين تسكلموا عن الفرق أن الصالحية من الخوارج أتباع صالح بن مسرح التميمي ، وسيأتي لنا كلام علي هذا في ص ١٨٦ وكان صالح بن مسرح مخالفاً للأزارقة ، وقد قيل : إنه كان صفرياً ، وقيل : لم يكن صفرياً ولا أزرقياً ، وكان خروجه على بشر بن مروان في أيام ولايته على العراق من جهة أخيه عبد الملك بن مروان ، وبعث بشر إليه بالحارث بن عمير ، وذكر المدائني أن خروج صالح كان على الحجاج بن يوسف ، وأن الحجاج بعث بالحارث بن عمير إلى قتاله ، وأن القتال وقع بين الفريقين على باب حصن جلولاء ، وانهزم صالح جريحاً ، فلما أشرف صالح على الموت قال لأصحابه : قد استخلفت عليكم شبيب بن يزيد ، وأنا أعلم أن فيكم من هو أوفقه منه ، ولكنه رجل شجاع مهيب في عدوكم ، فليعنه الفقيه منكم بفقهه . وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٢١/٣) : « وفي سنة ست وسبعين خرج صالح بن مسرح التميمي ، وكان صالحاً ناسكاً عتبتاً ، وكان بداراً والموصل ، وله أصحاب يقرئهم ويفقههم ويقص عليهم ، ولكنه يحط على الخلفيتين عثمان وعلي ، كدأب =

ومن قول « الصفرية » وأكثر الخوارج أن كل ذنب مغلف كفر ، وكل كفر شرك ، وكل شرك عبادة للشيطان .

وقالت « القضية » : لا يكفر عندنا ولا يعصى من قال بضرب من الحق الذي يكون من المسلمين وأراد به غير الله أو وجهه على غير ما يؤجبه المسلمون عليه ، نحو قول القائل « لا إله إلا الله » يريد بها قول النصارى الذي لا إله إلا هو الذي له الولد والزوجة أو يريد صمًا اتخذ آلهًا ، وكقول القائل « محمد رسول الله » وهو يريد غيره ممن قال : هوحي قائم ، وما أشبه ذلك من القول كله واعتقاد القلب والتوجه إلى غير الله عز وجل .

وحكى « البيان بن رباب الخارجي » أن قوما من « الصفرية » وافقوا بعض البيهسية على أن كل مَنْ واقع ذنبا عليه حرام (؟) لا يشهد عليه بأنه كفر حتى

= الخوارج ، ويترأئنهما ويقول : تيسروا رحمكم الله لجهاد هذه الأحزاب المتحزبة ، وللخروج من دار الفناء إلى دار البقاء ، ولا تجزعوا من القتل في الله ، فإن القتل أيسر من الموت ، والموت نازل بكم ، فلم ينشب أن أتاه كتاب شبيب بن يزيد من السكوفة ، يقول فيه : أما بعد ، فإنك شيخ المسلمين ، ولن نعدل بك أحداً ، وقد دعوتني فاستجبت لك ، وإن أردت تأخير ذلك أعلمتني ، فإن الآجال غادية ورائحة ، ولا آمن أن تخترمني للنية ولم أجاهد الظالمين . فياله غبنا وياله فضلا متروكا ! جعلنا الله وإياك ممن يريد بعمله الله ورضوانه ! . فرد عليه الجواب بحضه على الجبي . فجمع شبيب قومه منهم أخوه مصاد والمحلل بن وائل اليشكري وإبراهيم بن بحر المحلى والفضل بن عامر الدهلي ، وقدم على صالح وهو بدارا ، فتصعدوا مائة وعشرة أنفس ، ثم وثبوا على خيل لمحمد بن مروان فأخذوها ، وقويت شوكتهم ، وأخافوا المسلمين « اهـ . (وانظر — مع ما ذكرنا من المراجع — ما ذكرناه قريبا عن الشيعة ، ومعارف ابن قتيبة ١٨٠)

يرفع إلى السلطان ويُحد عليه ، فإذا حد عليه فهو كافر ، إلا أن البيهسية لا يسمونهم
مؤمنين ولا كافرين حتى يحكم عليهم ، وهذه الطائفة من الصفرية يثبتون لهم اسم
الايمن حتى تقام عليهم الحدود .

وحكى أن صنفاً من الخوارج تفردوا بقول أحدثوه ، وهو قطعهم الشهادة على
أنفسهم ومن وافقهم أنهم من أهل الجنة من غير شرط ولا استثناء .

الحسينية وذكر أن صنفاً منهم يدعون « الحسينية » ورئيسهم رجل يعرف « بأبي الحسين »
يرون الدار دار حرب ، وأنه لا يجوز الإقدام على من فيها إلا بعد الحنة ،
ويقولون بالإرجاء في موافقيهم خاصة ، كما حكى عن « نَجْدَةَ » ويقولون فيمن
خالفهم : إنهم بارتكاب الكبائر كفار مشركون .

الشمراخية وذكر « اليمان » أيضاً أن صاحب « الشمراخية » وهو « عبد الله بن شمر أخ »
كان يقول : إن دماء قومه حرام في السر ، حلال في العلانية ، وإن قتل الأبوين
حرام في دار التقية ودار الهجرة وإن كانا مخالفين ، والخوارج تبرأ منه .

ومن العلماء باللغة ، وهو من الخوارج « أبو عبيدة معمر بن المثنى » (١) وكان
صُفُرياً .

(١) أبو عبيدة : معمر بن المثنى ، التيمي ، تيم قريش ، مولا هم ، البصري ،
النحوى ، الأخبارى ، اللغوى ، كان شعار الغريب أغلب عليه ، وأخبار العرب
وأيامها ، وكان - مع معرفته - لا يقيم البيت إذا أنشده حتى يكسره ، وكان يخطئ
إذا قرأ القرآن الكريم نظراً ، وكان شعوبياً يكره العرب ، وألف في مثالبها كتباً
أقدمه هارون الرشيد من البصرة إلى بغداد سنة ثمان وثمانين ومائة ، وقرأ عليه بها
أشياء من كتبه ، وأسند الحديث إلى هشام بن عروة وغيره ، وروى عنه علي بن =

ومن شعرائهم «عمران بن حطان»^(١) وهو صُفْرِي .

== المغيرة الأثرم، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو عثمان المازني، وأبو حاتم السجستاني، وعمر بن شبة النعمري، وغيرهم . وكان أبو عبيدة كثير الوقوع في أعراض الناس، قال له بعض الناس : تقع في الناس فمن أبوك ؟ فقال : أخبرني أبي عن أبيه أنه كان يهودياً من أهل باجروان، فمضى الرجل وتركه . وكان أبو عبيدة مع ذلك أيضاً - جباهاً، لم يكن بالبصرة أحد إلا وهو يتقيه ويداجيه . وخرج أبو عبيدة إلى بلاد فارس قاصداً موسى بن عبد الرحمن الهلالي، فلما قدم عليه قال لعلمانه : احترزوا من أبي عبيدة فإن كلامه كله دق، ثم حضر الطعام فصب بعض العلان على ذيله مرققة فقال له موسى : قد أصاب ثوبك مرق، وأنا أعطيك بدله عشرين ثياباً، فقال أبو عبيدة : لا عليك، فإن مرقك لا يؤذي، يريد أنه لا دسم فيه، ففطن موسى لما أراد وسكت . وكانت ولادة أبي عبيدة في سنة إحدى عشرة ومائة على الأصح، وتوفي سنة تسع ومائتين بالبصرة، وقيل : سنة إحدى عشرة، أطعمه محمد بن القاسم بن سهل النوشجاني موزاً فمات منه (انظر المعارف لابن قتيبة ٢٣٦ ثم انظر الترجمة رقم ٧٠٢ في وفيات الأعيان لابن خلكان ٣٢٣/٤ بتحقيقنا) .

(١) عمران بن حطان : سدوسي خارجي، كان شاعراً الخوارج، وروى عن أبي موسى وعائشة رضي الله عنهما ! وكان عمران فصيحاً، قبيح الشكل، وكانت زوجته جميلة، فدخل عليها يوماً وهي بزينتها فأعجبه، وعلمت منه ذلك، فقالت : أبشر فإنني وإياك في الجنة، قال : ومن أين علمت ؟ قالت : لأنك أعطيت مثلي فشكرت، وأنا ابتليت بمثلك فصبرت، والصابر والشاكر في الجنة . وعمران — قبحه الله ! — هو القائل في عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين أبي السبطين علي بن أبي طالب :

يا ضربة من تقى ما أراد بها إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
إني لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا
أكرم يقوم بطون الطير أقبرهم لم يخلطوا دينهم بغيا وعدوانا

يريد بقوله « بطون الطير أقبرهم » أنهم لا يموتون حتف أنوفهم، ولكنهم يموتون في المعارك والحروب فتأكل الطير أجسادهم . ومات عمران إلى غضب الله ونقمته في سنة تسع ومائتين من الهجرة (وانظر الكامل للبرد ١٠٨/٢) .

ومن مؤلفي كتبهم ومتكلميهم : « عبد الله بن يزيد » و « محمد بن حرب »
و « يحيى بن كامل » وهؤلاء « إباضية » و « اليمان بن رباب » وكان ثعلبياً
ثم صار يهسيا ، و « سعيد بن هارون » وكان فيما أظن إباضياً :

والخوارج تدعى من السلف « [أبا] الشعثاء جابر بن زيد » و « عكرمة »
و « إسماعيل بن سميع » و « أبا هارون العبدى » و « هبيرة بن مريم »

ومن رجال الخوارج ممن لم يذكر أنه خرج ولاله مذهب يعرف به « صالح بن
مُسَرَّح »^(١) و « داود » وكانا يتلاقيان ويُحَدِّثَان مسائل يقع لها اختلاف بين الخوارج
ثم كانت لهما في آخر أيامهما خرجة ليست بالمشهورة و « رباب السجستاني » [و]
هو الذى أوقع الخلاف بين الخوارج فى قتيل وُجد فى عسكر حتى قال بعضهم :

(١) هذا كلام عجيب ، فإن كل الذين اطلعنا على كلامهم ممن كتب فى المقالات
نسب الشيبية إلى رجلين أحدهما صالح بن مسرح ، وزاد بعضهم فذكر أن الشيبية
قد تسمى الصالحية نسبة إليه (وانظر ما ذكرناه عن شبيب بن يزيد فى ص ١٧٩ و ١٨٢)
وما ذكرناه عن صالح بن مسرح فى ص ١٨٢) ولعل المؤلف ظن أن « صالحا » الذى
تنسب إليه جماعة من الخوارج رجل آخر غير صالح بن مسرح ، أو لعله علم ذلك ،
ولذلك تجده ذكر أن « من الخوارج أصحاب صالح » ولم يذكر شيئا من نسب
هذا الصالح (ص ١٨٢) وتجده هنا قد ذكر صالح بن مسرح وذكر أنه لم يحدث
قولا ، وزيد أن نعد ما ذكره هنا تكرر لما ذكره فى الموضع السابق ، لا اتفاق
كلامه فى الموضعين على أن المحدث عنه ليس له مذهب يعرف به خاصة ، ثم يقول :
إن قوله هنا « ممن لم يذكر أنه خرج » ليس بصواب ؛ لأن صالح بن مسرح قد خرج
وحارب وأثنى جراحا ومات بسبب هذه الجراح وأوصى إلى شبيب بن يزيد حين
كان يجود بنفسه ، على ما فصلناه فيما سبق ، وسيدكر المؤلف بعد هذا الكلام
مباشرة أن صالح بن مسرح حكم أحكاما كانت سببا فى رجوع بعض الخوارج
عن موالاته .

إن حكم أهل العسكر حكم الكفار حتى يعلم أنه قُتل بحق ، وقال بعضهم : بل هم مؤمنون حتى يعلم أنه قُتل بغير حق ، و « هرون الضعيف » وقد حُكي عنه إجازة تزويج نساء مخالفه ، وأحل مخالفه في هذا الباب محل أهل الكتاب

ومن الخوارج صنف يُسمّون « الراجعة » رَجَعُوا عن « صالح بن مسروح » الراجعة وبرتوانه لأحكام حكم بها .

وذلك أن بعض طلائع صالح أتاه فأعلمه أن فارسا على تل واقف ينظر إلى عسكره ، فوجّه إليه رجلين من أصحابه ، فلما نظر إليهما الفارس ولّى مدبرا ، فلحقاه ، فطعنه أحدهما ، فصرعه ، ونزلا ليقتلاه ، فقال لهما : أنا رجل مسلم ، وأنا أخو ربيعة بن خراش ، وكان ربيعة بن خراش من رؤسائهم ، فكفّا عنه ، وقالاه : هل يعرفك أحد في العسكر ؟ قال : نعم ، وسمى رجلين من أصحاب صالح يسمي أحدهما جبيرا والآخر الوليد ، فصار الفارسان به إلى عسكر صالح ، فأخبراه بخبره ، فدعا صالح جبيرا والوليد فسألها عنه ، فقالا : نعرفه بالخبيث والكفر ، ونعرف أنه أخو ربيعة ، وقد أخبرنا ربيعة بخبثه وعداوته للمسلمين ، فأمر صالح بضرب عنقه ، فقالت الراجعة : قتل رجلا مسلما قدادعى الإسلام ، فبرتوا بذلك من صالح . ومنها : أنه أتاه رجل من طلائع فآخبره أن فارسا واقف على تل ينظر إلى العسكر بالليل ، فبعث أبا عمر ويزيد بن خارقة ، فلما نظر الفارس إليهما ولّى مدبرا فطعنه أحدهما وضربه الآخر بالسيف ، ثم أتيا به صالحا ، فدفعه صالح إلى رجل من أصحابه وأوصاه به ، وقال : إذا كان بالغداة فأتنا به حتى نقف على جراحته وننظر أتصير إلى دية النفس أو إلى دية الأرض ، فذهب الرجل إلى منزله وأبأته عنده ، فلما نام الرجل الذي من أصحاب صالح قام الأسير فهرب من الليل ، فبرت الراجعة من صالح بذلك ، وقالوا : لم يبرأ من جراحته وقد ادّعى أنه ذقي . ومنها : أن رجلا من أصحابه يقال له صخر قال لرجل منهم : هذا عدو الله ، فلم يستقبه صالح من ذلك .

ومنها : أنه احتبس من الغنائم فرساً ، فكان أصحابه يقتربون إذا أرادوا ركوبه ، ويتنافسون في القتال عليه .

فاختلف أصحابه عند هذه الأشياء ، فبرئت منه فرقة فسُميت « الراجعة » ، وصَوَّب أكثر الخوارج رأى صالح بن أبي صالح ، ووقف « شبيب » في صالح ابن أبي صالح والراجعة ، وقال : لا ندري ما حكم به صالح كان حقاً أو باطلاً ، ويقال : إن أكثر الراجعة عادوا إلى قول صالح ، ويصوبونه فيما صنع .

فأما بعض الإباضية فيذهب إلى أن الذين برثوا من صالح كفروا ، وأن من وقف في كفرهم كفر ، وأحسنوا الظن بشبيب ، وقالوا : لم يكن مثله يُبرأ منه ، وقالوا : ويدل على ذلك أنه كان معه حتى قتل ، فهو عندهم على أصل إيمانه .

الشيبية
(مرجئة
الخوارج)

ومنهم فرقة يُسمّون « الشيبية » وذلك أن « شيبيا » وقف في صالح وفي الراجعة ، فقالوا : لا ندري أحق ما حكم به صالح أم جور ، وحق ما شهدت به الراجعة أم جور ، فبرئت الخوارج منهم وسمّوهم « مرجئة الخوارج » .

وكان شبيب أصاب أموالاً بجرّ جرایا ، فقسمها ، وبقيت رَمَكَة ومنطقة وعمامة ، فقال لرجل من أصحابه : اركب هذا الدابة حتى تقسمها ، وقال لآخر : ألبس هذه العمامة والمنطقة حتى تقسمها ، فبلغ [ذلك] أصحابه ، فخرج إليه سالم بن أبي الجعد الأشجعي وابن دجاجة الحنفي ، فقالا : يا معشر المسلمين ، استقسم هذا الرجل بالأزلام (٥ : ٣) فقال شبيب : إنما كانت رَمَكَة ، وأحببت أن يركبها صاحبها يوما أو يومين حتى تقسمها ، فقالوا : لم أعطيت هذا منطقة وعمامة فلو استقسم وأخذ متاعه ؟ تب مما صنعت ! فكره أن يخنع ، فقال : ما أرى موضع توبة ، فبرثوا منه ، فليس يتولاه خارجي فيما نعلم ، وهم يَرُجْثُون أمره ^(١) ، ولا يكفرونه ، ولا يثبتون له الإيمان .

(١) يَرُجْثُون ، هنا ، أي يؤخرون ، وهو معنى لغوي للارجاء ، كما سنبينه في الفصل الآتي

قوله في التوحيد
فأما التوحيد فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة ، وسنشرح قول المعتزلة في التوحيد إذا صرنا إلى شرح مذاهب المعتزلة

قوله في القرآن
والخوارج جميعا يقولون بخلق القرآن ، والإباضية تخالف المعتزلة في التوحيد في الإرادة فقط ؛ لأنهم يزعمون أن الله سبحانه لم يزل مريداً لمعلوماته التي تكون أن تكون ، ومعلوماته التي لا تكون ألا تكون ، والمعتزلة إلا « بشرين المعتبر » ينكرون ذلك .

قوله في القدر
فأما القدر فقد ذكرنا من يذهب فيه إلى قول المعتزلة من الخوارج ، وذكرنا من يميل إلى الإثبات منهم .

قوله في الوعيد
وأما الوعيد فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج قول واحد ، لأنهم يقولون : إن أهل الكبار الذين يموتون على كبارهم في النار خالدين فيها مخلدين ، غير أن الخوارج يقولون : إن مرتكبي الكبار ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين ، والمعتزلة يقولون : إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين .

قوله في السيف
وأما السيف فإن الخوارج تقول به وتراه ، إلا أن « الإباضية » لا ترى اعتراض الناس بالسيف ، ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور ، ومنعهم من أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغير السيف .

قوله في الخلفاء والإمامة
فأما الوصف لله سبحانه بالقدرة على أن يظلم فإن الخوارج جميعا تنكر ذلك .
والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبي بكر وعمر ، وينكرون إمامة عثمان - رضوان الله عليهم - في وقت الأحداث التي نقيم عليه من أجلها ، ويقولون بإمامة علي قبل أن يحكم ، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم ، ويكفرون معاوية وعمر بن العاص وأبا موسى الأشعري ، ويرون أن الإمامة في قریش وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقاً لذلك ، ولا يرون إمامة الجائر .

وحكى « زرقان » عن « النجدات » أنهم يقول : إنهم لا يحتاجون إلى

قولهم
في الأطفال

إمام ، وإنما عليهم أن يعلموا كتاب (٤) الله سبحانه فيما بينهم .
وللخوارج في الأطفال ثلاثة أقاويل :

(١) صنف منهم يزعمون أن أطفال المشركين حكمهم حكم آبائهم ، يُعَذَّبُونَ في النار ، وأنَّ أطفال المؤمنين حكمهم حكم آبائهم ، واختلف هذا الصنف في الآباء إذا انتقلوا بعد موت أطفالهم عن أديانهم ، فقال قائلون : ينتقلون إلى حكم آبائهم ، وقال قائلون : هم على الحال التي كان آباؤهم عليها في حال موتهم لا ينتقلون بانتقالهم .
(٢) وقال الصنف الثاني منهم : جائز أن يؤلم الله سبحانه في النار أطفال المشركين على غير المجازاة لهم ، وجائز ألا يؤلمهم ، وأطفال المؤمنين يباحقون بآبائهم لقول الله عز وجل : (٥٢ : ٢١) : (والذين آمنوا وأتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريّاتهم) .

(٣) وقال الصنف الثالث - وهم « القدرية » - : أطفال المشركين والمؤمنين في الجنة .

وحكى حاكٍ عن « الأخنسية » أنها تزوج النساء في نصبة الحرب وغير نصبة الحرب .

وحكى أيضاً أن « الشمراخية » و « الصفيرية » تصلى خلف مَنْ لا تعرف وحكى أن « البيهسية » تقول بقتل أهل القبلة ، وأخذ الأموال ، وترك الصلاة إلا خلف مَنْ تعرف ، والشهادة على الدار بالكفر .

وحكى حاكٍ أن « البدعية » تقول مثل مقالة الأزارقة ، غير أنها تزعم أن الصلاة ركعتان بالغداة وركعتان بالعشي .

واختلفت الخوارج في اجتهاد الرأي ، وهم صنفان :

قولهم في اجتهاد الرأي (١) فمنهم من يجيز الاجتهاد في الأحكام كنفحو « النجدات » وغيرهم .
(٢) ومنهم من ينكر ذلك ، ولا يقول إلا بظاهر القرآن ، وهم « الأزارقة » .

وحكى حاكٍ عن الخوارج أنهم لا يرون على الناس فرضاً ما لم تأتهم الرسل ،
 وأن الفرائض تلزم بالرسل ، واعتلوا بقول الله عز وجل (١٧ : ١٥) : (وما كنا
 معذبين حتى نبعث رسولا) .
 قولهم في التكليف قبل البعثة

والخوارج لا يقولون بعذاب القبر ، ولا ترى أن أحداً يعذب في قبره .
 فأما القول في الباري : هل يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه ؟ فإن من
 مال منهم إلى قول المعتزلة في القدر ينكر ذلك ، ومن قال منهم بالإثبات قال :
 إن الله يرزق عباده الحرام إذا غلبوا عليه وأكلوه .
 قولهم في رزق الحرام

✓ وللخوارج ألقاب : فمن ألقابهم الوصف لهم بأنهم «خوارج» ومن ألقابهم :
 «الحرورية» ومن ألقابهم «الشراة» و «الحرارية» (؟) ومن ألقابهم
 «المارقة» ومن ألقابهم «المحضة» .
 ألقاب الخوارج

✓ وهم يرضون بهذه الألقاب كلها ، إلا بالمارقة ، فإنهم ينكرون أن يكونوا
 مارقة من الدين كما يترق السهم من الرمية .

✓ والسبب الذي سُموا له خوارج خروجهم على علي بن أبي طالب .

✓ والذي له سُموا بحكمة إنكارهم الحكمين ، وقولهم : لا حُكْمَ إلا لله .

✓ والذي له سُموا حرورية نزولهم بحر وراء في أول أمرهم .

✓ والذي له سُموا شراة قولهم : شَرَبْنَا أَنْفُسَنَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، أَيْ بَعَثْنَاهَا بِالْجَنَّةِ .

والسكور التي الغالب عليها الخارجية : الجزيرة ، والموصل ، وعمان ،
 وحضرموت ، ونواحي من نواحي المغرب ، ونواحي من نواحي خراسان ، وقد كان
 لرجل من الصُفْرى سلطان في موضع يقل سِجْلَمَاسَةَ على طريق غانة .

ويقال : إن أول من حكم بصفين « عروة بن بلال بن مرداس »^(١) .

(١) كذا وقع في الأصول وسنحقيقه لك بعد ، وقد اختلفت أقوال المتكلمين في المقالات فيمن كان أول المحسكة ، واضطربت الأعلام التي يذكرونها اضطرابا كثيرا أيضا ، فقد حكى ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة (٢٠٣/١) عن أبي هلال العسكري في كتاب الأوائل « أن أول من قال « لا حكم إلا لله » عروة بن حدير (ويقال ابن جرير) ، قالها بصفين ، وقيل : يزيد (وفي الأصل زيد) بن عاصم المخاربي ، قال : وكان أميرهم أول ما اعترلوا ابن السكواء ، ثم بايعوا لعبد الله بن وهب الراسبي » اهـ ثم قال ابن أبي الحديد بعد كلام طويل : « قال أبو العباس (يريد محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد) : وقال قوم : أول من حكم عروة بن أديه (وفي بعض الأصول عروة بن أذينة) ، وأديه : جدة له جاهلية ، وهو عروة بن حدير (وفي بعض الأصول عروة بن جرير) أحد بني ربيعة ابن حنظلة ، وقال قوم : أول من حكم رجل من بني محارب بن خصفة بن قيس بن عيلان يقال له : سعيد ، ولم يختلفوا في اجتماعهم على عبد الله بن وهب الراسبي ، وأنه امتنع عليهم ، وأومأ إلى غيره ، فلم يقتنعوا إلا به ، فكان إمام القوم ، وكان يوصف برأى ، وعروة بن حدير هذا من نفر نجوا من حرب النهروان فلم يزل باقيا مدة أيام معاوية ، ثم جرى به إلى زياد بن أبيه ، فسأله عن أبي بكر وعمر ، فقال خيرا ، فقال له : فما تقول في أمير المؤمنين عثمان وفي أبي تراب ؟ فتولى عثمان ست سنين من خلافته ، ثم شهد عليه بالكفر ، وفعل في أمر علي عليه السلام مثل ذلك ، تولاه إلى أن حكم ، ثم شهد عليه بالكفر ، فسأله زياد عن معاوية بن أبي سفيان ، فسبه سبا قبيحا ، ثم سأله عن نفسه ، فقال له : أولك لزنية ، وأخرك لدعوة ، وأنت بعد عاص لربك ، فأمر به فضربت عنقه » وانظر السكامل للمبرد (١١٦/٢) اهـ وقال ابن أبي الحديد بعد كلام طويل : « وقال أبو العباس في السكامل : يقال : إن أول من لفظ بالحكومة ولم يشدها رجل من بني سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر ، من بني صريم ، يقال له : الحجاج بن عبد الله ، ويعرف بالبرك ، وهو الرجل الذي ضرب في آخر الأمر معاوية بن أبي سفيان علي أليته ، وذلك أنه لما سمع بذكر الحكمين قال : أيحكم أمير المؤمنين الرجال في دين الله ؟ لا حكم إلا الله ! فسمع سامع فقال : طعن والله فأنفذ ! قال أبو العباس : وأول من حكم بين الصفين رجل من بني إشكر ابن بكر بن وائل ، كان في أول أمره من أصحاب علي عليه السلام ، فحمل علي رجل منهم ، فقتله غيلة ، ثم مرق بين الصفين يحكم ويحمل على أصحاب معاوية ، فسكره =

فرجع إلى ناحية على عليه السلام، فخرج إليه رجل من همدان فقتله، فقال شاعرهمدان:
وما كان أغنى اليشكري عن القى تصلى بها جمرآ من النار حاميا
غداة ينادى، والرماح تنوشه، خلعت علينا باديا ومعاويا
اه (وانظر السكامل ١٢١/٢) والذي يرجع عندنا أن العبارة التي وردت في كلام المؤلف
محرفة، وأن أصلها « ويقال: إن أول من حكم بصفين عروة بن حدير، ويقال:
بل أول من حكم أبو بلال وهو مرداس بن أدية، ويقال: بل أول من حكم يزيد بن
عاصم المحاربي » ويدل على ذلك ما جاء في السكامل للمبرد (١٠٨/٢) ونصه: « لما قتل
أبو بلال — وهو مرداس بن أدية، وأدية جدته (ويقال: هي أمه) وأبوه حدير،
وهو أحد بني ربيعة بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم — قال عمران بن حطان:
لقد زاد الحياة إلى بغضا وحبا للخروج أبو بلال
ولو أنى علمت بأن حنفي كتحف أبي بلال لم أبال
وفيه يقول أيضاً:

يا عين بكى لمرداس ومصرعه يارب مرداس اجعلني كمرداس
وعروة بن حدير: هو نفسه عروة بن أدية، وهو أخو مرداس بن أدية أبي
بلال، ويدل لذلك أن أبا العباس المبرد يذكر في نسب عروة نفس ما يذكره في نسب
مرداس، اسمع إليه يقول (١١٦/٢): « ويقال فيما يروى من الأخبار: إن أول
من حكم عروة بن أدية، وأدية: جدة له جاهلية، وهو عروة بن حدير، أحد بني
ربيعة بن حنظلة » اه كلامه، وقد صرح بهذا نصر بن مزاحم في وقعة صفين
(ص ٥٨٨) قال: « وخرج عروة بن أدية أخو مرداس بن أدية التميمي، فقال:
أتحكمون الرجال في أمر الله؟ لا حكم إلا لله! فأين قتلتنا يا أشعث؟ ثم شد بسيفه
ليضرب به الأشعث فأخطأه — الخ » وقال ابن الأثير في التاريخ السكامل (٢٢٠/٥)
« وفي سنة ثمان وخمسين اشتد عيب الله بن زياد على الخوارج، فقتل منهم جماعة
كثيرة، منهم عروة بن أدية أخو أبي بلال مرداس بن أدية، وأدية أمهما، وأبوها
حدير، وهو تميمي » اه المراد منه، ثم انظر في التاريخ السكامل (٤١/٦) خبر
مقتل أبي بلال مرداس بن حدير الحنظلي.

وجاء في الملل والنحل للشهرستاني: « المحسكة الأولى: هم الذين خرجوا على
أمير المؤمنين على — رضى الله عنه! — حين جرى أمر الحكمين، واجتمعوا
بحر وراء من ناحية الكوفة، ورأسهم عبد الله بن الكواء، وعتاب الأعور،
وعبد الله بن وهب الراسبي، وعروة بن جرير (كذا) ويزيد بن عاصم المحاربي،
وحر قوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية » اه

ويقال : بل أول من حكم « يزيد بن عاصم الحارثي » ويقال : بل رجل من سعد بن زيد مئة من تميم^(١) ، ويقال : إن أول من تشرى رجل من بني يشكر . وكان أمير الخوارج أول ما اعتزلوا « عبد الله بن الكواء » وأمير قتالهم « شُبَّان بن ربعي » ثم بايعوا « لعبد الله بن وهب الراسبي » لعشر بقين من شوال سنة سبع وثلاثين ، وكان رئيس الخوارج الذين أقبلوا من البصرة ليجمعوا مع عبد الله بن وهب « مسعر بن فذكي » وهو الذي استعرض من لقي هو وأصحابه وقتل عبد الله بن خباب ، فبعض الخوارج يقولون : إن عبد الله بن وهب كان كارها لذلك كله ، وكذلك أصحابه ، وبعضهم يتأول مسعر في قتل عبد الله ، ويقال : إنه سأله أن يحدثه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بما سمعه منه فحدثه بحديث في الفتن يوجب القعود عن الحروب وأن يكون الرجل عبد الله المقتول ، فتأولوا عليه أنه يدين بتخطئتهم في الخروج وتخطئة على رضى الله عنه أيضاً ، واستحلوا بهذا دمه . ولما قرب الأمر في محاربة علي بن أبي طالب « عبد الله وهب » استوحش كثير منهم من محاربتة ، ففارق قوم منهم عبد الله بن وهب ، ومنهم « جويرية بن فادغ » ؟ فارقه في ثلثائة ، ومنهم « مسعر بن فذكي » انصرف إلى البصرة في مائتين ، ويقال : بل صار إلى راية أبي أيوب الأنصارى ، وهو إذ ذاك مع علي بن أبي طالب ، ومنهم « فروة بن نوفل الأشجعي » فارقه في خمسمائة ، ومنهم « عبد الله الطائي » رجع إلى الكوفة في ثلثائة ، ويقال : بل لحق براية أبي أيوب الأنصارى ، ومنهم « سالم ابن ربيعة » فارقه في ثمانية عشر ، ويقال : بل لحق براية أبي أيوب الأنصارى ، ومنهم « أبو مریم السعدي » فارقه في مائتين ، ويقال : بل لحق براية أبي أيوب الأنصارى ، ومنهم « أشرس بن عوف » نزل الدسكرة في مائتين ، وذكر المدائني أن قوما من الخوارج قد كانوا خرجوا مع علي رضوان الله عليه لقتال أهل الشام فلما قصد علي أهل النهر اعتزلوا فصاروا إلى النخيلة فأقاموا بها ، وكان

(١) هو الحجاج بن عبد الله الصريمي ، الملقب بالبرك ، أحد الخوارج الثلاثة الذين ائتمروا على قتل علي ومعاوية وعمرو بن العاص ، وهو الذي خرج لقتل معاوية ، فلم تصب ضربته منه مقتلاً .

مقتل «عبد الله بن وهب الراسي» وأصحابه لسبع خلون من صفر سنة ثمان وثلاثين .

(١) وخرج عليّ عليّ في حياته من الخوارج بعد عبد الله بن وهب الراسي

(١) قد ذكر ابن الأثير في كتابه الكامل كل ما ذكره المؤلف هنا إلى آخر هذا الفصل ، وفيما ذكره ابن الأثير زيادة تفصيل مع الاختلاف في ضبط الأعلام ، ولهذا آثرنا أن نحكيه لك ههنا ، قال : « لما قتل أهل النهروان خرج أشرس ابن عوف الشيباني على علي بالسكرة في مائتين ، ثم سار إلى الأنبار ، فوجه إليه علي الأبرش بن حسان في ثلثمائة ، فواقعه أشرس في ربيع الآخر (وفي كلام المؤلف ربيع الأول) سنة ثمان وثلاثين . . . ثم خرج هلال بن علفة من تيم الرباب ومعه أخوه مجالد ، فأتى ماسيدان ، فوجه إليه علي معقل بن قيس الرياحي فقتله وقتل أصحابه ، وهم أكثر من مائتين ، وكان قتلهم في جمادى الأولى سنة ثمان وثلاثين . ثم خرج الأشهب بن بشر ، وقيل : الأشعث ، وهو من بجيلة ، في مائة وثمانين رجلا ، فأتى المعركة التي أصيب فيها هلال وأصحابه ، فصلى عليهم ودفن من قدر عليه منهم ، فوجه إليهم على جارية بن قدامة السعدي ، وقيل : حجر بن عدى — فأقبل إليهم الأشهب ، فاقتلوا بجرجرايا من أرض جوخي ، فقتل الأشهب وأصحابه في جمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين .

ثم خرج سعيد (وفي كلام المؤلف هنا سعد) بن قفل التيمي ، من تيم الله بن ثعلبة ، في رجب ، بالبنديجين ، ومعه مائتا رجل ، فأتى درزنجان — وهي من المدائن على فرسخين — فخرج إليهم سعد بن مسعود ، فقتلهم في رجب سنة ثمان وثلاثين ، ثم خرج أبو مريم السعدي التيمي ، فأتى شهرزور وأكثر من معه الموالي ، وقيل : لم يكن معه من العرب غير ستة نفر هو أحدهم ، واجتمع معه مائتا رجل ، وقيل : أربعائة ، وعاد حتى نزل على خمسة فراسخ من الكوفة ، فأرسل إليه على يدعوه إلى بيعته ودخول الكوفة ، فلم يفعل ، وقال : ليس بيننا غير الحرب ، فبعث إليه على شريح بن هانيء في سبعمائة ، فحمل الخوارج على شريح وأصحابه ، فانكشفوا وبقي شريح في مائتين ، فأنحاز إلى قرية ، فراجع إليه بعض أصحابه ودخل الباقون الكوفة فخرج على نفسه وقدم بين يديه جارية بن قدامة السعدي ، فدعاهم جارية إلى طاعة =

«أشرس بن عوف» فسرّح إليه على جيشا، فقتل بالأنبار هو وأصحابه، في شهر ربيع الأول من سنة ثمان وثلاثين.

ثم خرج «ابن علفة التيمي» فوجه إليه على «معتل بن قيس الرياحي» فقتله وأصحابه بماسبذآن، في جمادى الأولى من هذه السنة.

ثم خرج «الأشهب بن بشر» فوجه إليه على جارية بن قدامة، فقتل الأشهب وأصحابه بجرّجرايا في جمادى الآخرة من هذه السنة.

وخرج رجل من الخوارج يقال له «سعد» على «علي بن أبي طالب» فكتب على «إلى سعد بن مسعود الثقفي، وهو على المدائن، فخرج إليه سعد فقتله وأصحابه في رجب من هذه السنة.

ثم خرج «أبو مريم السعدي» فوجه إليه على «شريح بن هاني» وقد صاروا من السكوفة على فرسخين، ثم أُنْذِر إليهم جارية بن قدامة السعدي، فقتل أبا مريم وأصحابه إلا خمسين رجلا سألوا الأمان، وذلك في شهر رمضان من هذه السنة. ثم قتل على رضوان الله عليه، ولو ذكرنا مَنْ خرج من الخوارج [بعده] لظال الكتاب.

آخر مقالات الخوارج

== على وحذرهم القتل، فلم يجيبوا، فلحقهم على أيضا فدعاهم فأبوا عليه وعلى أصحابه، فقتلهم أصحاب على ولم يسلم منهم غير خمسين رجلا استأمنوا فأمّنهم، وكان في الخوارج أربعون رجلا جرحى فأمر على بإدخالهم السكوفة ومداواتهم حتى برئوا، وكان قتلهم في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين، وكانوا من أشجع من قاتل من الخوارج ولجرائتهم قاربوا السكوفة «اه كلام ابن الأثير (السكامل ١٦٢/٣)

أول مقالات المرجئة

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر اختلاف المرجئة^(١)

اختلفت المرجئة في الإيمان ماهو ، وهم اثنتا عشرة فرقة :

اختلافهم
في الإيمان

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الإيمان بالله هو المعرفة بالله وبرسوله وبجميع ما جاء من عند الله فقط ، وأن ماسوى المعرفة من الإقرار باللسان والخضوع بالقلب والمحبة لله ولرسوله والتعظيم [لها] والخوف منهما والعمل بالجوارح فليس بإيمان ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به ، وهذا قول يُحكى عن «جهم بن صفوان»

الجهمية

(١) يزيد أن نبين لك في هذا الموضع أن كلمة «المرجئة» اسم فاعل من الإرجاء وأن الإرجاء يأتي في العربية على معنيين : الأول التأخير ، تقول «أرجأت كذا» تريد أخرته ، وفي القرآن الكريم في قصة موسى عليه السلام (قالوا أرجه وأخاه وابعث في المدائن حاشرين) أرادوا أخره وأمهله . والمعنى الثاني للارجاء : إعطاء الرجاء ، تقول «أرجيت فلانا» تريد أنك أعطيت به الرجاء ، والهمزة في «الإرجاء» على المعنى الأول أصلية ، وعلي المعنى الثاني منقلبة عن حرف العلة ، ثم تقول : إنه يجوز أن تكون تسمية هذه الفرقة بالمرجئة مأخوذة من المعنى الأول لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية وعقد القلب ، ويجوز أن تكون مأخوذة من المعنى الثاني لأنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، فقد كانوا يعطون المؤمن العاصي الرجاء في نواب الله . ثم اعلم أن من الناس من يقول : الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة ، فلا يقضى عليه في الدنيا بحكم ما ، وعلي هذا التفسير تكون المرجئة فرقة متباعدة للوعيدية ، ومن الناس من يقول : الإرجاء تأخير علي بن أبي طالب - رضي الله عنه ! - عن الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة ، وعلي هذا تكون المرجئة فرقة مقابلة للشيعة . ثم اعلم أن المرجئة على أربعة أصناف : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة ، والكلام هنا في الأخيرة .

وزعمت «الجهمية» أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر
بجحد ، وأن الإيمان لا يتبع بعض ولا يتفاضل أهله فيه ، وأن الإيمان والكفر
لا يكونان إلا في القلب دون غيره من الجوارح .

قول
أبي الحسين
الصالحى

(٢) والفرقة الثانية من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، والكفر
هو الجهل به فقط ، فلا إيمان بالله إلا المعرفة به ، ولا كفر بالله إلا الجهل به ، وأن قول
القاتل «إن الله ثالث ثلاثة» ليس بكفر ولكنه لا يظهر إلا من كافر ، وذلك أن الله
سبحانه أ كَفَرَ من قال ذلك ، وأجمع المسلمون أنه لا يقوله إلا كافر ، وزعموا أن
معرفة الله هي المحبة له وهي الخضوع لله ، وأصحاب هذا القول لا يزعمون أن
الإيمان بالله إيمان بالرسول ، وأنه لا يؤمن بالله إذا جاء الرسول إلا من آمن بالرسول
ليس لأن ذلك يستحيل ، ولكن لأن الرسول قال : ومن لا يؤمن بى فليس
بمؤمن بالله .

وزعموا أيضا أن الصلاة ليست بعبادة لله ، وأنه لا عبادة إلا الإيمان به وهو
معرفة ، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، وهو خصلة واحدة ، وكذلك الكفر
والقاتل بهذا القول «أبو الحسين الصالحى» .

قول أصحاب
يونس السمرى

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له وهو ترك
الاستكبار عليه والمحبة له ، فن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن ، وزعموا أن
إبليس كان عارفاً بالله ، غير أنه كفر باستكباره على الله ، وهذا قول قوم من أصحاب
«يونس السمرى» ، وزعموا أن الإنسان وإن كان لا يكون مؤمناً إلا بجميع
الخلال التي ذكرناها وقد يكون كافراً بترك خلة منها ، ولم يكن «يونس»
يقول بهذا .

قول يونس
وأبي شمر

(٤) والفرقة الرابعة منهم وهم أصحاب «أبي شمر» و«يونس» يزعمون أن
الإيمان المعرفة بالله والخضوع له والمحبة له بالقلب والإقرار به أنه واحد ليس كمثل
شيء ، ما لم تقم عليه حجة الأنبياء ، وإن كانت قامت عليه حجة الأنبياء فالإيمان

[الاقرار بهم] والتصديق لهم ، والمعرفة بما جاء من عند الله غير داخل في الإيمان ، ولا يسمون كل خصلة من هذه الخصال إيماناً ولا بعض إيمان حتى تجتمع هذه الخصال ، فإذا اجتمعت سموها إيماناً لاجتماعها ، وشبهوا ذلك بالبياض إذا كان في دابة لم يسموها بلبقاء ولا بعض أبلق حتى يجتمع السواد والبياض ، فإذا اجتمع في الدابة سمي ذلك بلبقاً إذا كان بفرس ، فإن كان في جمل أو كلب سمي بقعاً ، وجعلوا ترك الخصال كلها وترك كل خصلة منها كفراً ، ولم يجعلوا الإيمان متبعضاً ولا محتملاً للزيادة والنقصان .

وحكى عن أبي شمر أنه قال : لا أقول في الفاسق الملقى فاسق مطلق دون أن أفتيد فأقول فاسق في كذا .

وحكى « محمد بن شبيب » و « عباد بن سليمان » عن أبي شمر أنه كان يقول : إن الإيمان هو المعرفة بالله والإقرار به وبما جاء من عنده ومعرفة العدل يعني قوله في القدر ، ما كان من ذلك منصوباً عليه أو مستخرجاً بالعقول مما فيه إثبات عدل الله ونفي التشبيه والتوحيد ، وكل ذلك إيمان ، والعلم به إيمان ، والشاك فيه كافر ، والشاك في الشاك كافر أبداً ، والمعرفة لا يقولون إنها إيمان ما لم تضم الإقرار ، وإذا وقعنا كانا جميعاً إيماناً .

(٥) والفرقة الخامسة من المرجئة أصحاب « أبي ثوبان » يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله وبرسله ، وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله وما كان جائزاً في العقل ألا يفعله فليس ذلك من الإيمان .

(٦) والفرقة السادسة من المرجئة يزعمون أن الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وفرائض المجتمع عليها والخضوع له بجميع ذلك والإقرار باللسان ، فمن جهل شيئاً من ذلك فقامت به عليه حجة أو عرفه ولم يقر به كفر ، ولم تسم كل خصلة من ذلك إيماناً كما حكيناه عن « أبي شمر » ، وزعموا أن الخصال التي هي إيمان إذا وقعت فكل خصلة منها طاعة ، فإن فعلت خصلة منها ولم تفعل الأخرى لم تكن طاعة ، كالمعرفة

الشمريّة

الثوبانيّة

النجارية

بالله إذا انفردت من الإقرار لم تكن طاعة ، لأن الله عز وجل أمرنا بالإيمان جملة أمراً واحداً ، ومن لم يفعل ما أمر به لم يُطِيع ، وزعموا أن ترك كل خصلة من ذلك معصية ، وأن الإنسان لا يكفر بترك خصلة واحدة ، وأن الناس يتفاضلون في إيمانهم ويكون بعضهم أعلم بالله وأكثر تصديقاً له من بعض ، وأن الإيمان يزيد ولا ينقص ، وأن من كان مؤمناً لا يزول عنه اسم الإيمان إلا بالكفر ، وهذا قول « الحسين ابن محمد النجار » وأصحابه .

الغيلانية

(٧) والفرقة السابعة من المرجئة « الغيلانية » أصحاب « غيلان » يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية^(١) والمحبة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول وبما جاء من عند الله سبحانه وتعالى ، وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطرار ، فلذلك لم يجعلها من الإيمان .

وذكر « محمد بن شبيب » عن « الغيلانية » أنهم يوافقون « الشَّمرية » في الخصلة من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان ، وأنهم خالفوه في العلم ؛ فزعموا أن العلم بأن الأشياء مُحدثة مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنين ولا أكثر من ذلك اكتساب ، وجعلوا العلم بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما جاء من عند الله اكتساباً ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي [جاء] من عند الله منصوصاً بإجماع المسلمين ولم يجعلوا شيئاً من الدين مستخرجاً إيماناً .

وكل هؤلاء الذين حكينا قولهم من « الشَّمرية » و « الجهمية » و « الغيلانية » و « النجارية » ينكرون أن يكون في الكفر إيمان ، وأن يقال : إن فيهم بعض إيمان ؛ إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم .

وذكر « زرقان » عن « غيلان » أن الإيمان هو الإقرار باللسان وهو التصديق وأن المعرفة بالله فعل الله ، ولبست من الإيمان في قليل ولا كثير ، واعتل بأن الإيمان في اللغة هو التصديق .

(١) يريد بالمعرفة الثانية المعرفة الناشئة عن نظر واستدلال

أصحاب محمد
ابن شبيب

(٨) والفرقة الثامنة من المرجئة أصحاب «محمد بن شبيب» يزعمون أن الإيمان الإقرار بالله والمعرفة بأنه واحد ليس كمثل شيء ، والإقرار والمعرفة بأنبياء الله وبرسوله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المسلمون ونقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة والصيام وأشبه ذلك مما لا اختلاف فيه بينهم ولا تنازع ، وأما ما كان من الدين نحو اختلاف الناس في الأشياء فإن الرادّ للحق لا يكفر ، وذلك أنه إيمان واستخراج ليس يردّ على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاء به من عند الله سبحانه ولا يردّ على المسلمين ما نقلوه عن نبيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصوا عليه ، والخضوع لله هو ترك الاستكبار ، وزعموا أن إبليس قد عرف الله سبحانه وأقر به ، وإنما كان كافراً لأنه استكبر ، ولولا استكباره ما كان كافراً ، وأن الإيمان يتبع بعض ويتفاضل أهله ، وأن الخصلة من الإيمان قد تكون طاعة وبعض إيمان ويكون صاحبها كافراً بترك بعض الإيمان ، ولا يكون مؤمناً إلا بإصابة الكل ، وكل رجل يعلم أن الله واحد ليس كمثل شيء ويحمد الأنبياء فهو كافر بجمده الأنبياء ، وفيه خصلة من الإيمان وهي معرفته بالله ، وذلك أن الله أمره أن يعرفه وأن يقرب بما كان عرف ، [وإن عرف] ولم يقرب أو عرف الله سبحانه وجمده أنبياءه فإذا فعل ذلك فقد جاء ببعض ما أمر به ، وإذا كان الذي أمر به كله إيماناً فالواحد منه بعض إيمان .

وكان «محمد بن شبيب» وسائر من قدمنا وصفه من المرجئة يزعمون أن مرتكبي الكبائر من أهل الصلاة العارفين بالله وبرسوله المقرين به وبرسوله مؤمنون بما معهم من الإيمان فاسقون بما معهم من الفسق .

(٩) والفرقة التاسعة من المرجئة «أبو حنيفة وأصحابه» ^(١) يزعمون أن الإيمان

(١) قد علمت مما قدمناه لك في أول هذا الفصل أن الإرجاء في اللغة على معنيين : التأخير ، وإعطاء الرجاء ، وعلمت أن علماء الكلام يطلقون الإرجاء على ما يقابل التشيع أحيانا وعلى ما يقابل القول بالوعيد أحيانا أخرى ، وأن كلمة المرجئة أطلقت في عرف أهل الكلام على أربعة أصناف من أهل المقالات ، وهم : مرجئة الخوارج ، ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية ، والمرجئة الخالصة . ونقول هنا : إنه قد اشتهر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في تعريف الإيمان أنه « التصديق بما علم بحجى النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة ، تفصيلا فيما علم تفصيلا ، وإجمالا فيما علم إجمالا » وأن الإقرار باللسان ليس جزءا من حقيقة الإيمان ، والأعمال الصالحة ليس جزءا من حقيقة الإيمان ، وبني على ذلك أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، لأن الجزم الذى ينقصد القلب عليه إن نقص صار جهلا أو شكاً أو وهما فلا يكون إيمانا ، ومن أجل هذا قال بعض أهل الحديث في حق أبي حنيفة رضى الله عنه « إنه مرجئ » ومرادهم بذلك الإرجاء بمعناه اللغوى الذى هو التأخير ، ومعنى كونه مرجئا - على هذا الوجه - أنه يجعل مرتبة العمل متأخرة عن عقد الجزم وإذعانه وجزمه ، ولا شيء في ذلك ، بل إن هذا هو الذى تدل عليه آيات الكتاب العزيز وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، فإننا نجد القرآن الكريم في غير آية يعطف الأعمال على الإيمان ، وذلك نحو قوله تعالى : (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا) ولا شك أن المعطوف غير المعطوف عليه ، فتكون الأعمال غير الإيمان ، ونجد الرسول صلى الله عليه وسلم قد جعل محل الإيمان هو القلب في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « اللهم ثبت قلبي على دينك » وفعل القلب ليس شيئا غير التصديق ، وهكذا من وجوه الاستدلال التى فصلناها تفصيلا وافية في شرحنا على جوهرة التوحيد (ص ٤٩) ثم إنه ينبغي على تفسير أبي حنيفة الإيمان بالتصديق أنه لا يقطع في الدنيا بأن صاحب الكيفية يعذب في الآخرة ، بل نفوض أمره إلى الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفرله ، كما قال تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام : (إن تعذبهم فإنهم عبادك ، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم) وقد سمى الوعيدية هذا المعنى إرجاء لأنهم قالوا : إننا نحكم بأن الله تعالى =

المعرفة بالله والإقرار بالله والمعرفة بالرسول والإقرار بتماجاه من عند الله في الجملة دون التفسير. وذكر « أبو عثمان الأدمي » أنه اجتمع « أبو حنيفة » و « عمر بن أبي عثمان الشمرى » بمسكة فسأله عمر فقال له : أخبرنى عن يزعم أن الله سبحانه حرم أكل الخنزير غير أنه لا يدرى لعل الخنزير الذى حرّمه الله ليس هى هذه العين .

== يعذب عصاة المؤمنين ، وصموا أبا حنيفة مرجئا ، وأرادوا أنه يرجىء . حكم عصاة المؤمنين إلى اليوم الآخر يحكم الله تعالى فيه بما يشاء ، وانظر إلى قول أبى البقاء فى الكليات (ص ٣٥٠ بولاق) : « المرجئة : هم الذين يحكمون بأن صاحب الكبيرة لا يعذب أصلا ، وإنما العذاب للكفار . والمعتزلة جعلوا عدم القطع بالعقاب وتفويض العلم إلى الله تعالى يغفر إن شاء الله - على ما هو مذهب أهل الحق - إرجاء ، بمعنى أنه تأخير للأمر وعدم الجزم بالثواب والعقاب ، وبهذا الاعتبار جعل أبو حنيفة من المرجئة » اه كلامه .

والخلاصة أن إطلاق القول بالإرجاء على الإمام الأعظم أبى حنيفة رحمه الله تعالى ليس على المعنى العرفى المصطلح عليه عند أهل الكلام ، وليس أبو حنيفة - رحمه الله ! - مرجئا من أحد أصناف المرجئة الأربعة ، وأن الذين أطلقوا عليه هذا اللفظ لم يريدوا به معناه العرفى ، وإنما أرادوا المعنى اللغوي وهو التأخير ، والذين أطلقوا عليه هذا اللفظ فريقان : أولهما بعض المحدثين ، ومنشأ هذا الإطلاق أنه كان يخالفهم فى تحديد معنى الإيمان ، فبينما يجعلون الإيمان مؤلفا من ثلاثة أركان : التصديق بالقلب ، والإقرار باللسان ، والعمل بالجوارح يحدون أبا حنيفة يقصره على الركن الأول وهو التصديق ، فيسمونه مرجئا بمعنى أنه يؤخر العمل فى المرتبة ، والفريق الثانى الوعيدية - وهم جمهور المعتزلة - ومنشأ إطلاق الإرجاء على أبى حنيفة عندهم أنه كان يخالفهم فى حكم مرتكب الكبيرة من المؤمنين ، فبينما يحكمون على مرتكب الكبيرة بأنه يعاقب جزما بدخول النار وأنه يخلد فيها ، يحدون أبا حنيفة لا يحكم عليه بشيء ، بل يقول : أن أمره مفوض إلى ربه إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له كما نطقت به آيات الكتاب العزيز ، فيسمونه مرجئا ، على معنى أنه يؤخر الحكم ولا يجزم به ، مع أن المرجئة الذين يسمون بهذا الاسم عرفا يحكمون ويجزمون بأنه لا عقاب على مرتكب الكبيرة لأنه لا يضرب مع الإيمان ذنب ، وشتان ما بين المذهبين ، فأعرف ذلك ، وتنبه له .

فقال : مؤمن ، فقال له عمر : فإنه قد زعم أن الله قد فرض الحج إلى الكعبة غير أنه لا يدري لعلمها كعبة غير هذه بمكان كذا ، فقال : هذا مؤمن ، قال : فإن قال : أعلم أن الله سبحانه قد بعث محمداً وأنه رسول الله غير أنه لا يدري لعلمه هو الزنبي ، قال : هذا مؤمن ، ولم يجعل « أبوحنيفة » شيئاً من الدين مستخرجاً إيماناً ، وزعم أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه :

فأما « غسان » وأكثر أصحاب « أبي حنيفة » فإنهم يحكون عن أسلافهم أن الإيمان هو الإقرار والحببة لله والتعظيم له والهيبة منه وترك الاستخفاف بحقه ، وأنه لا يزيد ولا ينقص ^(١) .

(١٠) والفرقة العاشرة من المرجئة أصحاب « أبي معاذ الثومني ^(٢) » يزعمون أن الإيمان ماعصم من الكفر ، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك أو ترك خصلة منها كان كافراً ، فذلك الخصال التي يكفر بتركها أو بترك خصلة منها إيمان ، ولا يقال للخصلة منها إيمان ولا بعض [إيمان] ، وكل طاعة إذا تركها التارك لم يجمع المسلمون على كفره فذلك الطاعة شريعة من شرائع الإيمان ، تاركها إن كانت فريضة يوصف بالفسق فيقال له إنه فسق ولا يُسمى بالفسق ولا يقال فاسق ، وليس تُخرج السكابر من الإيمان إذا لم يكن كفر ، وتارك الفرائض مثل الصلاة والصيام والحج على الجحود بها والرد لها والاستخفاف بها كافر بالله ، وإنما كفر للاستخفاف والرد والجحود ، وإن تركها غير مستحل لتركها متشاعلاً مُسوفاً يقول : الساعة أصلي وإذا فرغت من لهوى ومن عملي ، فليس بكافر إذا كان عزمه أن يصلي يوماً ووقتاً من الأوقات ، ولكن نُفسقه ، وكان « أبو معاذ » يزعم أن من قتل نبياً أو لطمه كفر ، وليس من أجل اللطمة والقتل كفر ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض له ، وكان يزعم أن الموصوف بالفسق من أصحاب السكابر ليس بعدو لله ولا ولي له .

التومنية
(المعاذية)

وكل المرجئة يقولون : إنه ليس في أحد من الكفار إيمان بالله عز وجل .

(١) في الأصول « وأنه يزيد ولا ينقص » (٢) انظر معجم البلدان (٤٣٢/٢)

(١١) والفرقة الحادية عشرة من المرجئة أصحاب «بشر المريسى» يقولون : إن الرئيسة

الإيمان هو التصديق ، لأن الإيمان في اللغة هو التصديق ، وما ليس بتصديق فليس بإيمان ، ويزعم أن التصديق يكون بالقلب وباللسان جميعاً ، وإلى هذا القول كان يذهب «ابن الراوندى» وكان ابن الراوندى يزعم أن الكفر هو الجحد والإنكار والستر والتغطية ، وليس يجوز أن يكون الكفر إلا ما كان في اللغة كفراً ، ولا يجوز أن يكون إيماناً إلا ما كان في اللغة إيماناً ، وكان يزعم أن السجود للشمس ليس بكفر ، ولكنه علم على الكفر ، لأن الله عز وجل بين لنا أنه لا يسجد للشمس إلا كافر .

(١٢) والفرقة الثانية عشرة من المرجئة «الكرامية» أصحاب «محمد بن كرام» الكرامية

يزعمون أن الإيمان هو الاقرار والتصديق باللسان دون القلب وأنكروا أن تكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً ، وزعموا أن المناققين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا مؤمنين على الحقيقة ، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحد والإنكار له باللسان .

ومن المرجئة من يقول : الفاسق من أهل القبلة لا يسمى بعد تقضى فعله فاسقاً ، ومنهم من يسميه بعد تقضى فعله فاسقاً .

ومنهم من يقول : لا أقول لمرتكب الكبائر فاسق على الإطلاق ، دون أن يقال : فاسق في كذا ، ومنهم من أطلق اسم الفاسق .

[و] اختلفت المرجئة في الكفر ما هو؟ وهم سبع فرق :

اختلافهم في

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الكفر خصلة واحدة ، وبالقلب يكون ، تحديد الكفر وهو الجهل بالله ، وهؤلاء هم «الجهمية» .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الكفر خصال كثيرة ، ويكون بالقلب وبغير

القلب ، والجهل بالله كفر ، وبالقلب يكون ، وكذلك البغض لله والاستكبار عليه كفر ، وكذلك التكذيب بالله وبرُسله بالقلب واللسان ، وكذلك الجحود لهم ، والإنكار لهم ونفيهم ، وكذلك الاستخفاف بالله وبرسله كفر ، وكذلك ترك التوحيد إلى اعتقاد الثنية والتثليث أو ماهو أكثر من ذلك كفر ، وزعم قائل هذا القول أن الكفر يكون بالقلب وباللسان دون غيرها من الجوارح ، وكذلك الإيمان ، وزعم قائل هذا القول أن قاتل النبي ولاطمه لم يكفر من أجل القتل واللطمه ولكن من أجل الاستخفاف ، وكذلك تارك الصلاة مستخفا لتركها إنما يكفر بالاستحلال لتركها لا بتركها ، وزعم صاحب هذا القول أن من استحل ما حرم الله سبحانه مما نص الرسول صلى الله عليه وسلم على تحريمه وأجمع المسلمون على تحريمه فهو كافر بالله ، وإن استحل ذلك كفر ، وكذلك من قال قولاً أو اعتقد اعتقاداً قد أجمع المسلمون على إكفار فاعله ، وكل فعل أجمعوا على إكفار فاعله كفرٌ بأي جارحة كان ذلك الفعل .

[.]^(١)

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أن الكفر بالله هو التكذيب والجحد له والإنكار له باللسان ، وأن الكفر لا يكون إلا باللسان دون غيره من الجوارح ، وهذا قول « محمد بن كرام » وأصحابه .

(٥) والفرقة الخامسة منهم يزعمون أن الكفر هو الجحود والإنكار والستر والتغطية ، وأن الكفر يكون بالقلب واللسان .

(٦) والفرقة السادسة منهم أصحاب « أبي شمر » وقد تقدمت حكاية قولهم في إكفار من ردَّ قولهم في التوحيد والقدر .

(٧) والفرقة السابعة منهم أصحاب « محمد بن شبيب » وقد ذكرنا قولهم في الإكفار عند ذكرنا قولهم في الإيمان .

وأكثر المرجئة لا يكفرون أحدا من المتأولين ، ولا يكفرون إلا من أجمعت الأمة على إكفاره .

واختلفت المرجئة في المعاصي : هل هي كبائر أم لا ؟ على مقلتين :
(١) فقال قائلون منهم « بشر المريسي » وغيره : كل ما عصى الله سبحانه في المعاصي به كبيرة .

(٢) وقال قائلون منهم : المعاصي على ضربين منها كبائر ومنها صغائر .

وأجمعت المرجئة بأسرها أن الدار دار إيمان ، وحكم أهلها الإيمان ، إلا من ظهر منه خلاف الإيمان .

واختلفت المرجئة في الاعتقاد للتوحيد بغير نظر : هل يكون علما وإيمانا أم لا ؟ قولهم في القلده في الإيمان وهم فرقتان :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر لا يكون إيمانا .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الاعتقاد للتوحيد بغير نظر إيمان .

واختلفت المرجئة في الأخبار إذا وردت من قبل الله سبحانه وظهرها ظاهر قولهم في الأخبار إذا وردت عن الله العموم على سبع فرق :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : إذا جاء الخبر من الله سبحانه أنه يعذب

القاتلين والآكلين أموال اليتامى ظلما وأشباہهم من أهل الكبائر وقفنا في عذابهم

لقول الله عز وجل : (٤ : ٤٨ و ١١٦) (إن الله لا يغفر أن يُشركَ به ويغفر

مادون ذلك لمن يشاء) وقالت هذه الفرقة : جائز أن يخبر الحكيم الصادق بالخبر ثم

يستثنى منه فيكون له أن يفعل وله ألا يفعل ، للاستثناء ، ويكون صادقا وإن هو

لم يفعل ، ولا يكون ذلك مستنكرا في اللغة ولا كذبا ، وهؤلاء هم الذين يزعمون أن

الاستثناء ظاهره .

(٢) وزعت الفرقة الثانية أن الوعد ليس فيه استثناء ، وأن الوعيد فيه استثناء مضمّر ، وذلك جائز في اللغة عند أهلها ؛ لأن الرجل قد يوعد عبده أن يضربه ثم يعفو عنه ، ولا يرون ذلك كذباً للضمير الذي قال (؟) في الوعيد .

(٣) وزعت الفرقة الثالثة من أهل الوقف أن الأخبار إذا جاءت ومخرجها عام فسمعها السامع ، وكان الخبر وعداً أو وعيداً ، ولم يسمع القرآن كله والأخبار المجمع عليها كلها ، فعليه أن يعلم أن الخبر في جميع أهل تلك الصفة الذين جاء فيهم الوعيد عام لا شك فيه ، وقد يجوز أن يكون على خلاف ذلك العلم الذي لا شك فيه عندهم ، على الحكم ، وهو نحو علم الرجل أنه ليس مع الرجل من المسلمين الموثوق بدينه حديدة يريد أن يعترض بها الناس ليقتلهم ، ونحو علم الأنساب التي يعرف الناس بعضهم بعضاً بها فيعلم أن فلاناً ابن فلان إذا كان قد ولد على فراش أبيه علماً لا شك فيه ، ولا يخطر الشك فيه على البال ، إذا لم يكن ثم سبب يدعوهم إلى الشك من أسباب التهم ، فعليهم أن يثبتوا ذلك على ظاهره ، وإن كان خلاف ذلك جائزاً فيما غاب عنهم فعليهم ألا يشكوا وإن جوزوا في الغيب خلاف ما لم يشكوا فيه في الظاهر .

فرعوا في الوعد إذا انفرد والوعيد إذا انفرد فعليهم أن يثبتوا بكل واحد منهما منفرداً ويعلموا أنه عام علماً لا شك فيه كما وصفنا ، ويجوز أن يكون على خلاف ذلك ، فإذا جاء مع الوعيد الوعد عندهم في قوم فعليهم أن يعلموا أن أحدهما مستثنى من الآخر : إما أن يكون الوعد مستثنى من الوعيد ، وإما أن يكون الوعيد مستثنى من الوعد ، وعلى السامع لذلك أن يقف فلا يدري لعل الخبر في أهل التوحيد كلهم أو في بعضهم ، غير أنه يعلم أنه لا يجتمع الوعد والوعيد في رجل واحد ؛ لأن ذلك يتناقض .

(٤) وقالت الفرقة الرابعة وهم أصحاب « محمد بن شبيب » : وجدنا اللغة أجازت : جاء بنو تميم ، وجاءت الأزدي ، وإنما يعني بعض بني تميم وبعض الأزدي ، وصرمت

أرضي ، وإنما ضرب بعضها ، وضرب الأمير أهل السجن ، وإنما ضرب بعضهم ، قالوا :
فلما وجدنا اللغة أجازت ذلك ، وسمعنا الأخبار في القرآن مما أخرجه عام ، أجزنا أن
يكون معناها في الخاص من أهل كل طبقة ذكرهم الله سبحانه بوعيد ، وأجزنا أن
يكون ذلك عاما ، وذلك مثل قوله (٤ : ٩٣) : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم) الآية ، وكقوله (٤ : ١٠) : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظاماً - الآية)
وكقوله (٤ : ٢٤) : (والذين يرمون المحصنات) الآية ، وأشبه ذلك من آي الوعيد
التي جاءت مجيئاً عاما ، فأجزنا ذلك لما ذكرنا من إجازة اللغة فيما بينها أن يكون الخبر
مخرجه مخرجا عاما وهو خاص ، وأن تكون الآي التي جاءت في الوعيد خاصة في
بعض أهل الطباق التي جاءت فيهم من القاتلين والقاذفين وأكلة أموال اليتام وأشباه
ذلك ، وأجزنا أن تكون عامة في جميعهم ، وإن كانت في بعضهم كانت في أعظمهم
جرما ، وليس يجوز عندهم أن يعذب الله سبحانه على جرمٍ ويعفو عما هو أعظم
منه جرما .

(٥) وزعمت الفرقة الخامسة من المرجئة أنه ليس في أهل الصلاة وعيد ، وإنما
الوعيد في المشركين ، قالوا : وقول الله عز وجل (٤ : ٩٣) : (ومن يقتل مؤمنا متعمداً)
وما أشبه ذلك من آي الوعيد في المستحلين دون المحرمين ، قالوا : فأما الوعد من
الله فهو واجب المؤمنين ، والله جل وعز لا يخلف وعده ، والعفو أولى بالله ، والوعد لهم
قول الله (٥٧ : ١٩) : (والذين آمنوا بالله ورسوله أولئك هم الصديقون) وقوله
(٣٩ : ٥٣) : (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله) الآية
وما أشبه ذلك من آي القرآن ، وزعم هؤلاء أنه كما لا ينفع مع الشرك عمل كذلك
لا يضر مع الإيمان عمل ، ولا يدخل النار أحد من أهل القبلة .

(٦) وحُكي^(١) عن بعض العلماء باللغة أنه قال : من أخبر الله أنه يشبه أثابه ، ومن أخبر أنه يعاقبه من أهل القبلة لم يعاقبه ولم يعذبه ، وذلك يدل على كرمه ، وزعم أن العرب كانت تمتدح [إنجاز] الوعد والعفو عما توعدت عليه^(٢) .
(٧) وزعمت الفرقة السابعة أن القرآن على الخصوص ، إلا ما أجمعوا على عمومه ، وكذلك الأمر والنهي

واختلفت المرجئة في الأمر والنهي ، هل هما على العموم ؟ على مقاتلين :
(١) فقال قائلون بما حكيناه آتفا من أن ذلك على الخصوص حتى تأتي دلالة على العموم

(٢) وقالت الفرقة الثانية : الأمر والنهي هما على العموم ، إلا ما خصته دلالة

واختلفت المرجئة في تخليد الله الكفار ، على مقاتلين :
فقال الفرقة الأولى منهم وهم أصحاب « جهنم بن صفوان » : الجنة والنار تغنيان وتبيدان ويفني أهلها حتى يكون الله موجودا لا شيء معه كما كان موجودا لا شيء معه ، وأنه لا يجوز أن يخلد الله أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار ، وهذا رد ما اتفق المسلمون عليه ونقلوه نصا
وقال المسلمون كلهم إلا جهما : إن الله يخلد أهل الجنة في الجنة ويخلد الكفار في النار

(١) ترك المصنف التصريح برأي الفرقة السادسة ، ولعل هذه الحكاية هي رأي تلك الفرقة .

(٢) ونظير ذلك قول الشاعر ، وهو عامر بن الطفيل :
وإني إذا أوعدته أو وعدته تخلف إيعادي ومنجز موعدى

واختلفت المرجئة في فجّار أهل القبلة ، هل يجوز أن يتخذهم الله في النار إن
أدخلهم النار على خمسة أقاويل :

(١) فرعمت القرقة الأولى أصحاب «بشر المريسي» (١) أنه محال أن يتخذ الله الفجار
من أهل القبلة في النار لقول الله عز وجل (٨٧: ٩٩) : (فمن يعمل مثقل ذرة خيرا
يره ، ومن يعمل مثقل ذرة شرا يره) وأنهم يصيرون إلى الجنة إن أدخلهم الله
النار لا محالة وهو قول «ابن الراوندي» (٢)

(١) بشر المريسي : هو أبو عبد الرحمن بشر بن غياث بن أبي كريمة ، المريسي ،
الفقيه الحنفي ، المتكلم ، وأصله من موالي زيد بن الخطاب ، رضى الله عنه ! أخذ الفقه
عن القاضي أبي يوسف الحنفى ، ثم اشتغل بالكلام ، وجرّد القول بخلق القرآن ،
وحكى عنه في ذلك أقوال شنيعة ، وكان مرجئا ، وإليه تنسب الطائفة المريسية من
المرجئة ، وكان يقول : إن السجود للشمس والقمر ليس بكفر ، ولكنه علامة الكفر
وكان يناظر الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وكان لا يعرف النحو ولا نحن لحنّا فاحشا ، وروى
الحديث عن حماد بن سلمة وسفيان بن عيينة وأبي يوسف القاضي وغيرهم ، رحمهم الله
تعالى ! وكان يقال : إن أباه كان يهوديا صواغا بالكوفة . وتوفى في ذى الحجة سنة ٢١٨
وقيل ٢١٩ ببغداد ، والمريسي - بفتح الميم وكسر الراء - وبعدالياء سين مهملة - هذه
النسبة إلى مريس ، وهى قرية بمصر ، هكذا ذكره الوزير أبو سعد فى كتاب
« التنف والطرف » وسمعت أهل مصر يقولون : إن المريسي جنس من
السودان بين بلاد النوبة وأسوان من ديار مصر ، وكأنهم جنس من
النوبة ، وبلادهم متاخمة لبلاد أسوان ، وتأثيرهم فى الشتاء ريح باردة من ناحية
الجنوب يسمونها المريسي ويزعمون أنها تأتي من تلك الجهة ، ثم إنى رأيت بخط من
يعتق بهذا الفن أنه كان يسكن فى بغداد بدرب المريس فنسب إليه ، ودرب المريس
بين نهر الدجاج ونهر البزازين ، قلت : والمريس فى بغداد هو الحيز الرقيق يمر
بالسمن والتمر كما يصنعه أهل مصر بالعسل بدل التمر ، وهو الذى يسمونه البسيصة
(الترجمة رقم ١١٢ من وفيات الأعيان لابن خلسكان ١١٥/١ بتحقيقنا)

(٢) ترجمنا لابن الراوندى فيما يلى (انظر ص ٢٢٠)

(٢) وزعت الفرقة الثانية منهم أصحاب «أبي ثمر» و«محمد بن شبيب» أنه جائز أن يدخلهم الله النار ، وجائز أن يخلدهم فيها إن أدخلهم ، وجائز ألا يخلدهم

(٣) وقالت الفرقة الثالثة : إن الله عز وجل يدخل النار قوما من المسلمين إلا أنهم يخرجون بشفاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويصيرون إلى الجنة لا محالة

(٤) وقالت الفرقة الرابعة وهم أصحاب «عَمِيلَانَ» : جائز أن يعذبهم الله ، وجائز أن يعفو عنهم ، وجائز ألا يخلدهم ، فإن عَذَّبَ أحداً عَذَّبَ من ارتكب مثل ما ارتكبه ، وكذلك إن خلَّده ، وإن عفا عن أحد عفا عن كل من كان مثله .

(٥) وقالت الفرقة الخامسة منهم : جائز أن يعذبهم الله ، وجائز ألا يعذبهم ، وجائز أن يخلدهم ولا يخلدهم ، وأن يعذب واحداً ويعفو عن كان مثله ، كل ذلك لله عز وجل أن يفعل .

واختلفت المرجئة في الصغائر والكبائر على مقلتين :

اختلافهم
في الصغائر
والكبائر

(١) فقالت الفرقة الأولى : كل معصية فهي كبيرة .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : المداوى منها كبائر وصغائر .

واختلفت المرجئة في غفران الله الكبائر بالتوبة ، وهل هو تفضل أم لا ؟

اختلافهم
في غفران
الكبائر
بالتوبة

على مقلتين :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : غفران الله سبحانه الكبائر بالتوبة تفضل

وليس باستحقاق .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : غفران الله الكبائر بالتوبة استحقاق .

واختلفت المرجئة في معاصي الأنبياء ، هل هي كبائر أم لا ؟ على مقاتلين : اختلافهم في معاصي الأنبياء (١) فقالت الفرقة الأولى منهم : معاصيهم كبائر ، وجوزوا على الأنبياء فعل الكبائر من القتل والزنا وغير ذلك .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : معاصيهم صغائر ، ليست بكبائر .

واختلفت المرجئة في الموازنة على مقاتلين : اختلافهم في الموازنة (١) فقال قائلون منهم : الإيمان يحيط عقاب الفسق ؛ لأنه أوزن منه ، وإن الله لا يعذب موحداً ، وهذا قول « مقاتل بن سلمان »

(٢) وقال قائلون منهم بتجويز عذاب الموحدين ، وأن الله يوازن حسناتهم بسيئاتهم ، فإن رجحت حسناتهم أدخلهم الجنة ، وإن رجحت سيئاتهم كان له أن يعذبهم وله أن يتفضل عليهم ، وإن لم ترجح حسناتهم على سيئاتهم ولا رجحت سيئاتهم على حسناتهم تفضل عليهم بالجنة ، وهذا قول « أبي معاذ » . واختلفت المرجئة في إكفار المتأولين على ثلاثة أقاويل :

اختلافهم في إكفار المتأولين (١) فقالت الفرقة الأولى منهم : لا تكفر أحداً من المتأولين ، إلا من أجمعت الأمة على إكفاره .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم أصحاب « أبي شمر » : إنهم يكفرون من رد قولهم في القدر والتوحيد ، ويكفرون الشك في الشك .

(٣) وقالت الفرقة الثالثة منهم : الكفر هو الجهل بالله فقط ، ولا يكفر بالله إلا الجاهل به ، وهذا قول « جهنم بن صفوان »^(١) .

(١) سند ذكر ترجمة جهنم بن صفوان فيما يلي قريباً (انظر ص ٢٢٤) .

واختلفت المرجئة في عفو الله عن عبد الله ما بينه وبين العباد من المظالم
اختلافهم في
المفوع عن مظالم العباد على مقاتلين :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم : ما كان من مظالم العباد فإنما العفو من الله
عنهم في يوم القيامة إذا جمع الله بينه وبين خصمه أن يعرض المظلوم بعرض فيهب
لظلمه الجرم فيغفر له .

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن العفو عن جميع المذنبين في الدنيا جائز في
العقول ، ما [كان] بينهم وبين الله وما كان بينهم وبين العباد .

واختلفت المرجئة في التوحيد : فقال قائلون منهم في التوحيد بقول المعتزلة
اختلافهم في
التوحيد وسنشرح قول المعتزلة إذا انتهينا إلى شرح أقوالهم .

وقال قائلون منهم بالتشبيه ، فهم ثلاث فرق :

(١) فقالت الفرقة الأولى منهم وهم أصحاب «مقاتل ساجان» : إن الله جسم ،
وإن له جُمة ، وإنه على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم له جوارح وأعضاء من
يد ورجل ورأس وعينين مُصَمَّتَت ، وهو مع هذا لا يشبه غيره ولا يشبهه [غيره] .

(٢) وقالت الفرقة الثانية [منهم] أصحاب «الجوابي» ، مثل ذلك غير أنه قال :
أجوف من فيه إلى صدره ، ومُصَمَّت ما سوى ذلك .

(٣) وقالت الفرقة الثالثة منهم : هو جسم لا كالأجسام

واختلفت المرجئة في الرؤية على مقاتلين .

(١) فمنهم من مال في ذلك إلى قول المعتزلة ، ونفى أن يرى الباري . بالأبصار

(٢) وقالت الفرقة الثانية منهم : إن الله يرى بالأبصار في الآخرة .

اختلافهم
في الرؤية

واختلفت المرجئة في القرآن ، هل هو مخلوق أم لا ؟ على ثلاث مقالات :
 فقال قائلون منهم : إنه مخلوق
 وقال قائلون منهم إنه غير مخلوق
 وقال قائلون منهم بالوقف ، وإنا نقول : كلام الله سبحانه لا نقول إنه مخلوق
 ولا غير مخلوق .

واختلفت المرجئة ، هل للبارى ماهية أم لا ؟ على مقالتين :
 (١) فقال قائلون : لله ماهية لا ندر كها في الدنيا ، وإنه يخلق لنا في الآخرة حاسة
 سادسة فنذكر بها ماهيته
 (٢) وقال قائلون منهم بإنكار ذلك ونفيه .

واختلفت المرجئة في القدر :
 فمنهم من مال إلى قول المعتزلة في القدر ، وسنشرح أقاويلهم في ذلك .
 وقال قائلون بالإثبات للقدر ، وسنشرح ذلك إذا انتهينا إلى شرح قول
 « الحسين بن محمد النجار » في القدر .

واختلفت المرجئة في أسماء الله وصفاته :
 فمنهم من مال إلى قول المعتزلة في ذلك ، ومنهم من قال بقول عبد الله بن كلاب
 وسنشرح قول « عبد الله بن كلاب »^(١) إذا انتهينا إليه .

وسنشرح أقاويل المرجئة في لطيف الكلام إذا انتهينا إلى وصف الاختلاف
 في لطيف الكلام وغامضه إن شاء الله .
 تم اختلاف المرجئة

(١) ابن كلاب : هو عبد الله بن محمد بن كلاب ، القطان ، له ترجمة في كتاب
 الفهرست لابن النديم ، و ترجمة في كتاب طبقات الشافعية لابن السبكي (٥١/٢) وفيها
 أنه توفي بعد سنة ٢٥٠ من الهجرة .

وهذا شرح قول المعتزلة في التوحيد وغيره

أجمعت المعتزلة على أن الله واحد ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ، وليس
بجسم ، ولا شئ ، ولا جثة ، ولا صورة ، ولا لحم ، ولا دم ، ولا شخص ، ولا جوهر ولا
عرض ، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا بحثة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ولا رطوبة
ولا يبوسة ، ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افتراق ، ولا يتحرك
ولا يسكن ، ولا يتبعض ، وليس بذى أبعاد وأجزاء ، وجوارح وأعضاء ، وليس
بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت ، ولا يحيط به
مكان ، ولا يجري عليه زمان ، ولا تجوز عليه الماسة ولا العزلة ولا الخلول في
الأماكن ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الذلة على حدودهم ، ولا يوصف بأنه
مُتَنَاهٍ ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب في الجهات ، وليس بمحدود ، ولا والد ولا مولود ،
ولا تحيط به الأقدار ، ولا تحجبه الأستار ، ولا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ،
ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ، ولا تجري عليه الآفات ، ولا تحل به العاهات ،
وكل ما خطر بالبال وتصور بالوهم فغير مشبه له ، لم يزل أولاً سابقاً متقدماً
للمحدثات ، موجوداً قبل الخلق ، ولم يزل علماً قادراً حياً ، ولا يزال كذلك ،
لا تراه العيون ، ولا تدركه الأبصار ، ولا تحيط به الأوهام ، ولا يسمع بالأسماع ، شيء
لا كالأشياء ، عالم قادر حتى لا كالعالم القادرين الأحياء ، وأنه القديم وحده ،
ولا قديم غيره ، ولا إله سواه ، ولا شريك له في ملكه ، ولا وزير له في سلطانه ،
ولا معين على إنشاء ما أنشأ وخلق ما خلق ، لم يخلق انخلق على مثال سبق ،
وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب عليه منه ، لا يجوز
عليه اجترار المنافع ولا تلحقه المضار ، ولا يناله السرور والذات ، ولا يصل إليه
الأذى والآلام ، ليس بذى غاية فيتنامي ، ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه العجز

والنقص ، تقدس عن ملامسة النساء ، وعن اتخاذ صاحبة الأبناء
فهذه جملة قولهم في التوحيد ، وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من
المرجئة وطوائف من الشيعة ، وإن كانوا للجملة التي يظهرونها ناقضين ، ولها تاركين

القول في المسكان

قول المعتزلة
في المسكان

اختلفت المعتزلة في ذلك ؛ فقال قائلون : الباري بكل مكان ، بمعنى أنه مدبر
لكل مكان وأن تدبيره في كل مكان ، والقائلون بهذا القول جمهور المعتزلة « أبو
الهديل » و « الجعفران » و « الإسكافي » و « محمد بن عبد الوهاب الجبائي »^(١)

(١) أبو الهديل : هو محمد بن الهديل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدمهم ، ومقرر
طريقتهم ، والمناظر عليها ، أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل عن واصل بن
عطاء ، ثم يقال : إن واصل أخذ عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية ، ويقال :
بل أخذ عن الحسن بن أبي الحسن البصري ، ولأبي الهديل ترجمة في وفيات الأعيان
لابن خلكان (رقم ٥٧٨) تقع في (٣٩٦/٣ بتحقيقنا) والجعفران : أراد بهما
جعفر بن حرب بن ميسرة ، وإليه تنسب فرقة من المعتزلة (انظر خطط المقرئ
٣٤٦/٢) وجعفر بن مبشر ، وكنيته أبو محمد ، وكان يلقب بالقصي ، كان مقدما على
نساء البعديين بعد أبي موسى الردار ، والجعفران يضرب بهما المثل في العلم والعمل
(انظر الانتصار ص ٨١) وأما الإسكافي فهو أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي
أحد متشيعي المعتزلة ، وله كتب في تفضيل علي بن أبي طالب على أبي بكر ، وله كلام
في الرد على أبي الهديل في مسألة التناهي ، وذكره ابن المرتضى في الطبقة السابعة ،
وتوفي في عام ٢٤٠ من الهجرة (انظر الانتصار والخطط ٣٤٦/٢ وأنساب السمعاني)
وأما محمد بن عبد الوهاب الجبائي ، فهو أبو علي ، وهو من معتزلة البصرة ، وكان
رأسا في علم الكلام ، وأخذ هذا العلم عن أبي يوسف يعقوب بن عبد الله الشحام البصري
وله في مذهب الاعتزال مقالات مشهورة ، وعنه أخذ شيخ أهل السنة والجماعة
أبو الحسن الأشعري ، وابنه أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي من كبار المعتزلة
وإليه تنسب البهشية منهم ، وتوفي الجبائي الكبير في سنة ٣٠٣ من الهجرة ، وتوفي
ابنه أبو هاشم في سنة ٣٢١ (وانظر ترجمة الجبائي الكبير في وفيات الأعيان
لابن خلكان ٣٩٨/٣ و ترجمة ابنه عبد السلام فيه ٣٥٥/٢ بتحقيقنا)

وقال قائلون : البارئ لا في مكان ، بل هو على ما لم يزل [عليه] ، وهو قول « هشام الفوطي » و « عباد بن سليمان » و « أبي زُرَّارٍ » وغيرهم من المعتزلة ، وقالت المعتزلة في قول الله عز وجل (٥:٢٠) : (الرحمن على العرش استوى) يعني استولى

قول المعتزلة في رؤية الله تعالى
القول في رؤية الله عز وجل
أجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لا يُرَى بالأبصار ، واختلفت هل يرى بالقلوب ؟ قال « أبو الهذيل » وأكثر المعتزلة : نرى الله بقلوبنا بمعنى أننا نعلمه بقلوبنا ، وأنكر « هشام الفوطي » و « عباد بن سليمان » ذلك

قولهم في علم الله وقدرته
القول في أن الله عز وجل عالم قادر
اختلقت الناس في ذلك ؛ فأنكر كثير من الروافض وغيرهم أن يكون البارئ لم يزل عالماً قادراً ، وأجمعت المعتزلة على أن الله لم يزل عالماً قادراً حياً

(١) هشام الفوطي . هو هشام بن عمرو الشيباني ، من أهل البصرة ، ذكره ابن المرتضى في آخر الطبقة السادسة ، ولم يذكر تاريخ وفاته ، لكن الظاهر أنه عاش في زمن المأمون العباسي ما بين سنة ١٩٨ وسنة ٢١٨ ، وهو رجل كان يبالغ في القدر ولا ينسب إلى الله فعلاً من الأفعال ، حتى إنه أنكر أن يكون الله هو الذي ألف بين قلوب المؤمنين ، وأنه سبحانه يحب الإيمان للمؤمنين ، وأنه أضل الكافرين ، وعاند ما في القرآن من ذلك ، وإليه تنسب فرقة من المعتزلة اسمها الهاشمية والفرطية — كما في السمعاني — نسبة إلى الفوط — بضم الفاء ، وفتح الواو — جمع قوطة ، وهي ضرب من الثياب ، وعباد بن سليمان ، العمري ، ذكره ابن المرتضى في الطبقة السابعة فقال « ومنها عباد بن سليمان ، وله كتب معروفة ، وبلغ مبلغاً عظيماً وكان من أصحاب هشام الفوطي ، وله كتاب يسمى الأبواب نقضه أبو هاشم » وحكي صاحب الفهرست أنه دارت بين عباد بن سليمان وبين ابن كلاب مناظرات ، وابن كلاب مات بعد سنة ٢٤٠ بقليل (وانظر الفرق بين الفرق) وأبوزر : هو محمد ابن علي المسكي ، إمام نيسابور ، ذكره ابن المرتضى في آخر الطبقة الثامنة ، وقد وافق أبو زفر هذا هشاماً الفوطي في عثمان (وانظر الانتصار ٦١)

واختلفت المعتزلة في الباري عز وجل ، هل يقال إنه لم يزل عالماً بالأجسام ؟ وهل المعلومات معلومات قبل كونها ؟ وهل الأشياء أشياء لم تزل أن تكون ؟ على سبع مقالات :

- (١) فقال « هشام بن عمرو الوطى » : لم يزل الله عالماً قادراً ، وكان إذا قيل له : لم يزل الله عالماً بالأشياء ؟ قل : لا أقول لم يزل عالماً بالأشياء ، وأقول : لم يزل عالماً أنه واحد لا ثنى له ، فاذا قلت : لم يزل عالماً بالأشياء ، ثبت أنها لم تزل مع الله عز وجل ، وإذا قيل له : أفنتقول إن الله لم يزل عالماً بأن ستكون الأشياء ؟ قل : إذا قلت بأن ستكون فهذه إشارة إليها ، ولا يجوز أن أشير إلا إلى موجود ، وكان لا يسمى ما لم يخلقه الله ولم يكن شيئاً ، ويسمى ما خلقه الله وأعدمه شيئاً وهو معدوم
- (٢) وكان « أبو الحسين الصالحى »^(١) يقول : إن الله لم يزل عالماً بالأشياء في أوقاتها ولم يزل عالماً أنها ستكون في أوقاتها ، ولم يزل عالماً بالأجسام في أوقاتها ، وبالخلق في أوقاتها ، ويقول : لا معلوم إلا موجود ، ولا يسمى المعدومات معلومات ، ولا يسمى ما لم يكن مقدوراً ، ولا يسمى الأشياء أشياء إلا إذا وجدت ، ولا يسمى الأشياء إذا عُدت .

(١) لعله يريد بأبي الحسين الصالحى أبا الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الحياط أحد أعيان المعتزلة ، ذكره أحمد بن يحيى بن المرتضى في الطبقة الثامنة ، وهو أستاذ أبى القاسم البلخى عبد الله بن أحمد ، وقال عنه : كان الحياط عالماً فاضلاً من أصحاب جعفر بن مبشر ، وله كتب كثيرة في النقوض على ابن الراوندى ، وكان فقيهاً صاحب حديث واسع الحفظ لمذاهب المتكلمين ، ولما أراد أبو القاسم البلخى الانصراف عن أبي الحسين إلى خراسان أراد أن يمر على أبي على الجبائى ، فسأله أبو الحسين بحق الصبغة ألا يفعل ؟ لأنه خاف أن ينسب إلى أبى على ، وهو من أحفظ الناس لاختلاف المعتزلة في الكلام وأعرفهم بأقوالهم ، وكان أبو القاسم يكتبه بعد العود إلى خراسان حالاً بعد حال ليعرف من جهته ما خفى عليه « اهـ

(٣) وقال «عباد بن سليمان»^(١) لم يزل الله عالماً بالمعلومات ، ولم يزل عالماً بالأشياء ، ولم يزل عالماً بالجواهر والأعراض ، ولم يزل عالماً بالأفعال ، ولم يزل عالماً بالخلق ، ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالأجسام ، ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالمفعولات ، ولم يقل إنه لم يزل عالماً بالخلق ، وقال في أجناس الأعراض كالألوان والحركات والطعوم : إنه لم يزل عالماً بالألوان وحركات وطعوم ، وأجرى هذا القوم في سائر أجناس الأعراض ، وكان يقول : المعلومات معلومات الله قبل كونها ، وإن للتدورات مقدورات قبل كونها ، وإن الأشياء أشياء قبل أن تكون ، وكذلك الجواهر جواهر قبل أن تكون ، وكذلك الأعراض أعراض قبل أن تكون ، والأفعال أفعال قبل أن تكون ، ويحيل أن تكون الأجسام أجساماً قبل كونها والخلق خلقاً قبل أن تكون والمفعولات مفعولات قبل أن تكون ، وفعل الشيء عنده غيره ، وكذلك خلقه غيره ، وكان إذا قيل له : أنقول : إن هذا الشيء الموجود هو الذي لم يكن موجوداً ؟ قال : لا أقول ذلك ، وإذا قيل له : أنقول إنه غيره ؟ قال : لا أقول ذلك

(٤) وقال قائلون منهم «ابن الراوندى»^(٢) : إن الله سبحانه لم يزل عالماً بالأشياء ،

(١) قد تقدمت لنا كلمة عن عباد بن سليمان في ص ٢١٨

(٢) ابن الراوندى : هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ، من أهل مرو الروذ ، وسكن بغداد ، وكان من متكلمي المعتزلة ثم فارقهم وصار ملحداً زنديقاً (انظر معاهد التنصيص للعباسي ١ / ١٥٥ بتحقيقنا) وله كتاب في الرد على أهل الاعتزال سماه « فضيحة المعتزلة » وهو الذي ألف أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الحياط المعتزلى كتابه « الانتصار » في الرد عليه ، وله مجالس ومناظرات مع جماعة من علماء الكلام ، وتوفى في سنة خمس وأربعين ومائتين برحبة مالك ابن طروق التغلبي ، وقيل : ببغداد ، وتقدير عمره أربعون سنة ، ونسبته إلى راوند بفتح الراء والواو وبينهما ألف وسكون النون وبعدها ذال مهملة . وهى قرية من قرى قاسان بنواحي أصهان ، (انظر الترجمة رقم ٣٤ في وفيات الأعيان ١ / ٧٨ بتحقيقنا) وابن الراوندى هو صاحب البيتين المشهورين اللذين ينشدهما علماء المعتزلة :

على معنى أنه لم يزل عالماً أن ستكون أشياء ، وكذلك القول عنده في الأجسام والجواهر الخلقيات إن الله لم يزل عالماً بأن ستكون الأجسام والجواهر مخلوقات ، وكان يقول : إن المعلومات معلومات الله قبل كونها [و] إن إثباتها معلومات الله قبل كونها رجوعاً إلى أن الله يعلمها قبل كونها ، وإثبات المعلومات معلوماً لزيد قبل كونه رجوعاً إلى علم زيد به قبل كونه ، وإن المقدورات مقدورات الله قبل كونها على سبيل ما حكينا عنه أنه قاله في المعلومات ، وكذلك كل ما يتعلق بغيره كالأمر به إنما هو أمور به لوجود الأمر ، والمنهى عنه لوجود المنهى كان منهياً عنه ، وكذلك المراد لوجود إرادته كان مراداً ، فهو مراد قبل كونه ، ويرجع في ذلك إلى إثبات الإرادة قبل كونه ، وكذلك القول في المأمور والمنهى وسائر ما يتعلق بغيره ، وكان يزعم أن الأشياء إنما هي أشياء إذا وجدت ، ومعنى أنها أشياء أنها موجودات ، وكذلك كل اسم لأشياء لا يتعلق بغيرها ، وهو رجوع إليها وخبر عنها ، فلا يجوز أن تسمى به قبل قبل وجودها ولا في حال عدمها .

= كم عالم عالم أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوق
هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقا
قال العباسي في معاهد التنصيص : « وذكر أبو العباس الطبري أن ابن الراوندي كان لا يستقر على مذهب ولا يثبت على حال ، حتى إنه صنف لليهود كتاب البصرة ردّاً على الإسلام لأربعمائة درهم أخذها فيما بلغني من يهود سامرا ، فلما قبض المال رام نقضها حتى أعطوه مائة درهم أخرى فأمسك عن النقض . وحكى البلخي في كتاب محاسن خراسان أن ابن الراوندي هذا كان من المتكلمين ، ولم يكن في زمانه أحق منه بالكلام ، ولا أعرف بديقه وجليله ، وكان في أول أمره حسن السيرة حميد المذهب كثير الحياء ، ثم انسلخ من هذا كله لأسباب عرضت له ، وكان علمه أكثر من عقله . قال : وقد حكى جماعة أنه تاب عند موته مما كان منه ، وأظهر الندم ، واعترف بأنه إنما صار إليه حمية وأنفة من جفاء أصحابه له ، وتنجيهم إياه من بحالهم » اهـ .

(٥) وقال قائلون من البغداديين : نقول إن المعلومات معلومات قبل كونها ، وكذلك المقدورات مقدورات قبل كونها ، وكذلك الأشياء أشياء قبل كونها ، ومنعوا أن يقال : أعراض .

(٦) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائي ^(١) » أقول : إن الله سبحانه لم يزل عالماً بالأشياء والجواهر والأعراض ، وكان يقول : إن الأشياء تعلم أشياء قبل كونها ، وتسمى أشياء قبل كونها ، وإن الجواهر تسمى جواهر قبل كونها ، وكذلك الحركات والسكون والألوان والظنوم والأرايح والإرادات ، وكان يقول : إن الطاعة تسمى طاعة قبل كونها ، وكذلك المعصية تسمى معصية قبل كونها ، وكان يقيم الأسماء على وجوه ، فما سمي به الشيء لنفسه فواجب أن يسمى به قبل كونه كالقول سواداً إنما سمي سواداً لنفسه ، وكذلك البياض ، وكذلك الجوهر إنما سمي جوهرًا لنفسه ، وما سمي به الشيء لأنه يمكن أن يذكر ويُخبر عنه ، فهو مسمى بذلك قبل كونه ، كالقول شيء ، فإن أهل اللغة سموا بالقول شيء كل ما أمكنهم أن يذكروه ويخبروا عنه ، وما سمي به الشيء للفرقة بينه وبين أجناس آخر ، كالقول لون وما أشبه ذلك ، فهو مسمى بذلك قبل كونه ، وما سمي به الشيء لعلته فوجدت العلة قبل وجوده فواجب أن يسمى بذلك قبل وجوده ، كالقول مأمور به ، إنما قيل مأمور به لوجود الأمر به ، فواجب أن يسمى مأموراً به في حال وجود الأمر ، وإن كان غير موجود في حال وجود الأمر ، وكذلك ما سمي به الشيء لوجود علة يجوز وجودها قبله ، وما سمي به الشيء لحدوثه ولأنه فعل ، فلا يجوز أن يسمى بذلك قبل أن يحدث ، كالقول مفعولٌ ومُحدثٌ ، وما سمي به الشيء لوجود علة فيه ، فلا يجوز أن يسمى به قبل وجود العلة فيه ، كالقول جسمٌ ، وكالقول متحركٌ ، وما أشبه ذلك ، وكان ينكر قول من قال

(١) قد ذكرنا كلمة عنه وعن ابنه أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي في ص ٢١٧

الأشياء أشياء قبل كونها ، ويقول : هذه عبارة فاسدة لأن كونها هو وجودها ، ليس غيرها ، فإذا قال القائل : الأشياء أشياء قبل كونها ، فسكأنه قال : أشياء قبل أنفسها .

(٧) وقال قائلون : لم يزل الله يعلم عوالم وأجساماً لم يخلقها ، وكذلك لم يزل يعلم أشياء وجواهر وأعراضاً لم تكن ولا تكون ، ولا يقول : لم يزل يعلم مؤمنين وكافرين وفاعلين ، ولكن يقول : إن كل شيء يقدر الله أن يبتدئ بصفة من الصفات فهو يعلمه بتلك الصفة إذا كانت تلك الصفة مقدورة له إذ كان لم يزل مقدوراً له ، قالوا : ويستحيل أن يقل للانسان مؤمن في حال كونه أو كافر ، فلما استحال أن يوصف به في حال كونه فستحيل أن يوصف به قبل كونه ، ولما كان الله سبحانه قد يبتدئ جسمًا طويلاً قبل جسمٍ طويلٍ مقدورٍ ، وهذا قول «الشَّحَام» (١) وقد ناقض هؤلاء لأن الجسم في حال كونه موجودٌ مخلوق ، وهم لا يقولون إنه موجود مخلوق قبل كونه وقال قائلون (٢) : لم يزل الله يعلم أجساماً لم تكن ولا تكون ، ويعلم مؤمنين لم يكونوا وكافرين لم يخلقوا ، ومتحركين وساكنين مؤمنين وكافرين ، ومتحركين وساكنين في الصفات قبل أن يخلقوا ، وفاسوا قولهم حتى قالوا : معلومون معذبون بين أطباق النيران في الصفات ، وإن المؤمنين مثابون ومدحون منعّمون في الجنان في الصفات ، لا في الوجود ، إذ كان الله قادراً أن يخلق من يطعمه فيثيبه ومن يعصيه فيعاقبه مقدورٌ معلومٌ ، وبلغني عن «أنيب بن سهل الخراز» أنه كان يقول : مخلوقٌ في الصفات قبل الوجود ، ويقول : موجودٌ في الصفات .

واختلفوا في معلومات الله عز وجل ومقدوراته ، هل لها كل أو لا كل لها ؟ على مقالتين :

- (١) الشَّحَام : هو أبو يوسف يعقوب بن عبد الله الشَّحَام شيخ أبي ، على محمد ابن عبد الوهاب الجبائي ، وقد تقدم لنا ذكره في ثنايا الكلام عن تلميذه ص ٢١٧
- (٢) هذا القول زيادة عن المقالات السبع التي ذكر عدتها

قولهم في
معلومات الله

- (١) فقال «أبو الهذيل» : إن لمعلومات الله كلا وجميعاً ، ولما يقدر الله عليه كل وجميع ، وإن أهل الجنة تنقطع حركاتهم يسكنون سكونا دائماً .
(٢) وقال أكثر أهل الإسلام : ليس لمعلومات الله ولما يقدر عليه كل ولا غاية .

واختلفوا أيضاً ، هل لأفعال الله سبحانه آخر أم لا آخر لها ؟ على مقالتين :

- (١) فقال «جهنم بن صفوان^(١)» : لمقدورات الله تعالى ومعلوماته غاية ونهاية ، ولأفعاله آخر ، وإن الجنة والنار تغنيان ويفي أهلها حتى يكون الله سبحانه آخراً لا شيء معه كما كان أولاً لا شيء معه .

- (٢) وقال أهل الإسلام جميعاً : ليس للجنة والنار آخر ، وإيهما لا تزالان باقيتين ، وكذلك أهل الجنة لا يزالون في الجنة ينعمون ، وأهل النار لا يزالون في النار يُعذبون ، وليس لذلك آخر ، ولا لمعلوماته ومقدوراته غاية ولا نهاية .

واختلف الذين قالوا : لم يزل الله عالماً قادراً حياً من المعتزلة فيه ، أهو عالم قادر حتى بنفسه أم بعلم وقدرة وحياة ؟ وما معنى القول عالم قادر حتى ؟

فقال أكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وبعض الزيدية : إن الله عالم قادر حتى بنفسه ، لا بعلم وقدرة وحياة ، وأطلقوا أن الله علماً بمعنى أنه عالم ، وله قدرة

قولهم في
أفعال الله

قولهم في
صفات الله
الأزلية

(١) هو جهنم بن صفوان الراسبي ، يكثر ذكره في كتب التاريخ والفرق ، وقال الطبري : إنه كان كاتباً للحارث بن سريج الذي خرج في خراسان في آخر دولة بني أمية (انظره في حوادث سنة ١٢٨ من الهجرة) وجهنم من الجبرية الخالصة ، وقد ظهرت بدعته بترمد ، وقتله سلم بن أخوذ بمرؤ في أواخر ملك بني أمية ، ووافق المعتزلة في نفى الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء (انظر الانتصار ١٨٠ والملل والنحل للشهرستاني ١/١١٣) .

بمعنى أنه قادر ، ولم يطلقوا ذلك على الحياة ولم يقولوا : له حياة ، ولا قالوا سمع ولا بصراً ، وإنما قالوا : قوة وعلم ؛ لأن الله سبحانه أطلق ذلك .
ومنهم من قال : له علم بمعنى معلوم ، وله قدرة بمعنى مقدور ، ولم يطلقوا غير ذلك .

وقال «أبراهم الذليل» (١) : هو عالم بعلم هو هو ، وهو قادر بقدرة هي هو ، وهو حي بحياة هي هو ، وكذلك قال في سمعه وبصره وقدمه وعزته وعظمته وجلاله وكبريائه ، وفي سائر صفاته لذاته ، وكان يقول : إذا قلت إن الله عالمٌ ثبت له علما هو الله ونفيت عن الله جهلا ودلت على معلوم كان أو يكون ، وإذا قلت قادرٌ نفيت عن الله عجزاً وأثبت له قدرة هي الله سبحانه ودلت على مقدور ، وإذا قلت لله حياة أثبت [له] حياة وهي الله ونفيت عن الله موتاً ، وكان يقول : لله وجه هو هو ، فوجهه هو هو ، ونفسه هي هو ، ويتأول ما ذكره الله سبحانه من اليد أنها نعمة ، ويتأول قول الله عز وجل (٢٠ : ٣٩) (وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي) أى بعلى .
وقال «عباد» (٢) : هو عالم قادر حي ، ولا أثبت له علما ولا قدرة ولا حياة ولا أثبت سمعا ولا أثبت بصرا ، وأقول : هو عالم لا يعلم ، وقادر لا بقدرة ، وحي لا بحياة ، وسميع لا بسمع ، وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التي يسمى بها لا تفعله ولا تفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حي لنفسه أولذاته ، وينكر ذكر النفس وذكر الذات ، وينكر أن يقال : إن الله علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا أو حياة أو قدما ، وكان يقول : قولى عالمٌ إثبات اسم الله ، ومعه علم بمعلوم ، وقولى قادر إثبات اسم الله ومعه علم بمقدور ، وقولى حي إثبات اسم الله ، وكان ينكر

(١) سبق التعريف به (انظر ص ٢١٧)

(٢) سبق التعريف به (انظر ص ٢١٨)

أن يقال : إن للبارى وجهاً ويدين وعينين وجنباً^(١) . وكان يقول : أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه ، ولا أطلق ذلك بغير قراءة ، وينكر أن يكون معنى القول في البارى « إنه عالم » معنى القول فيه إنه قادر ، وأن يكون معنى القول فيه « إنه قادر » معنى القول إنه حي ، وكذلك صفات الله التي يوصف بها لا لفعله كقول « سميع » ليس معناه أنه بصير ولا معناه عالم .

وقال « ضرار »^(٢) معنى أن الله عالم أنه ليس بجاهل ، ومعنى أنه قادر [أنه] ليس بعاجز ، ومعنى أنه حي أنه ليس بميت .

(١) يشير إلى قول الله عز وجل (٥٦/٣٩) أن تقول نفس : يا حسرتنا على ما فرطت في جنب الله ، وإن كنت لمن الساخرين

(٢) ضرار - بكسر الضاد - هو ضرار بن عمرو الذي تنسب إليه فرقة من المجبرة تسمى « الضرارية » وقد ظهر ضرار هذا في أيام واصل بن عطاء ، وذكر ابن النديم في الفهرس أن بشر بن المعتمر وضع كتابا في الرد عليه سماه « الرد على ضرار » وروى ابن المرتضى عن ضرار أنه أنكر عذاب القبر ، ويذكر أبو الحسين الحياطي في الانتصار نقلا عن ابن الراوندي أن لضرار كتابا سماه « كتاب التحريش » يذكر فيه رواية كل فرقة لما هي عليه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورد على هذا الكلام (انظره في ص ١٣٦ وما بعدها) ويذكر أبو المظفر الإسفراييني أن ضرارا موافق لأهل السنة في القول بخلق الأفعال ، وفي نفي التولد ، وأنه موافق لأهل الغدر في قولهم : إن الاستطاعة قبل الفعل ، لكنه زاد عليهم بأن قال : يجب أن تكون مع الفعل أيضا ، وفارقهم أيضا في قولهم : إن الاستطاعة بعض من المطيع ، ووافق النجار في قوله : إن الجسم أعراض مجتمعة ، وزاد علي الجميع بأن قال : إن الله يرى بحاسة سادسة خلاف الحواس الخمس التي هي مستعملة للخلق فيما بينهم ، وكان يقول : إن لله ماهية يرى هو في تلك الماهية . وذكر بعد ذلك ما ذكره المؤلف ههنا من أن معنى حياة الله تعالى أنه ليس بميت ومعنى علمه أنه ليس بجاهل ومعنى قدرته أنه ليس بعاجز ، ثم قال : وهذا الكلام منه يوجب أن يكون العرض حيا عالما قادرا لأنه ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز (وانظر التبصير في الدين ٦٣) ثم انظر بعد ذلك الفرق بين الفرق (١٢٩) واعتقادات فرق المسلمين (٦٩) والتنبيه لأبي الحسين الملقب (٤٣) .

وقال «النظام»^(١): معنى قولى عالم إثبات ذاته ونفى الجهل عنه ، ومعنى قولى قادر إثبات ذاته ونفى العجز عنه ، ومعنى قولى حى إثبات ذاته ونفى الموت عنه ، وكذلك قوله فى سائر صفات الذات على هذا الترتيب .

وكان يقول : إن الصفات للذات إنما اختلفت لاختلاف ما يُنفى عنه من العجز والموت ، وسائر المتضادات من العمى والصمم ، وغير ذلك ، لا لاختلاف ذلك فى نفسه .

وقال غيره من المعتزلة : إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف المعلوم والمقدور ، لا لاختلاف فيه .

(١) النظام : هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار ، المعروف بالنظام ، وهو ابن أخت أبى الهذيل العلاف ، وعنه أخذ الاعتزال ، وهو شيخ أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، يعد من أذكى المعتزلة وذوى النباهة فيهم ، يذكرون أنه ظهر فى سنة ٢٢٠ من الهجرة وقرر مذهب الفلاسفة فى القدر فتبعه خاق (النجوم الزاهرة ٢/٢٣٤) وهو من الطبقة السادسة عند ابن المرتضى ، وكان قد اطلع على كثير من كتب الفلاسفة ، ومال فى كلامه إلى الطبيعيين منهم والإلهيين ، فاستنبط من كلامهم مسائل وخلطها بكلام المعتزلة وانفرد بها عنهم ، وكان من صغره يتوقد ذكاء ويتدفق فصاحة ، يحكى أن أباه جاء به وهو صغير إلى الخليل بن أحمد ليعلمه ، فأراد الخليل أن يختبره ، وكان فى يد الخليل قدح زجاج ، فقال له : يا بنى ، صف لى هذه الزجاجية ، فقال : بمدح أم بدم ؟ فقال : بمدح ، فقال : تريك القذى ، ولاتقبل الأذى ولا تستر مارأها ، قال : فدمها ، قال : يسرع إليها الكسر ، ولا تقبل الجبر ، قال الخليل : فصف لى هذه النخلة - وأوما إلى نخلة فى داره - فقال : بمدح أم بدم ؟ قال : بمدح ، فقال : حلوجناها ، باسق منتهاها ، ناضر أعلاها ؛ قال : فدمها ، قال : صعبة المرتقى ، بعيدة المجتنى ، مخوفة بالأذى ، فقال الخليل : يا بنى ، نحن إلى التعليم منك أحوج منك إلى التعلم منا ، ثم اشتغل على خاله أبى الهذيل العلاف بالكلام إلى أن برع ، ثم ناظر أباه الهذيل وظهر عليه مرارا ، وقد أداه ذكاؤه المتوقد ، ويسانه المتدفق ، واطلاعه الكثير ، إلى المذاهب التى استنكرت عليه واستبشعت منه ، وسبحان الذى يهذى من يشاء سواء السبيل ! وقد توفى فيما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٣١ (وانظر الفرق بين الفرق ٧٩ والتبصير ٤٣ والاتصار ١٨٢ واعتقادات فرق المسلمين ٤١ والتنبية ٤٣ و٤٤ ثم انظر دائرة المعارف للبستاني ١/٢٦٨)

وكان يقول : ذكر الله سبحانه الوجه على التوسع ، لأن له وجهاً في الحقيقة ، وإنما معنى (٥٥ : ٢٧) (ويبقى وجه ربك) ويبقى ربك ، ومعنى اليد : النعمة . وقال آخرون من المعتزلة : إنما اختلفت الأسماء والصفات لاختلاف القوائد التي تقع عندها ، وذلك أنا إذا قلنا « إن الله عالم » أفدناك علماً به ، وبأنه خلاف مالا يجوز أن يعلم ، وأفدناك إكذاباً مَنْ زعم أنه جاهل ، ودلنا [ك] على أن له معلوماتٍ ، هدامعنى قولنا « إن الله عالم » ، فإذا قلنا « إن الله قادر » أفدناك علماً بأنه خلاف مالا يجوز أن يقدر ، وإكذاباً مَنْ زعم أنه عاجز ، ودلناك على أن له مقدوراتٍ ، وإذا قلنا « إنه حي » أفدناك علماً بأنه بخلاف مالا يجوز أن يكون حياً ، وأكذبنا مَنْ زعم أنه ميت ، وهذا معنى القول إنه حي ، وهذا قول « الجبائي »^(١) قاله لى .

وقال « أبو الحسين الصالحى » : معنى قولى « إن الله عالم لا كالعلماء ، قادر لا كالقادرين ، حي لا كالأحياء » أنه شيء لا كالأشياء ، وكذلك كان قوله فى سائر صفات النفس .

وكان اذا قيل له : أفنقول : إن معنى أنه عالم لا كالعلماء معنى أنه قادر لا كالقادرين ؟ قال : نعم ، ومعنى ذلك أنه شيء لا كالأشياء ، وكذلك قوله فى سائر صفات النفس

وكان يقول : إن معنى شيء لا كالأشياء معنى عالم لا كالعلماء وحكى عن « معمر »^(٢) أنه كان يقول : إن البارى عالم بعلم ، وإن علمه كان علماً لمعنى ، والمعنى كان لمعنى ، لا إلى غاية ، وكذلك كان قوله فى سائر الصفات ،

(١) سبق التعريف به (انظر ص ٢١٧)

(٢) معمر : هو معمر بن عباد السلمى ، وكنيته أبو عمرو ، عاش فى أيام أمير المؤمنين هارون الرشيد ، وذكره ابن الرضى فى الطبقة السادسة خفرطه فى سلكه النظام وأبى الهذيل وأضرابهما ، ولم يحددوا عام وفاته .

أخبرني بذلك « أبو عمر القزويني » عن « محمد بن عيسى السيرافي » أن « معمرًا » كان يقوله .

وقال قائلون من البغداديين : ليس معنى أن الباري عالم معنى قادر ، ولا معنى حي ، ولكن معنى أن الباري حي معنى أنه قادر ، ومعنى أنه سميع معنى أنه عالم بالمسموعات ، ومعنى أنه بصير [معنى أنه] عالم بالمبصرات ، وليس معنى قديم عند هؤلاء معنى حي ولا معنى عالم قادر ، وكذلك ليس معنى القول في الباري إنه قديم معنى أنه عالم ، ولا معنى أنه حي قادر .

وهذا شرح قول « عبد الله بن كلاب »

في الأسماء والصفات

قال « عبد الله بن كلاب » (١) : لم يزل الله علما قادرا حيا سميعا بصيرا عزيزا عظيما جليلا متكبيرا جبارا كريما جوادا واحدا صمدا فردا باقيا أولا ربنا إلها مريدا كارها ، راضيا عن يعلم أنه يموت مؤمنا وإن كان أكثر عمره كافرا ، ساخطا على من يعلم أنه يموت كافرا وإن كان أكثر عمره مؤمنا ، محبا مبغضا مواليا معاديا قاتلا متكلما رحمانا ، بعلم وقدره وحياة وسمع وبصر وعزة وعظمة وجلال وكبرياء وجود وكرم وبقاء وإرادة وكراهة ورضى وسخط وحب وبغض وموالة ومعاداة وقول وكلام ورحمة ، وأنه قديم لم يزل بأسمائه وصفاته

وكان يقول : معنى أن الله عالم أن له علما ، ومعنى أنه قادر أن له قدرة ، ومعنى أنه حي أن له حياة ، وكذلك القول في سائر أسمائه وصفاته

وكان يقول : إن أسماء الله وصفاته لذاته ، لا هي الله ولا هي غيره ، وإنها قائمة بالله ، ولا يجوز أن تقوم بالصفات صفات

وكان يقول : إن وجه الله لا هو الله ولا هو غيره ، وهو صفة له ، وكذلك
يداه وعينه وبصره صفات له ، لا هي هو ولا غيره ، وإن ذاته هي هو ، ونفسه
هي هو ، وإنه موجود لا بوجود ، وشيء لا بمعنى له كان شيئاً
وكان يزعم أن صفات الباري لا تتغير ، وأن العلم لا هو القدرة ولا غيرها ،
وكذلك كل صفة من صفات الذات ، لا هي الصفة الأخرى ولا غيرها .

واختلف أصحاب « عبد الله بن كلاب » في القول بأن الله قديم بقدم أم
لا بقدم ؟ على مقالتين :

فمنهم من زعم أن الله قديم لا بقديم
ومنهم من زعم أنه قديم بقديم .

واختلفوا هل يطلق في الصفات أنها لا هي الموصوف ولا غيره أم لا يطلق
ذلك ؟

فقال قائلون : ليست الصفات هي الموصوف ولا غيره .

وقال قائلون : لا يقال للصفات هي الموصوف ولا يقال هي غيره ، وامتنعوا من
أن يقولوا : إن الصفات لا هي الموصوف ولا هي غيره .

واختلف من ثبت الصفات ولم يقل هي الباري ولم يقل هي غيره ، هل الصفات
تتغير ؟ وهل كل صفة منها هي غير الصفة الأخرى أم ليست غيرها ؟ على ثلاث
مقالات :

فقال بعضهم : الصفات تتغير ، وهي أغيار ، وليس هي مع ذلك غير الباري
وقال قائلون : كل صفة لا هي الباري ولا هي غيره

وقال قائلون : كل صفة لا يقال هي الأخرى ، ولا يقال هي غيرها ، ولم يقولوا
لا هي الأخرى ولا غيرها .

واختلف المثبتون لعلم الباري سبحانه ووجهه ، أهو هو أم ليس هو ؟ على مقالتين :

فقال « سليمان بن جرير » : وجه الله هو الله ، وعلمه ليس هو .

وقال بعضهم : وجه الله صفة لا يقال هي هو ولا يقال غيره ، وامتنعوا أن
يقولوا لا هي هو ولا غيره .

واختلفوا في صفات الباري سبحانه ، هل يقال : إنها أشياء أولا يقال إنها
أشياء ؟ على ثلاث مقالات :

فقال « سليمان بن جرير »^(١) : علم الباري شيء ، وقدرته شيء ، وحياته شيء ،
ولا أقول : صفاته أشياء .

وقال بعض أصحاب الصفات : صفات الباري أشياء .

وقال بعضهم : لا أقول العلم شيء ، ولا أقول الصفات أشياء ، لأنني إذا قلت
« الباري شيء بصفاته » استغنيت عن أن أقول صفاته أشياء .

واختلف أصحاب الصفات في صفات الباري ، هل هي قديمة أو محدثة ؟ على
مقالتين :

فقال قائلون : إن صفات الباري قديمة .

(١) سليمان بن جرير : رئيس فرقة تنسب إليه ، وهي « السليمانية » وهي فرقة
من فرق الزيدية (انظر الفرق بين الفرق ٢٤ و١٤٨ واعتقادات فرق المسلمين ٥٢
والتبصير ١٧ ثم انظر ص ١٣٥ من كتابنا هذا)

وقال قائلون : « إذا قلنا إن الباري قديم بصفاته » استغينا عن أن نقول : إن الصفات قديمة ، وقالوا : لا يقال إن الصفات قديمة ، ولا يقال إنها محدثة .

واختلفوا في اسم الباري جل وعز ، هل هو الباري أم غيره؟ على أربع مقالات : فقال قائلون : أسماؤه هي هو ، وإلى هذا القول يذهب أكثر أصحاب الحديث وقال قائلون من أصحاب « ابن كلاب » : إن أسماء الباري لاهي الباري ولا غيره .

وقال قائلون من أصحابه : أسماء الباري لا يقال هي الباري ، ولا يقال هي غيره ، وامتنعوا من أن يقولوا : لا هي الباري ولا غيره . وقال قائلون : أسماء الباري هي غيره ، وكذلك صفاته ، وهذا قول المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية .

واختلف الذين لم يقولوا الأسماء والصفات هي الباري في الأسماء والصفات ، ماهي؟ على مقالتين :

فقال المعتزلة والخوارج : الأسماء والصفات هي الأقوال ، وهي قولنا : الله عالم ، الله قادر ، وما أشبه ذلك وقال عبد الله بن كلاب : أسماء الله هي صفاته ، وهي العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وسائر صفاته .

واختلف الناس في القول إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، على أربع مقالات :

فحكى « جعفر بن حرب » عن « أبي الهذيل » أنه قال : لا أقول إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، لا (؟) على أن يسمع ويبصر ، لأن ذلك يقتضى وجود السموع والبصر ، وأظن الحاكي هذا عن « أبي الهذيل » كان غالطاً .

وقال « عباد بن سليمان » : لا أقول إن الباري لم يزل سميعاً بصيراً ، لأن ذلك يقتضى وجود السموع والبصر (؟) لأن قولى « إن الله سميع » إثبات اسم الله [معه] علم بمسموع ، والقول بصير إثبات اسم الله ومعه علم بمبصر ، وكان يقول : السميع لم يزل ، وسميع لم يزل ، قال ولا أقول : لم يزل السميع ولا أقول لم يزل سميعاً وقال « النظام » ^(١) وأكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية و « عبد الله بن كلاب » وأصحابه : إن الله لم يزل سميعاً بصيراً .

ومن ثبت من المعتزلة علم الباري هو الباري وأن معنى قولى عالم إثبات علم (؟) هو الله وأننى عن الله جهلاً ، فكذلك يقول فى سمعه وبصره ، وأن معنى قولى سميع أنى أثبت سمعاً هو الله وأننى عن الله الصمم ، وأن معنى قولى بصير [أنى أثبت بصراً] هو الله ، وأننى عن الله العمى .

ومن قال إن الباري عالم بنفسه فكذلك يقول سميع بصير لا يسمع وبصر و [من قال] إن القول عالم إثبات اسم الله ومعه علم بمعلوم ، فكذلك يقول : قولى سميع إثبات اسم الله ومعه علم بمسموع ، وقولى بصير إثبات اسم الله ومعه علم بمبصر .

ومن قال : معنى عالم إثبات ذات الباري ، ونفى الجهل عنها ، فكذلك يقول : معنى سميع بصير إثبات ذات الباري ، ونفى الصمم والعمى عنها ومن قال : معنى عالم أنه ليس بجاهل ، فكذلك يقول : معنى سميع بصير أنه ليس أصم ولا أعمى .

ومن قال : اختلف القول عالم قادر لاختلاف ما نفينا عن الله من الجهل والعجز ،
فكذلك يقول : اختلف القول سميع وبصير لاختلاف ما نفينا عن الله من
الصمم والعمى .

ومن قال : اختلف القول عالم قادر لاختلاف المعلوم والمقدور ، لا لاختلاف
القول به (؟) فكذلك يقول : اختلف القول سميع وبصير لاختلاف المسموع
والمبصر ، أو لاختلاف الفوائد التي تقع عند قولنا سميع وبصير .

* * *

واختلف الذين قالوا إن الله لم يزل سميعاً بصيراً ، هل يقال : لم يزل سامعاً
مبصراً أم لا يقال ذلك ؟ على مقالتين :

فقال «الإسكافي»^(١) والبغداديون من المعتزلة : إن الله لم يزل سميعاً بصيراً سامعاً
مبصراً يسمع الأصوات والكلام ، ومعنى ذلك أنه يعلم الأصوات والكلام ،
وأن ذلك لا يخفى عليه ؛ لأن معنى سميع وبصير عنده وعند مَنْ وافقه أنه لا تخفى
عليه المسموعات والمتبصرات

وقال «الجُبَّائي»^(٢) : لم يزل الله سميعاً بصيراً ، وامتنع من أن يكون لم يزل
سامعاً مبصراً ، ومن أن يكون لم يزل يسمع ، لأن سامعاً مبصراً يُعَدَّى إلى مسموع
ومبصر ، فلما لم يحز أن تكون المسموعات والمبصرات لم تزل موجودات لم يحز أن
يكون لم يزل سامعاً مبصراً ، وسميع وبصير لا يُعَدَّى زَعَمَ إلى مسموع ومبصر لأنه
يقال للناثم سميع وبصير وإن لم يكن بحضرته ما يسمعه ويبصره ، ولا يقال للناثم
إنه سامع مبصر .

وكان يقول : معنى قولى إن الله سميع إثبات الله ، وإنه بخلاف مالا يجوز أن

(١) انظر ص ٢١٧

(٢) انظر ص ٢١٧ أيضاً .

يسمع ، ودلالة على أن المسموعات إذا كانت سَمِعَهَا ، وإكذاب لمن زعم أنه أصم
وكان يقول : القول في الله إنه بصير على وجهين : يقال بصير بمعنى علم كما يقال
رجل بصير بصناعته أى عالم بها ، وبصير بمعنى أننا ثبت ذاته ونوجب أنه بخلاف
مالا يجوز أن يبصر ، وندل على أن المبصرات إذا كانت أبصرها ، ونكذب من
زعم أنه أعمى .

واختلف الناس في معنى القول في الله سبحانه إنه حى ، هل هو معنى أنه
قادر أم لا ؟ على مقالتين :

فقال المعتزلة من البصريين وأكثر الناس : ليس معنى القول إن الله حى
معنى القول إن الله قادر .

وقالت طوائف من معتزلة البغداديين منهم «الإسكافي»^(١) وغيره : معنى القول
فيه [أنه حى] أنه قادر .

واختلفت الذين قالوا لم يزل الله غنيا عزيزا عظيما جليلا كبيرا سيدا مالكا
قاهرا عاليا ، في القول إن الله غنى عزيز عظيم جليل كبير سيد مالك رب قاهر عال ،
هل قيل ذلك لعزة وعظمة وجلال وكبرياء وسودد وملك ور بوبية وقهر وعلو أم
لم يقل ذلك ؟ على خمس مقالات :

فقال المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية : إن الله غنى
عزيز عظيم جليل كبير سيد جبار مبصر رب مالك قاهر عال ، لا لعزة وعظمة وجلال
وكبرياء وسودد ور بوبية وقهر ، وكذلك قالوا في القول إنه واحد فرد موجود باق
رفيع : إنه لم يوصف بذلك لاهمية وبقاء ووحداية ووجود ، وكذلك سائر الصفات
التي ليست صفاته (؟) ولم يوصف بها لمعان .

وأما «أبو الهذيل»^(١) من المعتزلة فإنه أثبت العزة والعظمة والجلال والكبرياء وكذلك في سائر الصفات التي يوصف بها نفسه ، وقال : هي الباري ، كقَالَ في العلم والقدرة ، فإذا قيل له : العلم هو القدرة ؟ قال : خطأ أن يقال هو القدرة ، وخطأ أن يقال هو غير القدرة ، وهذا نحو ما أنكر من قول «عبد الله بن كلاب» .

وأما «النظام»^(٢) فإنه رجع من إثباته أن الباري عزير إلى إثبات ذاته ونفي الذلة عنه ، وكذلك قوله في سائر ما يوصف به الباري لذاته على هذا الترتيب .
وأما «عباد» فكان إذا سئل عن القول عزير قال : إثبات اسم الله ، ولم يقل أكثر من هذا ، وكذلك جوابه في عظيم مالك سيد .

وقال «ابن كلاب» ما حكيناه عنه قبل هذا الموضع
واختلف عنه في الإلهية فمن أصحابه من يثبت الإلهية معنى ، ومنهم من لا يثبتها معنى .

واختلفوا في القول «إن الله كريم» هل هو من صفاته لنفسه أم لا ؟ على أربع مقالات :

فقال «عيسى الصوفي» في الوصف لله بأنه كريم : إنه من صفات الفعل ، والكرم هو الجود ، وكان إذا قيل له : أفنقول إنه لم يزل غير كريم ؟ امتنع من ذلك ، وكذلك كان يقول في الإحسان : إنه من صفات الفعل ، ويمتنع من القول إنه [لم يزل] غير محسن ، وكذلك جوابه في العدل والحلم .

وقال «الإسكافي» : الوصف [لله] بأنه كريم يحتمل وجهين : أحدهما صفة [فعل] إذا كان الكرم بمعنى الجود ، والآخر صفة نفس إذا أريد به الرفيع العالی على الأشياء لنفسه .

وقال «محمد بن عبد الوهاب الجبائي» : الوصف لله بأنه كريم على وجهين :

فالوصف له بأنه كريم بمعنى عزيز من صفات الله لنفسه ، والوصف له بأنه كريم بمعنى أنه جواد مُعْطٍ من صفات الفعل .

وقال « ابن كلاب » : الوصف لله بأنه كريم ليس من صفات الفعل .

واختلفوا في صفات الفعل عندهم من الإحسان والعدل وما أشبه ذلك ، هل يقال : لم يزل الله غير محسن إذ كان للإحسان فاعلا غير عادل إذ كان للعدل فاعلا ؟ على مقالتين :

فمنهم من كان إذا قيل له : إذا قلت إن الإحسان فعل وقلت إن العدل فعل فقل إن الله لم يزل غير محسن ولا عادل ، قال : نقول إنه لم يزل غير محسن ولا مسيء ، وغير عادل ولا جائر ، حتى يزول الإيهام ، ولم يزل غير صادق ولا كاذب ، وهذا قول « الجبائي » .

وكان « عباد » إذا قيل له : أتقول إن الله لم يزل محسنا عادلا ؟ قال : لا أقول ذلك ، فإن قيل له : فلم يزل غير محسن ولا عادل ؟ قال : لا أقول ذلك ، وكذلك إذا قيل له : لم يزل خالقا ؟ أنكر ذلك ، وإذا قيل له : لم يزل غير خالق ؟ أنكر ذلك .

وجميع المعتزلة لا ينكرون أن يكون الله لم يزل غير خالق ولا رازق ولا فاعل ، وكذلك كل ما ليس في نفعته إيهام من صفات الفعل ، لا يمتنعون منه ، كالقول محبي محبت باعث وارث وما أشبه ذلك .

واختلف المتكلمون في معنى القول في الله إنه قديم :

[فقال بعضهم : معنى القول إن الله قديم] أنه لم يزل كائنا لا إلى أول ، وأنه المتقدم لجميع المحدثات لا إلى غاية .

وقال « عباد بن سليمان » : معنى قولنا في الله إنه قديم أنه لم يزل [ومعنى

صفات
الفعل ؟

لم يزل [هو أنه قديم ، وأنكر « عبّاد » القول بأن الله كائن متقدّم للمحدثات ، وقال : لا يجوز أن يقال ذلك .

وقال بعض البغداديين : معنى قديم أنه إله .

وقال « عبد الله بن كلاب »^(١) : معنى قديم أن له قِدَمًا .

وقال « أبو الهذيل »^(٢) : معنى أن الله قديم إثبات قدم الله هو الله .

وحكى عن « مُعَمَّر »^(٣) أنه قال : لا أقول إن البارئ قديم إلا إذا حدث المحدث .

وحكى عن بعض المتقدمين أنه قال : لا أقول إن البارئ قديم على وجه من الوجوه .

واختلف المتكلمون ، هل يسمى البارئ شيئًا أم لا ؟ على مقلتين :

فقال « جهنم »^(٤) وبعض الزيدية : إن البارئ لا يقال إنه شيء ؛ لأن الشيء هو الخلق الذي له مثل .

وقال المسلمون كلهم : إن البارئ شيء لا كالأشياء .

واختلفت المعتزلة في القول إن الله غير الأشياء على أربع مقالات :

فقال قائلون : إن البارئ غير الأشياء ، وزعموا أن معنى القول في الله إنه شيء أنه غير الأشياء بنفسه ، ولا يقال إنه غيرها لغيرية ، والقائل بهذا القول « عبّاد ابن سليمان » .

وقال قائلون : البارئ غير الأشياء ، والأشياء غيره ، فهو غير الأشياء لنفسه وأنفسها ، والقائل بهذا القول « الجبائي »^(٥) .

(٢) ص ٢١٧

(١) ص ٢١٥

(٤) ص ٢٢٤

(٣) ص ٢٢٨

(٥) ص ٢١٧

وقال قائلون : إن الباري غير الأشياء لغيرية ، لا لنفسه ، وزعم صاحب هذا القول أن الغيرية صفة للباري ، لا هي الباري ولا هي غيره ، والقائل بهذا القول هو « الحلقاني » ، وكان يزعم أن الجواهر تتغير بغيرية يجوز ارتفاعها فلا تتغير ، وأن الأعراض لا تتغير ، وكان يقول في صفات الإنسان : إنها ليست هي الإنسان ولا هي غيره ، كما يقول ذلك في صفات الباري .

وقال قائلون : قولنا الباري غير الأشياء إنما معناه أنه ليس هو الأشياء .

واختلفوا في معنى القول « إن الله جواد » وهل الوصف له بذلك من صفات النفس أو من صفات الفعل ؟ على ثلاث مقالات :

فقال قائلون - وهم المعتزلة وطوائف من غيرهم - : إن الوصف لله بالجود من صفات الفعل ، وإن الله فاعل لجوده ، وقد كان غير فاعل له .

وقال « الحسين بن محمد النجار » : الله تعالى لم يزل جواداً بتفني البخل عنه ، ولم يُثبت لله جوداً كان به جواداً .

وقال « عبد الله بن كلاب » : لم يزل الله جواداً ، وأثبت الجود صفة لله لا هي هو ولا هي غيره .

واختلف المتكلمون أن يكون (؟) علم الله على شرط ، على مقالتين : فقال كثير من المتكلمين من معتزلة البصريين والبغداديين إلا « هشاما » و « عبّاد » : إن الله يعلم أنه يعذب الكافر إن لم يُتَّب من كفره وأنه لا يعذبه إن تاب من كفره ومات تائباً غير مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ (١) .

وقال « هشام القوطي » و « عبّاد » : لا يجوز ذلك ، لما فيه من الشرط ،

(١) أخذ هذه الكلمة من قوله تعالى (٣/٥) فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم

والله عز وجل لا يجوز أن يوصف بأنه يعلم على شرط ويخبر على شرط ، وجوز مخالفوهم [أن يوصف الله بأنه يخبر] على شرط ، والشرط في المُخْبَر عنه ، ويعلم على شرط والشرط في المعلوم .

واختلفوا في القول إن الله عالم حيّ قادر سميع بصير ، وهل يقال ذلك في الله على الحقيقة أم لا ؟ وهل يقال ذلك في الإنسان في الحقيقة أم لا ؟ على ست مقالات : فقال أكثر المعتزلة : إن الله عالم قادر سميع بصير في الحقيقة ، ولم يمتنعوا أن يقولوا : إنه موصوف بهذه الصفات في حقيقة القياس .

وقال «عباد» : لا أقول إن الله عالم في حقيقة القياس ؛ لأنني لو قلت إنه عالم في حقيقة القياس لكان لا عالم إلا هو ، وكذلك قوله في قادر حيّ سميع بصير ، وكان يقول : القديم لم يزل في حقيقة القياس ؛ لأن القياس ينعكس ؛ لأن القديم لم يزل ، ومن لم يزل قديم ، فلو كان الباري عالماً في حقيقة القياس لكان لا عالم إلا هو .

وحكى عن بعض الفلاسفة أنه لا يشرك بين الباري وغيره في هذه الأسماء ، ولا يُسمّى الباري عالماً ، ولا يسمّيه قادراً ولا حياً ولا سميعاً ولا بصيراً ، ويقول : إنه لم يزل .

وقال بعض أهل زماننا ، وهو رجل يعرف «بابن الإيادي» : إن الباري عالم قادر حيّ سميع بصير في المجاز ، والإنسان عالم قادر حيّ سميع بصير في الحقيقة ، وكذلك في سائر الصفات .

وقال «الناسي» : الباري عالم قادر حيّ سميع بصير قديم عزيز عظيم جليل كبير فاعل في الحقيقة ، والإنسان عالم قادر حيّ سميع بصير فاعل في المجاز ، وكان يقول : إن الباري شيء موجود في الحقيقة ، والإنسان شيء موجود في المجاز ، وكان يزعم أن الباري غير الأشياء والأشياء غيره في الحقيقة ، ويزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم صادق في الحقيقة فاعل في المجاز ، وكان يقول : إن الاسم إذا وقع على

المسمَّين فلا يخلو أن يكون وَقَعَ عليهما لاشتباههما كقولنا جوهرٌ وجوهرٌ وماءٌ وماءٌ ، أو لاشتباه ما احتملته ذاتهما من المعنى كقولنا متحركٌ ومتحركٌ وأسودٌ وأسودٌ ، أو لمضاف أضيفا [إليه] وميزا منه لولاه ما كانا كذلك نحو محسوس ومحسوس ومحدث [ومحدث] ، أولآنه في أحدهما بالحجاز وفي الآخر بالحقيقة كقولنا للصنديل المحتلب من معدنه صندل وكتسميقنا للإنسان بهذا الاسم ، فإذا قلنا « إن الباري* عالم قادر حي* سميع بصير » فلا يجوز أن تكون وقعت هذه الأسماء عليه لمشابهته لغيره ، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمعان قامت بذاته ، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمضاف أضيف الباري* إليه ؛ لأنه لم يزل علما قادرا حيا سميعا بصيرا قبل كون الأشياء ؛ فلم يبق إلا أن الأسماء وقعت عليه وهي فيه بالحقيقة وفي الإنسان بالحجاز

وكان لا يستدل بالأفعال الحكمية على أن الباري* عالم قادر حي* سميع بصير لأن الإنسان قد تظهر منه الأفعال الحكمية وليس بعالم قادر حي* سميع بصير في الحقيقة . وقال أكثر أهل الكلام : إن الباري* عالم قادر حي* سميع بصير في الحقيقة والإنسان أيضا يُسمَّى بهذه الأسماء في الحقيقة .

القول في الباري* أنه متكلم^(١)

اختلفت المعتزلة في ذلك ، فمنهم من أثبت الباري* متكلمًا ، ومنهم من امتنع أن يُثبِتَ الباري* متكلمًا وقال : لو ثبتته متكلمًا لثبته متفعلًا ، والقائل بهذا « الإسكافي » و « عباد بن سليمان »

وأنكرت المعتزلة بأسرها أن يكون الله سبحانه لم يزل مريدا للمعاصي ، وأنكروا جميعا أن يكون الله لم يزل مريدا لطاعته

وأنكرت المعتزلة بأسرها أن يكون الله لم يزل متكلمًا راضيا ساخطا محبا مبغضا

(١) هذه الترجمة أخص مما ذكر تحتها

ارادة الله

ملاصق
المعتزلة
الراضين
المبغضين

منعاً رحيماً موالياً معادياً جواداً حليماً عادلاً محسناً صادقاً خالقاً رازقاً بارئاً مصوراً
مُحيياً مميتاً آمراً ناهياً مادحاً ذاماً

وزعموا بأنهم أن ذلك أجمع من صفات الله التي يوصف بها لفعله، وزعموا أن
ما يوصف به الباري لنفسه كالقول قادر حتى وما أشبه ذلك لم يَجْزُ أن يوصف بضده ،
ولا بالقدرة على ضده ؛ انه لما وصف بأنه عالم لم يَجْزُ أن يوصف بأنه جاهل
ولا بالقدرة على أن يجهل ، وما وُصف الباري بضده أو بالقدرة على ضده فهو من
صفات الأفعال ، وذلك أنه لما وصف بالإرادة وصف بضدها من الكراهة
وزعموا أنه لما وُصف بالبغيض وصف بضده من الحب ، ولما وُصف بالعدل وصف
بالقدرة على ضده من الجور .

قول المعتزلة في اختلفت المعتزلة في صفات الأفعال كالقول خالق رازق محسن جواد
وما أشبه ذلك ، هل يقال : إن الباري لم يزل غير خالق ولا رازق ولا جواد أم لا ؟
على ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أنه لا يقال : إن الباري لم يزل خالقاً ، ولا يقال :
لم يزل غير خالق ، ولا يقال : لم يزل رازقاً ، ولا يقال : لم يزل غير رازق ، وكذلك قولهم
في سائر صفات الأفعال ، والقائل بهذا « عباد بن سليمان » .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن الباري لم يزل غير خالق ولا رازق ، فإذا
قيل لهم : فلم يزل غير عادل ؟ قالوا : لم يزل غير عادل ولا جائر ، ولم يزل غير محسن
ولا مسمى ، ولم يزل غير صادق ولا كاذب ، قالوا : لأننا إذا قلنا لم يزل غير صادق
وسكتنا أو همتنا أنه كاذب ، وكذلك إذا قلنا : لم يزل غير حليم وسكتنا أو همتنا أنه سفيه ،
ولكن نقيده فيما يقع عنده الإيهام ، فنقول : لم يزل لا حليماً ولا سفيهاً ، فأما ما لا يقع
عنده الإيهام كالقول خالق رازق فإننا نقول : لم يزل غير خالق ولا رازق ، والقائل
بهذا « الجبائي » .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن الباري عز وجل لم ينزل غير خالق ولا رازق ، ولا يقولون : لم ينزل غير عادل ولا محسن ولا جواد ولا صادق ولا حلیم ، لا على تقييد ولا على إطلاق ؛ لما في ذلك - زعموا - من الإيهام ، وهذا قول معتزلة البغداديين وطوائف من معتزلة البصريين .

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : لله علم وقدره أم لا ؟ وهم أربع فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أننا نقول : للباري علم ونرجع إلى أنه عالم ، ونقول : له قدرة ، ونرجع إلى أنه قادر ؛ لأن الله سبحانه أطلق العلم فقال : (٦ : ١٦٦) أنزله بعلمه وأطلق القدرة فقال : (٤١ : ١٥) أولم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة ولم يطلقوا هذا في شيء من صفات الذات ، ولم يقولوا حياة بمعنى حي ولا سمع بمعنى سميع ، وإنما أطلقوا ذلك في العلم والقدرة من صفات الذات فقط ، والقائل بهذا « النظام » وأكثر معتزلة البصريين ، وأكثر معتزلة البغداديين .

(٢) والفرقة الثانية منهم يقولون : لله علم بمعنى معلوم ، وله قدرة بمعنى مقدور ، وذلك أن الله قال : (٢ : ٢٥٥) ولا يحيطون بشيء من علمه أراد : من معلومه ، والمسلمون إذا رأوا المطر قالوا « هذه قدرة الله » أي مقدوره ، ولم يقولوا ذلك في شيء من صفات الذات إلا في العلم والقدرة .

(٣) والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن لله علماً هو هو ، وقدره هي هو ، وحياة هي هو ، وسمعا هو هو ، وكذلك قالوا في سائر صفات الذات ، والقائل بهذا القول « أبو الهذيل » وأصحابه .

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أنه لا يقال لله علم ، ولا يقال قدرة ، ولا يقال سمع ولا بصير ، ولا يقال لا علم له ولا لا قدرة له ، وكذلك قالوا في سائر صفات الذات ، والقائل بهذه المقالة « العبّادية » أصحاب « عبّاد بن سليمان »

قول المعتزلة في صفات الذات

واختلفوا ، هل يقال : لله وجه أم لا ؟ وهم ثلاث فرق :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن لله وجهاً هو هو ، والقائل بهذا القول قول المعتزلة في «وجه الله»
«أبو الهذيل» .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أننا نقول وجهه توسعاً ، ونرجع إلى إثبات الله ؛ لأننا نثبت وجهاً هو هو ، وذلك أن العرب تقيم الوجه مقام الشيء ، فيقول القائل : لولا وجهك لم أفعل ، أى لولا أنت لم أفعل ، وهذا قول «النظام» وأكثر معتزلة البصريين ، وقول معتزلة البغداديين .

(٣) والفرقة الثالثة منهم ينكرون ذكر الوجه أن يقولوا لله وجهه ، فإذا قيل لهم : أليس قد قال الله سبحانه : (٢٨ : ٨٨) (كل شيء هالك إلا وجهه) ؟ قالوا : نحن نقرأ القرآن ، فأما أن نقول من غير أن نقرأ القرآن إن الله وجهه فلا نقول ذلك ، والقائلون بهذه المقالة «العبادية» أصحاب «عبداد» .

الامر

القول في أن الله مرید

اختلفت المعتزلة في ذلك على خمسة أقاويل :

(١) فالفرقة الأولى منهم أصحاب «أبي الهذيل» يزعمون أن إرادة الله غير مراده وغير أمره ، وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ، بل هي مع قوله مرید

لها «كوني» خلق لها ، وإرادته للإيمان ليست بخلق له ، وهي غير الأمر به ، وإرادة الله قائمة به لافي مكان

وقال بعض أصحاب «أبي الهذيل» : بل إرادة الله موجودة لافي مكان ، ولم يقل : هي قائمة بالله تعالى .

(٢) والفرقة الثانية منهم أصحاب «بشر بن المعتز»

يزعمون أن إرادة الله على ضربين : إرادة وُصف بها الله في ذاته ، وإرادة وُصف بها وهي فعل من أفعاله ، وأن إرادته التي وُصف بها في ذاته غير لاحقة بمعاصي العباد .

(٣) والفرقة الثالثة منهم أصحاب «أبي موسى المردار» فيما حكى «أبو الهذيل» عن أبي موسى أنه كان يزعم أن الله أراد معاصي العباد بمعنى أنه خَلَّى بينهم وبينها ، وكان «أبو موسى» يقول : خَلَقُ الشيءَ غَيْرُهُ ، والخلق مخلوق لا بخلق .

(٤) والفرقة الرابعة منهم أصحاب «النظام» يزعمون أن الوصف لله بأنه مرید لتكوين الأشياء معناه أنه كونها ، وإرادته للتكوين هي التكوين ، والوصف له بأنه مرید لأفعال عباده معناه أنه أمر بها ، والأمر بها غيرها ، قال : وقد نقول : إنه مرید الساعة أن يُقيم القيامة ، ومعنى ذلك أنه حاكم بذلك مُخْبِر به ، وإلى هذا القول يميل البغداديون من المعتزلة .

(٥) والفرقة الخامسة منهم أصحاب «جعفر بن حرب» يزعمون أن الله أراد أن يكون الكفر مخالفاً للإيمان ، وأراد أن يكون قبيحاً غير حسن ، والمعنى أنه حَكَمَ أن ذلك كذلك .

القول في كلام الله عز وجل

هل الكلام جسم؟ وهل هو مخلوق؟
اختلفت المعتزلة في كلام الله سبحانه ، هل هو جسم أم ليس بجسم ؟ وفي خلقه ، على ستة أقاويل :

(١) فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن كلام الله جسم ، وأنه مخلوق ، وأنه لا شيء إلا جسم .

(٢) والفرقة الثانية منهم يزعمون أن كلام الخلق عَرَضٌ ، وهو حركة ؛ لأنه لا عرض عندهم إلا الحركة ، وأن كلام الخالق جسم ، وأن ذلك الجسم صوت مُقَطَّع مؤلف مسموع ، وهو فعل الله وخلق ، وإِنَّمَا يفعل الإنسان القراءة ، والقراءة الحركة ، وهي غير القرآن ، وهذا قول «النظام» وأصحابه .

وأحال «النظام» أن يكون كلام الله في أماكن كثيرة أو في مكانين في وقت واحد ، وزعم أنه في المكان الذي خَلَقَهُ الله فيه .

(٣) والفرقة الثالثة من المعتزلة يزعمون أن القرآن مخلوق لله، وهو عرض، وأبو أن يكون جسماً، وزعموا أنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، إذا تلاه تالٍ فهو يوجد مع تلاوته، وكذلك إذا كتبه كاتب وجد مع كتابته، وكذلك إذا حفظه حافظ وجد مع حفظه؛ فهو يوجد في الأماكن بالتلاوة والحفظ والكتابة، ولا يجوز عليه الانتقال والزوال، وهذا قول «أبي الهذيل» وأصحابه، وكذلك قوله في كلام الخلق أنه جائز وجوده في أماكن كثيرة في وقت واحد.

(٤) والفرقة الرابعة منهم يزعمون أن كلام الله عرض، وأنه مخلوق، وأحالوا أن يوجد في مكانين في وقت واحد، وزعموا أن المكان الذي خلقه الله فيه محال انتقاله وزواله منه ووجوده في غيره، وهذا قول «جعفر بن حرب» وأكثر البغداديين.

(٥) والفرقة الخامسة منهم أصحاب «معر»

يزعمون أن القرآن عرض، والأعراض عندهم قسمان: قسم منها يفعله الأحياء، وقسم منها يفعله الأموات، محال أن يكون ما يفعله الأموات فعلاً للأحياء، والقرآن مفعول، وهو عرض، ومحال أن يكون الله فعلاً في الحقيقة، لأنهم يحيلون أن تكون الأعراض فعلاً لله، وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذي يُسمع منه، إن سُمع من شجرة فهو فعل لها، وحينما يُسمع فهو فعل للمحل الذي حلَّ فيه.

(٦) والفرقة السادسة: يزعمون أن كلام الله عرض مخلوق، وأنه يوجد في أماكن كثيرة في وقت واحد، وهذا قول «الإسكافي».

هل يبقى الكلام؟ واختلفت المعتزلة في كلام الله، هل يبقى أم لا يبقى؟

(١) ففهم من قال: هو جسمٌ باقٍ، والأجسام يجوز عليها البقاء، وكلام المخلوقين لا يبقى.

(٢) وقالت طائفة أخرى: كلام الله تعالى عرض، وهو باقٍ، وكلام غيره يبقى.

(٣) وقالت طائفة أخرى : كلام الله عَرَضَ غيرُ باقي ، وكلام غيره لا يبقى ، وقالت في كلامه تعالى : إنه لا يبقى ، وإنه إنما يوجد في وقت ما خلقه الله ، ثم عُدِمَ بعد ذلك .

واختلفت المعتزلة ، هل مع قراءة القارئ لكلام غيره وكلام نفسه كلامٌ هل مع القراءة غيرها ؟ على مقاتلين . كلام آخر ؟

(١) فرزعت فرقة منهم : أن مع قراءة القارئ لكلام غيره وكلام نفسه كلاماً غيرهما .

(٢) وزعت فرقة أخرى منهم أن القراءة هي الكلام .

واختلف الذين زعموا أن مع القراءة كلاماً على مقاتلين : هل الكلام

(١) فرزعت الفرقة الأولى منهم أن القراءة كلام ، لأن القارئ يُلْحَنُ في قراءته هو القراءة

وليس يجوز اللحن إلا في كلام ، وهو أيضاً متكلم ، وإن قرأ كلام غيره ، ومحال أن يكون متكلماً بكلام غيره ، فلا بد من أن تكون قراءته هي كلامه .

(٢) وقالت الفرقة الثانية : القراءة صوت ، والكلام حروف ، والصوت غير الحروف .

واختلفت المعتزلة في الكلام ، هل هو حروف أم لا ؟ على مقاتلين : هل الكلام

(١) فرزعت فرقة منهم أن كلام الله سبحانه حروف . حروف ؟

(٢) وزعم آخرون منهم أن كلام الله سبحانه ليس بحروف .

واختلفت المعتزلة في الكلام ، هل هو موجود مع كتابته أم لا ؟ على مقاتلين : هل الكلام

(١) فرزعت فرقة منهم أن الكلام يوجد مع كتابته في مكانها ، كما يجامع القراءة في موضعها . موجود مع كتابته ؟

(٢) وزعت فرقة أخرى منهم ، أن الكتابة رسوم تدل عليه ، وليس بوجود معها

هل يسمى الله فاعلا لما خلقه
واختلفت المعتزلة ، هل يقال : إن الباري مُخْبِلٌ أم لا ؟ وهم فرقتان :
(١) فرعت فرقة منهم أن الباري بَخْلَقِ الْحَبْلِ مُخْبِلٌ ، والقائل بهذا القول « الجبائي » ومن قال بقوله

(٢) وزعت فرقة أخرى منهم أن الباري لا يجوز أن يكون مُخْبِلًا بخلق الحبل ، كما لا يكون والدًا بخلق الولد .

معنى « إن الله خالق »
واختلفت المعتزلة في معنى القول « إن الله خالق » ، وهم فرقتان :
(١) فرعت فرقة منهم أن معنى القول في الله إنه خالق ، أنه فعل الأشياء مقدره ، وأن الإنسان إذا فعل أفعالا مقدره فهو خالق ، وهذا قول « الجبائي » وأصحابه .
(٢) وزعت الفرقة الثانية منهم أن معنى القول في الله سبحانه « إنه خالق » أنه فَعَلَ ، لا بآلة ولا بقوة مخترة ، فمن فَعَلَ لا بآلة ولا بقوة مخترة فهو خالق لفعله ، ومن فعل بقوة مخترة فليس بخالق لفعله . ✓

قوله في العين واليد
وأجمعت المعتزلة بأسرها على إنكار العين واليد ، وافترقوا في ذلك على مقاتلين :
(١) فمنهم من أنكر أن يقال : لله يَدَانِ ، وأنكر أن يقال : إنه ذو عَيْنٍ ، وإن له عينين .

(٢) ومنهم من زعم أن لله يداً ، وأن له يدين ، وذهب في معنى ذلك إلى أن اليد نعمة ، وذهب في معنى العين إلى أنه أراد العلم ، وأنه عالم ، وتأول قول الله عز وجل (٢٠ : ٣٩) : (وَلِئَصْنَعِ عَلَى عَيْنِي) أى بعلمى .

هل يقال : إن الله وكيل أو لطيف ؟
واختلفت المعتزلة في الباري ، هل يقال : إنه وكيل ، وإنه لطيف . على مقاتلين :
(١) فمنهم من زعم أن الباري لا يقال : إنه وكيل ، وأنكر قائل هذا [القول] أن يقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، من غير أن يقرأ القرآن (١) وأنكر

(١) في الآية ١٧٣ من سورة آل عمران (وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل)

أيضا أن يقال : لطيف ، دون أن يُوصَلَ ذلك ، فيقال : لطيف بالعباد ، والقائل بهذا القول « عبيد بن سليمان » .

(٢) ومنهم من أطلق وكيل وأطلق لطيف وإن لم يقيد

واختلفت المعتزلة ، هل يقال : إن الباري قبل الأشياء ، أو يقال « قبل » هل يقال : الله قبل الأشياء ؟ على ثلاث مقالات :

(١) وزعمت الفرقة الأولى منهم وهم « العبيدية » أصحاب « عبيد بن سليمان » أن الباري يقال : إنه قبل ، ولا يقال : إنه قبل الأشياء ، ولا يقال : بعد الأشياء ، كما لا يقال : إنه أول الأشياء .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم وهم أصحاب « أبي الحسين الصالحى » — أن الباري لم يزل قبل الأشياء ، برفع اللام ، قالوا : ولا نقول : لم يزل قبل الأشياء ، بنصب اللام (٣) وزعمت الفرقة الثالثة منهم — وهم الأكثر عدداً — أن الباري لم يزل قبل الأشياء ، وأن ذلك يطلق بنصب اللام من « قبل » .

واختلفت المعتزلة ، هل يجوز أن يُسمَّى الباري علما من استدلل على أنه علم هل تسمى الله بظهور أفعاله عليه وإن لم يأت السمع من قبل الله سبحانه وتعالى بأن يُسمَّيه بهذا الاسم أم لا ؟ على مقالتين :

(١) وزعمت الفرقة الأولى منهم أنه جائز أن يُسمَّى الله سبحانه علما قادراً حياً سمعياً بصيراً من استدلل على معنى ذلك أنه يليق بالله ، وإن لم يأت به رسول .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أنه لا يجوز أن يُسمَّى الله سبحانه بهذه الأسماء من دله العقل على معناها ، إلا أن يأتيه بذلك رسول من قبل الله سبحانه يأمره بتسميته بهذه الأسماء .

هل يجوز أن ^{يقلب الله} ^{الأسماء ؟} واختلفت المعتزلة ، هل كان يجوز أن يقلب الله الأسماء فيسمى العالم جاهلاً والجاهل عالماً أم لم يكن ذلك جائزاً ؟ على مقاتلين :

(١) فرعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لم يكن جائزاً ، ولا يجوز على وجه من الوجوه ، وهذا قول « عبّاد » :

(٢) وزعم آخرون أن ذلك جائز ، ولو قلب الله سبحانه الأسماء لم يكن ذلك مُسْتَنَكراً

واختلفت المعتزلة ، هل يجوز اليوم قلب الأسماء واللغة على ما هي عليه أم لا ؟ على مقاتلين :

فمنهم من أجاز ذلك ، ومنهم من أنكره

هل يجوز أن ^{يسمى الله نفسه} ^{بضد أسمائه ؟} واختلف المعتزلة ، هل كان يجوز أن يسمى الله سبحانه نفسه جاهلاً ميتاً عاجزاً على طريق التقليل واللغة على ما هي عليه ؟ وهم فرقان :

(١) فرعمت الفرقة الأولى منهم أن ذلك لا يجوز ، وأنه لا يجوز أن يسمى الله نفسه على طريق التقليل .

(٢) وزعمت الفرقة الثانية منهم أن ذلك جائز ، ولو فعل ذلك لم يكن مستنكراً ، وهو قول « الصالحى » .

صفات الذات ^{أقوال عندهم} ^{الله إنه عالم قادر حى أسماء لله وصفات له ، وكذلك أقوال الخلق ، ولم يثبتوا له صفة} وأجمعت المعتزلة على أن صفات الله سبحانه وأسماءه هي أقوال وكلام ، فقول علماء ولا صفة قدرة ، وكذلك قولهم في سائر صفات النفس

واختلفت المعتزلة ، هل الباري قادر على خلق الأعراض ؟ وهم فرقان :

(١) فرعم فريق منهم أن الله يقدر على خلق الأعراض وإنشائها .

هل يقدر الله ^{على خلق} ^{العرض ؟}

(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم - وهم أصحاب «معمر» - أنه لا يجوز أن يخلق الله عَرَضًا ، ولا يوصف بالقدرة على خلق الأعراض .

واختلفت المعتزلة في الباري ، هل يُوصَفُ بالقدرة على ما أقدر عليه عِبَادَه
أم لا ؟ وهم فرقتان :
(١) فزعم أكثرهم أن الباري لا يوصف بالقدرة على ما أقدر عليه عبادَه ،
على وجه من الوجوه .

هل يوصف
بالقدرة على
ما أقدر عليه
عباده ؟

(٢) وزعم بعضهم - وهو «الشَّحَام» - أن الله يقدر على ما أقدر عليه عبادَه ،
وأن حركة واحدة تكون مقدورة لله وللإنسان ، فإن فعلها الله كانت ضرورة ،
وإن فعلها الإنسان كانت كَسْبًا .

واختلفت المعتزلة ، هل يوصف الله بالقدرة على جنس ما أقدر عليه عبادَه أم لا ؟
وهم فرقتان :

هل الله قادر
على جنس
ما أقدر عليه
عباده ؟

(١) فزعمت فرقة منهم أنه إذا أقدرَ عبادَه على حركة أو سكون أو فعل من الأفعال
لم يوصف بالقدرة على ذلك ، ولا على ما كان من جنس ذلك ، وأن الحركات التي
يقدر الباري عليها ليست من جنس الحركات التي أقدر عليها غيره من العباد
(٢) وزعمت فرقة أخرى منهم أن الله إذا أقدر عبادَه على حركة أو سكون أو فعل
من الأفعال فهو قادر على ما هو من جنس ما أقدر عليه عبادَه ، وهذا قول «الجُبَّائِي»
وطوائف من المعتزلة .

واختلفت المعتزلة في الباري سبحانه ، هل يوصف بالقدرة على الجور والظلم
أم لا يوصف بالقدرة على ذلك ؟ وهم فرقتان :

هل يوصف
بالقدرة على
الظلم ؟

(١) فزعم أكثر الزاعمين أن البارئ قادر على الظلم والجور أنه قادر على أن^(١)

يظلم ويحجور

(٢) وزعمت فرقة منهم - وهم أصحاب «عباد بن سليمان» - أن البارئ قادر على الظلم ، ولا نقول : على أن يظلم ، وهو قادر على الجور ، ولا نقول : على أن يحجور

واختلفت المعتزلة في الجواب عن سأل عن البارئ سبحانه لو فعل ما يقدر عليه من الظلم والجور ، على سبعة أقاويل :

جوابهم على
من سأل عن
قدرة الله على
الظلم ؟

(١) فقال «أبو الهذيل» في جواب من سأل : إن فعل البارئ ما يقدر عليه من الجور والظلم كيف كان يكون الأمر ؟ فقال : محال أن يفعل البارئ ذلك : لأن ذلك لا يكون إلا عن نقص ، ولا يجوز النقص على البارئ .

(٢) وقال «أبو موسى المردار» في الجواب عن ذلك : إطلاق هذا الكلام على البارئ عز وجل قبيح ، لا يستحسن إطلاقه في رجل من المسلمين ، فكيف يطلق في الله ؟ فمنع أن يقال : لو فعل البارئ الظلم ، لقبح ذلك [لا] لاستحالاته وكان «أبو موسى» إذا جدد الكلام عليه قال : لو فعل الله الظلم لكان ظالماً لما ربا قادراً ، ولو ظلم مع وجود الدلائل على أنه لا يظلم لكان يدل بدلائل على أنه يظلم .

(٣) وكان «بشر بن المعتز» يقول : إن الله يقدر أن يعذب الأطفال ، فإذا قيل له : فلو عذب الطفل ؟ قال : لو عذبه لكان يكون بالغا كافراً مستحقاً للعذاب

(١) قوله « أن البارئ قادر على الظلم والجور » مفعول لقوله « الزاعمين » وقوله « أنه قادر على أن يظلم ويحجور » مفعول لزعم ، والمراد أن فريقاً زعم أن الله قادر على الظلم والجور ، وهذا الفريق مختلف في تفسير هذه العبارة فأكثرهم يفسرها بأنه قادر على أن يظلم ويحجور .

(٤) وكان « محمد بن شبيب » يزعم أن الله يقدر أن يظلم ، ولكن الظلم لا يكون إلا بمن به آفة ، فعلت أنه لا يكون من الله سبحانه ، فلامعنى لقول من قال : لو فعله .

(٥) وكان بعضهم يزعم أن الله يقدر أن يفعل العدل وخلافه ، والصدق وخلافه ، ولا يقول : يقدر أن يظلم ويكذب ، قال صاحب هذا الجواب : إن قال قائل : هل معكم أمان من أن يفعله ؟ قال : نعم هو ما أظهر من أدلته على أنه لا يفعله ، فإذا قيل له : أفيقدر أن يفعله مع الدليل على أن لا يفعله ؟ أجاب بأنه قادر على أن يفعله مع الدليل مفرداً من الدليل ؛ لثلاث توهم الدليل دليلاً والظلم واقعا ، وكذلك إذا قيل له : لو فعله مع الدليل على أنه لا يفعله وفعل الظلم ، وزعم أن الظلم لو وقع لسكانت العقول بحالها ، وكانت الأشياء التى يستدل بها أهل العقول غير هذه الأشياء الدالة فى يومنا هذا ، وكانت تكون هى هى ، ولكن على خلاف هيئتها ونظمها واتساقها التى هى اليوم عليه ، وهذا قول « جعفر بن حرب » .

(٦) وكان « الإسكافي » يقول : يقدر الله على الظلم ، إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التى أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم ، والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم ، وليس يجوز أن يجامع الظلم ما دل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله

وكان إذا قيل له : فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القصة ؟ قال : يقع [و] الأجسام مَعْرِاة من العقول التى دلت بأنفسها وأعنيها على أن الله لا يظلم

(٧) وكان « هشام القوطي » و « عباد بن سليمان » إذا قيل لهما : لو فعل الله سبحانه الظلم ، كيف كانت تكون القصة ؟ أحلا هذا القول ، وقال : إن أراد القائل بقوله « لو » الشك ، فليس عندنا شك فى أن الله لا يظلم ، وإن أراد بقوله « لو » النفي ، فقد قال : إن الله لا يجوز ولا يظلم ، فليس يسوغ أن يقال : لو ظلم الباري جل جلاله .

القول في أن الله قادر على ما علم أنه لا يكون

اختلفت المعتزلة في ذلك على أربعة أقاويل :

قولهم في قدرة
الله على ما علم
أنه لا يكون

(١) فقال « أبو الهذيل » ، وَمَنْ اتَّبَعَهُ ، و « جعفر بن حرب » ومن وافقه :
البارى قادر على ما علم أنه لا يكون ، وأخبر أنه لا يكون ، ولو كان ما علم أنه
لا يكون مما يكون كان علماً أنه يفعله لكان الخبر بأنه يكون سابقاً .

(٢) وكان « على الأسواري » يحيل أن يُقَرَّنَ القول « إن الله يقدر على الشيء
أن يفعله » بالقول « إنه عالم أنه لا يكون » ، وإنه قد أخبر أنه لا يكون « وإذا أفرد
أحد القولين من الآخر كان الكلام صحيحاً ، وقيل : إن الله سبحانه قادر على
ذلك الشيء أن يفعله .

(٣) وقال « عباد بن سليمان » : ما علم أنه لا يكون لا أقول : إنه قادر [على]
أن يكون ، ولكن أقول : قادر عليه ، كما أقول : الله عالم به ، ولا أقول : إنه عالم
بأنه يكون ، لأن إخباري بأن الله قادر على أن يكون ما علم أنه لا يكون إخبار
أنه يقدر ، وأنه يكون ، وكان إذا قيل له : فهل يفعل الله ما علم أنه لا يفعله ؟
أحال القول .

(٤) وكان « الجبائي » إذا قيل له : لو فعل القديم ما علم أنه لا يكون وأخبر أنه
لا يكون ، كيف كان يكون العلم والخبر ؟ أحال ذلك ، وكان يقول مع هذا :
إنه لو آمن مَنْ عَلمَ الله أنه لا يؤمن لأدخله الجنة ، وكان يزعم أنه إذا
وُصِّلَ مقدورٌ بمقدورٍ صح الكلام ، كقوله : لو آمن الإنسان لأدخله الله
الجنة ، وإنما الإيمان خير له : (٦ : ٢٨) (ولورُذُوا لَعَادُوا) فالرُّذُ
مقدورٌ عليه ، فقال : لو كان الرد مقدوراً منهم ، لكان عود مقدور .
وكان يزعم أنه إذا وُصِّلَ [بحال] [بحال] صح الكلام ، كقول القائل : لو
كان الجسم متحركاً ساكناً في حال لجاز أن يكون حياً ميتاً في حال ، وما أشبه ذلك ،

وكان يزعم أنه إذا وصل مقدور بما هو مستحيل استحالة الكلام ، كقول
القائل : لو آمن مَنْ علم الله وأخبر أنه لا يؤمن كيف كان [يكون] العلم والخبر ؟
وذلك أنه [إن] قال : كان لا يكون الخبر عن أنه يؤمن سابقا بأن لا يكون كان
الخبر الذي قد كان بأنه لا يؤمن وبأن لا يكون لم يزل عالماً ، استحالة
الكلام ، لأنه يستحيل أن لا يكون ما قد كان بأن لا يكون كان . ويستحيل أن
لا يكون الباري عالماً بما لم يزل عالماً به ، بأن لا يكون لم يزل عالماً ، وإن قال :
كان يكون الخبر عن أنه لا يكون ، والعلم بأنه لا يكون ثابتاً صحيحاً ، وإن
كان الشيء الذي علم وأخبر أنه لا يكون ، استحالة الكلام . وإن قال :
كان الصدق ينقلب كذباً ، والعلم ينقلب جهلاً ، استحالة الكلام .
فلما كان الجيب على هذه الوجوه على أي وجه أجاب عن السؤال استحالة
كلامه ، لم يكن الوجه في الجواب إلا نفس إحالة سؤال السائل .

واختلفت المعتزلة في جواز كون ما علم الله أنه لا يكون ، على أربعة أقاويل : قولهم في وجود
(١) فقال أكثر المعتزلة : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لاستحالته أو العجز
عنه فلا يجوز كونه مع استحالته ولا مع العجز عنه ، ومن قال : يجوز أن يكون
المعجز عنه ، بأن يرتفع العجز عنه وتحدث القدرة عليه ، فيكون الله عالماً بأنه يكون ،
يذهب هذا القائل بقوله « يجوز » إلى أن الله قادر على ذلك ، فقد صدق ، وما علم الله
سبحانه أنه لا يكون لترك فاعله له ، فمن قال : يجوز أن يكون بأن لا يتركه فاعله
ويفعل أخذه بدلاً من تركه ، ويكون الله عالماً بأنه يفعله ، يريد بقوله « يجوز » يقدر
فذلك صحيح .

(٢) وقال « على الأسواري » : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون لم نقل : إنه
يجوز أن يكون ، إذا قرئنا ذلك بالعلم بأنه لا يكون .

(٣) وقال « عباد » : قول من قال يجوز أن يكون ما علم سبحانه أنه لا يكون ، فهو كقوله : يكون ما علم الله أنه لا يكون ، أو من قال : يجوز أن يكون ما علم الله أنه لا يكون ، لأن معنى يجوز عنده معنى الجواز .

(٤) وقال « الجبائي » : ما علم الله سبحانه أنه لا يكون وأخبر أنه لا يكون فلا يجوز أن يكون عند من صدق بإخبار الله ، وما علم أنه لا يكون ولم يخبر بأنه لا يكون فجائز عندنا أن يكون ، ونجوزنا لذلك هو الشك في أن يكون أولا يكون ؛ لأن « يجوز » عنده في اللغة على وجهين : بمعنى الشك ، وبمعنى يحل

اتفقوا على أنه ليس لله علم حادث
واتفقت المعتزلة على أن الباري سبحانه ليس بذى علم محدث يعلم به ، ولا يجوز أن تبدو له البدوات^(١) ، ولا يجوز على أخباره النسخ ؛ لأن النسخ لوجاز على الأخبار لكان إذا أخبرنا أن شيئا يكون ، ثم نسخ ذلك بأن أخبر أنه لا يكون ؛ لكان لا بد من أن يكون أحد الخبرين كذبا ، قالوا : وإنما النسخ والمنسوخ في الأمر والنهي .

اتفقوا على إنكار القول بالماهية
وأجمعت المعتزلة على إنكار القول بالماهية ، وأن لله ماهية لا يعلمها العباد ، وقالوا : اعتقاد ذلك في الله - سبحانه ! - خطأ وباطل .

(١) البدوات : جمع بداء - بفتح الباء والذال جميعا ، بزنة قناة وقنوات - وهي ما بدا من الرأي ، وورد في الحديث « السلطان ذو بدوات » يقال في القوم بمعنى البداء وهو ظهور الرأي بعد أن لم يكن ظاهرا ، قال الشيخ ، وقيل : محمد بن بشير : لعلك والموعود حق لقاءه بدالك في تلك القلوص بداء .

هذا شرح اختلاف الناس في التجسيم

قد أخبرنا عن المفكرين للتجسيم أنهم يقولون : إن الباري - جل ثناؤه - ليس بجسم ، ولا محدود ، ولا ذى نهاية ، ونحن الآن نخبر [عن] أقاويل المجسمة واختلافهم في التجسيم .

اختلفت المجسمة فيما بينهم في التجسيم ، وهل للبارئ تعالى قدر من الأقدار ؟ أقوال المجسمة وفي مقداره ، على ست عشرة مقالة^(١) :

فقال « هشام بن الحكم » : إن الله جسم محدود عريض عميق طويل ، طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، نورساطع ، له قدر من الأقدار ، بمعنى أن له مقدارا في طوله وعرضه وعمقه لا يتجاوزه ، في مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية يتلأل كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذو لون وطعم ورائحة ومجسة ، لونه هو طعمه وهو رائحته ، وهو مجسته ، وهو نفسه ، لون ولم يُثبت لونا غيره ، وإنه يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد .

وحكى عنه « أبو الهذيل » أنه أجابه إلى أن جبّل أبى قبّيس أعظم من معبوده وحكى عنه « ابن الراوندى » أنه زعم أن الله سبحانه يشبه الأجسام التي خلقها من جهة من الجهات ، ولولا ذلك ما دلت عليه .

وحكى عنه أنه قال : هو جسم لا كالأجسام ، ومعنى ذلك أنه شيء موجود وقد ذكر عن بعض المجسمة أنه كان يُثبت الباري ملونا ، ويأبى أن يكون ذا طعم ورائحة ومجسة ، وأن يكون طويلا وعريضا وعميقا ، وزعم أنه في مكان دون مكان ، متحرك من وقت خلق الخلق .

وقال قائلون : إن الباري جسم ، وأنكروا أن يكون موصوفا بلون أو طعم أو رائحة أو مجسة أو شيء مما وُصف به « هشام » ، غير أنه على العرش مُماس له دون ماسواه .

(١) المؤلف - هنا ، وفيما يلي - لا يستوعب أعداد المقالات التي يجملها في أول كلامه .

اختلاف المجيئة
في مقدار
البارى تعالى
عن ذلك

واختلفوا في مقدار البارى بعد أن جعلوه جسما .

فقال قائلون : هو جسم ، وهو في كل مكان ، وفاضل عن جميع الأماكن ، وهو مع ذلك مُتَنَاهٍ ، غير أن مساحته أكثر من مساحة العالم ، لأنه أكبر من كل شئ .

وقال بعضهم : مِسَاحَتُهُ على قدر العالم .

وقال بعضهم : إن البارى جسم له مقدار في المساحة ، ولا ندرى كم ذلك القدر .

وقال بعضهم : هو في أحسن الأقدار ، وأحسن الأقدار أن يكون ليس بالعظيم الجافى ، ولا القليل القمى .

وحكى عن « هشام بن الحكم » أن أحسن الأقدار : أن يكون سبعة أشبار بشبر نفسه .

وقال بعضهم : ليس لمساحة البارى نهاية ولا غاية ، وإنه ذاهب في الجهات الست : اليمين ، والشمال ، والأمام ، والخلف ، والفوق ، والتحت .

قالوا : وما كان كذلك لا يقع عليه اسمُ جسم ، ولا طویل ، ولا عريض ، ولا عميق ، وليس بذى حدود ، ولا هيئة ، ولا قُطْب .

وقال قوم : إن معبودهم هو الفضاء ، وهو جسم تحمل الأشياء فيه ، ليس بذى غاية ولا نهاية .

وقال بعضهم : هو الفضاء ، وليس بجسم ، والأشياء قائمة به .

وقال « داود الجوارى ^(١) » و « مقاتل بن سليمان ^(٢) » : إن الله جسم ، وإنه

(١) داود الجوارى : ذكره السمعاني في الأنساب عند الكلام على « الهشامى » فقال بعد ذكر هشام بن سالم الجوالقى ، ما نصه : « وعنه أخذ داود الجوارى قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلا الفرج والاحية » .

(٢) مقاتل بن سليمان ، البلخى ، المحدث المشهور . توفي سنة ١٥٠ من الهجرة وقيل : قبل ذلك (انظر ميزان الاعتدال للذهبي ١٩٦/٣) .

جُثَّة على صورة الإنسان لحم ودم وشعر وعظم ، له جوارح وأعضاء من يد ورجل
ولسان ورأس وعينين ، وهو - مع هذا - لا يشبه غيره ولا يشبهه .
وحكى عن « الجواربي » أنه كان يقول : أَجُوفٌ مِنْ فِيهِ إِلَى صدره ،
وَمُصَمَّتٌ مَا سِوَى ذَلِكَ

وكثير من الناس يقولون : هو مُصَمَّتٌ ، ويتأولون قول الله : (١١٢ : ٢)
(الصمد) المصمت الذى ليس بأجوف .

وقال « هشام بن سالم الجواليقي » : إن الله على صورة الإنسان ، وأنكر
أن يكون لحمًا ودما ، وإنه نور ساطع يتلألأ بَيَاضًا ، وإنه ذو حواسٍ خمسٍ ،
كحواس الإنسان ، سمعه غير بصره ، وكذلك سائر حواسه ، له يد ورجل وأذن
وعين وأنف وفم ، وإن له وَفْرَةً ^(١) سوداء .

ومن قال بالصورة من ينكر أن يكون الباري جسمًا .

ومن قال بالتجسيم من ينكر أن يكون الباري صورة .

(١) الوفرة - بفتح الواو وسكون الفاء - الشعر المجتمع على الرأس ، أو ما سال
على الأذنين منه ، أو ما جاوز شحمة الأذن ، فإن زاد ، على ذلك فهو حمة - بضم
الجيم - ثم لمة . تعس هشام ومن شايه على حماقته !!

باب

اختلافهم في الباري، هل هو في مكان دون مكان أم لا في مكان؟
 أم في كل مكان؟ وهل تحمله الحَمَلَةُ، أم يحمله العرش؟
 وهل هم ثمانية أملاك، أم ثمانية أصناف من الملائكة؟
 اختلفوا في ذلك على سَبْعَ عَشْرَةَ مَقَالَةً:

قول منكري

أنه في مكان
 قد ذكرنا قول من امتنع من ذلك، وقال: إنه في كل مكان حال، وقول
 من قال: لانهاية له، وأن هاتين الفرقتين أنكرتا القول: إنه في مكان
 دون مكان.

وقال قائلون: هو جسم خارج من جميع صفات الجسم، ليس بطويل
 ولا عريض ولا عميق، ولا يوصف بلون ولا طعم ولا بحسَّة ولا شيء من صفات
 الأجسام، وأنه ليس في الأشياء، ولا على العرش، إلا على معنى أنه فوقه غير
 مماس له، وأنه فوق الأشياء وفوق العرش، ليس بينه وبين الأشياء أكثر من
 أنه فوقها.

أقوال مثبتة
 أنه في مكان

وقال «هشام بن الحكم»: إن ربه في مكان دون مكان، وإن مكانه هو
 العرش، وإنه مماس للعرش، وإن العرش قد حَوَاهُ وحده
 وقال بعض أصحابه: إن الباري قد ملأ العرش، وإنه مماس له.
 وقال بعض من ينتحل الحديث: إن العرش لم يمتلئ به، وإنه يُقَعَّدُ نبيه
 - عليه السلام! - معه على العرش.

وقال أهل السنة وأصحاب الحديث: ليس بجسم، ولا يشبه الأشياء، وإنه
 على العرش، كما قال عز وجل: (٢٠: ٥) (الرحمن على العرش استوى) ولا تُقَدَّمُ بين يدي
 الله في القول، بل نقول: استوى بلا كيف، وإنه نور كما قال تعالى: (٢٤: ٣٥) (الله

الحكماء

نور السموات والأرض) وإن له وجهاً كما قال: (٢٧: ٥٥) (ويبقى وجه ربك) وإن له يدين كما قال: (٣٨: ٧٥) (خلقت يدي) وإن له عينين كما قال: (٥٤: ١٤) (تجرى بأعيننا) وإنه يحىء يوم القيامة هو وملائكته كما قال: (٢٢: ٨٩) (وجاء ربك والملك صفاً صفاً) وإنه ينزل إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث^(١)، ولم يقولوا شيئاً إلا ما وجدوا في الكتاب أو ما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم! .
وقالت المعتزلة: إن الله استوى على عرشه بمعنى استَوَّى .

وقال بعض الناس: الاستواء القعود والتمكن

واختلف الناس في حملة العرش، ما الذى تحمل؟

فقال قائلون: الحملة تحمل البارئ، وإنه إذا غضب ثقل على كواهلهم، اختلافهم في حملة العرش وإذا رضى خَفَّ، فيقبنون غضبه من رضاه، وإن العرش له أطيط إذا ثقل عليه كأطيط الرَّحْلِ^(٢).

وقال بعضهم: ليس يثقل البارئ، ولا يخفُّ، ولا تحمله الحملة، ولكن العرش هو الذى يخف ويثقل وتحمله الحملة.

وقال بعضهم: الحملة ثمانية أملاك.

وقال بعضهم: ثمانية أصناف.

(١) أخرج البخارى ومسلم والترمذى وأبو داود وابن ماجه، من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له » انظر الحديث رقم ١٣١٥ فى الجزء الثانى ص ٤٧ من سنن أبى داود بتحقيقنا، وأنظر أيضاً موافقة صريح المعقول لابن تيمية (٢/ ١٦ وما بعدها بتحقيقنا)

(٢) الأطيط: الصوت.

وقال قائلون : إنه على العرش ، وإنه بائن منه ، لا بُعْزلة وإشغال لمكان غيره ، بل بينونة ليس على العزلة ، والبينونة من صفات الذات .

القول في المكان

اختلافهم في
المكان

واختلفت المعتزلة في ذلك
فقال قائلون : إن الله بكل مكان ، بمعنى أنه مُدَبَّر لكل مكان .
وقال قائلون : الباري لا في مكان ، بل هو على ما لم يزل عليه .
وقال قائلون : الباري في كل مكان ، بمعنى أنه حافظ للأماكن ، وذاته مع ذلك موجودة بكل مكان .

واختلفوا هل يقال : إن الباري لم يزل عالماً قادراً حياً أم لا يقال ذلك ؟
على مقالتين :
اختلافهم في
أنه تعالى لم يزل
عالماً قادراً

فقال قائلون : لم يزل الله عالماً [قادراً] حياً .

وزعم كثير من الجسمّة أن الباري كان قبل أن يخلق الخلق ليس بعالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا مريد ، ثم أراد ، وإرادته عندهم حركته ، فإذا أراد كَوْن شيءٍ تحرك فكان الشيء ، لأن معنى أراد تحرك ؛ وليست الحركة غيره ، وكذلك قالوا في قدرته وعلمه وسمعه وبصره : إنها معاني ، وليست غيره ، وليست بشيء لأن الشيء هو الجسم .
وقال قائلون : حركة الباري غيره .

واختلف القائلون « إن الباري يتحرك » على مقالتين :
فزعم « هشام » أن حركة الباري هي فعله الشيء ، وكان بآبى أن يكون
الباري يزول مع قوله يتحرك
اختلافهم في
معنى « يتحرك »

وأجاز عليه « السكاك » الزوال^(١)، وقال : لا يجوز عليه الطفر .
وحكى عن رَجُلٍ كان يعرف « بأبى شعيب » أن البارئ يُسَرَّ بطاعة أوليائه ،
وينتفع بها ، ويأنابتهم ، ويلحقه العجز بمعاصيهم إياه ، تعالى عن ذلك علوا كبيرا !.

واختلفوا في رؤية البارئ بالأبصار ، على تسع عشرة مقالة :
فقال قائلون : يجوز أن نرى الله بالأبصار في الدنيا ، ولسنا ننكر أن يكون اختلافهم في
بعض مَنْ نلقاه في الطُّرُقَات .
وأجاز عليه بعضهم الحلُولَ في الأجسام ، وأصحابُ الحلُولِ إذا رأوا إنسانا تعالى
يستحسنونه لم يدروا لعل إلههم فيه .

وأجاز كثير ممن أجاز رؤيته في الدنيا مُصَاحِبَتِهِ ومُلاَمَسَتِهِ ومُزَاوَرَتِهِ إياهم ،
وقالوا : إن المُخلَصِينَ يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا أرادوا ذلك ، حكى ذلك عن
بعض أصحاب « مُضَر » و « كَهْمَس » .

وحكى عن أصحاب « عبد الواحد بن زيد » أنهم كانوا يقولون : إن الله
سبحانه يُرَى على قدر الأعمال ، فمن كان عمله أفضلَ رآه أحسن .

وقد قال قائلون : إنا نرى الله في الدنيا في النوم ، فأما في اليقظة فلا .
وروى [عن] « رَقَبَةُ بن مَصْفَلَةَ » أنه قال : رأيت رب العزة في النوم
وقال : لا كَرَمَنٍ مثواه ، يعنى سليمان التيمي ، صلى الفجر بطهر العشاء أربعين سنة .
وامتنع كثير من القول « إنه يُرَى في الدنيا » ومن سائر ما أطلقوه ، وقالوا :
إنه يُرَى في الآخرة .

واختلفوا أيضا في ضرب آخر :
فقال قائلون : نرى جسما محدودا مقابلا لنا في مكان دون مكان .

اختلافهم في
كيفية الرؤية

(١) الزوال ههنا يعنى الحركة ، وليس بمعنى الفناء ، تعس السكاك ومن نحائحوه !

وقال «زهير الأثرى» : ذاتُ الله عز وجل في كل مكان وهو مُستَو على عرشه ، ونحن نراه في الآخرة على عرشه بلا كَيْفٍ .
وكان يقول : إن الله يحيى يوم القيامة إلى مكان لم يكن خالياً منه ، وإنه ينزل إلى السماء الدنيا ولم تكن خالية منه .

واختلفوا في رؤية الله عز وجل بالأبصار ، هل هي إدراك له بالأبصار أم لا ؟
فقال قائلون : هي إدراك له بالأبصار ، وهو يُدرك بالأبصار .
وقال قائلون : يُرى الله سبحانه بالأبصار ، ولا يُدرك بالأبصار .

اختلافهم في
رؤية الله تعالى
بالأبصار

واختلفوا في ضرب آخر :
فقال قائلون : نرى الله جَهْرَةً ومُعَايَنَةً .
وقال قائلون : لا نرى الله جَهْرَةً ولا مُعَايَنَةً .
ومنهم من يقول : أُحَدِّقُ إليه إذا رأيته .
ومنهم من يقول : لا يجوز التحديق إليه .
وقال قائلون - منهم «ضرار» و «حفص الفرد» - : إن الله لا يُرى بالأبصار ،
ولكن يخلق لنا يوم القيامة حاسة سادسة غير حواسنا هذه ؛ فنذكره بها ، ونذكر
ما هو بتلك الحاسة .
وقالت «البكرية» : إن الله يخلق صورةً يوم القيامة يُرى فيها ، ويكلم
خلقه منها .

اختلافهم في آله
الرؤية

وقال «الحسين النجار»: إنه يجوز أن يحول الله العين إلى القلب، ويجعل لها قوة العلم: فيعلم بها، ويكون ذلك العلم رؤية له: أى علمه .

وأجمعت المعتزلة على أن الله لا يرى بالأبصار، واختلفت هل يرى بالقلوب :
فقال «أبراهيم الهذيل» وأكثر المعتزلة : إن الله يُرى بقلوبنا ، بمعنى أنا نعلمه بها
وأنكر ذلك «القوْطى» و «عباد» .

وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية : إن الله لا يُرى بالأبصار في الدنيا والآخرة ، ولا يجوز ذلك عليه .

واختلفوا في الرؤية لله بالأبصار، هل يجوز أن تكون أو هى كائنة لاحالة؟
على مقالتين :

فقال قائلون : يجوز أن يُرى الله سبحانه في الآخرة بالأبصار، وقال نقول إنه تعالى بالأبصار بَيِّنَاتًا ، وقال: نقول: إنه يُرى بالأبصار .

وقال قائلون : نقول بالأخبار المروية ، وبما في القرآن، إنه يرى بالأبصار في الآخرة بَيِّنَاتًا يراه المؤمنون :

وكل المجسمة إلا نفرأ يسيرا يقول بإثبات الرؤية ، وقد ثبتت الرؤية مَنْ لا يقول بالتجسيم .

واختلفوا في العين واليد والوجه على أربع مقالات :

فقال المجسمة : له يدان ورجلان ووجه وعينان وجنب، يذهبون إلى الجوارح والأعضاء .

وقال «أصحاب الحديث» : لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أوجاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنقول : وجه بلا كيف ، ويدان وعينان بلا كيف .

وقال « عبد الله بن كلاب » : أُطْلِقُ اليَدَ والعَيْنَ والوَجْهَ خَبْرًا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أُطْلِقَ ذَلِكَ ، وَلَا أُطْلِقُ غَيْرَهُ فَأَقُولُ : هِيَ صِفَاتُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، كَمَا قَالَ فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحَيَاةِ إِنَّهَا صِفَاتُ .

وَقَالَتْ « الْمُعْتَزَّةُ » بِإِنْكَارِ ذَلِكَ ، إِلَّا الْوَجْهَ ، وَتَأَوَّلَتِ الْيَدَ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ ، وَقَوْلُهُ : (٥٤ : ١٤) (تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا) أَيْ بَعَلْمُنَا ، وَالْجَنْبَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، وَقَالُوا فِي قَوْلِهِ (٣٩ : ٥٦) (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ) : أَيْ فِي أَمْرِ اللَّهِ ، وَقَالُوا : نَفْسُ الْبَارِئِ هِيَ هُوَ ، وَكَذَلِكَ ذَاتُهُ هِيَ هُوَ ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ (١١٢ : ٢) (الصَّمَدُ) عَلَى وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنَّهُ السَّيِّدُ ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ .

وَأَمَّا الْوَجْهَ فَإِنَّ الْمُعْتَزَّةَ قَالَتْ فِيهِ قَوْلَيْنِ :
قَالَ بَعْضُهُمْ - وَهُوَ « أَبُو الْهَذِيلِ » - : وَجْهُ اللَّهِ هُوَ اللَّهُ .
وَقَالَ غَيْرُهُ : مَعْنَى قَوْلِهِ : (٥٥ : ٢٧) (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ) وَيَبْقَى رَبُّكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ يَثْبُتَ وَجْهًا يُقَالُ إِنَّهُ هُوَ اللَّهُ [أ] وَلَا يُقَالُ ذَلِكَ فِيهِ .

حكايات اختلاف الناس في الأسماء والصفات

قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ لَا عَالِمًا وَلَا قَادِرًا وَلَا سَمِيعًا وَلَا بَصِيرًا ، وَقَوْلَ مَنْ قَالَ : لَمْ يَزَلْ اللَّهُ عَالِمًا قَادِرًا حَيًّا .
فَأَمَّا الَّذِينَ أَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ [لَمْ يَزَلْ] عَالِمًا وَقَالُوا : لَا يَعْلَمُ مَا يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ، فَلَيْسَ مَقَرُّهُمَا فِي الْقَوْلِ « لَمْ يَزَلْ اللَّهُ حَيًّا » فَرَقَتَيْنِ :
فَرَقَةٌ قَالَتْ : لَمْ يَزَلْ اللَّهُ حَيًّا .

وَفَرَقَةٌ أَنْكَرَتْ ذَلِكَ أَيْضًا ، وَأَنْكَرَتْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ لَمْ يَزَلْ رَبًّا إِلَهًا

وافترق الذين قالوا إن الله لا يعلم الشيء حتى يكون على خمس عشرة مقالة^(١):

(١) فقالت «السكاكية»: إن الله عالم في نفسه، وإن الوصف له بالعلم من صفات ذاته، غير أنه لا يوصف بأنه عالم حتى يكون الشيء، فإذا كان قيل عالم به، وما لم يكن الشيء لم يوصف بأنه عالم به، لأن الشيء ليس، وليس يصح العلم بما ليس.

اختلاف الذين
قالوا: لا يعلم الله
الشيء حتى
يكون

(٢) وقال فريق آخر: إن الله لم يزل عالما والعلم صفة له في ذاته ولا يوصف بأنه عالم بالشيء حتى يكون الشيء، كما أن الإنسان موصوف بالبصر والسمع، ولا يقال إنه بصير بالشيء حتى يلاقيه، ولا سميع له حتى يرد على سمعه وكما يقال: الإنسان عاقل، ولا يقال: «عقل الشيء» ما لم ترد عليه.

(٣) وقال «شيطان الطاق»: إن الله لا يعلم شيئا حتى يؤثر أثره ويقدره، والتأثير عندهم [التقدير] والتقدير الإرادة، فإذا أراد الشيء فقد علمه، وإذا لم يردده فلم يعلمه، ومعنى أرادته عندهم أنه تحرك حركة هي إرادة، فإذا تحرك تلك الحركة علم الشيء وإلا لم يحز الوصف له بأنه عالم به، وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون.

(٤) وقال قائلون: لا يعلم الشيء حتى يحدث الإرادة، فإن أحدث الإرادة لأن يكون كان عالما بأنه يكون، وإن أحدث الإرادة لأن لا يكون كان عالما بأنه لا يكون، وإن لم يحدث إرادة لأن يكون ولا إرادة لأن لا يكون لم يكن عالما بأنه يكون ولا عالما بأنه لا يكون.

(٥) ومن الروافض من يقول: معنى أن الله يعلم معنى أنه يفعل، فإن قيل لهم: فلم يزل عالما بنفسه؟ قال بعضهم: لم يكن يعلم نفسه حتى فعل العلم؛ لأنه قد كان ولمس يفعل، وقال بعضهم: لم يزل يعلم نفسه، فإن قيل لهم: فلم يزل يفعل؟ قالوا: نعم، ولم يقولوا يقدم الفعل.

(٦) ومن الروافض من يقول : إن الله تبدوله البدوات^(١) ، وإنه يريد أن يفعل ثم لا يفعل ؛ لما يحدث له من البداء .

(٧) وقال بعض الروافض : ما علمه الله سبحانه [أنه يكون] وأطلع عليه أحداً من خلقه فلا يجوز أن يبدؤ له فيه ، وما علمه ولم يطلع عليه أحداً من خلقه فجائز أن يبدؤ له فيه .

(٨) وقال بعضهم : جائز عليه البداء فيما علم أنه يكون وأخبر أنه يكون حتى لا يكون ما أخبر أنه يكون .

(٩) وقالت طائفة من أهل التشبيه : إن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون ، إلا أعمال العباد ، فإنه لا يعلمها إلا في حال كونها ، لأنه لو علم من يطيع ممن يعصى حال بين العاصي وبين المعصية .

واختلفوا أيضاً في باب آخر : هل يعلم الشيء من غير أن يلابسه أم لا ؟ فقال « هشام بن الحكم الرافضي » : إن الله سبحانه علم ما تحت الأرض بالشعاع المتصل بالذهب في عمق الأرض ، ولولا ملاسته لما هنالك بشعاعه ما درى ما هناك .

هل يعلم الشيء
من غير أن
يلابسه

وقال قائلون : إن الله يعلم الأشياء على الماسة ، وقد يعلم ما لا يماسه . وحكي عن « هشام بن الحكم » أنه قال : إن العلم صفة لله ، وليس هي هو ولا غيره ولا بعضه ، وإنه لا يجوز أن يقال [له] يحدث ولا يقال له قديم ؛ لأن الصفة لا توصف عنده ، وكذلك قوله في سائر صفاته من القدرة والإرادة والحياة ، وسائر ذلك : إنها لا هي الله ولا هي غيره ولا هي قديمة ولا محدثة .

(١) انظر في شرح كلمة « البدوات » الهامشة رقم ١ في ص ٢٥٦

وقال « الجهم » : إن علم الله محدث ، هو أحدثه فعلم به ، وإنه غير الله ، وقد يجوز عنده أن يكون الله عز وجل عالماً بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم محدث بها .

وحكى عن الجهم خلاف ذلك ، وأنه كان لا يقول إن الله يعلم الأشياء قبل أن تكون لأنها قبل أن تكون ليست بأشياء فتعلم أو تجهل ، وألزمه مخالفوه أن الله سبحانه علماً محدثاً .

وهذه حكاية أقاويل الناس في المحكم والمتشابه

اختلفت المعتزلة في محكم القرآن ومتشابهه :

فقال « واصل بن عطاء » و « عمرو بن عبّيد » : المحكمات ما أعلم الله قول المعتزلة في سبحانه من عقابه للفاسق كقوله : (٩٣ : ٤) (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) وما أشبه ذلك من آي الوعيد ، وقوله : (٧ : ٣) (وأخر متشابهات) نقول : أخفى الله عن العباد عقابه عليها ، ولم يبين أنه يعذب عليها ، كما بين في المحكم منه .

وقال « أبو بكر الأصم » : محكمات يعنى حججاً واضحة لا حاجة لمن يعتمد إلى طلب معانيها كنفحو ما أخبر الله سبحانه عن الأمم التي مضت ممن عاقبها ، وما يثبت عقابها ، وكنفحو ما أخبر عن مشركي العرب أنه خلقهم من النطفة ، وأنه أخرج لهم من الماء فأكهه وأباً^(١) ، وما أشبه ذلك ؛ فهذا محكم كله ، فقال : قال الله سبحانه : (٧ : ٣) (آيات محكمات هن أم الكتاب) أي الأصل الذي لو فكرتم فيه عرفتم أن كل شيء جاءكم به محمد صلى الله عليه وسلم حق من

(١) في سورة عبس في الآية ٣١ (فأنبتنا فيها جباوعنا وقضباً وزيتونا ونخلًا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا ، متاعا لكم ولأنعامكم) .

عند الله سبحانه (وأخر متشابهات) وهو كنحو ما أنزل الله من أنه يبعث الأموات ،
ويأتى بالساعة ، وينتقم ممن عصاه ، أو ترك آية أو نسخها مما لا يدركونه إلا بالنظر ،
فيتركون هذا ويقولون : اننا بعذاب الله ، في كل هذا عليهم شبهة حتى يكون
منهم النظر فيعلمون أن الله أن يعذبهم متى شاء ، وينقلهم إلى ما شاء .

وقال « الإسكافي » في قول الله تعالى (آيات محكمات) قال : هي التي
لا تأويل لها غير تنزيلها ، ولا يحتمل ظاهرها الوجوه المختلفة (وأخر متشابهات)
وهي الآيات التي يحتمل ظاهرها في السمع المعاني المختلفة .

وذهب بعض الناس في قوله (وأخر متشابهات) إلى ما اشتبه على اليهود من
قول الله عز وجل ألم والمر والمر والمص .
وذهب بعضهم إلى اشتباه القصص التي في القرآن .

واختلفوا في تأويل قوله تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون
الاختلاف آمنا به) (١) .
في علم التشابه

فقال قائلون : ليس يعلم تأويل التشابه إلا الله ، ولم يُطلع عليه أحداً .
وقال قائلون : قد علمه الراسخون في العلم ، وإن هذا القول عطف ، واحتجوا
بقول الشاعر :

الريح يبيكي شجره والبرق يلعب في غمامه

(١) هذا الاختلاف مبني على اختلافهم في مكان الوقف في الآية الكريمة ، فقال
بعضهم — وهو الفريق الأول — : الوقف على لفظ الجلالة ، والواو في قوله :
(والراسخون في العلم يقولون) للاستئناف ، وقال آخرون — وهم الفريق الثاني —
الواو للعطف ، و (الراسخون) معطوف على لفظ الجلالة .

قالوا : فالبرق معطوف على الريح .

وأجمعت المعتزلة على أن قراءة القرآن غير المقروء ، واختلفوا : هل القراءة حكاية للقرآن أم لا :

قول المعتزلة
في القراءة

فمنهم من قال : هي حكاية ، ومنهم من قال : لا

واختلفت المعتزلة : هل يجوز أن يلفظ بالقرآن أم لا ؟

اختلفهم في
جواز اللفظ
بالقرآن

فقال قائلون : يلفظ به كما يقرأ

وقال « الإسكافي » : لا يجوز ذلك ، بل يقرأ القرآن ولا يلفظ به

واختلفوا في نظم القرآن : هل هو معجز أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل :

اختلفهم في
وجه الإعجاز

فقال المعتزلة إلا « النظام » و « هشام القوطي » و « عباد بن سليمان » :
تأليف القرآن ونظمه معجز ، محال وقوعه منهم ، كاستحالة إحياء الموتى منهم ،
وإنه علم لرسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال « النظام » : الآية والأعجوبة في القرآن مافيه من الإخبار عن الغيوب ،
فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد ، لولا أن الله منعهم بمنع
وعجز أحدهما فيهم .

وقال « هشام » و « عباد » : لا نقول إن شيئاً من الأعراض يدل على الله
سبحانه ، ولا نقول أيضاً إن عرضاً يدل على نبوة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم
يجعل القرآن علماً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وزعم أن القرآن أعراض .

وأجمعت المعتزلة بأجمعها أنه لا يجوز قول النبي إلا بحجة وبرهان ، وأنه لا تلزم

شرائعه إلا مَنْ شاهد أعلامه ، وانقطع عذره ممن بلغه شرائع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأجمعوا جميعاً أن الناس محجوجون بعقولهم : مَنْ بلغه خبر الرسول ، ومن لم يبلغه .

وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يبعث الله نبياً يكفر ويرتكب كبيرة ،
ولا يجوز أن يبعث نبياً كان كافراً أو فاسقاً .

هل يرتكب
النبي كبيرة !

وأجمعت المعتزلة على أنه جائز أن يبعث نبياً إلى قوم دون قوم ، وأجمعت أن
الملائكة أفضل من الأنبياء .

هل تكون بعثة
النبي خاصة ؟

وأجمعت أن معاصي الأنبياء لا تكون إلا صغائر ، واختلفوا : هل يجوز أن
يأتى النبي المعاصي ؟ وهل يعلم أنها معاص في حال ارتكابها أم لا ؟ على مقاتلين :
فقال قائلون : لا يجوز أن يعلم في حال ارتكابه المعاصي أن ما يأتيه معصية
ويعتمد ذلك .

قولهم في معاصي
الأنبياء

وقال قائلون : جائز أن يعتمد ويركبها ، وهو يعلم أنها معاص ، إلا أنها لا تكون
إلا صغائر .

واختلفوا في دلالة الأعراض وأفعال العباد على مقاتلين :
فمنهم من زعم أنها تدل على حدوث الجسم .
وأبى « هشام » و « عباد » أن يكون ذلك يدل على الله عز وجل .

قولهم في دلالة
الأعراض

واختلفت المعتزلة : هل النبوة جزاء أم لا ؟
فقال قائلون : هي ثواب وجزاء
وقال قائلون : ليست بجزاء ولا ثواب .

هل النبوة
جزاء أم لا ؟

قدرة الله

وهذا شرح قول المعتزلة في القدر

أجمعت المعتزلة على أن الله - سبحانه - لم يخلق الكفر والمعاصي ، ولا شيئاً من أفعال غيره ، إلا رجلاً منهم ، فإنه زعم أن الله خلق أسماءها وأحكامها ، حكى ذلك عن « صالح قبة » .

وأجمعت المعتزلة إلا « عباداً » أن الله جعل الإيمان حسناً ، والكفر قبيحاً ، ومعنى ذلك أنه جعل التسمية للإيمان والحكم بأنه حسن ، والتسمية للكفر والحكم بأنه قبيح ، وأن الله خلق الكافر لا كافراً ، ثم إنه كفر ، وكذلك المؤمن .

وأنكر « عباد » أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن .

واختلفت المعتزلة : هل يقال إن الإنسان يخلق فعله أم لا ، على ثلاث مقالات :

هل يقال
الإنسان خالق
لفعله نفسه ؟

(١) فزعم بعضهم أن معنى فاعل وخالق واحد ، وأنا لا نطلق ذلك في الإنسان لأننا منعنا منه .

(٢) وقال بعضهم : هو الفعل لا بآلة ولا بجارحة ، وهذا يستحيل منه .

(٣) وقال بعضهم : معنى « خالق » أنه وقع منه الفعل مُقَدَّرًا ، فكل من وقع فعله مُقَدَّرًا فهو خالق له ، قديماً كان أو محدثاً .

وأجمعت المعتزلة على أن الله سبحانه لم يرد المعاصي إلا « بالردار » فإنه حكى هل يريد الله المعاصي ؟

عنه أنه قال : إن الله أرادها ، بأن خَلَقَ بين العباد وبينها ، وقد ذكرنا اختلافهم في الإرادة فيما تقدم من وصفنا لأقوال المعتزلة .

قد رتب الإنسان وهذا شرح اختلاف المعتزلة في الاستطاعة

اختلفوا : هل الإنسان حَيٌّ مستطيع بنفسه أم لا ؟ على مقلتين :

(١) فزعم «النظام» و «على الإسواري» أن الإنسان حَيٌّ مستطيع بنفسه ، لا بحياة واستطاعة هما غيره ، والإنسان عند «النظام» هو الروح ، وهو جسم لطيف مُدَاخِل لهذا الجسم السكثيف

وزعم أن الإنسان لا (؟) يجوز أن يكون مستطيعاً لنفسه ، لما من شأنه أن يفعله حتى تحدث به آفة ، والآفة : هي العجز ، وهي غير الإنسان وكان «النظام» يزعم أن الإنسان قادر على الشيء قبل كونه ، وأنه لا يوصف بأنه قادر عليه في حال وجوده .

(٢) وقال قائلون : إن الإنسان حَيٌّ مستطيع ، والحياة والاستطاعة هما غيره ، وهذا قول «أبي الهذيل» و «مُعمر» و «هشام الفوطي» وأكثر المعتزلة .

واختلفت المعتزلة : هل الاستطاعة هي الصحة والسلامة ، أم غير الصحة والسلامة ؟ على مقلتين :

(١) فقال «أبو الهذيل» و «معمر» و «المردار» : هي عرض ، وهي غير الصحة والسلامة .

(٢) وقال «بشر بن المعتز» و «ثمامة بن أشرس» و «غيلان» : إن الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتخليها من الآفات .

واختلفت المعتزلة في الاستطاعة : هل تبقى أم لا ؟ على مقلتين :

هل الإنسان
حي مستطيع
بنفسه

هل الاستطاعة
هي السلامة

هل تبقى
الاستطاعة

(١) فقال أ كثر المعتزلة : إنها تبقى ، وهذا قول « أبي الهذيل » و « هشام »

و « عباد » و « جعفر بن حرب » و « جعفر بن مبشر » و « الإسكافي » ،
وأ كثر المعتزلة .

(٢) وقال قائلون : لا تبقى وقتين ، وإنه يستحيل بقاؤها ، وإن الفعل يوجد في

الوقت الثاني بالقدرة المتقدمة المدومة ، واسكن لا يجوز حدوثه مع العجز ، بل
يخلق الله في الوقت الثاني قدرة ، فيكون الفعل واقعاً بالقدرة المتقدمة ، وهذا
قول « أبي القاسم البلخي » وغيره من المعتزلة .

وهذا قولهم في الفعل المباشر ؛ فأما المتولد فقد يجوز عندهم أن يحدث بقدرة

معدومة وأسباب معدومة ، ويكون الإنسان في حال حدوثه ميتاً أو عاجزاً .

وأجمعت المعتزلة على أن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرة عليه وعلى

ضده ، وهي غير موجبة للفعل ، وأنكروا بأجمعهم أن يكلف الله عبداً ما لا
يقدر عليه .

وقال بعض المتأخرين ممن كان ينتحل المعتزلة : القدرة مع الفعل ، وهي

تصلح للشيء وتركه في حال حدوثه ، وجائز كون الشيء في حال وجود تركه بأن
لا يكون كان ، فتركه (؟) ، وهذا قول « ابن الراوندي » .

الخصم ***

واختلفوا : هل هي قدرة عليه في حاله ؟

فزعم بعضهم أنها قدرة عليه في حاله لا على تركه ، وأنها قبله قدرة عليه وعلى

تركه ، وهذا قول « أبي الحسين الصالحى »

وأحال أ كثر المعتزلة أن تكون قدرة عليه في حاله على وجه من الوجوه .

هل للإنسان قدرة على ضد ما فعله ؟
واختلفوا إذا فعل الإنسان أحد الضدين اللذين كان يقدر عليهما قبل كون أحدهما ، هل يوصف بالقدرة على الضد الذي لم يفعله أم لا ؟ على مقالتين :
(١) فقال أكثر المعتزلة : إذا وجد أحد الضدين امتحال أن يوصف الإنسان بالقدرة عليه أو على الضد الآخر .

(٢) وقال رجل منهم وهو « الإسكافي » : إذا وجد أحد الضدين لم يوصف الإنسان بالقدرة عليه ، ولكن يوصف بالقدرة على ضده الآخر .

*** أما قول الوصف الثاني

هل يجوز فناء الاستطاعة في الوقت الثاني ؟
واختلفوا في الاستطاعة : هل يجوز فناؤها في الوقت الثاني ؛ فيكون انفعال المباشر الذي يفعله الإنسان في نفسه وأنه بقدرة معدومة ؟ على أربعة أقاويل :

(١) فقال أبو « الهذيل » : الاستطاعة يحتاج إليها قبل الفعل ؛ فإذا وجد الفعل لم يكن بالإنسان إليها حاجة بوجه من الوجوه ، وقد يجوز وقوع العجز في الوقت الثاني فيكون مجامعاً للفعل ، ويكون عجزاً عن فعل ؛ لأن العجز عنك لا يكون عجزاً على موجود ، فيكون الفعل واقعا بقدرة معدومة ، وجوز وجود أقل قليل الكلام مع الخرس ، وجوز الفعل مع الموت بالاستطاعة المتقدمة ، ولم يجوز وجود العلم مع الموت ، ولا وجود الإرادة مع الموت .

(٢) وقال أكثر المعتزلة : ليس يحتاج إلى الاستطاعة للفعل في حال وجوده ليفعل بها ما قد فعل ، ولكن يحتاج إليها لأنه محال وجود الفعل في جارية ميتة عاجزة

وقال هؤلاء : محال وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة ، وأجازوا وقوع الأفعال المتولدة كنجو ذهاب الحجر بعد الدفعة وانحدار الحجر بعد الزجّة بقدرة معدومة ، وهذا قول « جعفر بن حرب » و « الإسكافي »

(٣) وقال قائلون : جائز وقوع الفعل المباشر بقوة معدومة ، لأن القدرة لا تبقى ،

ولكن لا توجد في جارحة ميتة ولا عاجزة ، وهذا قول « أبي القاسم البلخي » وغيره
(٤) وقال قائلون : لا يجوز وقوع الفعل بقوة معدومة ، وإن القوة يحتاج إليها في
حال الفعل للفعل ، وإنها إن كانت قوة عليه قبله وعلى تركه فهي قوة عليه في حال
كون تركه ، وأنكر قائل هذا أن يكون الإنسان يفعل فعلا على طريق التولد ،
وهذا قول أبي « الحسين الصالحى » .

وقال بعض من مال إلى هذا القول : إن الإنسان قادر عليه في حاله ، وعلى
تركه بدلا منه

أما في الوقت الأول

واختلفت المعتزلة هل يقال الإنسان قادر في الأول أن يفعل فيه أو أن يفعل
في الثاني ؟ على سبعة أقاويل :

(١) فقال « أبو الهذيل » : الإنسان قادر أن يفعل في الأول ، وهو يفعل في الأول
والفعل واقع في الثاني ، لأن الوقت الأول وقت يفعل والوقت الثاني وقت فعل .

(٢) وحكى عن « بشر بن المعتمر » أنه كان يقول : لا أقول يفعل في الأول
ولا أقول يفعل في الثاني ، ولا أقول قادر أن يفعل في الأول ، ولا أقول قادر
أن يفعل في الثاني ، وذكر القدرة مضمرة مقدور (؟) عليه يستحيل (؟)
كونه مع القدرة عليه ، وذكر العجز مضمرة معجوز (؟) عنه يستحيل كونه
مع العجز عنه ، ولسنا نقول أيضا : عاجز في الأول أن يفعل في الأول ، أو أن يفعل
في الثاني .

(٣) وقال « النظام » وأكثر المعتزلة : إن الإنسان قادر في الوقت الأول أن
يفعل في الوقت الثاني ، وإنه يقال قبل كون الوقت الثاني : إن الفعل يُفعل في الوقت
الثاني ؛ فإذا كان الوقت الثاني قد (؟) فعل فالذى قيل يفعل في الثاني قبل كون
الثاني هو الذى [قيل] فعل في الثاني إذا حدث الوقت الثاني

(٤) واختلف هؤلاء ، فقال قائلون منهم : إن الإنسان يقدر في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية ، فإذا حل العجز في الحال الثانية علمنا أنه لم يكن قادراً في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية .

(٥) وقال أكثرهم : إن الإنسان قادر أن يفعل في الحال الثانية حل فيها العجز أو لم يحل ، وخلق (؟) العجز في الوقت الثاني لا يخرج القدرة أن تكون قدرة عليه إن لم يعجز ؛ فهو قادر أن يفعل في الحال الثانية وإن حل العجز فيها على شرط ، والشرط هو أنه قادر عليه إن لم يعجز .

(٦) وقال قائلون : هو قادر في الحال الأولى أن يفعل في الحال الثانية ، وإن عجز في الحال الثانية فالفعل واقع مع العجز ، وليس بعجز عنه ، ولم يقل هؤلاء على الشرط الذي قاله الذين حكينا قولهم قبل

(٧) وحكي « برغوث » أن قوماً منهم يقولون : إن الآفة إن كانت تحل في الحال الثانية كان الإنسان في الأولى عاجزاً عن الفعل في الثانية بسببه ، وإن كانت فيه استطاعة

(٨) وقال « عباد » (١) : أقول : إن الإنسان قادر أن يفعل في الثاني

واختلفت المعتزلة : هل الفعل واقع بالاستطاعة ، أم لا ؟ على مقلتي :

هل الفعل واقع
بالاستطاعة

(١) فقال « عباد » : القدرة لا أقول إنى أفعل بها أو أستعملها .

(٢) وقال أكثر المعتزلة الذين ثبتوا قدرة الإنسان غيره : بل الفعل واقع بها

واختلفت المعتزلة : هل تستعمل القوة في الفعل ، أم لا ؟ على مقلتي :

هل تستعمل
القوة في الفعل ؟

(١) فأنكر « الجبائي » أن تكون تستعمل في الفعل ؛ لأن الاستعمال زعم

يحل في الشيء المستعمل ، وكان مع هذا يزعم أن الفعل واقع بها .

(١) هذا زائد عن العدد الذي أحمله أولاً

وأنكر « عباد » الاستعمال .

(٢) وقال كثير من المعتزلة : إنها تستعمل في الفعل ، بمعنى أنه يُعمل بها الفعل

هل يوصف
الإنسان
بالقدرة على
ما يكون في
الثالث

واختلفوا : هل يوصف الإنسان بالقدرة على ما يكون في الوقت الثالث ،
أو إنما يوصف بالقدرة على ما يكون في الثاني ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : الإنسان قادر بقدرته على أن يفعل في الثاني ، ولا يوصف
بالقدرة في حال حدوثها أنه قادر بها على ما يكون في الثالث .

(٢) وقال قائلون : هو قادر بقدرته على الفعل في الثاني والثالث ، وعلى
ملاينته من الأفعال أن يأتي به في أوقات لا تنهاه إن بقيت قدرته
وأحال هؤلاء أن يكون ما يقدر عليه في الثالث يفعله في الثاني ، وما يقدر
عليه في الرابع يفعله في الثالث .

واختلفوا : هل يقدر الإنسان في الوقت الأول أن يفعل في الثاني أشياء
متضادة أو شيتين ؟

فقال بعضهم : إنما يقدر أن يفعل في الثاني شيئاً ؛ إن يرِدَ ذلك الشيء فهو قادر
على شيتين في الثاني متضادين على البذل فقط

وقال بعضهم : هو قادر في حال حدوث القدرة أن يفعل أشياء متضادة في
الوقف الثاني على البذل .

واختلفت المعتزلة : هل يقدر الإنسان على حركة في الثاني أو على حركات ؟
فزع « أبو الهذيل » أنه يقدر على حركة في الثاني وسكون ، على البذل ، فإن أو أكثر

فعل الحركة في الثاني وفعل معها كونا يمنة كانت حركة يمنة ، وكذلك إن فعل وفعل معها كونا يسرة كانت حركة يسرة ، وكذلك القول في سائر الأكوان .

وقال غيره : الإنسان يقدر على حركات في الثاني متضادات وسكون ، على البدل ، وزعم صاحب هذا القول أن الحركة ضرب من الأكوان ، وهي يمنة ضد الحركة يسرة .

واختلفت المعتزلة : هل القدرة التي يكون بها الكلام باللسان هي التي يكون

هل القدرة التي
بها الكلام هي
التي بها المشي

بها المشي بالرجل ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قوم : القدرة التي يكون بها الكلام باللسان هي التي يكون المشي بالرجل ومحلها واحد ، وإنما امتنع الكلام بالرجل لاختلاف الموانع .

(٢) وقال قوم : القدرة على الكلام غير القدرة على المشي ، ومحل كل قدرة غير محل القدرة الأخرى ؛ فقدرة المشي في الرجل ، وقدرة الإرادة في القلب ، وقدرة النظر في العين .

واختلف الذين قالوا بتغاير القدرة على الإرادة والمشى والكلام : هل القدرة

هل القدرة
جنس واحد

على ذلك جنس واحد ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : كلها من جنس واحد ، وقد يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشي ، وإن لم يتجانس المقدور عليه .

(٢) وقال قائلون : لا يجوز أن تكون قدرة الكلام من جنس قدرة المشي وحكي «برغوث» أن قوما ممن زعم أن الاستطاعة قبل الفعل وأنها تنفي وتحدث لكل فعل قبله قالوا إنه تحدث في الإنسان قبل كل فعل استطاعات بعدد هذا الفعل وعدد

كل ترك له ، فإذا فعل الفعل الواحد بطلت كلها ، وحدثت استطاعات لفعل آخر ولتركه أو عجز ينفيها .

واختلفوا في فعل الجوارح : في أى وقت يحدث بعد حدوث الاستطاعة ؟ على ثلاثة أقاويل :

في أى وقت
يحدث فعل
الجوارح

(١) فقال قوم : الإنسان يقدر على الحركة في حال حدوث القدرة ، والحركة تقع في الحال الثانية .

(٢) وقال بعضهم : هو يقدر عليها في حال حدوث الاستطاعة ، وهي لا تقع إلا في الحال الثالثة ؛ لأنه لا بد من توسط الإرادة .

(٣) وقال قوم : هو يقدر عليها في حال حدوث الاستطاعة ولم (?) تقع إلا في الحال الرابعة ؛ لأنه لا بد بعد حال الاستطاعة من حال الإرادة وحال التمثيل ، ثم توجد الحركة .

واختلفت المعتزلة : هل الإنسان قادر على ما [لا] يخطر بباله ، أم لا ؟ على مقالتين :

(١) فزعم «إبراهيم النظام» أن الإنسان لا يقدر على ما لا يخطر بباله .

(٢) وقال سائر المعتزلة : الإنسان قادر على ما تصلح قدرته له ، خَطَرَ بباله شئ من ذلك أم لم يخطر .

هل الإنسان
قادر على ما لا
يخطر بباله

واختلفت المعتزلة : هل يقال إن الله - سبحانه ! - قوَى الكافر على الكفر ، أم لا ؟ على مقالتين :

هل يقال : إن
الله قوَى الكافر
على الكفر

(١) فقال أكثر المعتزلة : لا يجوز أن يقال إن الله قوَى أحداً على الكفر وأقدره عليه .

وقال « عباد » : إن الله قد قوَّى الكافر على الكفر ، وأقدره عليه .

واختلفوا : هل يجوز أن يألم ويحس مالا قدرة فيه ؟
فأنكر ذلك قوم ، وأجازه آخرون .

هل يحس ما لا
قدرة فيه

واختلفوا في الحى : هل يجوز أن يكون حيا مع عدم قدرته ؟
فأجاز ذلك بعضهم ، وأنكره بعضهم .

هل يكون حيا
مع عدم قدرته

واختلفوا : هل يجوز أن يكون القادر يعجز ؟ على مقاتلين :
(١) فأنكر ذلك « عباد » وقال : العاجز ميت .
(٢) وقال أكثر المعتزلة : قد يكون الإنسان قادرا على أشياء ، عاجزا عن أشياء .

هل يعجز
القادر

واختلفت المعتزلة : هل تكون القدرة في الإنسان ولا يقال « إنه قادر » ؟
فزعم عباد أنه حال المعاينة فيه قدرة ، ولا يقال « إنه قادر » .
وأنكر أكثر المعتزلة أن توجد قدرة لا بقادر .

هل تكون في
الإنسان قدرة
ولا يقال قادر

واختلفت المعتزلة في الممنوع : هل هو قادر أم لا ؟ على أربعة أقاويل :
(١) فقال قائلون : إذا مُنِعَ الإنسانُ من المشى بالقيّد ، ومن الخروج من
البيت بفتح الباب ، فهو قادر على ذلك مع المنع بالقيّد وغلق الباب ؛ فالممنوع
لا يضادُّ القدرة .

هل الممنوع
قادر ؟

(٢) وقال آخرون : القدرة فيه ، ولكن لا نُسَمِّيه قادرا على ما مُنِعَ منه
(٣) وقال قائلون : بل نقول : إنه قادرٌ إذا حُلَّ وأُطلق .

(٤) وقال جعفر بن حرب : الممنوع قادر ، وليس يقدر على شيء ، كما أن المنطيق جفنه بصير ولا يُبصر .

واختلفوا في الذي يقدر على حمل خمسين رطلاً ، ولا يقدر على حمل مائة هل القادر على رطل ، على مقالتين :
(١) فقال قائلون : لا بد من أن يكون فيه عجز عن حمل الخمسين الفاضلة الأكثر منه على ما يقدر على حمله .
(٢) وقال قائلون : لا عجز فيه ، وإنما عدم القوة على ذلك فقط .

واختلفوا : هل يجوز أن يقوى الإنسان على حمل جزئين بجزء من القوة هل يقدر على حمل جزئين أم لا ؟ على مقالتين :
(١) فقال قائلون : قد يقدر بجزء من القدرة أن يحمل جزئين وأكثر من جزئين .
(٢) وقال قائلون : لا يقدر على حمل جزء إلا بجزء واحد من القوة ، ولو جاز أن يقوى على جزئين بجزء من القوة لجاز أن يقوى على حمل السموات والأرضين بجزء من القوة ، والقائل بهذا القول الجبائي .
وزعم أن الإنسان يحمل جزئين من الأجزاء بجزئين من القوة ، وأنه إذا حمل جزئين من الأجزاء بجزئين من القوة ففيه أربعة أجزاء من الحمل .

واختلفت المعتزلة في العجز ، على ثلاث مقالات :
(١) فقال الأصم : إنما هو العاجز ، وليس له عجز غيره يعجز به .
(٢) وقال أكثر المعتزلة : العجز غير العاجز .

اختلافهم في العجز

(٣) وقال «عَبَاد» : العجز غير الإنسان ، ولا أقول : غير العاجز ؛ لأن قولي «عاجز» خبر عن إنسان وعجز .

واختلفوا : هل العجز عجز عن شيء ، أم لا ؟ على مقلتين :
(١) فزعم «عباد» أن العجز لا يقال : إنه عجز عن شيء ، وإن القوة لا تكون قوة لا على شيء .

هل العجز عجز
عن شيء

(٢) وقال أكثر المعتزلة : العجز عجز عن الفعل .

واختلف الذين أثبتوا العجز عجزاً عن الفعل ، هل هو عجز عنه في حاله ، أو في حال ثانية ؟ على ثلاثة أقاويل :

هل العجز عن
الفعل عجز عنه
في حاله

(١) فقال قائلون : الإنسان يعجز عن الفعل في الثاني ، والعجز لا ينفي الفعل في حال حدوثه ، بل قد يكون مجامعاً له وهو عجز عن غيره .

(٢) وقال آخرون : العجز - وإن كان عجزاً عن الفعل في الثانية - فإن الفعل ينتفي في حال العجز ، لا للعجز ، ولكن للضرورة الجامعة له .

(٣) وقال آخرون : العجز ينفي الفعل في حاله ، ومَحَالٌّ وُجُودُ الفعل مع العجز .

وأجمع القائلون « إن العجز عجز عن شيء » من المعتزلة أن العجز يكون عجزاً عن أفعال كثيرة .

وأجمع أكثر المعتزلة على أن الأمر بالفعل قبله ، وأنه لا معنى للأمر به في حاله ؛ لأنه موجود .

واختلفوا : هل يبقى الأمر إلى حال الفعل ؟ على مقاتلين :
 (١) فقال بعضهم : إنه يبقى إلى أجل الفعل ، وإنه يكون في حال الفعل ، إلى حال الفعل
 ولا يكون أمراً به .

(٢) وأحال بعضهم أن يبقى الأمر .

واختلفوا : هل يجوز أن يؤمر بالصلاة قبل دخول وقتها ، أم لا ؟ على مقاتلين : هل يجوز أن
 (١) فأجاز ذلك بعضهم .
 يؤمر بالصلاة
 قبل وقتها
 (٢) وأنكره بعضهم .

واختلفوا : هل يجوز أن يأمر الله - سبحانه ! - بالفعل في الوقت الثاني ، هل يأمر الله
 وهو يعلم أنه يحول بين الإنسان وبين الفعل ؟ على ثلاثة أقاويل (١) :
 (١) فقال بعضهم : يجوز أن يأمر الله بذلك ، وإن كان يعلم أنه يحول بين
 العباد وبينه في الثاني ؛ لأنه إنما يقول له افعل إن لم تحل بينك وبين الفعل ،
 ويجوز أن يقدر على الفعل في الثاني وإن كان يحال بينه وبينه في الثاني .
 (٢) وقال بعضهم : لن يجوز ذلك في الأمر ولا في القدرة .

واختلفوا فيمن علم الله أنه لا يؤمن :
 فقالت المعتزلة إلا عليا الإسواري : إنه مأمور بالإيمان قادر عليه .
 وقال علي الإسواري : إذا قرّن الإيمان إلى العلم بأنه لا يكون أحلت
 القول بأن الإنسان مأمور به أو قادر عليه ، وإذا أفرّد كل قول من صاحبه
 فقلت : هل أمر الله - سبحانه ! - الكافر بالإيمان وأقدره عليه ونهى المؤمن
 عن الكفر ؟ قلت : نعم .

(١) لم يذكر غير مقاتلين

وأجمعت المعتزلة على أن الشيء إذا وُجد فوجوده ضده في تلك الحال محال .
وقال أكثرهم : إن الكافر تارك للإيمان في حال ما هو كافر .
وأحالوا جميعاً البدل في الموجود .

واختلفوا : هل يقال « لو كان الشيء » في حال كَوْنِ ضِدِّهِ ، أم لا يُقال ؟
فقال جعفر بن حرب والإسكافي : قد يقال « لو كان الكفار آمنوا » في
حال كفرهم « بدلاً من كفرهم الواقع لكان خيراً لهم » ولا نقول : إنه يجوز
أن يؤمنوا في حال كفرهم على وَجْهِهِ من الوجوه ، كما نقول في الكفر الماضي :
لو كان هذا الكافر آمنَ أمسٍ بدلاً من كفره لكان خيراً له ، ولا يجوز الإيمان
بدلاً من الكفر الماضي .

هل يقال « لو
كان الشيء »
في حال وجود
ضده

وأحال غيرهم من المعتزلة أن يقال « لو كان الشيء » على معنى لو كان وقد
كان ضِدُّهُ .

فقالوا جميعاً إلا الجبائي : إنه قد يجوز أن يكون الشيء في الوقت الثاني بدلاً
من ضده ، وإن كان ضده مما يكون في الثاني ، وإذا أجزنا ذلك فإنما نميز البدل
مما لم يكن .

وقالوا : جائز أن يترك في الوقت الثاني قبل مجيء الوقت ما علم الله — سبحانه! —
أنه يكون في الوقت ، ولو كان ذلك مما يترك لم يكن كان سابقاً في العلم أنه يكون ،
ولم يكن تاركاً لما يكون ، وهذا قول « الجبائي » و « عباد » .

وقال « الجبائي » : ما علم الله أنه يكون في الوقت الثاني ، أو في وقت من
الأوقات ، وجاءنا الخبر بأنه يكون ؛ فلسنا نميز تركه على وجه من الوجوه ، لأن
التجويز لذلك هو الشك ، والشك في أخبار الله كفر .

وقال : ما علم الله — سبحانه! — أنه يكون فستحيل قول القائل لو كان مما
يترك لم يكن العلم سابقاً بأنه يكون

وقد شرحنا قوله في ذلك قبل هذا الموضع .

وأجاز أكثر المعتزلة أن لا يكون ما أخبر الله أنه يكون وعلم أنه يكون بأن لا يكون كان علم وأخبر أنه يكون .

واختلفت المعتزلة : هل يقال « إن الله خلق الشر والسيئات » أم لا ؟ هل يقال : خلق الله الشر على مقالتين :

- (١) فقالت المعتزلة كلها إلا عبادا : إن الله يخلق الشر الذي هو مَرَضٌ ، والسَّيِّئَاتِ التي هي عقوبات ، وهو شر في المجاز ، وسيئات في المجاز .
- (٢) وأنكر عباد أن يخلق الله شيئا نسميه شرا أو سيئة ، في الحقيقة .

واختلفوا في اللطف ، على أربعة أقاويل :

(١) فقال « بشر بن المعتز » ومن قال بقوله : عند الله - سبحانه ! - لَطْفٌ لو فعله بمن يعلم أنه لا يؤمن لَأَمَنَ ، وليس يجب على الله - سبحانه ! - فَعَلُ ذَلِكَ ، ولو فعلَ الله - سبحانه ! - ذلك اللطف فآمَنوا عنده لكانوا يستحقون من الثواب على الإيمان الذي يفعلونه عند وجوده ما يستحقونه لو فعلوه مع عدمه ، وليس على الله - سبحانه ! - أن يفعل بعباده أَصْلَحَ الأشياء ، بل ذلك محال ، لأنه لا غاية ولا نهاية لما يقدر عليه من الصلاح ، وإنما عليه أن يفعل بهم ما هو أَصْلَحُ لهم في دينهم ، وأن يُزِيح عنهم فيما يحتاجون إليه لَأَدَاءِ ما كَفَّهم ، وماتيسَّرَ عليهم مع وجوده العملُ بما أمرهم به ، وقد فعلَ ذلك بهم ، وقطع منهم

(٢) وكان « جعفر بن حرب » يقول : إن عند الله لطفًا لو أتى به الكافرين لآمَنوا اختيارًا إيمانًا لا يستحقون عليه من الثواب ما يستحقونه مع عدم اللطف إذا آمنوا ، والأصلحُ لهم ما فعل الله بهم ؛ لأن الله لا يُعْرِضُ عباده إلا لأعلى المنازل وأشرفها ، وأفضَلِ الثوابِ وأكثره .

وذكر عنه أنه رجع عن هذا القول إلى قول أكثر أصحابه .

(٣) وقال جمهور المعتزلة : ليس في مقدور الله - سبحانه ! - لطف لو فعله بمن علم أنه لا يؤمن آمن عنده ، وأنه لا لطف عنده لو فعله بهم لآمنوا ، فيقال : يقدر على ذلك ولا يقدر عليه ، وإنه لا يفعل بالعباد كلهم إلا ما هو أصلاح لهم في دينهم ، وأدعى لهم إلى العمل بما أمرهم به ، وإنه لا يدخر عنهم شيئاً يعلم أنهم يحتاجون إليه في أداء ما كلفهم أدائه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة التي يستحقون عليها ثوابه الذي وعدهم .

وقالوا في الجواب عن مسألة من سألهم « هل يقدر الله - سبحانه ! - أن يفعل بعباده أصلاح مما فعله بهم ؟ » : إن أردت أنه يقدر على أمثال الذي هو أصلاح ، فالله يقدر على أمثاله ، على ما لا غاية له ولا نهاية ، وإن أردت يقدر على شيء أصلاح من هذا : أي يفوقه في الصلاح قد أخره عن عباده ، فلم يفعله بهم ، مع علمه بحاجتهم إليه في أداء ما كلفهم ، فإن أصلاح الأشياء هو الغاية ، ولا شيء يقوم وراء الغاية فيقدر عليه أو يعجز عنه .

(٤) وقال « محمد بن عبد الوهاب الجبائي » : لا لطف عند الله - سبحانه ! - بوصف بالقدرة على أن يفعله بمن علم أنه لا يؤمن فيؤمن عنده ، وقد فعل الله بعباده ما هو أصلاح لهم في دينهم ، ولو كان في معلومه شيء يؤمنون عنده أو يصنعون به ثم لم يفعله بهم لكان مريداً لفسادهم ، غير أنه يقدر أن يفعل بالعباد ما لو فعله بهم ازدادوا طاعة فيزيدهم ثواباً ، وليس فعل ذلك واجباً عليه ، ولا إذا تركه كان عابثاً في الاستدعاء لهم إلى الإيمان .

واختلفوا في الألم واللذة ، على مقالتين :

(١) فقال قوم : لن يجوز أن يؤلم الله - سبحانه ! - أحداً بألم تقوم اللذة في

أقوالهم في
اللذة والألم

الصلاح مقامه .

(٢) وقال قوم : يجوز ذلك .

واختلفوا : هل كان يجوز أن يبتدىء الله الخلق في الجنة ، ويتفضل عليهم هل كان يجوز أن يبتدىء الله الخلق في الجنة ، ولا يكلفهم شيئاً ؟ على مقاتلين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : لن يجوز ذلك ، لأن الله — سبحانه ! — لا يجوز عليه في حكمته أن يعرض عباده إلا لأعلى المنازل ، وأعلى المنازل منزلة الثواب . وقالوا : لا يجوز أن لا يكلفهم الله المعرفة ، ويستحيل أن يكونوا إليها مضطرين ، فلم يكونوا بها مأمورين لكان الله قد أباح لهم الجمل به ، وذلك خروج من الحكمة .

(٢) وقال قائلون : كان جائزاً أن يبتدىء الله — سبحانه ! — الخلق في الجنة ، ويتقدمهم بالتفضل ، ولا يعرضهم لمنزلة الثواب ، ولا يكلفهم شيئاً من المعرفة ، ويضطرهم إلى معرفته ، وهذا قول « الجبائي » وغيره .

واختلفت المعتزلة في لعن الله الكفار في الدنيا ، على مقاتلين :
(١) فقال أكثرهم : ذلك عدل وحكمة وخير وصلاح للكفار ، لأن فيه لعن الله الكفار زجراً لهم عن المعصية ، وغلاً في ذلك ، حتى زعموا أن عذاب جهنم في الآخرة نظر للكافرين في الدنيا ورحمة لهم ، بمعنى أن ذلك نظر لهم إذ كان قد زجرهم بكون ذلك في الآخرة عن معاصيه في الدنيا ، واستدعاء لهم إلى طاعته ، وهذا قول « الإسكافي » .

(٢) وقال قائلون منهم : ذلك عدل وحكمة ، ولا نقول : هو خير وصلاح ونعمة ورحمة .

هل للصالح كل أم لا ؟ على ثلاثة أقاويل : واختلفت المعتزلة في الصلاح الذي يقدر الله عليه ، هل له كل أم لا كل له ؟

(١) فقال « أبو الهذيل » : لما يقدر الله [عليه] من الصلاح والخير كل وجميع ، وكذلك سائر مقدراته لها كل ، ولا صلاح أصلح مما فعل .

(٢) وقال غيره : لا غاية لما يقدر الله عليه من الصلاح ، ولا كل لذلك ، وقالوا : إن الله يقدر على صلاح لم يفعله ، إلا أنه مثل ما فعله .

(٣) وقال قائلون : كل ما يفعله يجوز ، ولا يجوز أن يكون صلاح لا يفعله ، وهذا قول « عبّاد » .

وقال قائلون ^(١) : فيما يقدر الله أن يفعله بعباده شيء أصلح من شيء ، وقد يجوز أن يترك فعلا هو صلاح إلى فعل آخر وهو صلاح يقوم مقامه .

هل يجوز أن يميت الله من الفساق ، هل يجوز أن يميت قبل ذلك ؟ على مقالتين : واختلفت المعتزلة فيمن علم الله أنه يؤمن من الأطفال والسكران ، أو يتوب

(١) فقال قائلون : لا يجوز ذلك ، بل واجب في حكمة الله ألا يميتهم حتى يؤمنوا أو يتوبوا . علم أنه يؤمن قبل أن يؤمن ؟

(٢) وأجاز « بشر بن المعتمر » وغيره أن يميتهم قبل أن يؤمنوا أو يتوبوا .

واختلفوا فيمن علم الله - سبحانه ! - أنه يزداد إيمانا ، هل يجوز أن يحترمه ؟ على مقالتين :

(١) فقال قوم من أصحاب الأصلح : لا يجوز ذلك ، وقالوا في النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله امتحنه قبل موته بما بلغ ثوابه على طاعته إياه قبل مبلغ ثوابه يزداد إيمانا ؟ هل يحترم الله من علم أنه عليه وسلم : إن الله امتحنه قبل موته بما بلغ ثوابه على طاعته إياه قبل مبلغ ثوابه يزداد إيمانا ؟ جعل في هذه المحنة إعلامة أنه يموت في الوقت الذي مات فيه .

(٢) وقال قوم منهم : إن ذلك جائز .

وأجمعت المعتزلة على أن الله - سبحانه ! - خَلَقَ عباده لينفعهم ، لا ليضرهم ، وإن ما كان من الخلق غير مكلف فإنما خلقه لينتفع به المكلف من خلق ، وليكون عبرة لمن يخلقه ودليلاً .

واختلفوا في خلق الشيء لا ليعتبر به ، على مقالتين :
(١) فقال أكثرهم : لن يجوز أن يخلق الله - سبحانه ! - الأشياء إلا ليعتبر بها العباد وينتفعوا بها ، ولا يجوز أن يخلق شيئاً لا يراه أحد ولا يحس به أحد من المكلفين .

(٢) وقال بعضهم ممن يذهب إلى أن الله عز وجل لم يأمر بالمعرفة : إن جميع ما خلقه الله فلم يخلقه ليعتبر به أحد ويستدل به أحد ، وهذا قول « نمامة بن أشرس » فيما أظن .

واختلفوا فيمن قطع يده وهو مؤمن ثم كفر ، ومن قطع يده وهو كافر ثم آمن ، على ثلاثة أقاويل :

اختلافهم فيمن
قطع يده وهو
كافر ثم آمن أو
عكسه

(١) فقال قوم : إنه يُبدّلُ يداً أخرى ، لا يجوز غير ذلك .

(٢) وقال قائلون : لو أن مؤمناً قطع يده فأدخل النار لبُدّلت يده المقطوعة في حال إيمانه ، وكذلك الكافر إذا قطع يده ثم آمن ؛ لأن الكافر والمؤمن ليس هما اليد والرجل .

(٣) وقال قائلون : توصّل يد المؤمن الذي كفر ومات على الكفر بكافر قطع يده وهو كافر ثم آمن ثم مات على إيمانه ، وتوصّل يد الكافر الذي قطع

يده وهو كافر ثم آمن مات على إيمانه بالمؤمن الذي قطعت يده وهو مؤمن
ثم مات على الكفر .

واختلفت المعتزلة: هل خلق الله - عز وجل! - الخلق لعلّة، أم لا؟ على أربعة أقاويل:
(١) فقال «أبو الهذيل»: خلق الله عز وجل! - خلقه لعلّة، والعلّة هي الخلق،
والخلق هو الإرادة والقول، وإنه إنما خلق الخلق لمنفعتهم، ولولا ذلك كان
لاوجه خلقهم؛ لأن من خلق مالا ينفع به ولا يزيل بخلقه عنه ضررا، ولا ينفع
به غيره، ولا يضر به غيره؛ فهو عاثر .

(٢) وقال «النظام»: خلق الله الخلق لعلّة تكون، وهي المنفعة، والعلّة
هي الغرض في خلقه لهم وما أراد من منفعتهم، ولم يثبت علّة معه لها كان مخلوقا كما
قال أبو الهذيل، بل قال: هي علّة تكون وهي الغرض .

(٣) وقال «معمر»: خلق الله الخلق لعلّة، والعلّة لعلّة، وليس للعلل
غاية ولا كل .

(٤) وقال «عباد»: خلق الله - سبحانه - الخلق لا لعلّة .

واختلفت المعتزلة في إيلاهم الأطفال، على ثلاثة أقاويل:

اختلافهم في
إيلاهم الأطفال

(١) فقال قائلون: الله يؤلهم لا لعلّة، ولم يقولوا إنه يعوضهم من إيلاهم إيلاهم،
وأنكروا ذلك، وأنكروا أن يعذبهم في الآخرة .

(٢) وقال أكثر المعتزلة: إن الله - سبحانه - يؤلهم عبرة للبالغين، ثم يعوضهم،
ولولا أنه يعوضهم لكان إيلاهم إيلاهم ظلما .

(٣) وقال أصحاب اللطف: إنه آلمهم ليعوضهم، وقد يجوز أن يكون إعطاؤه
إيلاهم ذلك العوض من غير ألم أصلا، وليس عليه أن يفعل الأصلح .

واختلفوا : هل يجوز أن يتبدى الله - سبحانه ! - الأطفال بمثل العوض من هل يجوز
غير ألم ، أم لا ؟ على مقلتين :
(١) فأجاز ذلك بعض المعتزلة .
(٢) وأنكره بعضهم .

أن يتبدى
الأطفال
بالعوض عن
الألم

واختلفوا في العوض الذي يستحقه الأطفال : هل هو عوض دائم ، أم لا ؟ هل العوض
على مقلتين :
(١) فقال قائلون : الذي يستحقونه من العوض دائم .
(٢) وقال قائلون : إدامة العوض تفضّل وليس باستحقاق .

الذي للأطفال
دائم أم لا ؟

وأجمعت المعتزلة على أنه لا يجوز أن يؤلم الله - سبحانه ! - الأطفال في
الآخرة ، ولا يجوز أن يعذبهم .

لا يؤلم الله
الأطفال
في الآخرة

واختلفوا في عوض البهائم ، على خمسة أقاويل :
(١) فقال قوم : إن الله سبحانه يعوضها في المعاد ، وإنها تُنعم في الجنة ، اختلافهم في
عوض البهائم وتصور في أحسن الصور فيكون نعيمها لا انقطاع له .
(٢) وقال قوم : يجوز أن يعوضها الله سبحانه في دار الدنيا ، ويجوز أن
يعوضها الله في الموقف ، ويجوز أن يكون في الجنة على ما حكينا عن المتقدمين .
(٣) وقال « جعفر بن حرب » و « الإسكافي » : قد يجوز أن تكون الحيات
والعقارب وما أشبهها من الهوامّ والسباع تعوض في الدنيا أو في الموقف ثم تدخل
جهنم فتكون عذابا على الكافرين والتجار ، ولا ينالهم من ألم جهنم شيء ، كما
لا ينال خزنة جهنم .

(٤) وقال قوم : قد نعلم أن لها عوضا ، ولا ندرى كيف هو .

(٥) وقال « عباد » : إنها تحشر وتبطل .

واختلف الذين قالوا بإدامة عوضها ، على مقاتلتين :

هل يكمل الله عقولها أم تبقى على حالها في الدنيا ؟

(١) فقال قوم : إن الله يكمل عقولهم حتى يُعْطُوا دَوَامَ عوضهم ، لا يؤلم بعضهم بعضاً .

(٢) وقال قوم : بل تكون على حالها في الدنيا .

واختلفوا في الاقتصاص لبعضها من بعض ، على ثلاثة أقاويل :

هل يقتص من بعضها لبعض ؟

(١) فقال قائلون : يُقْتَصُّ لبعضها من بعض في الموقف ، وإنه لا يجوز إلا ذلك ، وليس يجوز الاقتصاص والعقوبة بالنار ولا بالتخليد في العذاب ؛ لأنهم ليسوا بمكلفين .

(٢) وقال قوم : لا قصاص بينهم .

(٣) وقال قوم : إن الله - سبحانه ! - يعوض البهيمة ، لتمكينه البهيمة التي

جَنَّتْ عليها ؛ ليكون ذلك العوض عوضاً لتمكينه إياها منها ، وهذا قول « الجبائي »

واختلفوا فيمن دخل زرا لغيره ، على مقاتلتين :

اختلافهم فيمن دخل زرا لغيره

(١) فقال « أبو ثمر » وهو يوافقهم في التوحيد والقدر : إذا دخل الرجل زرا

لغيره فحرام عليه أن يقف فيه أو يتقدم أو يتأخر ، فإن تاب وندم فليس يمكنه إلا أن يكون عاصيا لله تعالى ، وإنه مَكُومٌ على ذلك .

(٢) وقال غيره : الواجب عليه إذا ندم أن يخرج منه ، ويضمن جميع ما استهلك .

واختلفوا في نعيم الجنة : هل هو تفضل أو ثواب ؟ على مقلتين :
(١) قال قائلون : كل ما في الجنة ثواب ليس بتفضل .
(٢) وقال بعضهم : بل ما فيها تفضل ليس بثواب .

القول في الآجال

اختلفت المعتزلة في ذلك على قولين :

(١) فقال أكثر المعتزلة : الأجل هو الوقت الذي في معلوم الله - سبحانه ! -
أن الإنسان يموت فيه أو يقتل ؛ فإذا قتل قتل بأجله ، وإذا مات مات بأجله .
(٢) وشذَّ قوم من جهَّالهم ؛ فزعموا أن الوقت الذي في معلوم الله - سبحانه ! -
أن الإنسان لو لم يقتل لبقى إليه هو أجله ، دون الوقت الذي قتل فيه .

واختلف الذين زعموا أن الأجل هو الوقت الذي في معلوم الله - سبحانه ! -
أن الإنسان يموت فيه أو يقتل ، في المقتول : لو لم يقتل هل كان يموت أم لا ؟
على ثلاثة أقاويل :
لو لم يقتل
المقتول ، هل
كان يموت ؟

(١) فقال بعضهم : إن الرجل لو لم يقتل مات في ذلك الوقت ، وهذا قول « أبي الهذيل » .

(٢) وقال بعضهم : يجوز لو لم يقتله القاتل أن يموت ، ويجوز أن يعيش
(٣) وأحال منهم محيلون هذا القول .

القول في الأرزاق

الرزق ، وهل الحرام رزق ؟ قالت المعتزلة : إن الأجسامَ اللهُ خالقُها ، وكذلك الأرزاق ، وهي أرزاق الله - سبحانه - فمن غصب إنساناً مالا أو طعاماً فأكله أو كل ما رزق الله غيره ولم يرزقه إياه . وزعموا بأجمعهم أن الله - سبحانه ! - لا يرزق الحرام ، كما لا يملك الله الحرام ، وأن الله - سبحانه ! - إنما رزق الذي مَلَكَه إياهم ، دون الذي غَصَبَهُ . وقال أهل الإثبات : الأرزاق على ضربين : منها ما مَلَكَه الله الإنسان ، ومنها ما جعله غذاءً له وقواماً لجسمه ، وإن كان حراماً عليه فهو رزقه ؛ إذ جعله الله - سبحانه ! - غذاءً له ؛ لأنه قوام جسمه .

القول في الشهادة

اختلفت المعتزلة على أربعة أقاويل :

- المراد بالشهادة (١) فقال قائلون : هو الصبر على ما ينال الإنسان من ألم الجراح المؤدى إلى القتل والعزْمُ على ذلك وعلى التقدم إلى الحرب وعلى الصبر على ما يصيبه ، وكذلك قالوا في المَبْطُون^(١) والغريق ومن مات تحت الهَدْمِ .
- قالوا : وإن غوفص^(٢) إنسانٌ من المسلمين بشيء مما ذكرنا فكان عزمه على التسليم والصبر قد كان تقدم ودخل في جملة اعتقاده .
- (٢) وقال قائلون : الشهادة هي الحكم من الله - سبحانه ! - لمن قُتِلَ من المؤمنين في المعركة بأنه شهيد ، وتسميته بذلك .
- (٣) وقال قائلون : الشهادة هي الحضور لقتال العدو ، إذا قتل سمي شهادة .

(١) المبطون : العليل البطن ، أو الذي به إسهال يمتد أشهراً لضعف المعدة

(٢) غوفص : أخذ على غرة مع القهر والغلبة

(٤) وقال قائلون : الشُّهَدَاءُ هم العُدُولُ ، قُتِلُوا أو لم يُقْتَلُوا .

وزعموا أن الله ^(١) - سبحانه - قال (١٤٣:٢) : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس) فالشهداء هم المشاهدون لهم ولأعمالهم ، وهم العُدُولُ المرَضِيُونَ .

القول في الختم والطبع

اختلفت المعتزلة في ذلك على مقالتين :

(١) فزعم بعضهم أن الختم من الله - سبحانه - والطبع على قلوب الكفار هو الشهادة والحكم أنهم لا يؤمنون ، وليس ذلك بمانع لهم من الإيمان .

(٢) وقال قائلون : الختم والطبع هو السَّوَادُ في القلب ، كما يقال « طَبَعَ السيف » إذا صدأ ، من غير أن يكون ذلك ما نعالجهم عما أمرهم به .

وقالوا : جعلَ الله ذلك سِمةً ^(٢) لهم تعرف الملائكة بتلك السِّمة في القلب أهل ولاية الله - سبحانه - ! - من أهل عداوته .

وقال أهلُ الإثبات ^(٣) : قوة الكفر طَبَعَ .

وقال بعضهم : معنى أن الله طَبَعَ على قلوب الكافرين أى خلقَ فيها الكفر .

وقالت « البكرية » ما سنذكره بعد هذا الموضع ، إن شاء الله .

(١) لم يفرقوا بين الشهداء في جمع شاهد وبين الشهداء في جمع شهيد ، وجعلوا الشهادة واحدة ، واللغة تفرق بينهما

(٢) السمة - بكسر السين - العلامة ، ومثله الوسم

(٣) هذا وما بعده زائد على المقاليتين اللتين أجمعهما أولاً .

القول في الهدى

هل يقال : هدى الله الكافرين أم لا ؟
 اختلفت المعتزلة : هل يُقال إن الله - سبحانه ! - هدى الكافرين أم لا ؟ على مقالتين :
 (١) فقال أكثر المعتزلة : إن الله هدى الكافرين فلم يهتدوا ، ونفعهم بأن قوّاهم على الطاعة فلم ينتفعوا ، وأصلحهم فلم يصلحوا .

(٢) وقال قائلون : لا نقول : إن الله هدى الكافرين على وجه من الوجوه ، بأن بين لهم ودلّهم ؛ لأن بيان الله ودّعاء هدى لمن قبل ، دون من لم يقبل ، كما أن دعاء إبليس إضلال لمن قبل دون من لم يقبل .

(٣) وقال أهل الإثبات^(١) : لو هدى الله الكافرين لاهتدوا ، فلما لم يهتدوا لم يهتدوا ، وقد يهديهم بأن يُقوِّيهم على الهدى ، فتُسمى القدرة على الهدى هدى ، وقد يهديهم بأن يخلق هداهم .

ما الهدى الذى يفعله الله بالمؤمنين
 واختلف الذين قالوا « إن الله هدى الكافرين بأن بين لهم ودلّهم »
 و « إن هذا هو الهدى العام » فى الهدى الذى يفعله بالمؤمنين دون الكافرين ، على مقالتين :
 (١) فقال قائلون : قد نقول : إن الله هدى المؤمنين بأن سمّاهم مهتدين ، وحكم لهم بذلك .

وقالوا : ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الفوائد والألطاف هو هدى ، كما قال الله (٤٧ : ١٧) : (والذين اهتدوا زادهم هدى) .

(٢) وقال قائلون : لا نقول : إن الله هدى بأن سمّى وحكم ، ولكن نقول : هدى الخلق أجمعين بأن دلّهم وبين لهم ، وأنه هدى المؤمنين بما يزيدهم من أطفافه ، وذلك ثواب يفعله بهم فى الدنيا ، وأنه يهديهم فى الآخرة إلى الجنة ، وذلك ثواب من الله - سبحانه ! - لهم ، كما قال (١٠ : ٩) : (يهديهم ربهم بإيمانهم تجرى من تحتهم الأنهار فى جنات النعيم) وهذا قول « الجبائى » .

وزعم « إبراهيم النظام ^(١) » أنه قد يجوز أن يسمى طاعة المؤمنين وإيمانهم بالهدى وبأنه هدى الله ، فيقال « هذا هدى الله » أى دينه .

القول فى الإضلال

واختلفوا فى ذلك على ثلاثة أقاويل :

المراد بالإضلال

عندهم

(١) فقال أكثر المعتزلة : معنى الإضلال من الله يحتمل أن يكون التسمية لهم والحكم بأنهم ضالون ، ويحتمل أن يكون لما ضلوا عن أمر الله - سبحانه - ! - أخبر أنه أضلهم : أى أنهم ضلوا عن دينه ، ويحتمل أن يكون الإضلال هو ترك إحداث اللطف والتسديد والتأييد الذى يفعله الله بالمؤمنين ؛ فيكون ترك ذلك إضللاً ، ويكون الإضلال فعلاً حادثاً ، ويحتمل أن يكون لما وجدهم ضلالاً أخبر أنه أضلهم ، كما يقال « أجبت فلاناً فلاناً » إذا وجدته جباناً .

(٢) وقال بعضهم : إضلال الله الكافرين هو إهلاكه إياهم ، وهو عقوبة منه لهم ، واعتلّ بقول الله عز وجل (٥٤ : ٤٧) : (فى ضلال وسع) والسعر : سعر النار ، وبقوله سبحانه (٣٢ : ١٠) : (أنذا ضللتنا فى الأرض) أى هلكنا وتفرقت أجزاؤنا .

(٣) وقال أهل الإثبات أقاويل ؛ قال بعضهم : الإضلال عن الدين قوة على الكفر ، وقال بعضهم : الإضلال عن الدين هو الترك ، هذا قول « الكوسانى » ، وقال بعضهم : معنى أضلهم أى خلق ضلالهم .

وامتنعت المعتزلة أن تقول : إن الله - سبحانه - ! - أضلّ عن الدين أحداً من خلقه .

(١) هذا زيادة على المقالين

القول في التوفيق والتسديد

اختلفوا في التوفيق والتسديد ، على أربعة أقاويل :

المراد بالتوفيق
والتسديد
عندهم

(١) فقال قائلون : التوفيق من الله - سبحانه ! - ثوابٌ يفعله مع إيمان العبد ، ولا يقال للكافر : مُوَفَّقٌ ، وكذلك التسديد .

(٢) وقال قائلون : التوفيق هو الحكم من الله أن الإنسان مُوَفَّقٌ ، وكذلك التسديد .

(٣) وقال « جعفر بن حرب » : التوفيق والتسديد لطفان من أطفاف الله - سبحانه ! - لا يُوجِبَانِ الطاعةَ في العبد ، ولا يضطرانِهِ إليها ، فإذا أتى الإنسان بالطاعة كان موفقا مُسَدِّداً .

(٤) وقال « الجبائي » : التوفيق هو اللطف الذي في معلوم الله - سبحانه ! - أنه إذا فعله وَفَّقَ الإنسانُ للإيمان في الوقت ؛ فيكون ذلك اللطف توفيقاً لأن يؤمنَ ، وإن الكافر إذا فعل به اللطف الذي يوفق للإيمان في الوقت الثاني فهو مُوَفَّقٌ لأن يؤمن في الثاني ، ولو كان في هذا الوقت كافراً ، وكذلك العصمة عنده لطف من أطفاف الله .

وقال أهل الإثبات^(١) : التوفيقُ هو قوة الإيمان ، وكذلك العصمة .

القول في العصمة

اختلفوا في العصمة :

المراد بالعصمة
عندهم

فقال بعضهم : العصمة من الله - سبحانه ! - ثواب للمعتصمين .

(١) هذا زيادة على أربع المقالات كما لم يعتبر قول أهل الإثبات من عدة ما يحمل من المقالات في مبحثي الحتم والهدى ، في حين أنه اعتبر قول أهل الإثبات من المقالات في مبحث الإضلال

وقال بعضهم : العصمة لطف من الله يفعله بالعبد ، فيكون به معصوماً .
وقال بعضهم : العصمة على وجهين : أحدهما هو الدعاء والبيان والزجر والوعد والوعيد ، وقد فعله بالكافرين ، ولكن لا يُطلق أنه معصوم ، ويقال : إن الله عصمه فلم يعتصم ؛ والوجه الآخر ما يزيد الله المؤمنين بإيمانهم من الألفاظ والأحكام والتأييد ، وقد يتفاضل الناس في العصمة ، ويكون ضرب من العصمة إذا آتاه بعض عبده آمن طوعاً ، وإذا أعطاه غيره ازداد كفراً ، وإذا منعه إياه أتى بكفر دون ذلك ، فيفضل به على مَنْ يعلم أنه ينتفع ، ويمنعه مَنْ يعلم أنه يزاد كفراً .

قالوا : وقد يجوز أن يكون شيء صلاحاً لواحدٍ ضرراً على غيره .
قالوا : وقد يعصم الله - سبحانه - من الشيء باضطرار ، كالعصمة من قتل نبيه ، صلى الله عليه وسلم !

القول في النصرة والخذلان

قالت المعتزلة : إن نصر الله المؤمنين قد يكون على معنى نصرهم بالحجة ، كما قال سبحانه (٥١ : ٤٠) : (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا) ، وقد تكون النصرة بمعنى أن يزلزل أقدام الكافرين ويرُعب قلوبهم فينهزموا ، فيكون ناصراً للمؤمنين عليهم وخاذلاً لهم بما طرَحَهُ من الرُعب في قلوبهم ، فإن انهزم المؤمنون لم يكن ذلك بخذلان من الله - سبحانه - ! لهم ، بل هم منصورون بالحجة على الكافرين وإن كانوا منهزمين .

وقال أهل الإثبات : النصر من الله ما يفعله ويقذفه في قلوب المؤمنين : من الجرء على الكافرين ، وقد تسمى القوة على الإيمان نصراً .

فأما الخذلان فإنهم اختلفوا فيه على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال بعضهم : الخذلان هو ترك الله - سبحانه - ! أن يحدث من الألفاظ والزيادات ما يفعله بالمؤمنين ، كنهو قوله (٤٧ : ١٧) : (والذين اهتدوا زادهم

معنى النصرة
عندهم

معنى الخذلان
عندهم

هُدًى (فَتَرَكُ اللهُ - سبحانه ! - أن يفعل هو الخذلان من الله للكافرين .
 (٢) وقال بعضهم : الخذلان من الله - سبحانه ! - هو تسميته إياهم والحكم
 بأنهم مخذولون .
 (٣) وقال بعضهم : الخذلان عقوبة من الله - سبحانه ! - وهو ما يفعله بهم
 من العقوبات .
 وقال أهل الإثبات قولين : قال بعضهم : الخذلان قوة الكفر ، وقال بعضهم :
 خذلهم : أى خَلَقَ كفرهم .

القول فى الولاية والعداوة

اختلفت المعتزلة فى ذلك على مقلتين :

(١) فقالت المعتزلة إلا « بشر بن المعتز » وطوائف منهم : إن الولاية من
 الله - سبحانه ! - للمؤمنين مع إيمانهم ، وكذلك عداوته للكافرين مع كفرهم ،
 والولاية - عندهم - الأحكام الشرعية ، والمدحُ ، وإحداثُ الألفاظِ . والعداوة
 ضد ذلك ، وكذلك قالوا فى الرضا والسخط .

(٢) وقال « بشر بن المعتز » : الولاية والعداوة تكونان بعد حال الإيمان
 والكفر .

وقال قائلون منهم (١) : الولاية مع الإيمان ، والعداوة مع الكفر ، وهما غير
 الأحكام والأسماء ، وكذلك الرضا والسخط غير الأحكام والأسماء .
 وقال غير المعتزلة : الولاية والعداوة من صفات الذات ، وكذلك الرضا والسخط

القول فى الثواب فى الدنيا

اختلفت المعتزلة فى ذلك على مقلتين :

(١) فقال « إبراهيم النظام » : لا يكون الثواب إلا فى الآخرة ، وإن

(١) هذا زيادة على المقلتين

هل يكون
 الثواب فى
 الدنيا ؟

ما يفعله الله - سبحانه ! - بالمؤمنين في الدنيا من المحبة والولاية ليس بثواب ، لأنه إنما يفعله بهم ليزدادوا إيماناً ولتمتحنهم بالشكر عليه .

(٢) وقال سائر المعتزلة : إن الثواب قد يكون في الدنيا ، وإن ما يفعله الله - سبحانه ! - من الولاية والرضا على المؤمنين فهو ثواب .

الإيمان ماهو
عند المعتزلة

واختلفت المعتزلة في الإيمان ، ما هو ؟ على ستة أقاويل :

(١) فقال قائلون : الإيمان هو جميع الطاعات فرضها ونفلها ، وإن المعاصي على ضربين : منها صغائر ، ومنها كبائر ، وإن الكبائر على ضربين : منها ماهو كفر ، ومنها ما ليس بكفر ، وإن الناس يكفرون من ثلاثة أوجه : رجل شبه الله بخلقه ، ورجل جوره في حكمه أو كذبه في خبره ، ورجل رد ما أجمع المسلمون عليه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم نصاً وتوقيفاً ، فأكفر هؤلاء من زعم أن الباري جسم مؤلف محدود ، ولم يكفروا من سماء جسم ولم يعطيه معاني الأجسام ، وأكفروا من زعم أن الله - سبحانه ! - يرى كما ترى المراتب بالمقابلة أو المحاذاة أو في مكان حالاً فيه دون مكان ، ولم يزعموا أنه يرى لا كالمراتب ، وأكفروا من زعم أن الله خلق الجور ، وأراد السقاة ، وكلف الزماني^(١) والعجزة ، الذين فيهم العجز ثابت ؛ لأن هؤلاء - بزعمهم - سقوا الله وجوروه ، ولم يكفروا من قصد إلى قادر على الفعل فقال : قد كلفه الله - سبحانه ! - وليس بقادر ؛ لأنه قد كذب على القادر عندهم فأخبر أنه ليس بقادر ، ولم يكذب على الله في تكليفه إياه ولا وصفه بالعيب عندهم ، والقائل بهذا القول هم أصحاب «أبي الهذيل» وإلى هذا القول كان يذهب أبو الهذيل وحكي عنه أن الصغائر تغفر لمن اجتنب الكبائر ، على طريق التفصيل ، لا على طريق الاستحقاق .

(١) الزماني - بفتح الزاي وسكون الميم - جمع زمن - بفتح بكسر - أو زمين كمرضى ، وهو من أصابته الزمانة ، وهي العاهة أو فقد بعض الأعضاء

وزعم أن الإيمان كله إيمان بالله ، منه ما تركه كفر ، ومنه ما تركه فسق
ليس بكفر : كالصلاة وصيام شهر رمضان ، ومنه ما تركه صغير ليس بفسق
ولا كفر ، ومنه ما تركه ليس بكفر ولا بعصيان : كالنوافل .

(٢) وقال « هشام القوطي » : الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها ، والإيمان
على ضربين : إيمان بالله ، وإيمان لله ، ولا يقال : إنه إيمان بالله ، فالإيمان بالله
ما كان تركه كفراً بالله ، والإيمان لله يكون تركه كفراً ، ويكون تركه فسقاً
ليس بكفر ، نحو الصلاة والزكاة ؛ فذلك إيمان لله : فمن تركه على الاستحلال كفر ،
ومن تركه على التحريم كان تركه فسقاً ليس بكفر ، وبما هو إيمان لله عند هشام
ما يكون تركه صغيراً ليس بفسق .

(٣) وقال « عباد بن سليمان » : الإيمان هو جميع ما أمر الله - سبحانه ! -
به من القرض ، وما رغب فيه من النفل ، والإيمان على وجهين : إيمان
بالله وهو ما كان تاركه أو تارك شيء منه كافراً كالملة والتوحيد ، والإيمان لله
إذا تركه تارك لم يكفر ، ومن ذلك ما يكون تركه ضلالاً وفسقاً ، ومنه ما يكون
تركه صغيراً ، وكل أفعال الجاهل بالله عنده كفر بالله .

(٤) وقال « إبراهيم النظام » : الإيمان اجتناب الكبائر ، والكبائر : ما جاء
فيه الوعيد ، وقد يجوز أن يكون فيما لم يحىء فيه الوعيد كبير [ة] عند الله ، ويجوز
ألا يكون فيه كبير [ة] وإن لم يكن فيه كبير [ة] فالإيمان اجتناب ما فيه
الوعيد عندنا وعند الله سبحانه ، وإن كان فيما لم يحىء فيه الوعيد كبير [ة]
فالتسمية له بالإيمان وبأنه مؤمن يلزم باجتناب ما فيه الوعيد عندنا ، فأما عند الله
- سبحانه ! - فاجتناب كل كبير .

(٥) وقال آخرون : الإيمان اجتناب ما فيه الوعيد عندنا وعند الله ، وهو
ما يلزم به الاسم ، وما سوى ذلك قصير ، مغفور باجتناب الكبير .

(٦) وكان « محمد بن عبد الوهاب الجبائي » يزعم أن الإيمان لله هو جميع ما افترضه الله - سبحانه - على عباده ، وأن النوافل ليس بإيمان ، وأن كل خصلة من الخصال التي افترضها الله سبحانه فهي بعض إيمان لله ، وهي أيضا إيمان بالله ، وأن الفاسق الملى مؤمن من أسماء اللغة بما فعله من الإيمان .

وكان يزعم أن الأسماء على ضربين : منها أسماء اللغة ، ومنها أسماء الدين ، فأسماء اللغة المشتقة من الأفعال تنقضى مع تقضى الأفعال ، وأسماء الدين يسمى بها الإنسان بعد تقضى فعله وفي حالة فعله ، فالفاسق الملى مؤمن من أسماء اللغة يتقضى الاسم عنه مع تقضى فعله للإيمان ، وليس يسمى بالإيمان من أسماء الدين .

وكان يزعم أن في اليهودي إيمانا نسميه به مؤمنا مسلما من أسماء اللغة .

وكانت المعتزلة بأسرها قبله إلا « الأصم » تنكر أن يكون الفاسق مؤمنا ، وتقول : إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر ، وتسميه منزلة بين المنزلتين ، وتقول : في الفاسق إيمان لا نسميه به مؤمنا ، وفي اليهودي إيمان لا نسميه به مؤمنا .

وكان الجبائي يزعم أن من الذنوب صفائر وكبائر ، وأن الصفائر يستحق غفرانها باجتناب الكبائر ، وأن الكبائر تحبط الثواب على الإيمان ، واجتناب الكبائر يحبط عقاب الصفائر .

وكان يزعم أن العزم على الكبير [ة] كبير [ة] ، والعزم على الصغير [ة] صغير [ة] ، والعزم على الكفر كفر .

وكذلك قول « أبي الهذيل » كان يقول في العازم : إنه كالمقدم عليه .

وقال « أبو بكر الأصم » : الإيمان جميع الطاعات ، ومن عمل كبيرا ليس بكافر من أهل الملة فهو فاسق بفعله للكبير ، لا كافر ولا منافق ، مؤمن بتوحيده وما فعل من طاعته .

وزعمت المعتزلة أن الله سَمَّى إيمانا ما لم يكن في اللغة إيمانا .

اختلافهم في
تحديد الصغيرة
والكبيرة

واختلفت المعتزلة - مع إقرارها بالصغائر والكبائر - في الصغائر والكبائر على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون منهم : كل ما أتى فيه الوعيد فهو كبير ، وكل ما لم يأت فيه الوعيد فهو صغير .

(٢) وقال قائلون : كل ما أتى فيه الوعيد فكبير ، وكل ما كان مثله في العظم فهو كبير ، وكل ما لم يأت فيه الوعيد أو في مثله فقد يجوز أن يكون كله صغيرا ، ويجوز أن يكون بعضه كبيرا وبعضه صغيرا ، وليس يجوز ألا يكون صغيرا ولا شيئا منه .

(٣) وقال « جعفر بن مبشر » : كل عمد كبير ، وكل مرتكب لمعصية متعمدا لها فهو مرتكب لكبيرة .

اختلافهم في
غفران الصغائر

واختلفت المعتزلة في غفران الصغائر على ثلاثة أقاويل :

(١) فقال قائلون : إن الله - سبحانه ! - يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر ، تفضلا .

(٢) وقال قائلون : يغفر الصغائر إذا اجتنبت الكبائر ، باستحقاق .

(٣) وقال قائلون : لا يغفر الصغائر إلا بالتوبة .

هل تجتمع
الصغائر فتكون
كبيرة ؟

واختلفت المعتزلة : هل يجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيرا ؟ على مقلتين :

(١) فقال كثير من المعتزلة : لا يجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير فيكون كبيرا ، وليس يجوز أن يجتمع ما ليس بكفر وما ليس بكفر فيكون كفرا .

(٢) وقال « الجبائي » : الصغائر تقع من مجتنب الكبائر مغفورة ، ويجوز أن يجتمع ما ليس بكبير وما ليس بكبير من مجتنب الكبائر فيكون ذلك كبيرا ، كالرجل يسرق درهما ثم درهما حتى يكون سارقا لخمس دراهم يسرقها درهما درهما ، قد يجوز

أن يكون سرقة كل درهم على انفراده صغيرا ، فإذا اجتمع ذلك كان كبيرا
وقال غيره من المعتزلة : إن لم يكن سرقة كل درهم على انفراده كبيرا فليس
ذلك إذا اجتمع كبيرا ، ولكن الذنب الكبير منعه خمسة الدراهم .

واختلفت المعتزلة في الثائب بتوب من الذنب ثم يعود إليه : هل يؤخذ به ؟ من تاب ثم عاد ، هل يؤاخذ بما قبل التوبة ؟
على مقاتلين :

(١) فقال قائلون : يؤخذ بالذنب الذي تاب منه إذا عاد إليه .

(٢) وقال قائلون : لا يؤخذ بما سلف ؛ لأنه قد تاب منه .

واختلفوا في أخذ الدرهم وسارقه من حرز : هل يفسق أم لا ؟ على مقاتلين : سارق الدرهم
(١) فزعم «أبو الهذيل» أنه فاسق ؛ لأنه قد أباح يده فقهاء من فقهاء المسلمين . من حرز ، هل يفسق أم لا ؟
(٢) ولم يفسقه غيره من المعتزلة إلا «جعفر بن مبشر» إذا اعتمد ذلك .

واختلفوا في خائن درهم فصاعداً ، على خمسة أقاويل :

(١) فزعم «جعفر بن مبشر» أن مرتكب معصية متعمدا لها فاسق ، وإن اختلفوا في
كانت سرقة درهم أو أقل أو أكثر ، وأى معصية كانت . مرتكب المعصية عامدا

(٢) وقال «الجبائي» : من عزم أن يخون في درهم وثلثين في الوقت الثاني
من حال عزمه ثم جاء الوقت الثاني فأراد ذلك وفعله فسق ، لأن العزم على ذلك
كفعل المعزوم عليه ، والإرادة لأخذ الدرهم وثلثين كأخذ الدرهم وثلثين ، فإذا اجتمع
ذلك فهو كخائن خمسة دراهم .

(٣) وقال «أبو الهذيل» : لا يفسق إلا بأخذ خمسة دراهم من غير حيلتها ، أو بمنعها ،
ولا يفسق في أقل من ذلك إلا سارق الدرهم بإباحة يده فقهاء من فقهاء الأمة .

(٤) وقال قائلون : لا يفسق السارق لأقل من عشرة دراهم والخائن لأقل منها ، وإنما يفسق من سرق عشرة دراهم فصاعداً أو خانها .

(٥) وقال قائلون : لا يفسق الخائن إلا في مائتي درهم ، وهذا قول « النظام »

واختلفت المعتزلة فيمن لم يؤد زكاته ، على مقلتين :

(١) فرغم « هشام الفوطي » أنه لا يكون مانعاً للزكاة إلا إذا عزم ألا يؤديها أبداً ، فمن عزم ألا يؤديها وقتاً ما فليس بضال

(٢) وقال غيره من المعتزلة : من منعها أهل الحاجة وقد وجبت عليه لزمه الفسق

إذا منع خمسة دراهم على قول أصحاب الخمسة ، أو عشرة على قول أصحاب العشرة ، أو مائتين على قول أصحاب المائتين

وأجمع أصحاب الوعيد من المعتزلة أن من أدخله الله النار خلّده فيها

واختلفت المعتزلة : هل يقال للفاسق « مؤمن » أم لا ؟ على ثلاث مقالات :

(١) فرغم بعضهم أنه يقال له « آمن » ولا يقال له : « مؤمن » وهذا قول

« عبّاد » .

(٢) وقال قائلون : لا يقال آمن ولا يقال مؤمن .

(٣) وقال « الجبائي » : يقال « آمن » من أوصاف اللغة ، ويقال « مؤمن »

من أسماء اللغة .

واختلفت المعتزلة : هل يعلم وعيد الكفار بالعقل ، أو بالخبر دون العقل ؟

على ستة أقوال :

(١) فقال بعضهم : العذاب على الكبائر كلها الكفر منها وغير الكفر واجب

في العقول ، وإن إدامته كذلك

اختلافهم فيمن

لم يؤد زكاته

هل يقال

لفاسق: مؤمن

أم لا ؟

هل يعلم وعيد

الكفار بالعقل

أم لا ؟

- (٢) وقال بعضهم : ليس يجب هذا في كل الذنوب ، ولكن في الكفر خاصة
 (٣) وقال بعضهم : ليس يجب في العقول إلا التفريق بين المحسن والمسيء
 والولى والعدو ، والتفرقة تكون بضروب شتى : منها تعذيب المذنب بعذاب لا ينقطع
 وسلامة المطيع من ذلك ، ومنها إفناؤه وإبقاء المطيع ، ومنها تفضيل المطيع في النعيم ،
 والله عندهم أن يعفو عن جميع المذنبين ويديم نعيمهم تفضلا
 (٤) وقال بعض من يميل إلى هذا القول : مظالم العباد لا يجوز العفو عنها إلا
 بعد عفو أهلها ، وإن لم يقع العفو منهم فالتقصاص واجب فيها
 (٥) وقال « عباد بن سليمان » : إن أهل العفو يعلمون أن الله — سبحانه ! —
 يجازى على كل ذنب ، كائن ما كان ، حتى يفرق بين الفاعل وغيره ، ولا يعلمون
 ما ذلك الجزاء ، والله يعلم ما هو ، ولا يكون [العلم به] إلا من قبل السمع
 (٦) وقال قائلون : ليس يعلم عقاب الكفار إلا من جهة الخبر

واختلفوا : هل كان يجوز في العقل أن يغفر الله لعبده ذنبا ويعذب غيره هل يجوز أن
 على مثله ، أم لا ؟ على مقالتين :
 (١) فأجاز ذلك بعضهم ، وهو « الجبائي »
 (٢) وأنكره أكثرهم .

وأجمعت المعتزلة القائلون بالوعيد أن الأخبار إذا جاءت من عند الله ومَخْرَجُهَا
 عام كقوله (٨٢ : ١٤) : (وإن الفجار لفي جحيم) وقوله (٩٩ : ٧ : ٨٠) (فمن
 يعمل مثقال ذرة خيرا يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) فليس بجائز إلا أن
 تكون عامة في جميع أهل الصنف الذي جاء فيهم الخبر من مُسْتَحْلِلِهِمْ ومحرميهم
 وزعموا جميعا أنه لا يجوز أن يكون الخبر خاصا أو مستثنى منه والخبر ظاهر
 الإخبار والاستثناء والخصوصية ليسا بظاهرين

الأخبار العامة
 تبقى على
 عمومها

وليس يجوز عندهم أن يكون الخبر خاصا وقد جاء بحيثاما إلا ومع الخبر ما يخصه أو تكون خصوصيته في العقل ، ولا يجوز أن يكون خاصا ثم تجيء الخصوصية بعد الخبر .

ما الذي يجب
على من سمع
الخبر العام إذا
لم يكن في العقل
ما يخصه ؟

واختلفوا إذا سمع السامع الخبر الذي ظاهره العموم ، ولم يكن في العقل ما يخصه ، ما الذي عليه في ذلك ؟ على مقالتين :

(١) فقال قائلون : عليه أن يقف في عمومته حتى يتصفح القرآن والإجماع والأخبار فإذا لم يجد للخبر تخصيصا في القرآن ولا في الإجماع ولا في الأخبار ولا في السنن قَصَى على عمومته ، وهذا قول « النظام »

(٢) وقال قائلون : إذا جاء الخبر ومخرجه العموم فعلى السامع لذلك أن يجعله في جميع مَنْ لزمه الاسم الذي سُمِّيَ به أهل تلك الصفة الذين جاء فيهم الخبر ، ولا يعرف من يلزمه ذلك الاسم حتى يلقى أهل اللغة فيعرفونه مَنْ الذي يلزمه ذلك الاسم ، فإذا علم ذلك من قبل أهل اللغة سُمِّيَ به أهلها ، وقضى بعموم الخبر لمن لزمه الاسم وزعم قائلٌ هذا أنه لو كن في معلوم الله - سبحانه - أنه يسمع الآية التي ظاهرها العموم مَنْ لا يسمع ما يخصها لم يجوز أن ينزلها إلا ومعها تخصيصها ، فلما كان في معلومه أنه لا يسمع الآية التي ظاهرها العموم والمراد بها الخصوص إلا مَنْ يسمع تخصيصها إذا نزلها أوجب على كل من سمع آيةً ظاهرها العموم ولم يسمع لها تخصيصا أن يقضى على عمومها ، وهذا قول « أبي الهذيل » و « الشحام » .

بأى شيء يعلم
وعيد أهل
الكبائر ؟

واختلفوا : بأى شيء يعلم وعيد أهل الكبائر ؟ على ثلاثة أقاويل :

(١) فزعم زاعمون أن ذلك يعلم من جهة التنزيل ، وهذا قول « أبي الهذيل »

(٢) وقال بعضهم : ليس يعلم ذلك من قبل التنزيل ، ولكن من قبل التأويل ، وهذا قول « الفوطي » .

(٣) وقال « الأصم » : إنه ليس من قبل التنزيل علم ذلك ، ولا من قبل التأويل ، ولكن من قبل أن أهل الفسق مشتمون عند أهل الصلاة ، ولا يكون أحد مشتمواً إلا وهو عدو لله ، ومن كان عدواً لله كان من أهل النار .

وأجمعت المعتزلة إلا « الأصم » على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر رأيهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
مع الإمكان والقدرة : باللسان ، واليد ، والسيف ، كيف قدروا على ذلك .

فهذه أصول المعتزلة الخمسة التي يبنون عليها أمرهم قد أخبرنا عن اختلافهم فيها ، وهي : التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وإثبات الوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ذكر قول الجهمية^(١)

الذى تفرد به « جَهْم » القول بأن الجنة والنار تبیدان وتَفْنِيَانِ ، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط ، والكفر هو الجهل بالله فقط ، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده ، وأنه هو الفاعل ، وأن الفاس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز ، كما يقال : تحركت الشجرة ، ودَارَ الفلك ، وزالت الشمس ، وإنما فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله - سبحانه ! - إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل ، وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً بذلك ، كما خلق له طولاً كان به طويلاً ، ولوناً كان به متلوناً .

وكان « جهم » يفتحل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
وقتل « جهم » بمر ، قتله سلم بن أخوذ المازني في آخر ملك بني أمية .
ويحكى عنه أنه كان يقول : لا أقول إن الله - سبحانه ! - شيء ، لأن ذلك تشبيه له بالأشياء .

وكان يقول : إن علم الله - سبحانه ! - مُحَدَّثٌ ، فيما يحكى عنه ، ويقول بخلق القرآن ، وإنه لا يقال : إن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل أن تكون .

(١) تقدمت لنا كلمة عن جهم بن صفوان (ص ٢٢٤) وهو أبو محرز ، مولى بني راسب ، ينسبه قوم إلى ترمذ ، وينسبه آخرون إلى سمرقند انضم إلى الحارث ابن سريج إبان الفتن التي نشبت في خراسان وأواخر ملك بني أمية ، ومن ثم قتل على علي يد مسلم بن أخوذ (ووقع خطأ في دائرة المعارف الإسلامية « سالم بن أخوذ ») وقال في دائرة المعارف : « وأتباعه يعرفون بالجهمية نسبة إليه ، وظلوا إلى القرن الحادى عشر حول ترمذ ، ثم اعتنقوا مذهب الأشاعرة » اهـ .

ذكر قول الضرارية

أصحاب « ضرار بن عمرو »

والذي فارق « ضرار بن عمرو »^(١) به المعتزلة قوله : إن أعمال العباد مخلوقة ، وإن فعلا واحدا لفاعلين ، أحدهما خلقه ، وهو الله ، والآخر اكتسبه ، وهو العبد ، وإن الله — عز وجل ! — فاعل لأفعال العباد في الحقيقة ، وهم فاعلون لها في الحقيقة .

وكان يزعم أن الاستطاعة قبل الفعل ومع الفعل ، وأنها بعض المستطيع ، وأن الإنسان أعراض مجتمعة ، وكذلك الجسم أعراض مجتمعة : من لون ، وطعم ، ورائحة ، وحرارة ، وبرودة ، وبجسة ، وغير ذلك ، وأن الأعراض قد يجوز أن تنقلب أجساما ، وأبى ذلك أكثر الناس ، وأن الإنسان قد يفعل الطول والعرض والعمق ، وإن كان ذلك أبعاضا للجسم .

وكان يزعم أن كل ما تولد عن فعله ، كالآلم الحادث عن الضربة ، وذهاب الحجر الحادث عن الدفعة ، فعله الله — سبحانه ! — وللإنسان .

وكان يزعم أن معنى أن الله عالم قادر أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وكذلك كان يقول في سائر صفات الباري لنفسه .

(١) ظهر ضرار بن عمرو في أيام واصل بن عطاء ، وقد وضع بشر بن العتمر كتابا في الرد على ضرار سماه « كتاب الرد على ضرار » وذكر صاحب الانتصار نقلا عن ابن الراوندي كتابا سماه « التحريش » ذكر فيه مستند كل فرقة فيما هي عليه من كلام الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، ولا بد أنه قد اختلق فيه ووضع . وخب في الباطل ووضع

إنكاره حرف وحكى عنه أنه كان ينكر حرف ابن مسعود ، ويشهد أن الله - سبحانه - ابن مسعود لم يُنزله ، وكذلك حرف أبي بن كعب

وأنه كان يزعم أنه لا يدري لعل سرائر العامة كلها كفر وتكذيب .
رأيه في سرائر الناس
قال : ولو عرضوا على إنساناً لو سعى أن أقول : لعله يضم الكفر .

قال : وكذلك إذا سئلت عنهم جميعاً ، قلت : لا أدري لعلهم يسرون الكفر .

قوله في رؤية الله في الآخرة
وكان يزعم أن الله - سبحانه - يخلق حاسة سادسة يوم القيامة للمؤمنين ، يرون بها ماهيته - أى ماهو - وقد تابعه على ذلك « حفص الفرد » ، وغيره .

ذكر قول

« الحسين بن محمد النجار »

زعم « الحسين بن محمد النجار » ^(١) وأصحابه — وهم « الحسينية » أن أعمال العباد مخلوقة لله ، وهم فاعلون لها ، وأنه لا يكون في ملك الله — سبحانه ! — إلا ما يريد ، وأن الله — سبحانه ! — لم يزل مريداً أن يكون في وقته ما علم أنه يكون في وقته ، مريداً أن لا يكون ما علم أنه لا يكون .

قوله في أفعال العباد
قوله في الاستطاعة
وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله — سبحانه ! — يحدث في حال الفعل مع الفعل ، وهو الاستطاعة ، وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن في وجودها وجود الفعل ، وفي عدمها عدم الفعل ، وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسدّد وفضل ونعمة وإحسان وهُدًى ، وأن استطاعة الكفر ضلال وخذلان وبلاء وشر ، وأنه جائز كون الطاعة في حال المعصية التي هي تركها ، بآلا تكون كانت المعصية التي هي تركها في ذلك الوقت ، وبآلا يكون كان الوقت وقتاً المعصية التي هي تركها .

وأن المؤمن مؤمن مهتدٍ ، وفقّه الله — سبحانه ! — وهداةً ، وأن الكافر مخذول ، خذله الله — سبحانه ! — وأضله ، وطبّع على قلبه ، ولم يهده ، ولم ينظر له ، وخلق كفره ، ولم يصلحه ، ولو نظر له وأصلحه لكان صالحاً .

(١) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار ، كان حائكاً في طراز العباس بن محمد الهاشمي ، وهو من متكلمي الجبرة ، وقد قيل : إنه كان يعمل الموازين من أهل بيم ، وكان إذا تكلم سمع له صوت كصوت الحفّاش ، وله مع النظام مجالس ومناظرات ، وسبب موته أنه تناظر مع النظام فأخذه النظام فقام محموم ومات عقب ذلك

قوله في إيلام
الأطفال

وأنه جائز أن يؤلم الله - سبحانه - الأطفال في الآخرة ، وجائز أن يتفضل عليهم فلا يؤلمهم .

وأن الله - سبحانه - لو لطف بجميع الكافرين لآمنوا ، وهو قادر أن يفعل بهم من الألفاظ ما لو فعله بهم لآمنوا ، وأن الله - سبحانه - كلف الكفار ما لا يقدرُونَ عليه ، لتركهم له ، لا لعجز حلَّ فيهم ، ولا لآفة نزلت بهم .

وأن الإنسان لا يفعل في غيره ، وأنه لا يفعل الأفعال إلا في نفسه ، كنجس الحركات والسكون والإرادات والعلوم والكفر والإيمان ، وأن الإنسان لا يفعل ألماً ، ولا إدراكاً ، ولا رؤية ، ولا يفعل شيئاً على طريق التولد .

وكان « برغوث » يميل إلى قوله ، ويزعم أن الأشياء المتولدة فعلُ الله بإيجاب الطبع ، وذلك أن الله - سبحانه - طبع الحجر طبعاً يذهب إذا دُفِعَ ، وطبع الحيوان طبعاً يألم إذا ضرب وقطع .

وكان يزعم أن الله - سبحانه - لم يزل جواداً بنفى البخل عنه ، وأنه لم يزل متكهماً ، بمعنى أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام ، وأن كلام الله - سبحانه - مُحَدَّث مخلوق .

وكان يقول في التوحيد بقول المعتزلة ، إلا في باب الإرادة والجود ، وكان يخالفهم في القدر ، ويقول بالإرجاء .

وكان يزعم أنه جائز أن يُحوَّلَ الله - سبحانه - العين إلى القاب ، ويجعل في العين قوة القلب ، فيرى الله - سبحانه - الإنسان بعينه : أى يعلمه بها ، وكان ينكر الرؤية لله عز وجل بالأبصار على غير هذا الوجه .

وكان يقول : إن الميت يموت بأجله ، وكذلك المقتول يُقتلُ بأجله . وإن الله - سبحانه - يرزق الحلال ، ويرزق الحرام ، وإن الرزق على ضربين : رزق غذاء ، ورزق ملك .

ذكر قول البكرية

وهو أصحاب « بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد »

والذى كان يذهب إليه فى الكبائر التى تكون من أهل القبلة ، أنها نفاق قوله فى الكبائر كلها ، وأن مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة عابد للشيطان ، مكذب لله ومرتكبها - سبحانه! - جاحده ، منافق ، فى الدرك الأسفل من النار ، مخلد فيها أبداً ، إن مات مُصرّاً ، وأنه ليس فى قلبه لله - عز وجل ! - إجلال ولا تعظيم ، وهو - مع ذلك - مؤمن مسلم ، وأن فى الذنوب ما هو صغير ، وأن الإصرار على الصغائر كبائر . وكان يزعم أن الإنسان إذا طبع الله - سبحانه! - على قلبه ، لم يكن مخلصاً أبداً . وحكى عنه « زرقان » أن الإنسان مأمور بالإخلاص مع الطبع ، وأن الطبع الحائل بينه وبين الإخلاص عقوبة له ، وأنه مأمور بالإيمان مع الطبع الحائل بينه وبين الإيمان .

وحكى « زُرْقَانُ » عن « عبد الواحد بن زيد » أنه كان يقول : إنه غير مأمور بالإخلاص ، وحكى بعض أصحابه عنه : أنه كان ينكر الأمر بما قد حيل بينه وبينه . وكان يزعم أن القائل لا توبة له ، وكان يزعم أن الأطفال الذين فى المهد لا يألمون ، ولو قطعوا وفصلوا ، ويجوز أن يكون الله - سبحانه! - لَدَدَهُمْ عند ما يضربون ويقطعون .

رأيه فى على
عبد الواحد
ابن زيد
وكان يقول فى على ، وطلحة ، والزبير : إنهم مغفور لهم قتالهم ، وإنه وطلحة والزبير

(١) ساء صاحب الميزان بكر بن زياد الباهلى ، وذكر عن ابن حبان أنه قال عنه « دجال ، واضع للحديث ، وكان يحدث عن ابن المبارك » وقال البغدادى « وظهر خلاف البكرية من بكر بن أخت عبد الواحد بن زياد ، وخلاف الضرارية من ضرار ابن عمرو ، وخلاف الجهمية من جهم بن صفوان ، وكان ظهور جهم وبكر وضرار فى أيام ظهور وأصل بن عطاء فى ضلالتة » اهـ

كفر وشرك ، وزعم أن الله - سبحانه ! - اطلع إلى أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم .

وكان يزعم أن الله يرى يوم القيامة في صورة يخلقها ، وأنه يكلم عباده منها .
وكان يزعم أن الإنسان هو الروح ، وكذلك جميع الحيوان ، ولم يكن يُجَوِّزُ أن يحدث الله في جماد شيئا من الحياة ، والعلم ، والقدرة .

وكان يزعم أن الله هو المخترع للألم عند الضربة ، وقد يجوز عنده أن يحدث الضربة ، ولا يحدث الله ألما ، وكذلك قوله في باب التولد .

وحكى عنه : أن الله بكل مكان .

وكان يقول : إن الاستطاعة قبل الفعل ، فيما حكى عنه « زرقان » .

وكان يحرم أكل التوم والبصل ، لأنه حرام على الإنسان أن يقرب المسجد إذا أكلهما ، وكان يرى الوضوء منه قرقرة البطن .

هذه حكاية قول قوم من النساك

وفي الأمة قوم ينتحلون النسك ، يزعمون أنه جائز على الله - سبحانه - الحلول في الأجسام ، وإذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا : لا ندرى لعله ربنا .
ومنهم من يقول : إنه يرى الله - سبحانه - في الدنيا على قدر الأعمال ، فمن كان عمله أحسن رأى معبوده أحسن .

ومنهم من يجوز على الله - سبحانه - المعانقة والملازمة والجلاسة في الدنيا ، وجوزوا مع ذلك على الله - تعالى - قولهم ! - أن نلسه .

ومنهم من يزعم أن الله - سبحانه - ذوا أعضاء وجوارح وأبعاض لحم ودم على صورة الإنسان ، له ما للإنسان من الجوارح ، تعالى ربنا عن ذلك علواً كبيراً !!
وكان في الصوفية رجل يعرف بأبي شعيب ، يزعم أن الله يسرّ ويفرح بطاعة أوليائه ، ويقتم ويحزن إذا عصوه .

وفي النساك قوم يزعمون أن العبادة تبلغ بهم إلى منزلة تزول عنهم العبادات وتسكون الأشياء المحظورات على غيرهم من الزنا وغيره مباحات لهم .

وفيه من يزعم أن العبادة تبلغ بهم أن يروا الله - سبحانه - - ويأكلوا من ثمار الجنة ، ويعانقوا الحور العين في الدنيا ، ويحاربوا الشياطين .

ومنهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلى أن يكونوا أفضل من النبيين ، والملائكة المقربين .

هذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة

جملة ما عليه أهل الحديث والسنة : الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله ، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا يردون من ذلك شيئاً ، وأن الله - سبحانه ! - إله واحد فرد صمد ، لا إله غيره ، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور .

وأن الله - سبحانه ! - على عرشه ، كما قال (٥ : ٢٠) : (الرحمن على العرش استوى) ، وأن له يدين بلا كيف ، كما قال (٣٨ : ٧٥) : (خلقت يدي) ، وكما قال (٥ : ٦٤) : (بل يدها مبسوطتان) ، وأن له عينين بلا كيف ، كما قال (٥٤ : ١٤) : (تجري بأعيننا) ، وأن له وجهاً ، كما قال (٥٥ : ٢٧) : (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام) .

وأن أسماء الله لا يقال : إنها غير الله ، كما قالت المعتزلة والخوارج ، وأقرؤا أن الله - سبحانه ! - علماً كما قال (٤ : ١٦٦) : (أنزله يعلمه) ، وكما قال (٣٥ : ١١) : (وما تحمل من أنثى ، ولا تضع إلا بعلمه) .

وأثبتوا السمع والبصر ، ولم ينفوا ذلك عن الله ، كما نفته المعتزلة ، وأثبتوا لله القوة ، كما قال (٤١ : ١٥) : (أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة) .

وقالوا : إنه لا يكون في الأرض من خير ولا شر ، إلا ما شاء الله ، وإن الأشياء تكون بمشيئة الله ، كما قال عز وجل : (٨١ : ٢٩) : (وما تشاءون إلا إلا أن يشاء الله) ، وكما قال المسلمون : ما شاء الله كان ، وما لا يشاء لا يكون .

وقالوا : إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله ، أو يكون أحد يقدر أن يخرج عن علم الله ، أو أن يفعل شيئاً علم الله أنه لا يفعله .

وأقرُّوا أنه لا خالق إلا الله ، وأن سيئات العباد يخلقها الله ، وأن أعمال العباد يخلقها الله عز وجل ، وأن العباد لا يقدر أن يخلقوا [منها] شيئاً .

وأن الله وفقَ المؤمنين لطاعته ، وخَذَلَ الكافرين ، واطف بالمؤمنين ، ونظَرَ لهم ، وأصلحهم ، وهَدَّاهم ، ولم يطف بالكافرين ، ولا أصلحهم ، ولا هدام ، ولو أصلحهم لكانوا صالحين ، ولو هدام لكانوا مهتدين .

وأن الله - سبحانه ! - يقدر أن يصلح الكافرين ، ويلطف بهم ، حتى يكونوا مؤمنين ، ولكنه أراد أن لا يصلح الكافرين ، ويلطف بهم ، حتى يكونوا مؤمنين ، ولكنه أراد أن يكونوا كافرين كما علم ، وخذلهم ، وأضلَّهم ، وطبع على قلوبهم .

وأن الخير والشر بقضاء الله وقدره ، ويؤمنون بقضاء الله وقدره ، خيره وشره ، حلوه ومره ، ويؤمنون أنهم لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا ، إلا ما شاء الله ، كما قال ، ويلجئون أمرهم إلى الله - سبحانه ! - ويشتتون الحاجة إلى الله في كل وقت ، والفقر إلى الله في كل حال .

ويقولون : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، والكلام في الوقف واللفظ مَنْ قال باللفظ أو بالوقف فهو مبتدع عندهم ، لا يقال : اللفظ بالقرآن مخلوق ، ولا يقال : غير مخلوق .

ويقولون : إن الله - سبحانه ! - يُرَى بالأنصار يوم القيامة ، كما يُرَى القمر ليلة البدر ، يَرَاهُ المؤمنون ، ولا يراه الكافرون ؛ لأنهم عن الله محجوبون ، قال الله عز وجل (٨٣ : ١٥) : (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وإن موسى - عليه السلام ! - سأل الله سبحانه الرؤية في الدنيا ، وإن الله (٢١ - مق ١)

— سبحانه ! — تجلّى للجبل ، فجعله دكاً ، فأعلمه بذلك أنه لا يراه في الدنيا ، بل يراه في الآخرة .

ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه ، كنفحوا الزنا والسرقة ، وما أشبه ذلك من الكبائر ، وهم بما معهم من الإيمان مؤمنون ، وإن ارتكبوا الكبائر .

والإيمان — عندهم — هو الإيمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وبالقدر خيره وشره ، خلوه ومزّه ، وأنّ ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم ، و[أن] ما أصابهم لم يكن ليخطئهم . والإسلام هو : أن يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، على ما جاء في الحديث ، والإسلام عندهم غير الإيمان .
ويُقرّون بأن الله — سبحانه ! — مقلبُ القلوب .

ويُقرّون بشفاعَةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنها لأهل الكبائر من أمته ، وبعذاب القبر ، وأن الخوض حق ، والصراط حق ، والبعث بعد الموت حق ، والمحاسبة من الله عز وجل للعباد حق ، والوقوف بين يدي الله حق .
ويُقرّون بأن الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص ، ولا يقولون : مخلوق ولا غير مخلوق ، ويقولون : أسماء الله هي الله ، ولا يشهدون على أحد من أهل الكبائر بالنار ، ولا يحكمون بالجنة لأحد من الموحّدين حتى يكون الله — سبحانه ! — ينزلهم حيث شاء ، ويقولون : أمرهم إلى الله ، إن شاء عذبهم ، وإن شاء غفر لهم ، ويؤمنون بأن الله — سبحانه ! — يخرج قوماً من الموحّدين من النار ، على ما جاءت به الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وينكرون الجدال ، والمرء في الدين ، والخصومة في القدر ، والمناظرة فيما يتناظر فيه أهل الجدال ويتنازعون فيه من دينهم ، بالتسليم للروايات الصحيحة ، ولما جاءت به الآثار التي رواها الثقات ، عدلاً عن عدل ، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يقولون : كيف ؟ ولا لِمَ ؟ لأن ذلك بدعة .

ويقولون : إن الله لم يأمر بالشر ، بل نهى عنه ، وأمر بالخير ، ولم يرش بالشر ، وإن كان مُريداً له .

ويعرفون حق السلف الذين اختارهم الله - سبحانه ! - لصحبة نبيه صلى الله عليه وسلم ، يأخذون بفضائلهم ، ويُستَكُونُ عما شَجَرَ بينهم صغيرهم وكبيرهم ، ويقدمون أبا بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، ثم عليا ، رضوان الله عليهم ! .
ويقرون أنهم الخلفاء الراشدون المهديون أفضلُ الناسِ كلهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم .

ويصدقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن الله - سبحانه ! - ينزل إلى السماء الدنيا فيقول : هل من مستغفر ؟ كما جاء في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأخذون بالكتاب والسنة كما قال الله عز وجل (٥٩ : ٤) : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) وَيَرْوُونَ اتِّبَاعَ مَنْ سَلَفَ مِنْ أُمَّةِ الدِّينِ ، وَالْأَبْيَدُ عَوَا فِي دِينِهِمْ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ .

وَيَقْرَءُونَ أَنَّ اللَّهَ - سبحانه ! - يَحْيِي يوم القيامة كما قال (٨٩ : ٢٢) : (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) ، وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرَبُ مَنْ خَلَقَهُ كَيْفَ شَاءَ كما قال (٥٠ : ١٦) : (وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ) .

وَيَرْوُونَ الْعِيدَ وَالْجُمُعَةَ وَالْجُمُعَةَ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ ، بَرٍّ وَفَاجِرٍ ، وَيُثْبِتُونَ الْمَسْخَ عَلَى الْخَلْفَيْنِ سُنَّةً ، وَيَرْوَنَّهُ فِي الْخَضِرِ وَالسَّقَرِ ، وَيُثْبِتُونَ فِرَاقَ الْجِهَادِ لِلْمُشْرِكِينَ مِنْذُ بَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! - إِلَى آخِرِ عَصَابَةِ تَقَاتُلِ الدَّجَالِ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ .

وَيَرْوُونَ الدَّعَاءَ لِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ بِالصَّلَاحِ ، وَالْأَبْيَدُ يَخْرُجُوا عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ ، وَالْأَبْيَدُ يَقَاتِلُوا فِي الْفِتْنَةِ ، وَيَصْدُقُونَ بِخُرُوجِ الدَّجَالِ ، وَأَنَّ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ يَقْتُلُهُ . وَيُؤْمِنُونَ بِمَنْكَرٍ وَنَكِيرٍ ، وَالْمِعْرَاجِ ، وَالرُّؤْيَا فِي الْمَنَامِ ، وَأَنَّ الدَّعَاءَ لِمَوْتِي الْمُسْلِمِينَ وَالصَّدَقَةَ عَنْهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ تَصِلُ إِلَيْهِمْ .

المراد بالمراد
والأبدي
والأبدي
والأبدي

لم
والسنة

وَيُضَدِّقُونَ بَأْنَ فِي الدُّنْيَا سَحَرَةً ، وَأَنْ السَّاحِرَ كَافِرٌ ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ،
وَأَنْ السَّحَرَ كَائِنٌ مَوْجُودٌ فِي الدُّنْيَا .

وَيَرْوُونَ الصَّلَاةَ عَلَى كُلِّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ بِرَّهْمٍ وَفَاجِرِهِمْ
وَمَوَارِثَتِهِمْ .

وَيَقْرِئُونَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَخْلُوقَتَانِ .

وَأَنْ مَنْ مَاتَ مَاتَ بِأَجَلِهِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ قُتِلَ قَتْلَ بِأَجَلِهِ .

وَأَنْ الْأَرْزَاقَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ ! - يَرْزُقُهَا عِبَادَهُ ، حَلَالًا كَانَتْ
أَمْ حَرَامًا .

وَأَنْ الشَّيْطَانَ يُوسُّوسُ لِلْإِنْسَانِ وَيُشَكِّكُهُ وَيَتَخَبَّطُهُ .

وَأَنْ الصَّالِحِينَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَخْصِمَهُمُ اللَّهُ بِآيَاتٍ تَظْهَرُ عَلَيْهِمْ .

وَأَنْ السَّنَةَ لَا تُنْسَخُ بِالْقُرْآنِ .

وَأَنْ الْأَطْفَالَ أَمَرَهُمُ إِلَى اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَذِبَهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ فَعَلَ بِهِمْ
مَا أَرَادَ .

وَأَنْ اللَّهَ عَالِمُ مَا الْعِبَادُ عَامِلُونَ ، وَكَتَبَ أَنْ ذَلِكَ يَكُونُ ، وَأَنْ الْأُمُورَ
يَبْدَأُ اللَّهُ .

وَيَرْوُونَ الصَّبْرَ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ ، وَالْأَخْذَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ ، وَالْإِنْتِهَاءَ عَمَّا نَهَى
اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِخْلَاصَ الْعَمَلِ ، وَالنَّصِيحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ ، وَيَدِينُونَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ فِي الْعَابِدِينَ ،
وَالنَّصِيحَةَ لِلْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَاجْتِنَابَ الْكِبَايِرِ وَالزُّنَا وَقَوْلِ الزُّورِ وَالْعَصْبِيَّةِ وَالْفَخْرِ
وَالْكِبَرِ وَالْإِزْرَاءِ عَلَى النَّاسِ وَالْعُجْبِ (١) .

(١) فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ يَوْجَدُ فِي أَهْلِ الْفِرْقِ مَنْ يَخَالِفُ فِيهَا أَهْلَ
السَّنَةِ وَالْحَدِيثِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ مَضَى مَفْصَلًا فِي كَلَامِ الْمُخَالِفِينَ

وَيَرْوَنَ مُجَانِبَةَ كُلِّ دَاعٍ إِلَى بَدْعَةٍ ، وَالتَّشَاغُلَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَةِ الْآثَارِ ،
وَالنَّظَرَ فِي الْفَقْهِ مَعَ التَّوَاضُعِ وَالِاسْتِقَانَةِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ وَبَذْلِ الْمَعْرُوفِ وَكَفِّ الْأَذَى
وَتَرْكِ الْغَيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالسَّعَايَةِ وَتَقَدُّرِ الْمَأْكَلِ وَالْمَشْرَبِ .

فهذه جملة ما يأمرُونَ بِهِ ، وَيُسْتَعْمَلُونَهُ ، وَيَرْوَنَهُ
وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ ، وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ ، وَمَا تَوْفِيقُنَا إِلَّا بِاللَّهِ وَهُوَ
حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ ، وَبِهِ نَسْتَعِينُ ، وَعَلَيْهِ نَتَوَكَّلُ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ .

ذَكَرَ قَوْلَ أَصْحَابِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ

فَأَمَّا أَصْحَابُ «عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ» فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ بِأَكْثَرِ مَا ذَكَرْنَاهُ
عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ ، وَيَثْبُتُونَ أَنَّ الْبَارِيَّ - تَعَالَى ! - لَمْ يَزَلْ حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا سَمِيعًا بَصِيرًا
عَزِيزًا عَظِيمًا جَلِيلًا كَبِيرًا كَرِيمًا مَرِيدًا مُتَكَلِّمًا جَوَادًا .

وَيَثْبُتُونَ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْحَيَاةَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْعِظْمَةَ وَالْجَلَالَ وَالْكِبْرِيَاءَ
وَالْإِرَادَةَ وَالْكَلَامَ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى سُبْحَانَهُ .

وَيَقُولُونَ : إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ ! - وَصِفَاتُهُ لَا يُقَالُ : هِيَ غَيْرُهُ ، وَلَا يُقَالُ : إِنَّ
عِلْمَهُ غَيْرُهُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ ، وَلَا يُقَالُ : إِنَّ عِلْمَهُ هُوَ هُوَ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَكَذَلِكَ
قَوْلُهُمْ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ ، وَلَا يَقُولُونَ : الْعِلْمُ هُوَ الْقُدْرَةُ ، وَلَا يَقُولُونَ : غَيْرُ الْقُدْرَةِ ،
وَيَزْعُمُونَ أَنَّ الصِّفَاتَ قَائِمَةٌ بِاللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ رَاضِيًا عَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَمُوتُ مُؤْمِنًا ،
سَاطِئًا عَلَى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْوِلَايَةِ وَالْعِدَاوَةِ وَالْحُبِّ .
وَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَقَوْلُهُ فِي الْقَدَرِ كَأَحْكَمِنَا عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ
وَالْحَدِيثِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي أَهْلِ الْكِبَرِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي رُؤْيَا اللَّهِ - سُبْحَانَهُ ! - بِالْأَبْصَارِ
وَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ الْبَارِيَّ لَمْ يَزَلْ ، وَلَا مَكَانَ وَلَا زَمَانَ قَبْلَ الْخَلْقِ ، وَأَنَّهُ عَلَى
مَا لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ ، وَأَنَّهُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ .

ذكر قول

زهير الأثرى

فأما أصحاب « زهير الأثرى » فإن زهيرا كان يقول : إن الله - سبحانه ! - بكل مكان ، وإنه - مع ذلك - مُستَوٍ على عرشه ، وإنه يُرَى بالأبصار بلا كيف ، وإنه موجود الذات بكل مكان ، وإنه ليس بجسم ، ولا محدود ، ولا يجوز عليه الحلول والمماسّة ، ويزعم أنه يحيى يوم القيامة كما قال (٨٩ : ٢٢) : (وجاء ربك) بلا كيف .

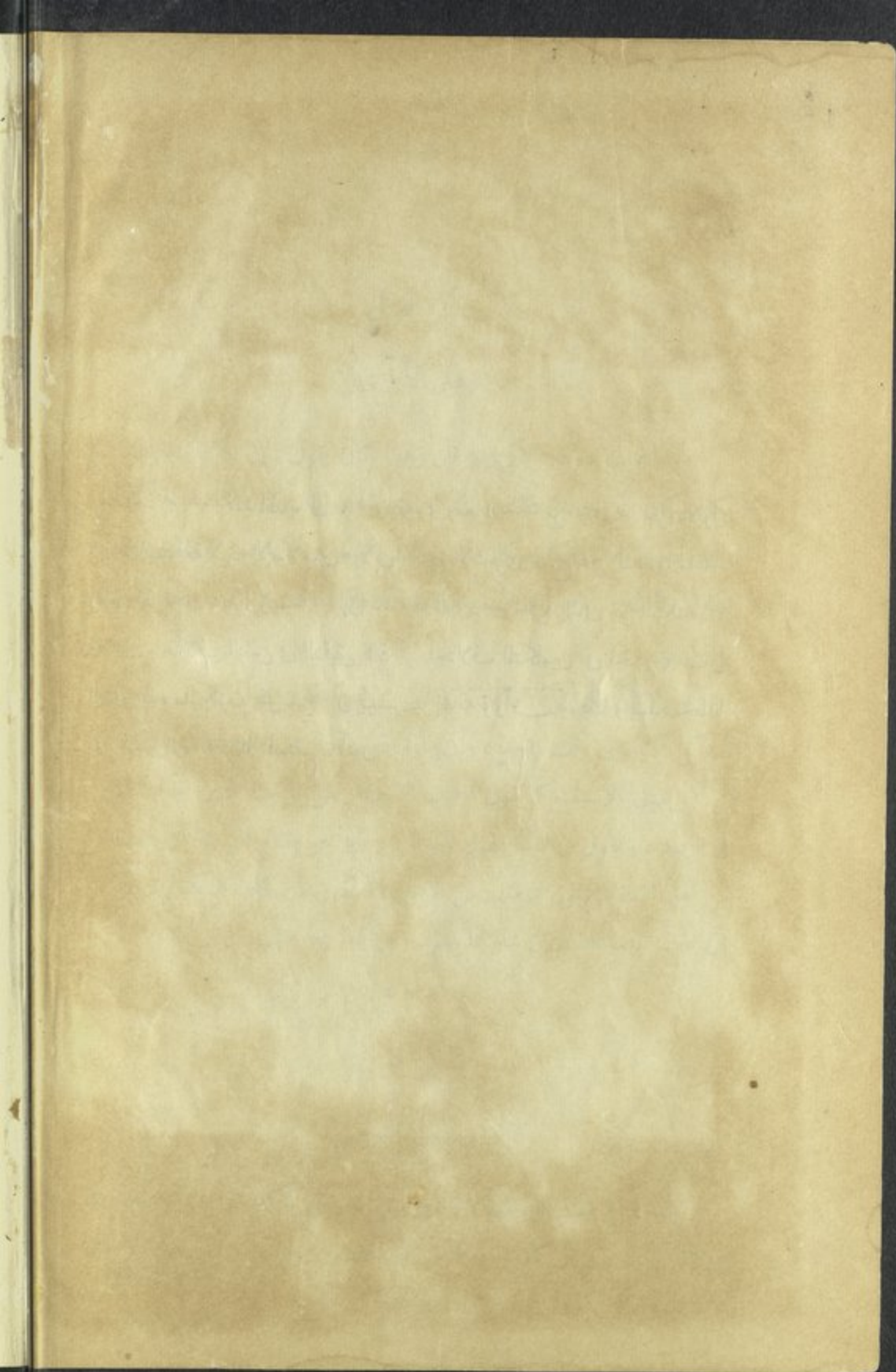
ويزعم أن القرآن كلامُ الله مُحدّث ، غيرُ مخلوق ، وأن القرآن يوجدُ في أماكن كثيرة في وقت واحد ، وأن إرادة الله سبحانه ! - ومحبته قائمتان بالله . ويقول بالاستثناء كما يقول أصحاب الاستثناء من المرجئة الذين حكينا قولهم في الوعيد ، ويقول في القدر بقول المعتزلة ، ويزعم هو وسائر المرجئة أن الفسق من أهل القبلة مؤمنون بما معهم من الإيمان ، فاسقون بارتكاب الكبائر ، وأمرهم إلى الله - سبحانه ! - إن شاء عذبهم ، وإن شاء عفا عنهم .

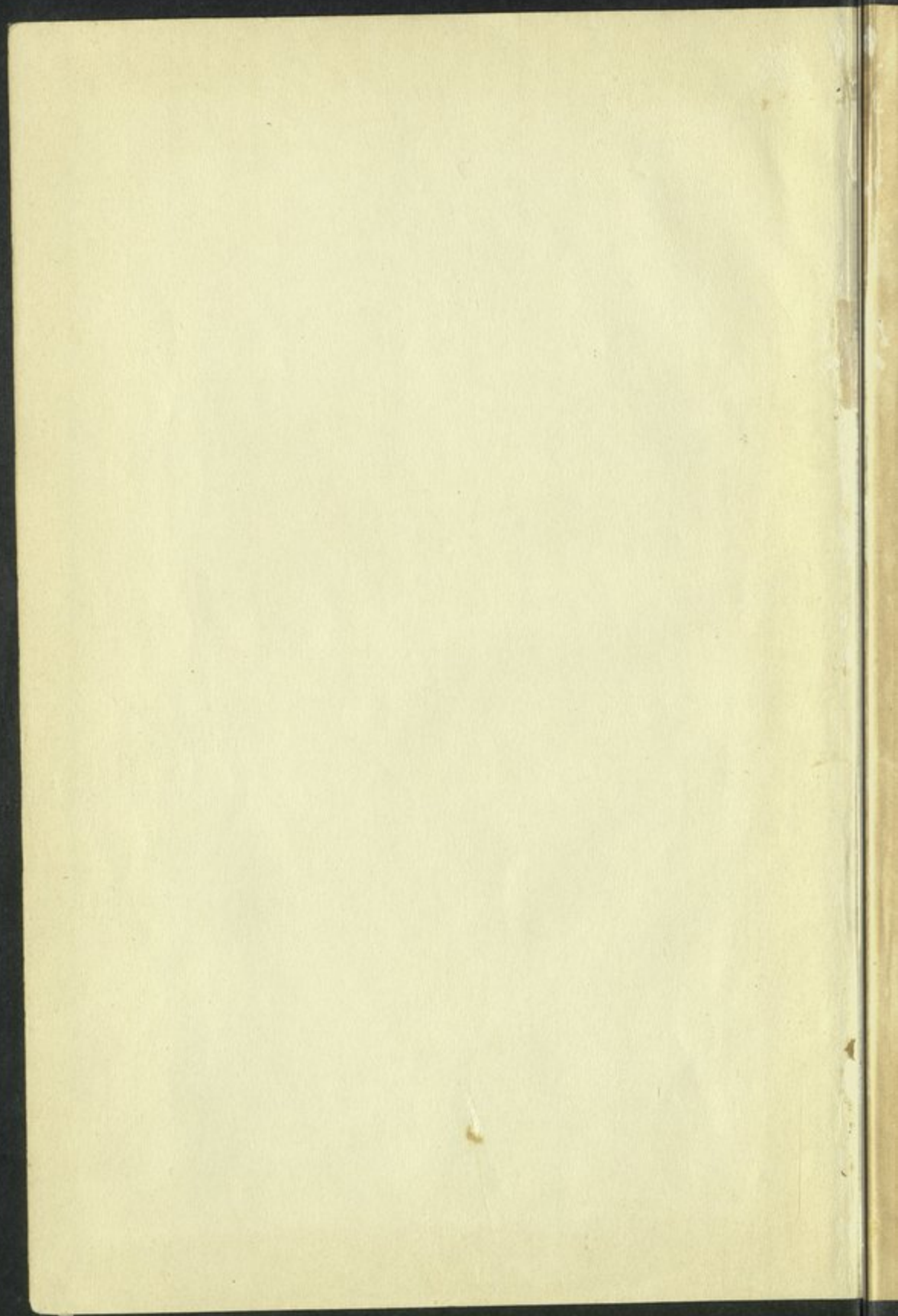
ذكر قول

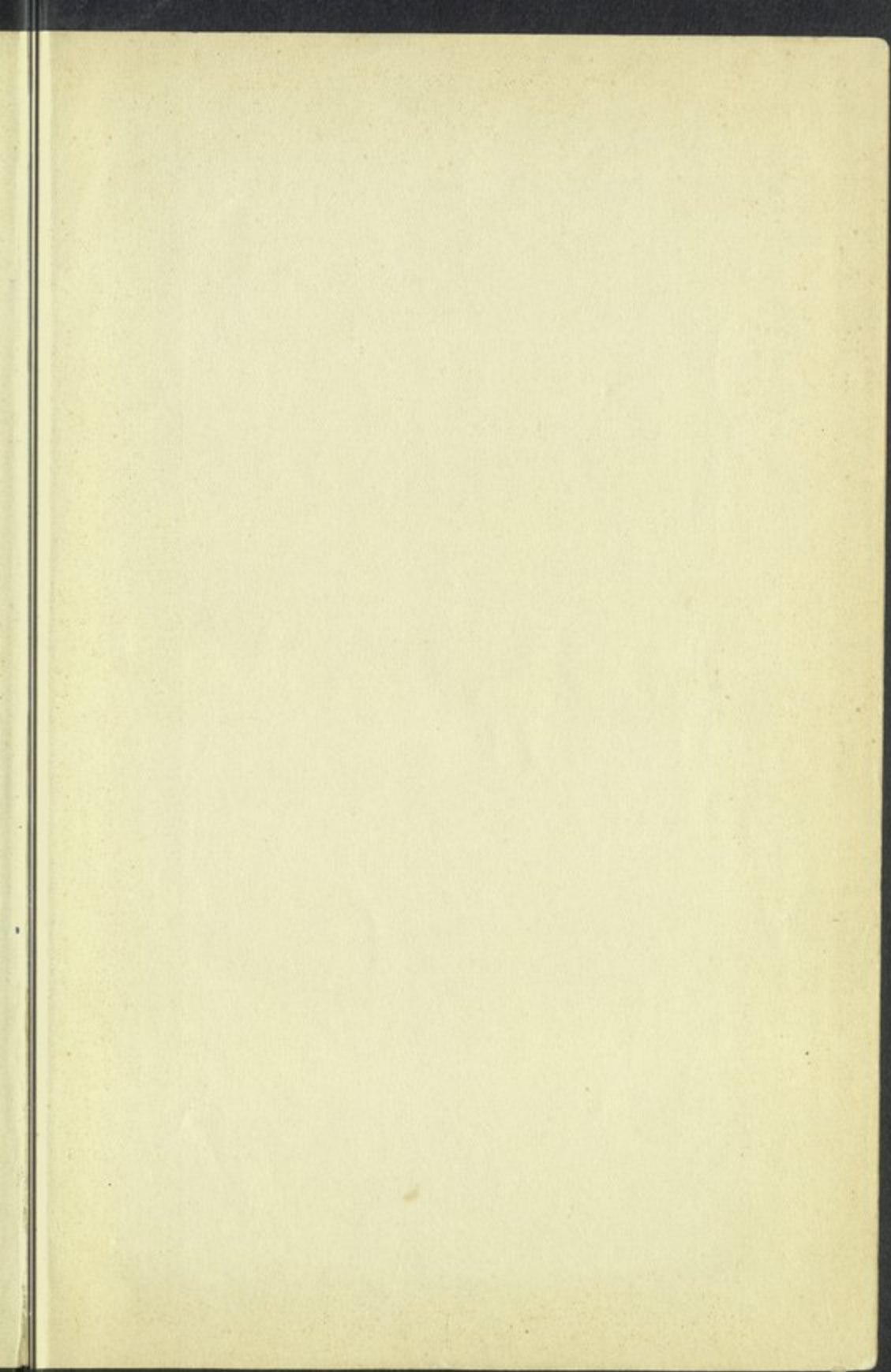
أبي معاذ التومني

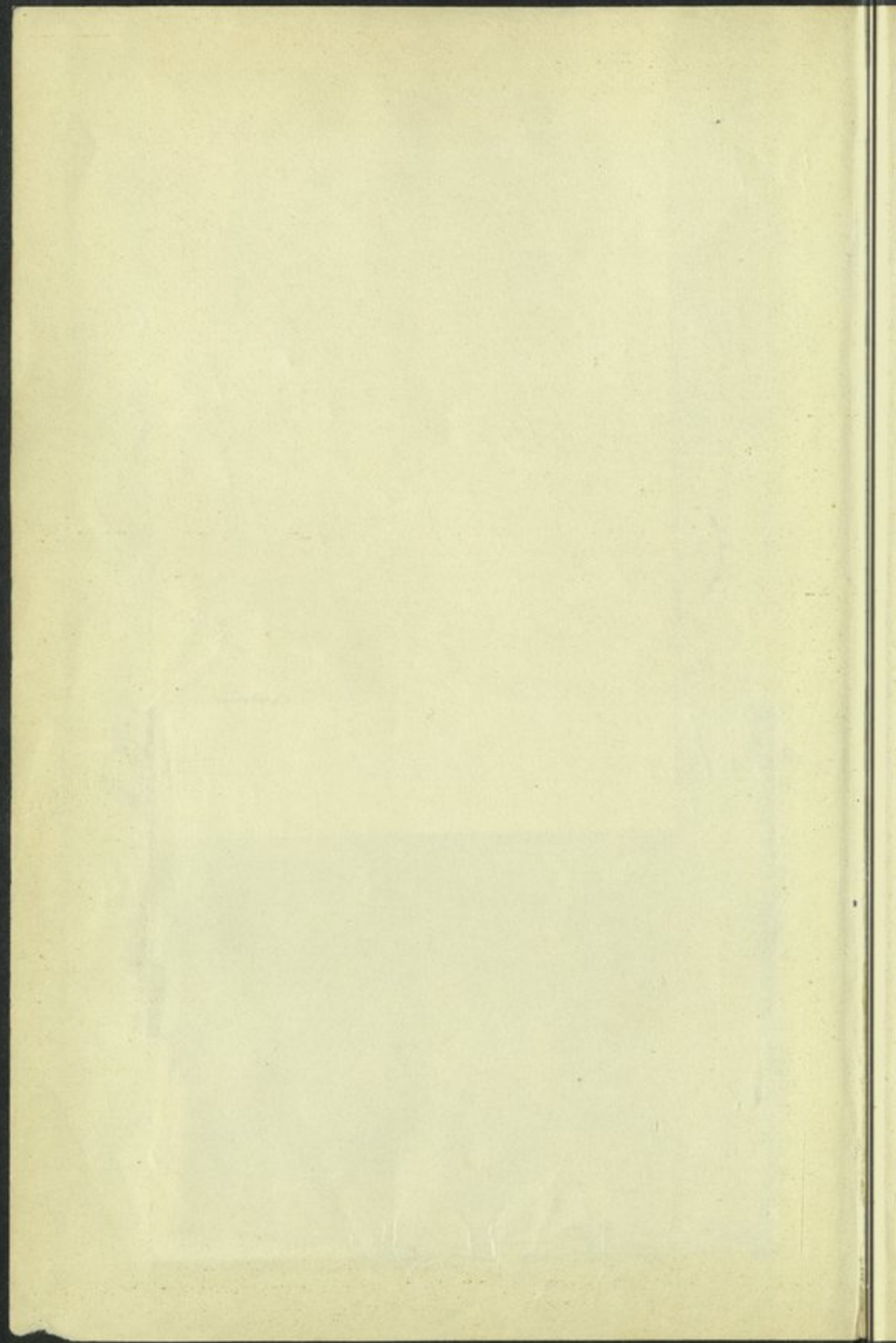
وأما « أبو معاذ التومني » فإنه يوافق زهيرا في أكثر أقواله ، ويخالفه في القرآن ، ويزعم أن كلام الله حدّث غير محدث ، ولا مخلوق ، وهو قائم بالله لا في مكان ، وكذلك قوله في إرادته ومحبته .

قد تم — بحمد الله تعالى ، وتوفيقه ، ومعاونته — مُراجعة الجزء الأول
من كتاب «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري شيخ أهل السنة والجماعة ،
رضي الله تعالى عنه ! ويليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثاني من الكتاب ،
مفتتحاً باختلاف الناس في الدقيق « ذكر اختلاف المتكلمين في الجسم » نسأل
الذي بيده ملكوت كل شيء أن يُيسِّرَ لنا إتمامه ، وأن يوفقنا ويسدّد خطانا
ويرشدنا إلى الصراط المستقيم ، آمين .

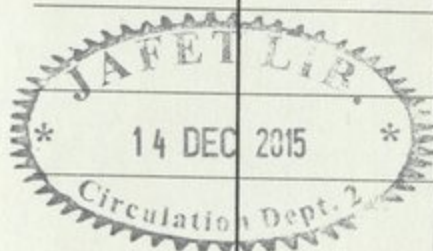








DATE DUE



297.3:A81mA:v.1:c.1

الأشعرى، أبو الحسن علي بن إسماعيل
مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01010545

